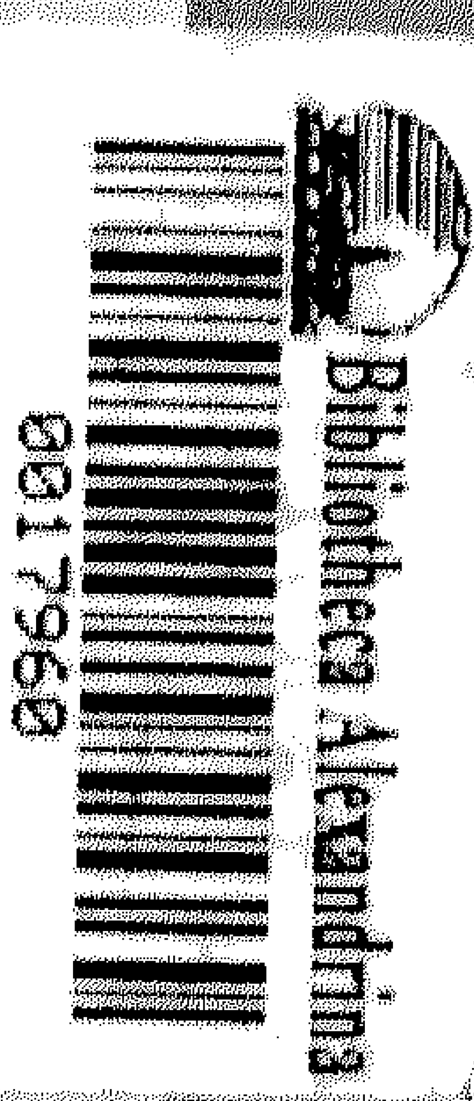
مُحسن محمّد

الشيطان

تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية

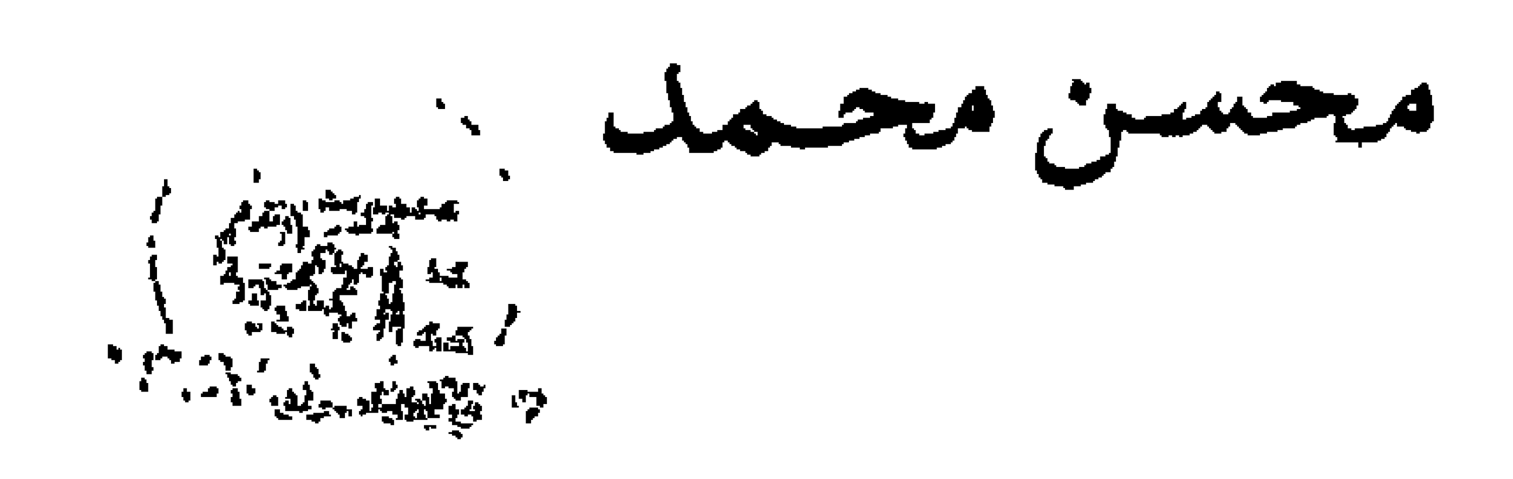


دار المعارف

الشيطان

تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية

محسن محمد



الشيطان

تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية



دار المعارف

تصميم الغلاف : **شريفة أبو سيف**

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م ع

رجل كرهه المصريون

بدأ حياته فى القاهرة بأكذوبة ..

قال إنه الرجل الذى اعتقل الزعيم الروحى للهند « المهاتما غاندى » .

وقيل إنه بهذا العمل أقدم على ما لم يجرؤ مسئول بريطانى على القيام به فى الهند .

فقد اعتقلت السلطات البريطانية كل زعماء الهند المسلمين والهندوس فى أواخر عام ١٩٢١ بتهمة التحريض ضد الاحتلال البريطانى .. وبقى « المهاتما غاندى » وحده طليقاً خارج الأسوار لا يجرؤ نائب الملك ، ولا أى حاكم ، على اعتقاله وسجنه .. خوفاً من اشتعال الثورة .

وتردد جميع المسئولين البريطانيين أكثر من ٣ شهور فيما يفعلون إزاء « غاندى » .. ولكن « السير جورج لويد » حاكم بومباى ، وحده ، وعلى مسئوليته الشخصية ، أمر باعتقال « غاندى » فى العاشرة والنصف من مساء ١٠ مارس عام ١٩٢٢ .

وكانت هذه هى الأكذوبة ، فإن اعتقال غاندى تم بأمر من نائب الملك فى الهند .. وليس بأمر من حاكم بومباى !

ولم يتحقق أحد فى مصر من هذه الرواية التى سبقت وصول « السير جورج لويد » المندوب السامى .. إلى القاهرة .. فقد روى الرجل للمراسلين قصة حياته ومنها هذه الأكذوبة حتى يعرف المصريون أن الرجل يستطيع أن يعتقل أى مسئول .

وفى الحقيقة ، فإن « اللورد جورج لويد » خلال الـ ٤٥ شهراً التى عاشها فى مصر ، مندوباً سامياً لبلاده ، لم يضع مسئولا واحداً فى السجن ، ولكنه اعتقل الشعب المصرى كله . فقد فرض عليه سياسة من صنعه وحده ...

* * *

وصفه السكرتير الأول بدار المندوب السامى « موريس بيترسون » فقال فى مذكراته التى نشرها بعنوان « على جانبى الستار » إن « جورج لويد » رجل غريب .. أسود . قصير الحجم عنده إلهام النساء وشكوكهن .

قلق دواماً .. طاقته العصبية هائلة . يحس بأنه ملهم .
يشك فى كل شىء .. ويبحث عن العامل الخفى ، أو الحافز المستتر وراء عمل كل إنسان .
لا يستريح لحظة .. يتكلم ولا يستمع لأحد ..
واثق من نفسه ، يرى أنه لا يخطئ أبداً .. وينطق بنبوءات يؤمن بأنها ستتحقق .
يعتقد أنه وحده الحكم فى كل شىء .. ولجميع القضايا .. ويؤمن بأنه وصى على الناس والبلاد .. وعنده إحساس بالأبوة على الجميع » ! .

* * *

... قبل أن يجىء « جورج لويد » إلى القاهرة كان حاكماً لمقاطعة بومباى فى الهند خلال ٥ سنوات كاملة .
أحاط نفسه هناك بالأبهة .. له ٣ قصور ينتقل بينها . وسلطاته واسعة وغروره أكبر من كل صلاحياته !
أنشأ فى بومباى خزانًا لم يجد اسماً يطلقه عليه سوى اسمه « خزان لويد » !
وأقام مشروعًا لتجفيف بعض أراضى خليج بومباى وتحويلها إلى منطقة زراعية . ولكن المشروع فشل فشلا ذريعًا . وكان دفاعه أن الخطأ يرجع إلى الفنيين وأنهم وحدهم المسئولون .. لأنه – أى لويد – لا يخطئ !

* * *

وهو .. جندى وسياسى
أبوه مدير بنك « اللويدز » وهو بنك يحمل اسم أسرته الغنية .
تعلم فى جامعة كمبردج وتجول كثيراً فى الشرق الأوسط والأدنى .
بدأ حياته فى وزارة الخارجية البريطانية عندما عين ملحقاً بسفارة بريطانيا فى القسطنطينية .. وعبر الصحراء السورية من دمشق إلى بغداد . وأرسل فى بعثة لمعرفة مستقبل التجارة البريطانية فى المنطقة .
اشتغل فترة قصيرة بالصحافة عندما اختير لمهمة محددة كمراسل خاص لصحيفة « التايمز » البريطانية ليغطى نبأ افتتاح سكة حديد الحجاز بين دمشق والمدينة .
وهو من غلاة المحافظين .. أنتخب نائباً عن حزب المحافظين فى أغسطس عام ١٩١٤ .

... وخلال عضويته لمجلس العموم اشترك فى وضع كتاب اسمه « فرصة عظيمة » عن السياسة الإمبريالية لبريطانيا .

وفى كل سطر من سطور الكتاب يبدو – واضحاً – إيمانه بالإمبراطورية البريطانية إلى أقصى حد .

وهذا الإيمان بالإمبراطورية يميز شخصيته .. وسياسته أيضاً .

حدث بعد قيام الحرب العالمية الأولى أن استقال اثنان من وزراء حزب الأحرار من الحكومة البريطانية .. ولكن « لويد » أيد اشتراك بلاده فى الحرب مع بلجيكا وفرنسا ، وطالب المحافظين ، بتأييد حزب الأحرار . وطاف ببيوت الوزراء المحافظين خارج لندن يدعوهم لحضور الاجتماع الخاص بإعلان الحرب .

جُند فى الجيش البريطانى خلال الحرب العالمية الأولى فنقل إلى مصر وانضم إلى قيادة المخابرات البريطانية بالشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى .. وأتاح له ذلك الانتقال بين القاهرة ومنطقة القنال وسيناء وفلسطين .. وبغداد والحجاز .

وفى الحجاز ساعد على إقناع « الشريف حسين » أمير مكة بالانضمام إلى بريطانيا وإعلان الثورة ضد تركيا .

وكوفئ « لويد جورج » على جهوده .. بوسام .

وعين عام ١٨ – وكان فى التاسعة والثلاثين – حاكماً لبومباى – وبعد انتهاء مدته عام ١٩٢٣ عاد إلى بلاده .. ودخل انتخابات مجلس العموم البريطانى ففاز للمرة الثانية ، ولكنه ظل ينتظر منصباً يتيح له خدمة الإمبراطورية !!

جاءت الفرصة باستقالة الماريشال « اللنبى » من منصب المندوب السامى البريطانى فى مصر فاختير « السير جورج لويد » مندوباً سامياً .. فاستقال من مجلس العموم بعد صدور قرار التعيين .

احتفل فى لندن بتكريمه .. بهذه المناسبة .. وأقيم الحفل فى « المعهد الاستعمارى » .

خطب « السير جورج لويد » فتكلم عن قناة السويس وأهميتها كشريان حيوى للإمبراطورية وأعلن أنها امتداد لمضيق دوفر .

وركز خطابه كله على مصالح إنجلترا .. والأهمية التجارية لمصر .. بالنسبة لبريطانيا .

وأشاد – فى هذا الخطاب – برجل واحد ، ليس مصرياً أو بريطانياً ، بل هو « الماريشال

ليوتى » المقيم الفرنسى فى مراكش – المغرب – لأنه استعمارى حقق سياسة فرنسا وأهدافها فى مراكش .

ودهش المصريون عندما نقل إليهم الخطاب لأن « اللورد » كان استعمارياً يهتم بمصالح بلاده ويؤكد نواياه .. علناً .

ومع ذلك فإن بعض المصريين المقيمين فى بريطانيا احتشدوا – يوم ١٢ أكتوبر عام ١٩٢٥ – لوداعه فى محطة سكة حديد فيكتوريا فى العاصمة وهو فى طريقه ، إلى مصر .

وملأت باقات الزهور نصف عربة السكة الحديد التى استقلها . وقدمت قرينة القائم بالأعمال المصرى ، لقرينة « جورج لويد » باقة ورد لفت بالعلم المصرى .

وعندما وصلت باخرته إلى ميناء بورسعيد – يوم ٢١ أكتوبر – صعد « السير كين بويد » مدير الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية إلى ظهر السفينة ليقدم له تقريراً عن حالة الأمن العام فى مصر .

وهو ما تكرر بعد ٩ سنوات عندما وصل « السير مايلز لامبسون » المندوب السامى البريطانى إلى مصر .. فكان أول من صعد إلى باخرته ليجتمع به فى ميناء السويس ... « كين بويد » أيضاً .

.. فالأمن فى مصر أول ما يهم المندوب السامى البريطانى منذ قامت ثورة ١٩١٩

* * *

قبل وصوله إلى القاهرة نشرت الصحف المصرية أسماء الشوارع التى سيمر بها موكب « اللورد » لتستقبله الجماهير .! ووقف رجال البوليس على امتداد الشوارع فى أثناء مروره لحراسته .

واستقل قطاراً خاصًا من بورسعيد إلى القاهرة .. وفرشت له محطة السكة الحديد بالبسط الحمراء .. وعزفت الفرق الموسيقية ألحانها فى ميدان المحطة ..

ووقف المسئولون صفاً ، حسب المناصب والرتب ، يحيونه ويرحبون بقدومه ، على رأسهم مندوب عن الملك ورئيس الوزراء بالنيابة والوزراء .. واستعرض المندوب السامى حرس شرف من الجنود البريطانيين ..

أصر « جورج لويد » على أن يكون رجال السلك الدبلوماسى جميعاً فى استقباله عند رصيف القطار فى محطة سكة حديد القاهرة .. وبعثت دار المندوب السامى منشوراً دورياً

بذلك إلى كل البعثات الأجنبية .

قرر الدبلوماسيون عدم الحضور وعقدوا عدة اجتماعات فى المفوضيات المختلفة لهذا الغرض ولكن الوزيرين المفوضين الفرنسى والايطالى ، بالذات ، رفضا الحضور .

.. الوزير الايطالى يريد أن يساعده المندوب السامى ضد مصر لتسلم واحة جغبوب لايطاليا .

والوزير الفرنسى .. لأنه يريد مساعدة بريطانيا لفرنسا فى سوريا ومراكش .

وتبعهما بعض الدبلوماسيين الآخرين .

وتخلف « مورتون هاول » الوزير الأمريكى المفوض لأنه أحس بالإهانة إذ يستقبل اللورد فى المحطة وكأنه حاكم لمصر.. وليس دبلوماسيًّا كغيره .

وعومل الدبلوماسيون فى المحطة .. باحتقار بالغ فقرروا الاحتجاج لدى وزير خارجية مصر..

وعقدوا اجتماعًا لهذا الغرض فى مقر الوزير الفرنسى المفوض الذى قاد حركة الاحتجاج .

وحرصت قرينة « مورتون هاول » – بعد ذلك – على أن تطلب من سائقها فى حفلات قصر عابدين أن يوقف سيارتها أمام السيارة « الرولز رويس » التى يستقلها المندوب السامى لتعطل موكبه قليلا !

* * *

بعد وصول « اللورد » إلى مصر مباشرة جاءت الأنباء بأن السير « جورج لويد » المندوب السامى مُنح – وعمره ٤٦ عاماً – لقب اللورد .

وكان الهدف تعزيز مكانته قبل أن يجتمع بالملك أو بأى مسئول مصرى .

* * *

استقل « اللورد » قطارًا خاصاً من القاهرة إلى الإسكندرية ليقابل الملك « أحمد فؤاد » لأول مرة .

ولم يحمل « اللورد » معه من لندن أوراق اعتماده .. ولم يجرؤ ملك مصر على طلبها منه .

وبهذه « العملية » حدد « اللورد » موقفه من « الملك » .. فهو – أى اللورد – ليس دبلوماسياً عاديًّا .. وينبغى على ملك ، وشعب ، مصر معاملته على هذا الأساس .

قالت صحيفة « كوكب الشرق » تنتقد هذا كله :

« هل اللورد مندوب سام أم بطل منتصر؟

إننا لم نودع «كرومر» – الذى قالوا إنه مصلح – بهذا الأسلوب .. بل كان يجب أن نستقبل « لويد » بوجوه عابسة » .

وقالت صحيفة الأخبار « إن المندوب السامى يعتبر نفسه حاكماً شرعيًّا للدولة وأنه يمر فى الشوارع بركب أشبه بالموكب الملكى .

ويقال إن هذا السلوك يشير إلى أن مصر أصبحت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية مع وجود دار المندوب السامى كمركز للإدارة ، ومصدر للسلطة فى مصر » .

* * *

فى كتاب «مصر فى مرحلة انتقال » قال مراسل صحيفة « التايمز البريطانية » الكولونيل الجود » :

« إن المنــدوب السامى « اللورد جورج لويد » لم ينتفع بالفرصة التى أتيحت له .

... وجد المصريون فى المندوب السامى السابق « الماريشال اللنبى » رجلا عسكريًّا يطيح بالبرلمان المصرى ، ويرغم « سعداً » على الاستقالة فى أعقاب اغتيال السردار ، وينزع السودان من مصر .

وتمنى المصريون أن يجيىء « اللورد لويد » بسياسة مسالمة . ومن هنا كانت آمالهم فيه كبيرة ولكنه – اللورد – خيب كل الآمال ، ولم ينتهز الفرصة فيستفيد من مشاعر مصر نحوه أو توقعاتها لأعماله .

وبالإضافة إلى هذا كله كانت الظروف مختلفة عند وصول اللورد إلى مصر ..

كان كبار الموظفين البريطانيين الذين عاشوا زمناً طويلا فى مصر .. قد رحلوا عنها .

وتباعدت زيارات المصريين لدار المندوب السامى بعد اغتيال السردار .

وأوقفت الحرب العالمية الأولى الاختلاط الاجتماعى بين المصريين والإنجليز ..

... وحتى الموظفين البريطانيين الذين سرحوا من الجيش البريطانى وعادوا إلى خدمة الحكومة المصرية وجدوا – فى لويد – مندوباً سامياً يصعب الاقتراب منه بعكس المعتمد البريطانى القديم ، أو القنصل البريطانى القديم ... » .

* * *

فى شبابه فاز الطالب « جورج لويد » فى سباق تجديف الزوارق التقليدى بين جامعتى

أكسفورد وكمبردج ، وكان الفوز بتوقيت قياسى ، وقيل إنه سيكرر فى مصر ما فعله فى هذا السباق .. أى أنه سينجح ولكن ليس مطلوباً منه أن يحقق الفوز فى زمن محدد !

* * *

كان « أحمد زيور باشا » رئيساً لوزراء مصر عند وصول اللورد .

وكان البرلمان المصرى معطلا .. حل « الملك فؤاد » مجلس النواب مرتين : فى ديسمبر ١٩٢٤ وفى باريس ١٩٢٥ لأن الأغلبية فيهما لسعد زغلول زعيم حزب الوفد .

وكان الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى فى المعارضة .

والوزراء جميعاً – عدا رئيسهم – من حزب الاتحاد الذى أنشأه « حسن نشأت باشا » رئيس الديوان الملكى بالنيابة .

وخلال ٦ أسابيع أقنع « اللورد » رئيس وزراء مصر ، أو أرغمه ، على التنازل عن واحة جغبوب المصرية .. لإيطاليا .

وأرغم « الملك » على طرد « حسن نشأت باشا » من الديوان الملكى فعين وزيراً مفوضا فى مدريد .

وهكذا يتضح من اللحظة الأولى أن « اللورد » هو الذى يحكم مصر ..

وبقى أن يحدد « اللورد » طريقته فى حكم مصر .

* * *

إنه يبدأ بالمظاهر ..

ينفق من ماله الخاص ٤٠٠٠ جنيه كل عام بالإضافة إلى مرتبه ليحتفظ بالأبهة التى كانت له فى الهند .

ويتحرك إلى كل مكان ، وأى مكان ، فى قطار خاص تدفع ، مصر ، نفقاته !

يدخل ويخرج من محطات السكك الحديد من الباب الملكى .

وفى أى حفل لا يجلس مع رجال السلك الدبلوماسى .. وقد احتج الدبلوماسيون على ذلك .. كما احتجوا لأنه طلب منهم أن يدخلوا محطات السكة الحديد من باب جانبى ، ولا تطأ أقدامهم السجاد الأحمر الذى يفرش خصيصاً له .

وفى أية مناسبة عامة تقف سيارته بجوار عربة صاحب الجلالة ملك مصر .

.. أما هو فيجلس على هواه .. أحياناً فى مكان متقدم قبل مندوب الملك .. وأحياناً قبل

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ولكنه – دوماً – يتقدم كل الدبلوماسيين.
والصحف الإنجليزية التى تصدر فى مصر تعطى اجتماعات ولقاءات « اللورد » أسبقية على رئيس وزراء مصر.

* * *

.. أقيمت الصلاة فى كنيسة « سان جوزيف » الكاثوليكية بمناسبة ذكرى ملكة إيطاليا « مارجريتا ».

وحضر الحفل « سعيد ذو الفقار باشا » ممثلا للملك « فؤاد » ومجلس الوزراء المصرى بكامل أعضائه، والسلك الدبلوماسى، وكبار الشخصيات.

وجلس فى المقدمة القس الايطالى وعن يمينه مندوب ملك مصر وعن يساره رئيس وزراء مصر.. فجىء للمندوب السامى، وحده، بمقعد وضع أمام كل رجال السلك الدبلوماسى.

وبعد انتهاء الصلاة خرج نائب الملك..

وبدلا من أن يتبعه مباشرة رئيس الوزراء.. تبعه المندوب السامى وخلفه رئيس الوزراء.

* * *

... إنه يستهل عمله كل صباح قائلا لموظفيه البريطانيين:

– ماذا قالت الصحف عنى هذا الصباح؟

وكان يغضب إذا تجاهلته الصحف المصرية يومًا، أو أهملت الحديث عنه.

ويرى أن واجب مراسلى الصحف البريطانية فى القاهرة مدح « اللورد » وتأييده على طول الخط.

حدث أن انتقدت صحف « التايمز » و« الديلى تلجراف » و « المورننج بوست » البريطانية.. سياسة « اللورد » ففكر فى إبعاد مراسلى هذه الصحف من القاهرة.

وأبلغ وزارة الخارجية البريطانية أن بقاء الصحفيين غير مرغوب فيه..

ولكن إجراء لم يتخذ خوفًا من ضجة لا داعى لها.

أما بالنسبة للصحافة المصرية فإن اللورد كان ضدها باستمرار.

كان يكتب إلى لندن « مرارًا وتكرارًا » – كما يقول – منتقدًا موقف صحافة مصر. قال:

هذه الصحف هى إحدى المحن التى تعانى منها مصر.. إنها تعطى – بلهجتها

وجوهرها – مثالا مؤسفًا لمساوئ وأخطار الصحافة سيئة التوجيه .

إنها مجرد ثرثرة مقاه لاستغلال شعارات لم تهضم .

وهى لا تقوم بمحاولة لتدريب الأمة على الفهم السياسى ، ولا توفر قيادة جادة ، ولا توجيها نزيهاً للفكر العام .

إن الذين يقودون الصحافة ، والذين يقودون الحياة العامة لا يظهرون أدنى قابلية للسمو .

والوطنية والقومية قد تكون من الكلمات النبيلة نظرياً .. ولكنها تستغلان أساسًا لتغطية أفعال حمقاء وغايات دنيئة .

إن انعدام الضمير لدى المحرض السياسى والثرثارين لا تعادله إلا سذاجة المستمع والقارئ المصرى » !

* * *

وكان يسأل موظفيه بطريقة تشبه تحقيقات النائب العام .. فيضطرون لتقديم أى جواب .. لأن الامتناع عن الإجابة أو عدم معرفة الرد الصحيح يثير اللورد ..

قال له جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرق يوماً إن الكولونيل « الجود » مراسل التايمز أصدر كتاباً جديدًا عن مصر فسأله « اللورد » :

– وماذا يقول الكتاب عنى ؟ !

... وعندما بدأت مضاعفات المرض تظهر على « سعد زغلول » بعث إليه « عبد الخالق ثروت » باشا رئيس الوزراء – بواسطة مراسل وكالة أنباء رويتر فى مصر يقول :

– لا ينبغى القلق بشأن « سعد زغلول » وسياسته . إن « سعدًا » لم يعد يفكر فى المندوب السامى على الإطلاق .. بل أصبح يفكر فى خالقه وقرب لقائه .

وكان « ثروت » يعتقد أن « اللورد » سيفرح بهذه الرسالة ويطمئن من ناحية « سعد زغلول » .

ولكن « اللورد » غضب غضباً شديداً وتلقى النبأ بابتسامة ماكرة لأنه لا يحب أن يفكر إنسان فى غير فخامة « اللورد » !

* * *

لم يجرؤ أحد على تصحيح شىء خطأ ، أو اسم خطأ ، ينطق به « اللورد » .

ذهب إلى منطقة الأهرام للنزهة ..

وكانت الأرض فى الجيزة .. زراعية .. فلم يكن العمران قد امتد إلى تلك المناطق .

نظر اللورد إلى المحصول .. فى الحقول .. وقال :

– إن موسم البرسيم عال .. والمحصول وفير.

أجاب ياوره العسكرى « فرانكلاند » :

– فعلا يا سيدى « اللورد » .

واعترض ، هامساً ، ضابط الشرطة البريطانى الذى يحرسه قائلا للياور :

– هذا ليس برسيماً .

قال الياور .. بهمس أيضًا :

– إذا قال صاحب الفخامة إنه برسيم .. فهو كذلك أيها الطفل العجوز.

ومر الموكب بالطماطم والجميع صامتون !

* * *

حدث أن أرسل « عبد الرحيم صبرى باشا » باقة زهور لقرينة « اللورد » .. « الليدى بلانش » . « وعبد الرحيم باشا » هو والد الملكة « نازلى » ومنتج للزهور ..

وجد « اللورد » أن بالزهور كثيراً من الأشواك .. فغضب ، ورفض أن يرسل بطاقة معايدة « للباشا » ضمن بطاقات التهنئة المعتادة ، التى اعتاد المندوبون السامون أن يبعثوا بها إليه ، فى العيد .

وطلب « اللورد » بنوارين فى الأوبرا ليشهد مع أصدقائه أحد العروض ..

قال السكرتير :

– (بنوارين يا سيدى) ؟

أجاب اللورد :

– وماذا فى الأمر .. إنهم سيبيعون باقى البناوير بأسعار مضاعفة لأن الناس يحبون الصف الذى أجلس فيه !

* * *

توجه يوماً لمقابلة « الملك » فى قصر عابدين ..

ودخل ياوره العسكرى دورة المياه وعجز عن فتح الباب فصرخ من النافذة يطلب نجدة ..

سمعه « محمد توفيق نسيم باشا » رئيس الديوان الملكى فوقف بنفسه يساعد ياور « اللورد » على الخروج من نافذة دورة المياه وهو – الياور – بالبدلة العسكرية الرسمية – والسيف إلى جانبه !

* * *

وهو يحيط نفسه بالفخفخة .. عين ياوراً عسكريًّا له لأول مرة .

... ومنع المرور فى الطرق الجانبية فى أثناء موكبه .

ويرى أن تبقى الحواجز والقيود الرسمية بينه وبين كل الناس حتى لا يفقد نفوذه وسلطته .

* * *

لم يتناول اللورد «جورج لويد» خلال ٤٥ شهرًا أمضاها فى مصر ، طعام الغداء ، أو العشاء ، مع أحد المصريين ، سواء فى مقر المندوب السامى أوفى بيت مصرى ..

ورفض قبول دعوة ، من أى مصرى ، إلا من « الملك فؤاد » .

وأبى أن يتناول الطعام مع أحد من الإنجليز العاملين فى مصر إلا مع ضباط الجيش البريطانى فى « الميز » .. داخل الثكنات باعتباره ضابطًا سابقاً فى الجيش .

وكان من نتيجة هذا كله أن أصبح الصحفى الأيرلندى « جيرالد ديليني » وسيطاً بين « اللورد » والزعماء المصريين .. فالزعماء يبعثون إلى « اللورد » برسائلهم عن طريق « ديليني » .. ويجىء الرد عن طريق الوسيط الأيرلندى أيضاً فيخفف الصحفى من كلمات « اللورد » ..

« وديليني » أمضى نحو قرن فى مصر .. وكان – كأيرلندى – متعاطفًا مع آمال المصريين .. أما شقيق « ديليني » فكان مديراً للإذاعة المصرية !

* * *

اعتاد المعتمد البريطانى ، ثم المندوب السامى ، إقامة حفلات ، ومآدب ، للمصريين وأخرى للإنجليز والأجانب .

ولكن « اللورد لويد » استن تقليدًا جديدًا .

أقام حفلات « مختلطة » يحضرها المصريون والأجانب معاً .

ويستقبل المدعوين ياور اللورد يتحدث معهم ويرحب بهم .. أما « اللورد » فلا يحضر

للقاء المدعوين إلا قبل دقائق قليلة من موعد تقديم الطعام .. وقد غضب رؤساء وزارات مصر جميعاً من هذا الأسلوب .

أراد « اللورد لويد » أن يحضر احتفال كلية فيكتوريا الإنجليزية فى مصر فطلب ، كالعادة ، قطاراً خاصًا فأجيب إلى طلبه واصطحب معه سكرتيريه وكبار معاونيه وحرسه العسكرى .

وصف « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى ما حدث فى الإسكندرية عند وصول المندوب السامى فى برقية بعث بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن فقال :

استقبل « اللورد » عند وصوله جميع المسئولين البريطانيين وأعيان المدينة أيضاً .

وكان القنصل البريطانى العام « هيثكوت سميث » — الذى أمضى فى الإسكندرية ٢٤ عاماً — هو المسئول عن كافة ترتيبات الحفل .

.. وتقع كلية فيكتوريا على مسافة ٧ أميال من قلب مدينة الإسكندرية .

ولم يكن « الكورنيش » قد أنشئ بعد .. والطريق إلى الكلية منعرج .

ورأى القنصل أن يسبق المندوب السامى ومرافقيه فى سيارة ، ثم تتبعه سيارة المندوب السامى ، حتى لا تضل الطريق من ناحية ، وحتى تصل إلى مكان الحفل فى الوقت المناسب بالضبط .

وعندما وصل « اللورد لويد » إلى كلية فيكتوريا وجه اللوم إلى القنصل العام لأر ته تقدمت موكب اللورد !

وفى يوم التالى التقى « جيست » القنصل الأمريكى فى الإسكندرية » بزميله «هيثكوت » البريطانى .

قال « هيثكوت » :

— ما رأيك فى مندوبنا السامى وبرنامج الأمس .

رد القنصل الأمريكى قائلا :

— إن المندوب السامى يتحرك بسرعة لا تتناسب مع جسده الضخم ، وإن إلقاءه للخطاب فى حفل فيكتوريا كان رديئًا برغم أن أفكاره أفضل نسبياً .

قال القنصل البريطانى :

– أشكرك ، إن جملة واحدة تعوضنى عن باقى ملاحظاتك .

لقد ذكرت أنه توجد أفكار جيدة فى خطاب اللورد .. وقد كتبت الخطاب كله بنفسى .. أنا شخصياً ! » .

* * *

وكان « اللورد » ممثلا كبيراً ، كما يقول « جرافتى سميث » ، أيضاً .

ذهب مع « جرافتى » إلى « البطريرك الأنبا يؤنس » ليقنعه بتعيين رجل دين مثقف أسقفاً فى الخرطوم .. فإن اللورد يتدخل فى كل شىء .

واتفق « جرافتى » مع « اللورد » على أنه ، فى لحظة معينة ، ينفجر « لويد » غاضباً وثائراً فى « البطريرك » .. باعتبار أنها اللحظة المناسبة التى يستطيع أن ينتزع فيها موافقة « البطريرك » .

وأعطى « جرافتى » الإشارة المتفق عليها ..

قفز « اللورد » من مقعده وضرب المكتب بقبضة يده .

وقفز « البطريرك » من مقعده .. ثم أصدر القرار بتعيين « القمص حنا سلامة » أسقفاً للخرطوم !

* * *

وكان يحرص على تكريم كل الملوك ورؤساء الدول الذين يزورون مصر أسوة بالملك ..

دعا ، يوماً « الملك أمان الله » ، ملك أفغانستان ، للعشاء .

وذهب الملك إلى مقر المندوب السامى ليجد أمامه « السفرجى » « جوردان » يرتدى نفس ملابس « لويد » فصافحه باعتباره « اللورد » ..

واحمر وجه المندوب السامى . ولم يستطع أن يرد الإهانة التى وجهها إليه ، عن غير قصد الملك ..

وكان هو « الملك » الوحيد فى مصر الذى أهان « اللورد » .. دون قصد .

وعرفت مصر بالقصة فتناقلها الناس همساً وهم يضحكون .

ولم تجرؤ صحيفة فى مصر على نشرها .

ولم تكتب إلا بعد وفاة « اللورد » .. رواها رجاله فى مذكراتهم .

* * *

ولندع المظاهر لنتكلم عن السياسة التى يؤمن بها اللورد .

إنه لم يعجب بأحد من أسلافه المعتمدين أو المندوبين السامين فى مصر إلا « بكرومر » الذى كان قنصلا لبريطانيا وكان يحكم مصر.. حكماً مطلقاً .

وظل « اللورد » ، فى كل مناسبة ، يشيد برجلين أحدهما «كرومر» .

ولكن ظروف مصر التى وصل إليها كرومر عام ١٨٨٣ كانت مختلفة تماماً لا تسمح بظهور «كرومر» جديد ، فإن البلاد مستقلة ولها ملك ودستور .

أما الرجل الثانى الذى أُعجب له « اللورد » فهو « الماريشال ليوتى » المقيم الفرنسى فى مراكش .

.. استطاع « ليوتى » أن يقطع صلة المغرب بجارتها الجزائر .

ومنع استيراد الصحف العربية من أى مكان .

ولم يكن ينام سوى ٥ ساعات كل يوم والباقى للعمل .

وهو – ليوتى – يجب أن يجمع السلطة فى يده ويحتفظ بالمغرب محمية لفرنسا وليست مستعمرة .

وكان السبب فى ذلك أن المستعمرة تخضع لرقابة وزارة المستعمرات الفرنسية . أما المحمية فتخضع « للماريشال ليوتى » وحده الذى نشر الفساد وجعل « القادة » العسكريين المراكشيين مديرين ومحافظين وجامعى ضرائب وقضاه .. ولكن ذلك كله يتم تحت إشراف موظف فرنسى .

وأنشأ « ليوتى » ٥ أنواع من المدارس فى مراكش .. نوع لكل طبقة اجتماعية ..

ولم ينهض بتعليم المراكشيين فلم يكن بالمغرب حتى عام ١٩٥٢ ، بعد وفاة « ليوتى » سوى ٢٥ طبيباً منهم ١٤ يهودياً مراكشياً و١٥٠٠ مراكشى فقط أتموا تعليمهم الثانوى .

وكان متوسط دخل الفرنسى المقيم فى مراكش ١٠٤٠ دولاراً ، فى حين أن الفرنسى المقيم فى فرنسا ذاتها دخله ٧١٥ . فقد جعل الماريشال – مراكش – كنزاً لفرنسا وللفرنسيين .

بل إن عدد الفرنسيين الموظفين فى مراكش – حتى عام ١٩٥٣ – كان ٣ أضعاف البريطانيين الذين يعملون فى حكومة الهند برغم أن سكان الهند ٤٠ ضعفاً لسكان مراكش ..

واعتقد « اللورد لويد » أنه يستطيع أن يحكم مصر كما حكم مقاطعة بومباى ، فالقاهرة ضاحية بالنسبة لبومباى ، أو يحكم مصر كما فعل «ليوتى » فى المغرب .

أنه يريد أن يطبق . فى مصر. ما نفذه فى الهند..

ولكنه ينسى حقيقة هامة وهى أن وضع بريطانيا فى الهند دستورى فهى تحكم الهند مباشرة منذ عام ١٨٥٠ .. فالحكم البريطانى شرعى هناك..

أما فى مصر فإن الأمور مختلفة تماماً..

إن بريطانيا احتلت مصر لأهميتها فى طريق الاتصالات البريطانية ولغرض محدد . وفى سنوات الاحتلال الأولى كان أى وزير مصرى ملزماً بإطاعة أوامر المستشار البريطانى .. فى الوزارة .. ولكن هذا الوضع تغير بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير وإعلان استقلال مصر.

أصبح لا يوجد وضع دستورى لبريطانيا فى مصر.

ومن هنا بحث « اللورد لويد » عن أساس لعمله فى مصر فوجد أن تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ يعطى لبريطانيا ٤ تحفظات وهى :

- ضمان أمن خطوط المواصلات الإمبراطورية .
- الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى .
- حماية بريطانيا للمصالح الأجنبية والأقليات .
- مسألة السودان .

وتمسك « اللورد » بهذه التحفظات وفسرها على هواه وكما يريد .

ولقد أجريت الانتخابات فى مصر وتولى مصرى رئاسة الوزارة فى ظل هذا التصريح ومن هنا رأى «اللورد لويد» أن يلتزم به .

وكان « اللورد » يلعن هذا التصريح سراً . ويرى أنه سبب المشاكل التى يواجهها فى مصر وتواجهها بريطانيا .

وكان يلعن « لجنة ملنر» التى فكرت فى منح مصر الحكم الذاتى .

وتخلص « اللورد » من مأزق التصريح بأن استعمل المرونة فى تفسيره الشخصى للتحفظات الأربعة .

وكان رأى « اللورد لويد » أن أقصى ما يجب أن يمنح لمصر هو الحكم الذاتى لا الاستقلال وحتى الحكم الذاتى فإنه يتحقق ببطء .. وعلى درجات .

ومن رأيه أن الإنجليز أضاعوا فرصاً كثيرة فى مصر..

وكان حماسه لبطء تنفيذ خطوات الحكم الذاتى أكبر كثيراً من حماسه لمبدأ الحكم الذاتى نفسه .

إنه كان يفضل ضم مصر إلى بريطانيا فى عام ١٩١٤ بدلا من فرض الحماية عليها .

وهو يرى أن تستمر بريطانيا فى مفاوضة تركيا لسلخ مصر عنها .

* * *

ولقد صدر كتاب واحد عن حياة « اللورد » .. ألفه « كولين فوريس أدامز » .

يقول المؤلف أن « لويد » كان يريد الاحتفاظ بالوضع القائم فى مصر ويعارض عقد المعاهدة حتى تخف حدة عداوة المصريين لبريطانيا .. ويؤمنون بالاعتدال ، ويصبحون مستعدين للاعتراف بالمصالح الخاصة لبريطانيا ، ويتعاونون معها .. ومعه ، فى ظل هذا الاعتراف .

ولتنفيذ هذه السياسة اتخذ « اللورد » طريقه مؤمناً بأن فى مصر ٣ أحزاب ، أو ٣ أجنحة فقط : الإنجليز ، والملك ، وسعد زغلول .

والملك — كما يرى اللورد — يؤمن بقوته .

وسعد زغلول — فى رأى اللورد أيضاً — يريد السلطة فى يده .

والخارجية البريطانية ترى أن الوضع كله محاط بالأشواك وكل ما تسعى إليه تخفيض الخسائر ، ولذلك تغير سياستها كلما أصبح الوضع محرجاً ومضطرباً وتتخلى عن المندوب السامى .

وفى ظل ذلك وجد « اللورد » أنه وحده الخبير .. فهو ممثل الحكومة فى الموقع وعلى الطبيعة .

ولذلك حرص على إخفاء الحقائق الكاملة عن وزارة الخارجية فى لندن . ويكتفى باطلاعها على ما يتفق مع وجهة نظره .

وفى الأزمات يكتب رسالة خاصة وشخصية ، إلى وزير الخارجية « أوستين تشمبرلين » .

وأحياناً يكتب مباشرة إلى رئيس الوزراء « ستانلى بولدوين » .

ويرجع السبب إلى أنه يخشى أن تنشر هذه البرقيات يوماً فى كتاب أبيض .

وقد ساء هذا التصرف كل العاملين بوزارة الخارجية البريطانية وبالذات السير « رونالد لندساى » الوكيل الدائم للوزارة .. وبقى يتحين الفرصة لينقض على « اللورد » .

ورأى « جرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرقى أن الخارجية البريطانية يجب أن تعرف كل شىء ، فابتدع فكرة إرسال ملخص أسبوعى لكل ما تنشره الصحف المصرية فى ١٠ صفحات .

وكان يعرض على « اللورد » خطاباً صغيراً يرفق بمقتطفات الصحف .. فيكتفى « اللورد » بتوقيع الخطاب دون الاطلاع على أقوال الصحف نفسها .. وكلها - تقريباً - تعارض سياسته .

وكان « جرافتى سميث » يتجول كثيراً ويلتقى بأشخاص متباينين ليعرف كيف تفكر مصر .

فى مذكراته التى نشرها تحت عنوان « مصر منذ كرومر » قال « اللورد لويد » إنه « قبل منصب المندوب السامى إيماناً بأن له رسالة وهو تأييد تصريح ٢٨ فبراير والمحافظة عليه وعلى التحفظات التى تضمنها هذا التصريح .

وقال إنه أرضى ضميره بصيانة استقلال مصر خارج إطار التحفظات » .

ومن هذه الكلمات تتضح خطته .

إنه يرى أن التحفظات تخول له التدخل فى سياسة مصر وشئونها . وأنها تبرر له أن يفعل بمصر ما يشاء .. وكانت غايته تحقيق مصالح الإمبراطورية البريطانية أولا وقبل أى شىء آخر .

ولم يكف يوماً واحداً عن الدفاع عن المصالح البريطانية وحدها ضد مصلحة مصر .

أراد « اللورد لويد » أن يكون قنصلا مثل « كرومر » تخضع له مصر . ورحبت به الجالية البريطانية لهذا الغرض .

وكانت سياسته تتلخص فى كلمة واحدة : الحزم .

لقد وجد أن لبلاده مصالح فى مصر .. وهى عازمة على صيانة هذه المصالح ..

وفى ضوء تفكير « اللورد » فإنه ينفذ سياسته سواء فى ظل التصريح والدستور أو بدونهما .

ويجد العذر دواماً فى أن التحفظات تبرر له ذلك .

ولكن « جرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرقى روى فى مذكراته حقيقة « اللورد » .. قال :

إنه محافظ ، استعمارى ، يرفض نظرية تقرير المصير التى يدرسها طلبة المدارس فى الغرب .

ينسى أنه لا أحد يستطيع أن يدعى أبوة مصر ..

وكانت سياسة بريطانيا فى تلك الفترة هى التعاون مع الزعماء المصريين ومع مصر .. ولكن

سياسة اللورد هى الإرغام والقهر .

« إنه لا يتعاطف مع إنسان » .

إذا أثبت رئيس مصرى للوزارة نجاحًا فإنه يرى أن الوقت قد حان لعزله .

وعندما يرى بعض زهور الصيف تزدهر يقول لموظفيه :

– حان الوقت لأطلب سفينة حربية ..

... أى لتهديد مصر بالسفن الحربية البريطانية .. فهو يؤمن بضرورة توجيه الإنذارات وتحريك الأساطيل الإنجليزية لإرهاب المسئولين المصريين وتهديدهم » .

* * *

أراد أن يمتد نفوذه إلى الخرطوم ليشرف على أعمال الحاكم العام للسودان « السير جيوفرى أرشر » ،

والإشراف الذى يمارسه المندوب السامى – عادة – على حاكم السودان إشراف اسمى لأن برقيات الحاكم إلى لندن تمر عبر مقر المندوب السامى بالقاهرة . وهو يرفعها إلى لندن مشفوعة بتعليق إن كانت هناك مسائل خاصة بمصر.

ولكن « اللورد لويد » رأى أن يمتد نفوذه إلى السودان أيضاً .. وأن يجعل إشرافه على الحاكم حقيقيًا ..

ونشأ خلاف بين الرجلين أدى إلى استقالة « السير جيوفرى أرشر » من منصبه .

وقصة هذا الخلاف رواها « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى فى برقية إلى واشنطن .

قال :

لا يوجد تجانس بين الرجلين منذ زيارة« اللورد لويد » إلى السودان .

لم يستقبل « اللورد » عند وصوله إلى الخرطوم استقبالا رسميًا بل استقبل بصفة شخصية .

وعندما عرف « لويد » أن الحاكم يعارض إشراف « اللورد » على شئون السودان اعتذر « لويد » عن حضور حفل راقص كبير كان سيقيمه السير « أرشر » مما أدى إلى إلغاء الحفل .

قال « اللورد » إن فترة الحداد الملكى فى بريطانيا لم تنته بعد .. ولا يستطيع الحضور » !

وعندما تولى الحاكم العام الجديد « السير جون مافى » مهام منصبه أراد أن يشرف على أعماله فتقدم «مافى » بطلب إلى لندن لإبلاغ « اللورد لويد » أنه يتجاوز حقوقه .. فكتبت لندن إلى القاهرة ، بعد حين ، تقول : إن المندوب السامى فى القاهرة لا يشرف على أعمال الحاكم العام ، وإنه لا ينبغى أن يزور السودان بصفة رسمية » .

* * *

وصف « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى المندوب السامى فقال :

إن «لويد » أعطى لنفسه ميزات الحاكم الحقيقى لمصر.

وهو – اللورد – ديكتاتور ، فضولى ، يريد أن يعطى لكل شخص انطباعاً بأنه الدكتاتور والحاكم الحقيقى لمصر ، وأن الحكومة المصرية لها سلطة اسمية .

أكد فى إحدى خطبه أن الحكومة البريطانية تشعر بالود تجاه الحكومات الدستورية فى مصر.. ومع ذلك فإن « اللورد » يريد أن يقرر ما هو دستورى وما ليس دستورياً .

وبمعنى آخر فإنه حين يريد القيام بعمل فيه مصلحته ، وفيه تدخل فى شئون مصر ، فإنه يقوم به .. وفى مسائل أخرى يحاول أن يعطى انطباعاً بأنه لا يتدخل ...

إنه يقرر ما يتمشى مع رغباته الخاصة » .

* * *

فى أول تصريح « للورد جورج لويد » بعد تعيينه مندوباً سامياً فى مصر أعلن أنه يؤيد النظام البرلمانى الدستورى فى مصر.

وقد ظل « اللورد » فى منصبه ٤٥ شهراً وخلال هذه الفترة نجد أن البرلمان المصرى لم يجتمع سوى ٢٤ شهراً فقط بما فيها العطلة الصيفية البرلمانية .

وجاء « اللورد » إلى مصر ليجد مجلس النواب منحلا ..

وخلال العام الأخير من بقائه فى مصر كان البرلمان منحلا أيضاً .

ولم تستقر فى الحكم أية وزارة فى عهده ..

وصل إلى مصر ليجد « أحمد زيور باشا » رئيسا للوزارة ..

وخلال الـ ٤٥ شهرًا تغير رئيس الوزراء ٥ مرات .

بعد « زيور » جاء « عدلى يكن » ثم « عبد الخالق ثروت » ، « ومصطفى النحاس باشا » ، وأخيرًا « محمد محمود باشا » . وبذلك كان متوسط عمر الوزارة ٩ شهور فقط .

لم يحب المصريون « جورج لويد » أبدًا كما يقول « جرافتى سميث » ..

ولم يحب « جورج لويد » المصريين .. أبداً !

اجتماع البرلمان

... كان الصراع قويا ، حادا ، بين أحزاب مصر.. عندما وصل إليها « اللورد جورج لويد » فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٥ ..

... حزب الاتحاد الحاكم ، أو حزب الملك ، يرأسه « يحيى إبراهيم باشا » نائب رئيس الوزراء ووزير المالية .. أما « أحمد زيور باشا » رئيس الوزراء فهو مستقل لا يعارض الملك ولا يقف ضد الإنجليز ويستسلم لحزب الاتحاد .

وفى المعارضة نجد باقى الأحزاب :

حزب الوفد بزعامة « سعد زغلول »

وحزب الأحرار الدستوريين بزعامة « محمد محمود باشا » نائب رئيس الحزب ، أو رئيس الحزب بالنيابة ، بعد استقالة رئيسه « عبد العزيز فهمى باشا » .

والحزب الوطنى بزعامة « حافظ رمضان باشا » ،

وكل حزب فى مصر مختلف مع الآخر ، يتهمه بالخيانة .

وكان البرلمان معطلا .

حل « الملك فؤاد » مجلس النواب يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢٤ ، ثم دعا لانتخابات جديدة ، واجتمع المجلس مرة أخرى ٩ ساعات يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ فكأن البرلمان قد بقى معطلا نحو ١٠ شهور .

* * *

ومضت بمصر الأيام ..

الملك يملك ويحكم من خلال وزارة خانعة .

والإنجليز يحكمون وإن كانوا لا يملكون .

والفساد يستشرى فى الداخل .

« وسعد زغلول » يكتب سلسلة مقالات عنوانها « ثورة الوزارة على الدستور » ويوقعها

بحرفين من اسمه «س. أ» باعتبار أن اسمه الكامل «سعد إبراهيم زغلول» !

ولا تكتب البلاغ اسمه وإنما تقول إنها «لإمام فى البحث والبيان يشار إليه بالبنان .

ويصرح «سعد» للصحف بأن الحالة غير طبيعية ، حرية مقيدة ، سواء كانت خاصة أم عامة ، حقوق مهضومة ، سلطة الحاكمين لا حد لها ، ولا حق لمحكوم قبل حاكم .

وجاء ١٣ نوفمبر عام ١٩٢٥ .. عيد الجهاد .. ففى مثل ذلك اليوم من ست سنوات ، قصد « سعد ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى » ، إلى دار المندوب السامى يطالبون بالاستقلال أما اليوم فالأحزاب منقسمة والأمة منشقة على نفسها وجهودها موزعة .

ويستعرض «عباس العقاد» الذكريات الحلوة البعيدة ، والحاضر المرير المظلم فيكتب صرخة ..

« أين نحن اليوم من ذلك اليوم القريب البعيد ؟ ماذا نبصر من بقايا ذلك التاريخ العاطر المجيد ؟ أين الاستقلال ؟ وأين السودان ؟ أين البرلمان ؟ أين الوحدة الوطنية أين ياقوم ، أين ؟ .

وكانت مصر كلها تبحث عن طريق للخلاص .. عن وسيلة لجمع كلمة الأمة . حاول بعض الأعضاء الدعوة إلى مؤتمر وطنى تجتمع فيه أحزاب المعارضة .

ولكن فشلت الفكرة لأن الصحف لم تجمع على رأى إزاءها .

ودعا أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى اجتماع للمجلس ولكن الاقتراح ولد ميتاً لأن الصحف لم تتفق على تأييده !

* * *

وفى وسط هذا الظلام كله حمل أحد الصحفيين شعلة النور .

فى خضم اليأس دعا « أمين الرافعى » صاحب جريدة « الأخبار » إلى اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه وبدون أن يوجه « الملك » الدعوة للنواب . فقد نص الدستور فى المادة ٩٦ على أن يدعو «الملك» البرلمان سنويًّا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع البرلمان بحكم القانون فى اليوم المذكور .

وكانت وجهة نظر «الرافعى» أن قرار حل النواب السابق يُعتبر باطلا مادام المجلس الجديد لم يجتمع بعد .

كان اقتراحاً جديداً جريئًا لم يفكر فيه قبل « الرافعى » أحد من رجال القانون .. أو علماء

الدستور ، أوعضو من أعضاء المجلس المنحل الذى عاش ٩ ساعات .

قال « أمين الرافعى » :

« لا أستطيع أن أصف مقدار سرورى باهتدائى إلى هذه الفكرة التى اعتقدت أن تنفيذها يخرج البلاد من الأزمة التى كانت تتخبط فيها . وكدت أصيح : لقد وجدتها ، كما فعل أرشميدس » حينما اكتشف فجأة قانون الوزن النوعى » !

* * *

ظل أمين الرافعى أسبوعًا كاملا يدعو للفكرة ويبين دواعيها وأسبابها ومبرراتها .. وهذه عناوين مقالاته :

– الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى بطلان مرسوم حل مجلس النواب « المجلس المنحل موجود قانوناً ويجب اجتماعه .

– رئيس مجلس النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذًا للمادة ٩٦ من الدستور .

– ليس الدستور قصاصة ورق .

– مرسوم حل مجلس النواب باطل لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ الأحكام الأساسية وخالفت نصوص الدستور .

– مسئولية الوزراء الجنائية إذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب .

– إذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه .

قال « الرافعى » فى مقالاته :

– أفيقوا أيها المصريون فقد وفى موعد اجتماع البرلمان .

– مضى زمن الكلام وأتى زمن العمل فإذا كنا نريد أن ننقذ الدستور فلنعمل عملا حازماً ولنقدم على تنفيذ أحكامه الصريحة ، هذا واجب النواب والشيوخ .

– يجب على البلاد أن تدافع عن دستورها بالطرق المشروعة القانونية التى نص عليها الدستور . وهى اجتماع البرلمان .

– إن أبسط القواعد الدستورية تقضى بأن يعقب حل المجلس انتخابات جديدة فى أسرع

وقت وأن يجتمع المجلس الجديد فى أسرع وقت ، ولولا هذه الضمانة وضرورة تنفيذها لما خولت السلطة التنفيذية حق حل المجلس .

– إن الدستور المصرى نص فى بعض أحكامه على وجوب اجتماع المجلس المنحل بطريقة شرعية عند الضرورة إذا لم تكن الانتخابات الجديدة قد تمت وقد ورد ذلك فى المادة ٥٢ إثر « وفاة الملك » يجتمع المجلسان بحكم القانون » .

* * *

ولم تهتم باقى الصحف أو الزعماء بالفكرة الجديدة .. تجاهلوها كلية ، وأهملوها إهمالا تاماً ولكن استمرار الرافعى فى الكتابة ومتابعته بحث الموضوع من جميع نواحيه ، كل يوم ، جعل الصحف تعنى بفكرة اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ، رغم إرادة الملك والحكومة والمندوب السامى البريطانى .

وأحدثت الفكرة هزة عنيفة فى دوائر الحكومة وحزب الاتحاد .

كتبت صحيفة « الاتحاد » تقول : إن المجلس المنحل لا وجود له وقد زالت عمن كانوا أعضاءً فيه صفة النيابة ، وصار حكمهم حكم سائر الناس ، فليس لهم أن يجتمعوا كنواب ، أو يتخذوا لأنفسهم هذه الصفة إلا إذا جاز ذلك لأى فرد من أفراد الأمة غيرهم لأن هذه الصفة لا يبقى لهم منها شيء على الإطلاق بل يجردون منها بعد مرسوم الحل .

وقالت « الاتحاد » : إن المادة ٩٦ مقصود بها البرلمان الموجود لا المعدوم .

« إن الدستور لم يقل إن المرسوم باطل إذا لم يتضمن الموعد ، إن هذا فى الدساتير الأجنبية . ولكن لنا دستور مكتوب محدود إذا كان لا يرتب شيئاً على تنفيذ هذه المواعيد فذلك نقص فيه يمكن تلافيه بعد أن يجيء البرلمان بأن ينقح الدستور .

* * *

تلقفت الصحفُ المعارِضة هذه الفكرة برغم ما بينها وبين الرافعى من خلافات .

قالت « السياسة » :

– إن الحكومة التزمت الثورة على الدستور ، فيجب على الأمة أن تدافع عن الدستور .

– عدم دعوة البرلمان للاجتماع ، ثورة من الحكومة على الدستور ، وحنث باليمين الدستورية التى أقسمها النواب والشيوخ من أعضائها .

وأيدت الصحف الوفدية بدورها هذا الاقتراح . وكتب الدكتور محمد « أبو طائلة » فى

«كوكب الشرق» يحبذ عقد البرلمان .

ونشرت «كوكب الشرق» أمثلة عديدة للأصول الدستورية عند حل مجلس النواب فقالت :

« فى فرنسا بعد عام ١٨٣٠ تولى الوزارة رجل استبدادى هو « دى بوليناك » فحل البرلمان مرتين لفوز المعارضة بالأغلبية ، ولكن الصحافة حملت على الوزارة فى شدة مما اضطرها إلى الاستقالة . وقد اجتمع المجلس المنحل واتهم أعضاؤه وزارة « دى بوليناك » بانتهاك حرمة الدستور ، ومخالفة أحكامه الخاصة بحل المجلس .

ورفع المجلس الدعوى على الوزارة أمام مجلس الشيوخ وفقاً لأحكام الدستور الفرنسى فأصدر هذا المجلس حكمه على رئيس الوزارة بحرمانه من جميع حقوقه المدنية . وبذلك انتصر الدستور ولم تنجح الوزارة فى الثورة عليه .

وكتب « محمد شوقى الخطيب » فى جريدة « الأهرام » يؤيد الاقتراح .

وانتقلت فكرة عقد البرلمان من تلقاء نفسه من الصحف إلى رجال السياسة .

أعلن « سعد » وهو صاحب الأغلبية فى المجلس المنحل ، إن هذه الفكرة ليس فيها من عيب سوى ارتكازها على محض الحق ، لأن حل مجلس النواب لنفس السبب الذى انحل له الأول وقع باطلا ..

ولو كان الأمر للحق وحده لما قبل البرلمان الانفضاض بناء على الأمر الباطل واستمر على الانعقاد وإطاعة الدستور .

ولكن نجاح الفكرة جعل « سعداً » يصرح : إننا مستعدون لأن يجتمع البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر وراغبون فى ذلك كل الرغبة ، ولكننا محتاجون فى استعمال هذا الحق ودوام التمتع به إلى قاض يحميه بعدله ، فإنه لا يكفى للتمتع بالحق ، أن يكون ظاهراً ، وأن تكون الرغبة فى استعماله شديدة . والقاضى فى موضوعنا هو الأمة التى هى فوق السلطات جميعها .

* * *

اتخذ الحزب الوطنى خطوة عملية دعا نوابه فى المجلس وأعضاء الشيوخ إلى دار البرلمان يوم ٢١ نوفمبر .

قال الحزب إن الأمة أظهرت أنها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها فى التشريع والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حداً لتصرفات

الحكومة وأقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينفذوا أحكام الدستور الذى أقسموا يمين الطاعة له » .

وأصدر الوفد والأحرار الدستوريين قرارين بهذا المعنى .

وخافت الحكومة أن يجتمع البرلمان برغم إرادتها . فأصدر مجلس الوزراء قراراً بأنه سيمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أوفى أى مكان آخر .

قال بلاغ مجلس الوزراء : إن الحكومة ترجو من النواب السابقين ، ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع .

وأعلنت وزارة الداخلية أنها اتخذت الاحتياطات لتنفيذ قرار مجلس الوزراء ، وأن الجيش كلف بالمحافظة على دار البرلمان ، وأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة .

وأصدر « حلمى عيسى باشا » وزير الداخلية أمراً بإطلاق الرصاص على الشيوخ والنواب إذا حاولوا الاجتماع !

وصفت « البلاغ » هذه القرارات بأنها إنذار وتهديد وإعلان حرب .

ورأت الوزارة أن التحدى لن يجدى نفعاً ، بل قد يؤدى إلى مدبحة وإلى قتل نواب مصر برصاص جيش مصر ، فقالت جريدة « الاتحاد » إن وزارة الداخلية تحذر الجمهور ولا تهدده ولا تذله .

وحاولت « الاتحاد » أن تصرف اهتمام الناس إلى موضوعات أخرى فكتبت عن اكفهرار جو السياسة العالمية وتساءلت هل باتت الحرب على الأبواب .

واقترحت بعض الصحف الأجنبية عرض الموضوع على محكمة الاستئناف العليا – ولم يكن هناك مجلس للدولة – لأخذ رأى المحكمة فيما إذا كان المجلس المنحل قائماً ، وهل يجوز اجتماعه أم لا ؟ أسوة بما يحدث فى الولايات المتحدة من الرجوع إلى المحكمة الدستورية العليا .

ولكن الحكومة قالت إنها استفتت لجنة المستشارين الملكين فيما إذا كان مرسوم الحل باطلا أم لا . وقد أيدت اللجنة قرار الحل .

* * *

وخشيت الحكومة أن يجتمع البرلمان رغماً عنها فاتخذت احتياطات شديدة لمنع الاجتماع مما دعا صحيفة « الديلى ميل » البريطانية إلى القول بأن « الاحتياطات العسكرية والبوليسية التى

اتخذت بمناسبة يوم ٢١ نوفمبر قد بلغت حداً عظيماً يكاد يشعر الإنسان بأن الحكومة تتوقع حدوث انقلاب » .

وخشى « سعد » أن يحدث اشتباك بين الجيش والشعب فوجه نداء إلى الأمة :

« قابلوا الاستفزاز الغبى بالوقار العاقل ، والتحرش السخيف بالسكون الحكيم ، لكى تكون الحكمة شاهدة لكم ، والحق شاهدًا عليهم ، ولكيلا يتخذوا من هياجكم حجة يقوون بها ضعفهم ويبررون عسفهم ، واعلموا أن القوة التى يضعون فى طريق نوابكم صفوفها ، ويقلدونها سيوفها . ستكون أكبر مظاهرة يتجلى فيها حقكم المهضوم ويظهر باطلهم الغشوم . وتسجل عليهم عار تعطيل الحياة النيابية ، وتخلد لكم فخار السعى فى إعمالها .

فلا تنزعوا عنهم بالهياج ، لباس ذلك العار ، ولا تحرموا أنفسكم هذا الفخار » .

* * *

واستمرت الحكومة فى اتخاذ كل الاحتياطيات لمنع الاجتماع .

عينت قوة عسكرية خاصة للمحافظة على دار البرلمان . وعين أحد كبار ضباط الجيش البريطانى « سبنكس باشا » – قائداً لهذه القوة .

وفى اليوم السابق للاجتماع سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع الغرف إلى قائد القوة العسكرية ووضعت هذه المفاتيح فى حرز ختم بالشمع الأحمر .

ووزعت قوات الجيش المصرى فى الشوارع ، وحول دار البرلمان ، وعزلت الدار عما سواها فكتبت إحدى صحف الوفد : لا تحزنى أيتها الدار – دار البرلمان – فكل عتاد إلى دمار والزمان أقوى من الطغيان ، وكم مثلك من دور قد أغلقتها يد واحدة ففتحتها أيد عديدة والله ولى الصابرين » .

وكتبت جريدة « الاتحاد » ترجو النواب والشيوخ للمرة الأخيرة ، قالت :

« تمهلوا تريثوا فكروا ، فالأمر ليس بالمهزلة التى يقدم عليها الإنسان فى غير تبصر وبدون تدبر للعواقب ، بل الأمر عمل خطير قد يكون لوقوعه من النتائج مالا يعلمه إلا الله .

مثل البرلمان مثل بيت صدر فى شأنه أمر بالهدم فهدم ، أيمكن لحجارته أن تتجمع من تلقاء نفسها ليقوم بها البيت المنهدم ؟ لا يقول بذلك إلا مجنون .

قولوا لأنفسكم جيدًا إن البرلمان محلول ، وإنكم لستم بنواب ، وإنه لا يجوز لكم الاجتماع فى حالة تعطيل مجلس الشيوخ إذا كنتم من الشيوخ .

إذا كان هناك دواء لخروج حكومة على الدستور ، فلا دواء مطلقاً لخروج البرلمان عليه إلا إذا قامت فى البلاد ثورة وتزعزعت أركان النظام العام فهل أنتم ثائرون ! .

ليس الأمر مهزلة ...

ليس الأمر مجرد مظاهرة تقومون بها وأنتم مستعدون للعودة منها بخفى حنين وبامتهان الناس أجمعين .

تريثوا . تفكروا . واختاروا إذا صممتم على الإصغاء إلى أقوال الجارين وراء السراب واللاعبين بالنار .

اختاروا أحد أمرين .. إما أن تأتوا مهزلة فتبوءوا بالعار ، وتجعلوا أمتكم أضحوكة ، وإما تأتوا أمرًا جديًا فتهدر الدماء ويندلع اللهيب فتتردى الحياة النيابية إلى الأبد .

ولكن هناك مسلكًا ثالثًا يمكنكم سلوكه ، بل هو الواجب سلوكه ، وهو أن تنبذوا دعوة الداعين الى المهزلة ، أو إلى الفتنة ، نبذًا تامًا ، فتبرهنوا للملأ على أنكم من الرزانة والروية والوقار ما يجعلكم جديرين بالمكان اللائق .

هذا هو الصراط المستقيم فليرى الناس إذاً يوم السبت ٢١ نوفمبر الحالى ، إنه ما من نائب ، وما من شيخ ، قصد إلى دار النيابة ، ليأتى مهزلة أو يثير فتنة ، وليشهد الملأ أن الجنود واقفة هناك بلا موجب وبلا سبب ، وليفز بذلك الراغبون فى الصيد فى الماء العكر والواهمون إن السراب ماء . سوِّدوا العقل هذه المرة على العواطف ، وعلى شهوة التفاخر فى السهرات والمجالس » .

* * *

وجاء يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥

كانت الحكومة على يقين من أن الفكرة قُبرت إلى الأبد وأن احتياطاتها كفيلة برد كل من تسول له نفسه طلب الدستور .

وصفت جريدة « الأهرام » ما اتخذته الحكومة من احتياطات فقالت ، إن الجيش عسكر من الليلة البارحة فى سراى الإسماعيلية . وعسكر الضباط فى ١٣ حجرة من حجرات سكرتارية البرلمان ، وقد صحوا مبكرين وضربوا نطاقًا عسكريًا حول دار المجلس .

وقالت « الأهرام » إن ضباط الاستكشاف صعدوا إلى قمة البرلمان ووقفوا عليها يستطلعون بنظاراتهم وفود الجموع وحركات النواب خشية وصولهم .

وتلك النظارات هى التى تستعمل فى الجيش لاستطلاع العدو واستكشاف تحركاته ..

ووقف ضباط وجنود الجيش فى الجهات المطلة على دار البرلمان لمنع مرور أحد إليها .

وطافت دوريات من السيارات المملوءة بجنود بلوك الخفر بمعظم شوارع العاصمة وخاصة فى منطقة البرلمان .. وأشرف على قوات البوليس « راسل باشا » – البريطانى – قائد بوليس العاصمة .

وصدرت الأوامر لسائقى سيارات التاكسى ألا يسيروا فى الشوارع الموصلة لدار البرلمان وألا يحملوا ركابًا على الإطلاق . وتسحب الرخص من كل سائق يخالف ذلك .

* * *

برغم هذا كله اجتمع البرلمان ...

لاحظ كثير من النواب والشيوخ استحالة الاجتماع فى دار البرلمان ، فقرروا عقد الاجتماع فى فندق الكونتننتال .. وقضى عدد من الأعضاء ليلتهم فى الفندق استعداداً للاجتماع .

وفى الساعة الثامنة من صباح السبت بدأ باقى النواب والشيوخ يفدون على فندق « الكونتننتال » وما وافت الساعة العاشرة حتى تكامل عدد الأعضاء .

ورأت الحكومة – فى اللحظة الأخيرة – أن النواب والشيوخ عازمون على الاجتماع وأن النتيجة ستكون سفك دماء كثيرة إذا منع النواب من دخول الفندق فصدرت الأوامر إلى رجال البوليس بالسماح للأعضاء بدخول « الكونتننتال » .

وكان السبب فى تراجع الحكومة خوفها من أن يؤدى الصدام إلى تجدد ثورة عام ١٩١٩ .

والجدير بالذكر أن « زيور باشا » رئيس الوزراء كان يقيم بالفندق . وقد اتصل بلجنة الضباط التى تتولى حراسة البرلمان فعرف أن أحداً لم يحاول اقتحام الدار .

وغادر « زيور » « الكونتننتال » فمر فى طريقه بالنواب فحياهم دون أن يفطن إلى اجتماعهم ثم ذهب إلى رئاسة مجلس الوزراء وهو يحسد نفسه على ذكائه وانتصاره على النواب والشيوخ .

... فى أثناء الطريق هتفت الجموع فى وجه « زيور» نريد الدستور ، احترموا حقوق الشعوب واستقيلوا » . ولكنه لم يكترث لهذه الهتافات بعد أن حقق النصر كما تخيل ! .

* * *

اجتمع البرلمان على هيئة مؤتمر .. وجاء « سعد ، وعبدالعزيز فهمى » ولكنهما لم يتصافحا وبلغ عدد الحاضرين ١٣٤ نائبًا و٥٦ شيخًا .

وتكلم « دسوقى أباظة » فى الاجتماع وأعقبه « أحمد شوقى الخطيب » الذى قال .. أستحلفكم باسم مصر أن تتحدوا وتتعاونوا لإزالة ما فى النفوس لأن الوطن فوق الجميع .

وأصدر المؤتمر قرارًا بالإجماع بالاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح ، واعتبار دور الانعقاد موجود قانونًا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء . كما قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة ووجب عليها أن تستقيل .

وقرر البرلمان تشكيل لجنة من النواب « عبد العزيز فهمى ، وفتح الله بركات ، وعبد الحميد سعيد لإبلاغ القرارات للملك .

وقرر مجلس النواب انتخاب « سعد » رئيساً للمجلس فخطب فى الأعضاء شاكرًا ثقتهم به ودعا للوحدة الوطنية وقال إنه لا يمثل حزباً بالذات ، بل يمثل كل نائب وشيخ يدافع عن الدستور .

وقد أبرق « سعد » بصفته هذه بتلك القرارات إلى رئيس الديوان لإبلاغها للملك .

ولم يقع حادث واحد فى مصر كلها فى هذا اليوم إذ التزم الناس الهدوء والسكينة وهم يشهدون الحدث الضخم . وقال « سعد » إن مرور هذا اليوم هادئاً بالرغم من تحرش السلطة يدل على حكمة الأمة بأسرها .

وهتفت الجماهير فى الشوارع والمقاهى بحياة الدستور والحرية .

* * *

قالت « الصنداى إكسبريس » تحت عنوان « سعد باشا ، يتحدى جلالة ملك مصر » : « كان ولاة الأمور يظنون أنه يستحيل على المعارضين أن يدخلوا فندقاً أجنبيا وينفذوا تهديدهم بعقد الاجتماع . وبينما كان البوليس يتجول فى جميع أنحاء المنطقة المحظورة عقد الاجتماع فى الكونتننتال الواقع فى حى آخر حيث لا توجد إلا القوات العادية من البوليس .

وأما جريدة « الاتحاد » فقد أطلقت على هذا الاجتماع التاريخى « مهزلة الكونتننتال » وطالبت بوضع حد لأمثال هذا اللعب السخيف – كما سمته – وقالت .. إن الاجتماع باطل لأنه عقد فى ظل علم أجنبى ، بل فى فندق عمومى ، فى خان به مطعم وبار ومنامه .

وتساءلت فى أى بار أو مطعم أو خان أو ملهى أجنبى سيكون الاجتماع الثانى » ؟ !

وكأن العنصر الهام هو مكان الاجتماع .. لا الاجتماع ذاته .

أعلن « سعد » بطلان جميع الأعمال التشريعية التى قامت بها الوزارة الحاضرة لأنها سلطة تنفيذية فقط .

وأيدت جريدة « السياسة » هذا الاقتراح وقالت : ليس من حق الوزارة أن تباشر منذ اليوم أى عمل تشريعى ، بل الواجب عليها ، إن كانت تريد لقوانينها أن تحترم ، أن تخلى بين أعضاء البرلمان ودار البرلمان .

وقالت « التيمس » إن الموقف فى مصر أضحى شاذًا ، وإن الحالة تحتوى على احتمالات خطيرة ، وقد اعترف الجميع بأن هذا العمل هو أول تحد « للورد لويد » المعتمد البريطانى الجديد ، لأن الاجتماع تم بعد شهر واحد من حضوره .

* * *

استيقظ « اللورد لويد » على حقيقة هامة وهى أن الملك صاحب المصلحة فى استمرار الأمور على ما هى عليه لأنه – أى الملك – يمارس سلطات ديكتاتورية واسعة من خلال الوزارة .. والشعب المصرى يلوم الإنجليز لأنهم يؤيدون هذا العهد ...

والنتيجة الوحيدة أن المعارضة تربح شعبيًا .. والملك والإنجليز فى الكفة الخاسرة .

وإذا ظل الملك يحكم فإن المعارضة تستطيع إثارة الشعب . وقد تتجدد ثورة عام ١٩١٩ .

« إن زيور » – فى رأى « اللورد » – لا يستطيع أن يقدم لبريطانيا المزيد .

ويقرر « اللورد » أن الظروف أصبحت صالحة لإجراء الانتخابات .

* * *

كان اجتماع البرلمان بداية لعهد جديد . فقد رأى « اللورد » شعب مصر يتحرك ضده بعد شهر واحد بالضبط من وصول المندوب السامى !

دعا « الأمير كمال حسين » – نجل السلطان « حسين كامل » – أمراء مصر إلى الاجتماع للمطالبة بعودة الدستور فلبى الدعوة ١٢ أميرًا آخرين وكتبوا إلى الملك – بعد ٢٤ ساعة من اجتماع البرلمان - يقولون إن ٩٠٪ من شعب مصر الذى يبلغ عدد سكانه ١٤ مليوناً يعارضون الحكومة الحاضرة ولابد من تغييرها وعودة الدستور .

وناب « الأمير يوسف كمال » عن الـ ١٣ أميراً فى لقاء الملك وقدم إليه مطالب الأمراء المعبرة عن رأى الشعب .

واضطر « اللورد لويد » إلى أن يعجل بتحقيق رغبات بريطانيا فقد رأى الرد لشعب يزحف فى مواجهته .. وضد بلاده .

فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ أرغم « اللورد لويد » «زيور باشا » على توقيع اتفاقية التنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا .

وبعد ٤٨ ساعة أخرى طلب من الملك إقصاء « حسن نشأت باشا » رئيس الديوان الملكى بالنيابة من منصبه فاستجاب الملك وهو يبكى !

واضطرت أحزاب المعارضة إلى التنازل عن عدائها لبعضها فاجتمعت بعد ذلك فى ٩ فبراير ١٩٢٦ على هيئة مؤتمر وطنى رأسه « سعد زغلول » فى منزل « محمد محمود » .. والتف الجميع حول الدستور حتى أن « إسماعيل صدقى » وزير الداخلية ، الذى كان حرباً على الأصول الدستورية ، واستقال من الوزارة بعد طرد « عبد العزيز فهمى » ، صرح بعد اجتماع البرلمان « أن أسباباً خاصة هى التى حالت دون تشرفى بحضور اجتماع البرلمان ، وأن اغتباطى للروح الدستورية التى امتلأت بها جوانح الأعضاء لا يعدله غير السرور بأن عودة الحياة النيابية للبلاد حاصلة حتماً فى أقرب الأزمان ، مادام تضامن الأمة فى هذا السبيل على ما نرى من الثبات والتصميم » .

وتشجع الناس بعد تشجع النواب .. قاوم العمد الحكومة عندما حاولت تنفيذ قانون الانتخابات الجديد .. وأخذ المصريون يجهرون بعداوتهم للوزارة حتى أن طالبات كلية البنات هددن بالإضراب عندما أعلن « على ماهر » وزير المعارف أنه سيزور الكلية .

وأصدر الملك يوم ٢٢ فبراير مرسوماً بإجراء الانتخابات ولكنه لم يحدد موعداً لذلك .

وأعلن سعد زغلول أنه لن يتولى الوزارة مرة أخرى ..

* * *

وبدأ الصراع بين المعارضة والحكومة حول القانون الذى ستجرى على أساسه الانتخابات .

وكانت هناك ٤ قوانين :

الأول : قانون عام ٢٣ الذى أسفر عن أول برلمان مصرى .

الثانى : قانون عام ٢٤ الذى أصدره برلمان « سعد زغلول » عام ١٩٢٤ .

الثالث : قانون عام ٢٥ أصدره « إسماعيل صدقى » وتمت بمقتضاه انتخابات برلمان مارس الذى عاش ٩ ساعات .

الرابع : قانون « زيور » الصادر فى ديسمبر عام ١٩٢٥

والقانون الأول صدر قبل قيام البرلمان .

والقانون الثالث والرابع صدرا فى غيبة البرلمان ..

ولذلك لم يكن هناك مفر من إجراء الانتخابات على أساس القانون الذى أصدره « سعد زغلول » لأن أحزاب المعارضة اتحدت على ذلك .

ومن ناحية أخرى فإن إجراء الانتخابات فى ظل أى قانون آخر سيؤدى إلى عصيان رجال الإدارة والعمد والامتناع عن تنفيذ القانون .

* * *

أخذ « اللورد لويد » يفكر ..

إن الوزارة التى ستؤلف بعد الانتخابات لابد أن تقر – دستوريًا – ماجرى خلال شهور تعطيل البرلمان .

ويحس المندوب السامى أن « سعد » لن يوافق وأن الصراع بينهما قادم .. فإن نتيجة الانتخابات معروفة .. وهى فوز الوفد ، وعودة « سعد زغلول » إلى الحكم .. مهما كان القانون الذى ستجرى على أساسه .. الانتخابات !

دستور المندوب السامى

كان « سعد زغلول » فى الرابعة والسبعين .. حياته فصول متتابعة من الكفاح تعكس صورة من تاريخ مصر نفسها ..

مر بكل ألوان النضال ، عرف كيف يتعلم لغة بعد الأربعين ، وينفى مرتين ، بعد سن الستين ، ثم دخل السجن ، وفصل من الوظيفة ، وجلس على كرسى القضاء .

وهو أساساً فلاح ولد فى الريف وتعلم فى الأزهر ..

فالرجل صورة لطبقات مصر كلها .. حتى الأثرياء عرفهم عندما تزوج « صفية » ابنة « مصطفى فهمى باشا » رئيس الوزراء . يحسده الإنجليز لأنه فلاح ..

ولد فى قرية إبيانة – غربية – عام ١٨٥٢ . أبوه عمدة أوفده إلى الأزهر حيث أمضى ٣ سنوات يدرس على يد « الإمام » الشيخ محمد عبده » الذى اختاره وعمره ٢٨ سنة ليرأس تحرير الطبعة العربية من الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » .

وعمل رئيساً للمكتب القضائى بمحافظة الجيزة .

وساعدته ظروف لا تتكرر أبدًا ..

اتصل بأبرز شخصيتين فى ذلك العصر .. « محمد عبده » من ناحية . والثائر العظيم « الشيخ جمال الدين الأفغانى » من ناحية أخرى .

و« الأفغانى » هو الذى وضع بذور الثورة بين شعوب ثلاث دول هى فارس وتركيا ومصر .

نادى « الأفغانى » بأن السبيل الوحيد لتحرير دول العالم الإسلامى فى الشرق من النفوذ الأوربى هو إسقاط الملوك الثلاثة الذين كانوا أداة للأجانب وهم :

« نصر الدين » فى فارس – إيران – . و« الخديوى إسماعيل » ، فى مصر . و « السلطان عبد الحميد » ، فى تركيا .

ولقد عاشت آراء وأفكار « الأفغانى » فى تلاميذه .. بعد وفاته .

ويرى الإنجليز أن « زغلول » ظل متأثرًا بآراء « الأفغانى » بدليل ما جرى منه ، وما جرى له بعد ذلك ، من خلال ظروف مصر وأحوالها .

اشترك فى الثورة العرابية ففصل من عمله وسجن .

وشهد إنشاء المحاكم الأهلية عام ١٨٨٢ فاشتغل بالمحاماة ولم يكن الالتحاق بها يحتاج إلى شهادات .

واختير قاضيًا فى المحاكم الأهلية - ١٤ سنة - فدرس - وهو فى الأربعين - اللغة الفرنسية وحصل على شهادة فى القانون .

تزوج من « صفية ابنة مصطفى فهمى باشا » الرجل الذى استقر ١٣ عاماً فى منصب رئيس الوزراء فى مصر وهو رقم قياسى لم ينازعه فيه مصرى آخر .

ولأنه صهر رئيس الوزراء فقد جذب انتباه « اللورد كرومر » .. القنصل البريطانى الذى حكم مصر زمناً قياسيًّا أيضاً .. ٢٤ عاماً متصلة .

وبعد ذلك عرف « كرومر » أهمية « سعد زغلول » من خلال علمه ، وشخصيته ، وأفكاره ، ورأى فيه ملامح قيادية .

اختاره « كرومر » وزيراً للتعليم فى سنة دنشواى ١٩٠٦ .

واختير بعد ذلك وزيرًا للعدل فدافع عن محاولة مد امتياز قناة السويس فى وزارة « بطرس غالى » ودعا الجمعية التشريعية للموافقة على مد الامتياز أربعين عاماً .

ولكن الجمعية رفضت ذلك .. لحسن الحظ .

ودخل بعد ذلك فى صراع مع الخديوى فاستقال - بعد ٦ سنوات فى الوزارة - ولم يقف بجانبه - ضد « الخديوى عباس الثانى » - « اللورد كتشنر » لأسباب كثيرة أهمها أن شخصية « سعد » فى ذلك الوقت بدأت تلوح .. إنه ضد الخديوى . وأيضاً ضد الإنجليز ..

لقد طرح ماضيه القديم كله .. أونزع منه فترة التردد التى سادت حياته الماضية بمهادنة الإنجليز والخديوى .

وعندما صدر قانون إنشاء الجمعية التشريعية رشح نفسه عام ١٩١٣ فى دائرتين ففاز فيهما معاً .. واختار أن يكون نائباً عن دائرة السيدة زينب فى مدينة القاهرة .

وانتخب وكيلا للجمعية التشريعية وكان « عدلى يكن » هو الوكيل المعين من قبل الحكومة .

ولم تعش الجمعية إلا دورة تشريعية واحدة كان سعد خلالها قاسياً عنيفاً ، فى النقد ، على زملائه السابقين : الوزراء .

وجاءت الحرب ، ولم تجتمع الجمعية التشريعية بعد ذلك أبداً .

وإذا كان صهره – مصطفى فهمى – قد ساعده فى أول حياته على سلوك الاتجاه المعتدل . فإن « سعداً » نجح فى أواخر حياة « مصطفى فهمى » فى إقناعه بعدم تولى الوزارة بعد استقالة « محمد باشا سعيد » .

وخلال الحرب العالمية الأولى ظل « سعد » بعيداً يراقب الأحداث ويتفاعل معها فى داخله .

وحاول « السير هنرى مكماهون » تعيينه وزيراً للأوقاف فى عام ١٩١٦ ولكن « كتشنر » رفض .

ويدخل « سعد » التاريخ عندما دخل مع زميليه « عبد العزيز فهمى ، ومحمد شعراوى » دار المعتمد البريطانى السير « ريجنالد وينجت » فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ ليطالبوا بالسفر إلى لندن للمطالبة باستقلال مصر بعد أن انتهت الحرب .

وكانت هذه .. بداية .

رفضت بريطانيا الموافقة على سفرهم . وتحركت الروح الوطنية . وبدأ قيام الوفد فاعتقلته السلطات العسكرية البريطانية فى ٩ مارس ١٩١٩ مع ثلاثة من زملائه ونفتهم إلى مالطة .

ومنذ ذلك الحين أصبح « سعد زغلول » هو المعبّر عن روح مصر ، ووطنيتها .. وهو زعيمها .

اختارت بريطانيا البطل العسكرى « الماريشال اللورد اللنبى » ، فاتح القدس الشهير ، مندوباً سامياً فى مصر ليخمد روح الثورة ، فوجد أن الوسيلة الوحيدة لذلك ليست القوة بل السياسة فأفرج عن « سعد » بعد ٢٨ يوماً من اعتقاله . وسمح له بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح .

وجاءت لجنة برئاسة « اللورد ملنر » وزير المستعمرات البريطانى إلى مصر تبحث ظروفها وأحوالها وتقرر مستقبلها فى ظل حكم ذاتى فأبدى « سعد زغلول » تحفظات على توصيات اللجنة ..

ودعاه « عدلى يكن » رئيس الوزراء فى مارس ١٩٢١ للانضمام إلى وفد رسمى

للمفاوضات فى لندن . فرفض إلا أن يكون رئيساً للوفد وعاد إلى مصر فى ٥ أبريل ١٩٢١ ليستقبل استقبال الزعماء .

ولم تنجح مفاوضات « عدلى » فى لندن فقد بقى « سعد » فى باريس يلهب الجماهير ضد المفاوضات .

استقال « عدلى » . وبقيت مصر بلا وزارة . يحرك مشاعر جماهيرها « سعد زغلول » من بيت الأمة .

فوجه إليه « اللنبى » إنذاراً بالكف عن النشاط السياسى ومغادرة القاهرة والإقامة فى الريف .

... رفض فاعتقله « اللنبى » فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ . ونفاه إلى سيسل وهناك اشتد عليه المرض فنقل إلى جبل طارق .

وفى ٣١ مارس ١٩٢٣ أفرج عنه ليسافر للاستشفاء فى فرنسا – دون العودة لمصر – فلما صدر الدستور سمح له بالعودة إلى مصر بعد غياب ١٥ شهراً .

وبرغم أنه لم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلن استقلال مصر ..

وبرغم انتقاده للدستور فإنه دخل المعركة الانتخابية ففاز « حزب الوفد » بـ ٢٠٤ من ٢١٥ مقعداً هى مجموع مقاعد مجلس النواب .

وكان الإنجليز « والملك فؤاد » يعتقدون أن الانتخابات ستسفر عن برلمان يتقارب فيه عدد مقاعد الأحزاب .

اضطر « الملك » إلى تكليفه برئاسة الوزارة فتولاها فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ لمدة ١٠ شهور تقريباً تفاوض خلالها فى لندن مع « رامزى ماكدونالد » رئيس الوزراء . ولكنه رفض الموافقة على شروط « ماكدونالد » .

ووقع اغتيال « السردار السيرلى ستاك » . فاستقال « سعد » وحل « الملك » مجلس النواب وجرت الانتخابات فاكتسح « سعد » للمرة الثانية حتى اضطر الملك إلى حل المجلس .

... خلال وزارة « أحمد زيور » وجد « سعد » .. ووجد حزب الأحرار الدستوريين أن الملك والإنجليز يستفيدون من تعطيل الدستور وأنه لابد من الائتلاف ضد هاتين القوتين .

زار « عدلى يكن » بيت « سعد زغلول » لأول مرة بعد قطيعة ٥ سنوات ..

وبدأت مشاعر جديدة تنشأ بين رجلين اختلفا كثيرا .. واختصما طويلا ..

وحان الأوان أن يختتما حياتهما متعاونين .. ومعتدلين أيضاً ..

فى مذكراته سجل « سعد زغلول » - بعد استقالته بعد اغتيال السردار - أنه لن يتولى الوزارة مرة أخرى .

وأكد « سعد » ذلك فى تصريحات علنية أكثر من مرة .

والأسباب كثيرة :

تدهور صحة « سعد » فشل المفاوضات ، الاغتيالات ، ابتعاد الأنصار من الوصوليين الذين انضموا إلى حزب الاتحاد « الملكى » أو ربما يكون السبب أن « سعداً » وجد الاستقلال ناقصا ، والملك والأحزاب والزعماء يتربصون بالدستور .. ويقبلون الحكم فى ظل تعطيله .

ولكن « اللورد » يريد أن يعرف - على سبيل اليقين - هل سيتولى سعد الوزارة ، أم سيعدل عن رأيه .

* * *

لا يستطيع « اللورد » أن يزور « سعداً » .. لأن اللورد « لا يشرف بزيارته أحداً من زعماء مصر إلا الملك » .. والزيارات التقليدية هى وحدها المتبادلة بينه وبين رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

ولا يستطيع « اللورد » أن يدعو « سعداً » لزيارته بطريقة مباشرة ، أو علنية ، لأن « سعداً » ترك بطاقته « للورد » - فى دار المندوب السامى - عقب وصول اللورد مباشرة لاستلام مهام منصبه ، ولم يرد اللورد بطاقة سعد .. ورفض أن يرد البطاقة لكل الزعماء والمسئولين الذين زاروه .. حتى لا يتهم بأنه تعمد إهانة زعيم الوفد ..

إن « اللورد » بقى منذ ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٥ يتجاهل « سعد زغلول » ولذلك رأى أن يبعث إليه بوسيطة « جيرالد ديليني » الصحفى الأيرلندى مراسل وكالة أنباء « رويتر » البريطانية .

قصد « ديليني » لزيارة « سعد زغلول » يوم ١٣ مارس .. وروى « سعد » فى مذكراته نص الحديث .. قال :

« زارنى « ديليني » وقال لى إن « اللورد لويد » بلغه من بعض المصريين أنك تريد العودة إلى الحكم وهو يريد أن يعرف الحقيقة ليتخذ عدته .

فقلت مع شيء من الانفعال :

– لقد علمت برأيي فى هذا الموضوع وقلته لك كصديق .

وليس هناك ما يحملني على أن أبلغ شيئاً للورد لويد » الذى لا يريد أن يعرفني عن قرب .

سأحافظ على حريتي . وسأعمل ما تقتضيه مصلحة بلادى . فإن اقتضت أن أكون فى الحكم وأرادت الأمة ذلك كان من واجبي قبوله . « واللورد » يفعل ما يشاء .

إنك تعرف الخطة التى سلكتها والنية التى كنت أنتويها .

ولكن هذه الخطة قوبلت بكل أنواع الإساءات .

ولا تزال الجرائد الإنجليزية تطعن فيَّ . وتنسب الأكاذيب إليَّ وتتهمني .

ويقول « سعد » « لديليني » متحدياً :

– سأعمل لهذه الغاية مهما كانت النتيجة إذْ لم يبق لى إلا قليل من العمر » .

.. « وسعد » – بهذا الحديث – لم يعط « اللورد » جوابًا حاسمًا .. أو تحديدًا نهائيًّا لموقفه .

* * *

حددت حكومة « زيور » يوم ٢٢ مايو عام ١٩٢٦ موعدًا لإجراء الانتخابات .

ويزور « ديليني » « سعداً » مرة أخرى .

قال « سعد » فى مذكراته يوم الجمعة ٧ مايو :

حضر « ديليني » مرتين وتكلم عن المندوب السامى وأنه لابد أن يلاقيني ..

وفى المرة الأخيرة سألنى عما إذا كنت أذهبُ إليه إذا دعانى ؟

قلت :

– إنه إلى الآن لم يرد زيارتى ولا زلت منتظرا لذلك .

ويستمر سعد فى مذكراته قائلا لديليني :

– لقد أقام – اللورد – مأدبة لكثير من الضيوف مساء الأربعاء الأخير – ٥ مايو – إلا أعضاء الوزارة السعدية » .

* * *

.. بعد « ديليني » جاء « عدلى » .

قال « عدلى » : إنه كان ضمن المدعوين عند « اللورد » ، وإنه اختلى به ، تحت شجرة ، وسأله عن الأحوال ثم قال :

– البرلمان منعقد لا محالة .

وإنه – اللورد – سعى فى أن يكون الانتخاب وفق القانون الذى سنه البرلمان .. وإن كانت البلاد غير مستعدة له .

وإن حكومة إنجلترا مستعدة لأن تؤيد أية حكومة مصرية تعمل على حسن الوفاق . وإنه – اللورد يشك فى نتيجة الانتخابات . وإنه بلغه أن مجلس النواب سيكون مناوئاً للملك ويتعمد المعاكسة .

فقال – عدلى – إنه لا علم له بشىء من ذلك .

كتب سعد فى مذكراته :

« تكلم عدلى فيما يكون منى إذا خوطبت فى تشكيل الوزارة .

فقلت إنى أعتذر باعتلال صحتى وأحيل الأمر إليكم ..

.. أى يتولى « عدلى » رئاسة الوزارة .

فإذا منع مانع « عدلى » من قبولها .. أقع فى حيرة شديدة لا أدرى كيفية التخلص منها .

وأخذ « سعد » « وعدلى » يبحثان أسماء الوزراء الذين ستشكل منهم وزراة « عدلى » .

قال سعد :

قلت إننا تقريباً سنتفق على كل شىء .

.. وفاجأنى بكلامه – أى عدلى – إن قبوله مسئولية الحكم تضحية كبيرة منه .

ولم يبد أية إشارة تدل على عاطفة شكر . وربما قصد أن يوهم أن له الفضل فى القبول . وقد أكون مغالياً فى هذا الظن » .

وبرغم ما قاله « سعد » « لعدلى » ، إلا أن زعيم الوفد يبقى حائراً متردداً بين قبول الوزراة ورفضها .

وشرحت المذكرات سر تردده :

لا أعجب من أمرى فى هذه الظروف . فإنى عندما أدقق النظر . أرانى غير راغب فى الحكم ، نافراً من الْمَلِك ، ومن القرب منه ، مبتعدًا عن مسئولياته .

ثم أرانى فى الوقت ذاته أسلم بأن يكون الحكم فى يد غيرى ممن كانوا بالأمس خصومى ومن الذين أعرف عنهم – بالأقل – ضعف العزيمة والتعود على التسامح مع الإنجليز .

وبهذا التسليم أتحمل مسئولية سياسة غيرى . فيكون لى أقسى الأمرين .

وبعبارة أخرى يكون الغنم لغيرى والغرم علىّ .

إن كان التسليم يفضى إلى هذه النتيجة ، ألا يكون حدوثه خرقاً فى الرأى وحمقاً ؟ .

أليس من الأحكم والأحزم . ما دامت التبعة علينا فى كل حال . أن يكون الأمر بيدنا ويكونوا ، هم ، شركاء فيه ، ولو بنصيب أوفر مما يستحقون . وحينئذ تتوزع التبعات .

ولكن يمنع من هذا ضعف الصحة عن تحمل أعباء الحكم . وعدم وجود من يتحملها فى صفنا فالضرورة تقضى علينا بأن نتركها لمن يقدر على تحملها .

ولكن يجب مع ذلك ، إن كانت الرئاسة فيهم فلتكن الأغلبية فينا .

وهنا تعترضنا صعوبة أخرى من قلة وجود الأكفاء فينا الذين يمكنهم أن يمثلونا فى الحكم تمثيلا نافعاً .

إذن ما العمل ..

.. حيرة ليس إلا الله للإنقاذ منها .

* * *

ومن هذه السطور نلمس ما يعانيه « سعد زغلول » .

.. يريد أن يلى الوزارة وفدى ، ولكنه لا يجد الشخصية الوفدية التى تصلح لرئاسة الوزارة ..

وهو يريد أن يسند الوزارة إلى « عدلى » ، ولكن « عدلى » . لا يعترف بالجميل ولا يقدر تنازل « سعد » .

وهو يوافق فى نهاية المطاف على أن تكون رئاسة الوزارة « لعدلى » . ولكن تبقى أغلبية المناصب الوزارية للوفديين .

وكل هذه الحلول لا ترضى « سعداً » ، بل بقى فى حيرة كما عبرت عن ذلك كلماته .

أما « اللورد لويد » فإنه بين « لعدلى » أن المندوب السامى هو الذى أصر على إجراء الانتخابات وفق القانون الذى فاز به الوفد فى أول انتخابات ..

و« اللورد » يقصد من ذلك أنه بدأ الخطوة الأولى فى التقرب إلى « سعد » وأن إجراء الانتخابات بهذه الطريقة تمهد لعودة الدستور والبرلمان .

* * *

ظهرت المؤشرات الأولى لنتائج المعركة الانتخابية ..

فى الدوائر التى خلت من المنافسة فاز بالتزكية ٤٣ وفدياً و٩ من الأحرار الدستوريين وواحد فقط من حزب الاتحاد .. الملكى !

ويدرك المندوب السامى أن انتصار « سعد زغلول » والوفد .. قادم .. فيوعز إلى مراسلى الصحف البريطانية بالهجوم على « سعد » ..

قالت صحيفة « التايمز » :

« توجد دلائل على أن البرلمان الجديد سيكون شديد المعارضة للسراى .

ويجب أن تؤخذ تأكيدات على « سعد زغلول » بأنه يقبل فصل السودان عن مصر ..

ويوجد خوف أن ترفض الحكومة الوفدية تجديد عقود الموظفين البريطانيين وتعيين موظفين أجانب من بلدان أخرى فتفتح باب الدسائس الدولية وتعرقل مصالح بريطانيا المادية » .

وتنشر « مورننج بوست » :

« إن عداء « سعد زغلول باشا » وأنصاره للحماية البريطانية ولحكم الإنجليز أمر مشهور ومعروف . ومن الضرورى التسليم بأنه فى الإمكان أن يعود فيتولى رئاسة الوزارة ..

تكتب « الديلى إكسبريس » :

« إن « لزغلول باشا » أن يعتمد على مساعدة بريطانيا وتأييدها لأنها تتوق إلى إقامة الدليل على صداقتها للمصريين » .

وتعيد « الديلى ميل » إلى الأذهان موقف الوفد من جغبوب فقالت :

« من الأمور التى أنكرها أتباع سعد الاتفاق التى أعطيت جغبوب بموجبه لإيطاليا .

ولا يمكن العبث بحلفائنا الإيطاليين فى هذه المسألة لأن للحكومة البريطانية الحق بموجب التحفظات التى رافقت إلغاء الحماية ، أن تطلب من الحكومة المصرية إبرام اتفاق جغبوب » .

* * *

ولا يبقى « الملك » ساكنًا إزاء هذا كله ..

إنه يجتمع « بعدلى » طويلا .. وينقل « عدلى » « لسعد » رغبات الملك وآرائه .

ويكتب « سعد » فى مذكراته يوم الأربعاء ١٩ مايو .. قبل ٧٢ ساعة من إجراء الانتخابات آراء « عدلى » :

« إن الاتفاق مع الملك لازم لمصلحة الأمة وأنه يجب السعى إليه .

وافقته كل الموافقة وأوضحت أنى لم أفعل شيئاً ضد هذا .. وأحزننى أنه يستغل الملك حادثة السردار ضدى وأن يصرف همته لإسقاطى ولكنه لم ينجح .

والشعب أظهرنى عليه مرتين .

إنى لا أعاكسه فى شىء ، ولا أزاحمه على شىء .

له عرشه .. ولى عرش القلوب ، وأعرف أيهما أرفع .

ولقد حافظت على احترامه ، ووقفت عند حد الواجب له ، إنى احترمه ولكن لا أعبد إلا الله .

و« الملك » لا يملك أن يعطينى ما يرضينى . فلا أرغب فى رتبة ولا نيشان ولا وظيفة » .

* * *

وإذا كان « سعد » فى حيرة فإن المندوب السامى كان فى حيرة أكبر .

التقى « والترسمارت » السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى مع « محمد محمود باشا » نائب رئيس حزب الأحرار الدستوريين وسأله :

– هل يريد « سعد » الوزارة ؟

أجاب « محمد محمود » بالنفى .

قال « سمارت » : هل يقبل فيها « عدلى ، أو ثروت » ؟

قال « محمد محمود » « عدلى » وهل يريد أن يدخل الوزارة أشخاص معينون ؟

قال « محمد محمود » : لا أدرى .

– وهل يريد « سعد » أن يتولى بنفسه الوزارة ؟

قال « محمد محمود » : بالطبع يريد لينفذ برنامجه .

– هل يمكن استدعاء أحد الزعماء لتأليف الوزارة ؟

قال « محمد محمود » : إنه لا يقبل مع وجوده زعيماً للأغلبية .

وينقل « محمد محمود » نص الحديث إلى « سعد » فيقرر « سعد » كما تقول مذكراته « فى نيتى ألا أتساهل فى كرامتى مع الإنجليز . وغير متساهل فى حقوق بلادى إلا ما تقضى به الضرورة » .

وهذه العبارة تحدد موقف «سعد» ..

إنه لن يتساهل إلا فيما تقضى به الضرورة .. أى القوة !

* * *

رأى « اللورد لويد » إزاء ما سمعه من آراء متناقضة حول موقف « سعد » أن يحتاط وألا يترك زعيم الوفد يحدد مستقبل السياسة المصرية .

.. بعث المندوب السامى إلى لندن بالبرقية رقم ٢١٦ فى ١٩ مايو قائلاً :

« ستسفر الانتخابات عن فوز «سعد» بالأغلبية الكبيرة ، أو « الاكتساح » ، وأن « سعدًا » سيفوز بأغلبية الثلثين على الأقل .

وسيشكل مجلس النواب الجديد تقريباً مثل مجلس النواب عام ١٩٢٤ الذى كانت الأغلبية الجارفة فيه .. للوفد .

وسيقبل «سعد» رئاسة مجلس النواب ولكن ستبقى القوة الحقيقية فى يده .

وربما يقرر « سعد » فى اللحظة الأخيرة تولى رئاسة الوزارة ولذلك من الواجب أن نقرر فوراً موقفنا فى هذه الظروف » .

وتقول البرقية بعد هذه المقدمة :

« إن الحجج التى تدعو إلى الإذعان لعودته إلى السلطة – رئاسة الوزراء – هى :

(ا) عقب الموافقة على الاتجاه الدستوى بالسماح بإجراء انتخابات حرة . سيكون من الأمور غير المنطقية أن نرفض الموافقة على زعيم الأغلبية كرئيس للوزراء .

(ب) إن رفض الموافقة عليه قد تثير « سعداً » وتجعله يعرقل تشكيل أية حكومة برلمانية أخرى ويجعل ذلك أمراً مستحيلا . وبهذا نتورط فى حل للبرلمان فى منعطف غير مناسب لأن جميع الأحزاب متحدة فى كراهيتها ضد الملك .

وإذا سمحنا « لسعد » بتولى الحكم فإن الائتلاف قد لا يستمر .

وإذا أصبح حل البرلمان ضرورياً فقد يتم فى ظروف أحسن .

(جـ) من الأفضل فرض المسئولية الوزارية على « سعد » بدلا من أن نتركه يمارس السلطة الحقيقية التى توجه سياسة الوزارة . وهو وضع يفضله لأنه سيكون غير مسئول .

(د) يتمتع سعد بإخلاص عاطفى وغير مفهوم من الجماهير.

وهو طاعن فى السن وعاجز بسبب الشيخوخة وقد لا يستمر نشاطه السياسى طويلا .

ومن الأفضل أن يختفى عن المسرح فى جو يخلو من المرارة . ودون أن يبدو ضحية للاضطهاد البريطانى .

واختفاؤه فى مثل هذه الظروف ، يترك الموقف هادئاً نسبياً ، مما يساعدنا على التعامل بصورة أكثر سهولة ، لتطوير الموقف السياسى بصورة مواتية لمصالحنا .

(هـ) تلقى سعد درساً قاسياً وقد يصبح الآن أكثر إذعاناً ... لفترة . كما أن زيادة عجزه بسبب الشيخوخة تسمح بأن يتطور لصالحنا . بالرغم من أنى لا أرى ذلك محتملا .

ومن ناحية أخرى فإن الحجج المناهضة للسماح « لسعد » بأن يصبح رئيساً للوزارة يمكن تلخيصها كالآتى :

لا يمكن لحكومة صاحب الجلالة ولدار المندوب السامى أن يُذعنا لذلك دون حدوث خسارة جسيمة لنفوذهما للأسباب التالية :

(ا) اتهام حكومة «زغلول» فى إنذار عام ١٩٢٤ .

(ب) الاتهام الأكثر قوة فى خطاب الملك فى البرلمان فى ديسمبر ١٩٢٤ .

(جـ) الإعلان الذى صدر عن دار المندوب السامى فى ١٤ مايو ١٩٢٥

بأن حكومة صاحب الجلالة ليست لديها نية التفاوض مع « سعد » .

ومما لا شك فيه أن المصريين نظروا لهذا الإعلان - بالرغم من طابعه المحدود وطبقاً للجو الذى كان سائداً فى مصر - على أنه لم يعد لدينا شيء آخر نفعله مع « سعد » فى المستقبل .

(د) التأكيدات المحددة والرسمية التى قدمها « اللورد اللنبى » فى عام ١٩٢٥ للموظفين البريطانيين العاملين فى الحكومة المصرية بأننا لن نسمح بأى شكل لعودة « سعد » إلى السلطة .

وطبقاً للدستور فإن البرلمان يجتمع خلال عشرة أيام من الانتخابات .

وعلى أية حال فإن الحكومة الحالية قد تستقيل قبل افتتاح البرلمان . ويمكن أن تستقيل بعد مدة قصيرة جداً من إعلان النتائج النهائية للانتخابات .

وقد عرض كثير من المسئولين المصريين أنفسهم للشبهات وتعاونوا ، بصورة محمومة ، ضد « سعد » فى انتخابات ١٩٢٥ .

وسينظر هؤلاء المسئولون إلى عودة سعد على أنه خيانة .

وستهتز الثقة فينا بصورة خطيرة .

... ويصبح المصريون أكثر حذراً فى التعاون معنا فى المستقبل كما يثبط المسئولين البريطانيين ولن يتم إقناعهم بالبقاء بعد عام ١٩٢٧ إلا بصعوبة .

وإذا أدى هذا فى النهاية إلى خروج واسع النطاق للمسئولين البريطانيين فى الربيع القادم فإن موقفنا سيصبح مزعزعاً .

(هـ) يُعتبر « سعد » فى نظر المصريين بصورة عامة تجسيداً للروح المعادية لبريطانيا وعودته إلى السلطة تعتبر ضربة مباشرة وخطيرة لبريطانيا العظمى .

(و) مسئولية «سعد» المعنوية عن الاغتيالات .

(ز) تأثير ذلك على المسئولين المقيمين البريطانيين . بل على المخلصين المصريين بسبب إجراء يدل على الضعف من جانب حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وعدم الثقة فى مقر المندوب السامى .

(ح) وإنى أعلق أهمية كبرى أيضاً على التأثير الذى سينشأ فى المستعمرات الأجنبية وواثق من أن قبولنا تولِّى « زغلول » السلطة - مرة أخرى - سيكون

مفاجأة كاملة من زاوية الإنذار والإعلان الذى سبق أن أصدرناه بالنسبة لشخص وصفناه بأنه (غير قادر أو غير راغب فى حماية أرواح الأجانب) .

فكرت بشدة فى الحجج المؤيدة والمناهضة . وأقدر تماماً قوة الحجج المؤيدة لقبول « سعد » كرئيس للوزراء .

ولكن المزايا الكاملة فى هذا المسار يفوقها مبدأ رفض التعامل معه كزعيم فعلى وأسمى للحكومة .

ومن الأمور الجوهرية أن نتذكر أن اسمه يُعتبر فى مصر رمزاً لسياسة العداء المرير لبريطانيا العظمى . وهذه السياسة أدت إلى مقتل عديد من الإنجليز ووصلت إلى قمتها فى إنذار نوفمبر ١٩٢٤ .. بعد اغتيال السردار « السيرلى ستاك » .

كان الانتقاد الرئيسى للسياسة البريطانية فى مصر خلال السنوات القليلة الماضية التردد وعدم الثبات .

ويمكن لهذا الانتقاد أن يزداد حدة إذا عدت وخضعت لنظام الحكم الذى أدى للإنذار .. والآثار المفيدة للإنذار يمكن أن تتبدد سدى . وتبدأ كل الأمور فى العودة إلى أوضاعها السابقة .

ومن المحتم أن تتأثر أية آمال فى العودة إلى أوضاع ودية فى العلاقات مع مصر مادامت نظريات السعديين وسياستهم تسيطر على الموقف فى هذه البلاد .

وسيؤدى أى مسار آخر إلى حدوث صعوبات أضخم فيما بعد .

لقد تشاورت مع كافة مستشارى المسئولين بالإضافة إلى عديد من زعماء الجالية البريطانية وكبار المسئولين فى الإدارة المصرية وهم يشاركونى — بالإجماع — وجهة نظرى حول هذا الموضوع .

وعلى هذا فإنى أوصى بأنه إذا وجدت نفسى فى موجهة طلب محدد من جانب « سعد » بأن يتولى منصب رئيس الوزراء ، أن تخولنى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أن أؤيد « الملك » فى رفضه السماح « لسعد » بذلك .

وإذا صمم «سعد» على رئاسة الوزراء فإن الموقف سيكون بالتأكيد

صعبًا ومثيرًا للقلق .

ويجب ألا يكون غير قابل للتخطى وبصفة خاصة إذا واجهناه بالحزم فى مراحله الأولى .

وقد أبلغت بأنه من الأمور المشكوك فيها أن يتمكن الوفد من تنظيم اضطرابات حقيقية عدا احتمال قيامه بذلك فى مراكز غير مؤثرة مثل طنطا ودمنهور .

ولا يوجد سخط عام فى البلاد .

والوضع لا يشبه ما كان سائدًا عام ١٩١٩ وإن كان يشبه الوضع السائد عام ١٩٢١ .

وستقف جميع الجاليات الأجنبية إلى جوارنا .

ويتوقع عديد من المصريين المتزنين ، لسبب أو لآخر ، بأنى أزمع حل البرلمان مرة أخرى فوراً . إذا فاز أنصار «سعد زغلول» بالأغلبية .

وهذا العمل سيكون صدمة .

وأشك أن يقوم إضراب لموظفى الحكومة ، أو أن يدوم الإضراب طويلا فلا توجد صناديق لتمويل الإضراب فى هذه البلاد . والجميع يرغبون فى أن يصبحوا موظفين .

والجيش غير منضبط . وقد تحرر من تأثير السعديين خلال الـ١٨ شهراً الماضية .

ولا يوجد ما يدعو للتفكير فى أنه سيثبت عدم الولاء فى مثل هذا المنعطف .

هذه آرائى حول الخروج من هذا الجمود . وأؤكد لكم أنى سأبذل ما فى وسعى لمنع الوصول إلى مثل هذا الموقف .

وتميل المعلومات التى لدىّ حاليًا إلى وجود إمكانية متعاطفة بأن يفوض «سعد» «لعدلى باشا» منصب رئاسة الوزراء بدلا من أن يتولاها بنفسه .

وهذا هو المسار الذى أفضله لأن اسم «عدلى» له وزنه فى البلاد .

ومن المرجح أن يعمل على تخفيف المظاهر المتطرفة والأحقاد ضد الملك .

وأقترح العمل لتحقيق هذا الهدف .

وحتى أتلقى الرد منكم سأتجنب الالتزام بأى رفض حقيقى لتولى « سعد » رئاسة الوزارة .

وإذا تمكنت من التوصل إلى تفاهم ودى مع « عدلى » فآمل ألا يتولى أى وفدى من الموصومين بالتواطؤ فى عمليات الاغتيال .. منصب الوزارة .

ومثل هذه الوزارة قد لا تكون وزارة دائمة . ولكنها قد تؤجل على الأقل ضرورة اتخاذ إجراءات متشددة من جانبنا .

فى حالة فشل الجهود المبذولة فى هذه المحاولة سألجأ إليكم لاتخاذ خط أكثر تحديداً كما جاء فى الفقرة ٨ المذكورة آنفا .

وسأكون سعيداً بأن أتلقى رداً على هذه البرقية قبل ٢٥ مايو» .

* * *

وهكذا أراد المندوب السامى أن يحترم الدستور ، وأن تجرى الانتخابات ، ولكن يمنع زعيم الحزب الفائز من تولى رئاسة الوزارة ..

إن المندوب السامى رأى أن يكون الدستور الذى يطبقه مختلفاً عن كل دساتير العالم !

التحدى

قال « عدلى يكن » للُّورد :

– طلب منى « سعد » تشكيل الوزارة برئاستى .

رد « اللورد » قائلا :

– سأكون متعاوناً مع الحكومة الجديدة بشرط أن تكون أنت رئيساً للوزارة وأن تُعطى وزارة الداخلية لوزير معتدل حسن المزاج . وألا تضم الوزارة أى شخص وثيق الصلة بقضية الاغتيالات .

* * *

وينقل « عدلى » لسعد الموضوعات التى أثارها معه « اللورد » وهى خطبة العرش والعلاقة بين « سعد ، والملك » .. وبين « سعد ، والإنجليز » .

ويتضح أن اللورد يريد أن يكون خطاب العرش معتدلا . . ويخشى أن يلتقى « سعد بالملك » فتحدث مشادة غير محمودة العاقبة ..

وأخيرا فإن « اللورد » يفكر فى دعوة « سعد » إلى وليمة ..

ويبحث « سعد ، وعدلى » التشكيل الوزارى برئاسة « عدلى » ..

* * *

وتقترب الساعة الحاسمة . . ساعة التصويت .

يزور « عدلى يكن » المندوب السامى فى اليوم السابق على الانتخابات ليؤكد « لِلُّورد » بصورة قاطعة أن « سعد » لن يرأس الوزارة كما أبلغه بنفسه . وأنه يرأس مجلس النواب إذا سمحت صحته بذلك .

وقال « عدلى » إن « سعداً » طلب منى تأليف الوزارة ممن أرغب فى ضمهم إليها . . وأنه لن يثير صعوبات فيما يتعلق بتشكيل الوزارة .

وروى « عدلى » نص الحديث وقال « لسعد » :

– مادا تفعل لو اعتذرت أنا عن رئاسة الوزارة ؟

أجاب « سعد » :

– ربما أقبل « عبد الخالق ثروت باشا » رئيساً لها . وإن لم أضمن تأييدى الكامل لها أما بالنسبة لك – أى « لعدلى » – فسأؤيدك تماماً .

* * *

حدث هذا كله قبل الانتخابات . . وقبل أن يعلن شعب مصر رأيه .. ولكن النتيجة كانت ظاهرة للجميع . . وهى أن الشعب كله مع « سعد زغلول » .

ومن هنا استعد « الملك » .. والمندوب السامى .

وبقى « سعد » وحده .. يشاهد ويتأمل . . ويكتب .

« أخذ الذين ابتعدوا عنا يتقربون منا .

والذين أظهروا العداء لنا .. فى موالاتنا .

وكلٌ مجتهد فى كسب ودنا .

فاللهم أعف عن عبادك .

ولاتسلط علينا ضعفنا .

وطهر قلبنا من كل غل .

واملأ صدرنا عفواً .

ولاتقدرنا على مجازاة أحد من الذين ظلمونا وكانوا معتدين »

ويكتب سعد يوم الانتخاب :

« أجد اليوم فى نفسى .. شيئاً من الاطمئنان » .

ولكن الأمور – فى حقيقتها – لم تكن تدعو إلى . اطمئنان !

* * *

كتب سعد فى مذكراته صباح ٢٢ مايو .

« هذا يوم الانتخاب فى عموم جهات القطر . . . ولاتظهر النتيجة قبل مرور يومين أو ثلاثة لما يقتضيه الفرز .. »

وأُجريت الانتخابات . . وبدأ فرز الأصوات .

فى اليوم التالى – وقبل معرفته النتيجة – ذهب « ديلينى » إلى « سعد زغلول » يبلغه شروط « اللورد » . . أو رغباته .

قال « ديلينى » :

– تحادثت طويلا مع «جورج لويد» . ويحسن بك أن تصدر تصريحاً تنشره شركتى – أى رويتر – بأنك لا تقبل الوزارة وإنما تؤيد من يتولاها .

قال « سعد » : مافائدة هذا التصريح ؟

أجاب « ديلينى » : للرأى العام الإنجليزى .

قال « سعد » :

– وماالذى يهم هذا الرأى من هذا التصريح . هل المراد تطمينه على أنى لاأكون فى الحكم .

رد « ديلينى » : نعم .

قال « سعد » وهل يكره أن يرانى ، أو يتخوف من وجودى فيه ؟

قال « ديلينى » :

– إن « الملك » صعب . والمندوب السامى يجتهد فى إقناعه بوجوب استدعائك .

قال « سعد » :

– إذن أنا ملزم بالابتعاد عن الوزارة . وإذا كان الأمر كذلك فإنى لاأبدى هذا التصريح لأسهل هذا الابتعاد .

رد « ديلينى » : يمكن « للملك » أن يلغى الدستور .

قال « سعد » :

– فليفعل مايشاء ولايهمنى مايفعله مادام لايكون لى اشتراك فيه . . ولاقيمة فى دستور أو برلمان يكون قيامه وسقوطه معلقاً بشهوة « الملك » .

* * *

وقعت مفاجأتان يوم ٢٥ مايو ..

الأولى صدر الحكم ببراءة «أحمد ماهر» وزير المعارف فى وزارة «سعد» ، «ومحمود فهمى النقراشى» وكيل وزارة الداخلية فى عهد «سعد» أيضاً . وذلك فى قضية عرفت باسم قضية الاغتيالات السياسية .

والثانية ظهور نتائج الانتخابات .

.... أسفرت لا عن فوز «سعد» بأغلبية بسيطة ، بل بانتصار ساحق للوفد .. فاز بـ ١٦٥ مقعداً . . والأحرار ٢٩ والحزب الوطنى ٥ والاتحاد ٥ والمستقلون ١٠ مقاعد .

وهكذا نال الوفد ثقة الشعب ، وبراءة من الاغتيالات السياسية بحكم قضائى أصدرته دائرة رئيسها قاض بريطانى هو القاضى .. «كيرشو» .

* * *

وجد السير « أوستين تشمبرلين » نفسه فى موقف حرج . . إذ كيف يمكنه إقناع الشعب البريطانى بالموافقة على منع « سعد زغلول » من تولى رئاسة الوزارة وهو حائز على الأغلبية .. إن وزارة الخارجية البريطانية لم تقدم وعداً للموظفين بأن « سعد » لن يتولى رئاسة الوزارة .

ولكن « اللورد لويد » بعث إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول إن الموظف الشرقى لا يطالب بمستند رسمى من وزارة الخارجية عندما يسمع هذا الوعد ولايسأل عن صاحبه ومصدره .

وأضاف « اللورد » .. كاذبًا :

« إن المديرين المصريين طلبوا منه شخصيًّا أن يفى بالوعود ..

* * *

وافقت الحكومة البريطانية أخيراً على اقتراح «اللورد لويد » وبعث « السير أوستين تشمبرلين » ، بعد تردد ، مؤيدًا « اللورد » بعدم السماح لسعد زغلول بتولى الوزارة .

ويصل الرد إلى المندوب السامى يوم ٢٥ مايو أيضاً فإن « سعد زغلول » لم ينفرد – وحده – فى ذلك اليوم بالمفاجآت السارة .

وكان الشرط الوحيد الذى اشترطه وزير الخارجية على المندوب السامى أن يتجنب الصدام بزعيم الوفد .

أسرع «اللورد لويد » يرد فوراً بالبرقية رقم ٢٣٤ قائلا :

« يمكننى أن أؤكد لكم أنى لن أدخر وسعاً لتلافى حدوث صدام مع «زغلول» كما أنى أواصل حديثى مع «عدلى» الذى قابلته مرة أخرى مساء البارحة » .

وتوافق وزارة الخارجية البريطانية على إنذار أو مسودة المذكرة التى سترسل إلى « سعد باشا » للاعتراض على توليه رئاسة الوزارة .

ولم يعرف « سعد » بأن لندن قررت منعه – بالقوة – من رئاسة الوزارة ولذلك استمر يتحدى المندوب السامى « والملك » .

والغريب أن هذا كله حدث أيضاً فى ٢٥ مايو .. فإن هذا اليوم كان يمثل ذروة الموقف جاء « ديليني » يعتذر « لسعد » عما قال قبل يومين ..

قال الصحفى الأيرلندى : متأسف .

أجاب « سعد » :

– لامحل للأسف .. إنك لم تدّع أنك كنت رسول « لويد » .. ولكن أنا الذى فهمت هذا من سياق الحديث وماقبله ومابعده ..

أخذ « ديليني » يتبرأ من كونه مكلفاً ..

وفى نفس الوقت كان « ديليني » يكرر من حين لآخر عبارة :

– إذا كنت تريد أن تكون فى الوزارة فإن المندوب السامى لايتدخل ، بل يترك الأمر للملك » .

رد «سعد» مرة أخرى : فليفعل ما يشاء .

قال » ديليني » : « الملك » عدوك .

قال « سعد » : هل هو عدو لشخصى أو للحزب (الوفد) .

إن كان الأول فلابد أن يختار غيرى وإن كان الثانى فليول وجهه عن كل الأمة . والانتخابات أثبتت ذلك .

ولابد أن يتخلى المندوب السامى عن مساندة الملك وحينئذ تفعل الأمة ماتريد إذا لم يحترم الدستور .

ولايبقى عليها إلا أن تذهب إلى خلع الملك .

قال « ديليني » : إنها تكون ثورة .

قال « سعد » : نعم إنها ثورة لاحترام الدستور وتأييده .

ويمضى « سعد » فى التحدى .. قائلا :

– أراد «جورج لويد» أن يجهلنى فلا أتحرج إذا جهلته .

كيف يمكث هذه المدة الطويلة موليًا ظهره لمن يمثل الأمة وصاحب النفوذ الشامل فيها .

- هل ستتكلم معه إذا أراد التكلم معك ؟

— أظهرت فى كل فرصة استعدادى لمقابلته ولكنه تجاهلنى .

— هل إذا قابلته تقول له إن الوزارة إذا عرضت عليه تقبلها ؟

— نعم .

— وإذا كان يأخذ رأيك فيها .

— أختار نفسى .

فامتقع وجه « ديلينى » — كما يقول « سعد » فى مذكراته — وانصرف !

* * *

أطلق « سعد » شرارة التحدى واستمر فى طريقه لايبالى . . وهو لايدرى !

جاءه « عدلى » بعد خروج « ديلينى » .. وسمع ماجرى فقال :

— إن « ديلينى » ليس مكلفاً من « لويد » . . « واللُّورد » يريد أن يرسل إليك السكرتير الشرقى ليدعوك .

لم يتراجع « سعد » وقال :

— أريد أن يفهموا أنى حر وأنى أقبل رئاسة الوزارة إذا حصل العرض .. والله يفعل مايشاء .

* * *

فى التاسعة من صباح اليوم التالى ٢٦ مايو — توجه « عدلى » إلى بيت الأمة قائلا :

— يراد البحث عن طريقة لمقابلتك « لجورج لويد » . ألا يمكن أن تقبل أن سكرتيره يحضر عندك ليدعوك إلى تناول الشاى عنده .

أجاب « سعد » :

— أفتكر فى ذلك عند حصوله . وأنا لا أطلب منه شيئا .

استأنف الرجلان الحديث فى تشكيل الوزارة . . ثم انصرف « عدلى » ليلتقى بالمندوب السامى وعاد بعد ٨٠ دقيقة .

قال « عدلى »

— قابلت « اللورد » وماعنده من جديد سوى أنه ينوى مقابلة « الملك » غداً من غير أن يبين لماذا . . ومرسوم انعقاد البرلمان . . سيصدر .

.. انتقل الحديث إلى رئاسة الوزارة فقال « سعد »:

- إنى مصمم على قبولها إذا عُرضت .

قال « عدلى » أهذا تصميم نهائى ؟

قال « سعد » : نعم.

- بح صوت «عدلى» وقال :

- إذن لابد أن أخبر « اللورد » بذلك غداً.

- ألم تخبره قبل الآن ؟

- لا . لم أخبره بأنه تصميم بل احتمال .

- كيف .. وقد تقرر بيننا . . لم لايتأكد من عزيمتى :

سبق أن قلت لك ماقلته إلى « ديليني » من التصميم على هذه العزيمة ، كما أخبرتك اليوم بما أخبرنى به بعضهم بأن موظفاً فى دار المندوب السامى أبلغه بأن « اللُّورد » يسره أن أكون فى الحكم وأنى أقبل ذلك .

وكل هذا يدل على أن الغرض أنهم يستندون إلى هذا التصميم ويبنون عليه أعمالهم .

أما مابيننا فهذا شىء آخر .

قال « عدلى » :

- الآن وقد علمت أنه عزم أكيد ، فلابد أن يعلم به « اللورد»من طرفى أيضاً .

قال « سعد » :

- لك ذلك .. وأخبره أن الحال لاتتغير بوجودى لابالنسبة للأشخاص ولابالنسبة للمبادىء .

ويتصرف عدلى « فى غير انشراح » كما تقول مذكرات « سعد » .

* * *

أيد الوفديون « سعداً » فى اتجاهه الجديد .

زاره فى اليوم التالى : « حسن صبرى » عضو البرلمان الذى أصبح بعد ذلك وزيراً ورئيساً للوزارة وقال :

- إن ترك الوزارة يؤلفها « عدلى » ويدخلها « ثروت » لاينطبق مع الدستور لأنهما وإن كانا عضوين فى مجلس الشيوخ إلا أنهما من المعينين ولايمثلان أحداً . وهذه سابقة غير دستورية لأن الوزارة يجب أن تكون من المنتخبين.

وأضاف « حسن صبرى » :

– علمت بالتصريح الذى كان مدبراً لتعلنه بعدم قبولك الوزارة وإن ذلك كان عن طريق « إسماعيل صدقى » .

* * *

صدّق « سعد زغلول » فى وزارته الأولى إن مصر مستقلة فتعامل مع الملك والإنجليز على هذا الأساس .

وبعد انتخابات مايو صدّق « سعد » مرة أخرى أن مصر مستقلة وأن الدستور مصون ، وأن الشعب هو الذى يفرض إرادته ..

وانطلقت أعمال « سعد » كلها من هذه القاعدة .

* * *

فى ساعة مبكرة من صباح ٢٧ مايو زار « عدلى باشا » المندوب السامى .

وكان « عدلى » فى حالة من الاكتئاب العظيم . . قال « للُّورد » .

– أجرى « سعد باشا » انقلاباً كاملا فى موقفه خلال الليلة الماضية . . أعلن اعتزامه تشكيل حكومة برئاسته .

سأله « عدلى » : ماتفسير هذا التغيير المفاجئ ؟

أجاب « سعد »

– إن صحف السراى « الاتحاد » و « ليبرتيه » أكدتا أن « سعد » إذا لم يتول الحكم فإن ذلك يرجع إلى معارضة البريطانيين له .

وكانت الصحيفتان قد نشرتا أن سعداً لن يتولى الوزارة أبداً لأن حزبه متهم بقتل السردار وغيره من الإنجليز ..

وأضاف سعد :

– إنى أتمتع بالقوة وأنوى استخدامها .

ويفسر « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى فى برقية إلى حكومته سر موقف « سعد زغلول » .. قال :

« إن « سعد زغلول باشا » أرسل إلى عدلى قائلا : إنه قرر تشكيل الوزارة بنفسه بعد أن اجتمع بكثير من أصدقائه وأن الفائز فى الانتخابات البرلمانية هو

الذى يشكل الوزارة طبقا للعرف البرلمانى .

وقال « سعد » إن أصدقاءه حثوه على القيام بذلك .

وقال «عدلى باشا» إنه رد على ذلك قائلاً :

– أنت حر فى رأيك فى هذه المسألة ، وليس لى رغبة فى التدخل فى أى برنامج لك يتعلق بتشكيل الوزارة

وقيل إن من أسباب قرار « سعد » أنه رأى أن ينتهز فرصة انشغال بريطانيا بالموقف فى الصين وببعض المشاكل الداخلية فى بريطانيا .

التقى « عدلى يكن » مرتين « باللورد لويد » وأبلغه تصميم « سعد » على تولى رئاسة الوزارة وقال له :

– أما باقى الوزراء فسيكونون كما اتفقنا من قبل .

قال اللورد :

– هذا يخالف تصريحاته السابقة . والآن يريد إكراهنا على مايريد .

أبلغ « عدلى » زعيم الوفد بما جرى بينه وبين « لويد » وقال :

– سيرسل « اللورد » سكرتيره إليك يدعوك للشاى عنده إذا كانت مستعداً لإجابة الدعوة .

– إنى أقبل دعوة اللورد بواسطة سكرتيره كى لاتقوم له ، علينا ، حجة .

وأضاف «عدلى» :

– إنى لم أقبل تأليف الوزارة إلا بناءً على طلبك ، والآن لن أعود إلى تأليفها مرة أخرى . وأقبل أن أكون فى الوزارة معك .

وسأله : هل إذا ولّى الملك أحداً غيرك تؤيده ؟

قال « سعد » :

– نعم إذا كان وفديًّا ولكن لا يمكن تأييده إذا كان خارجاً عنه . والغرض الذى أريده هو احترام التقاليد الدستورية .

ومادامت الغالبية للوفد فلابد أن يتسلم حكومة البلاد .

ويكتب « سعد » فى مذكراته :

« شعرت بأن ماعلمه « عدلى » من « اللورد » أوسع مما رواه » .

.. « فسعد » يحس بمؤامرة . . ولكنه لايعرف طبيعتها ومداها .

* * *

أما سر موقف « سعد » فقد رواه بالكامل فى مذكراته عن أحاسيسه وخواطره بعد انصراف « عدلى » . . كتب يوم الخميس ٢٧ مايو يقول :

كنت عازماً العزم كله على اجتناب الوزارة . . وصارحت بذلك كثيرين من الذين حادثونى فى هذا الشأن .

ورجوت « عدلى باشا » أخيراً فى أن يقبلها فقبلها بعد تردد ..

وما كنت استشرت أصحابى . ولكنى اضطررت بعد ذلك لاستشارتهم .

وكنت أظنهم لايعارضون ولكنهم أخلفوا ظنى . ورأيت من بعضهم امتعاضاً وتحفزاً للاعتراض فى مجلس النواب – على تشكيل الوزارة من غيرهم – لأن الأغلبية الغالبة للوفد .. فهو الذى يجب أن يؤلف الوزارة دون غيره . وله أن يقبل من الأحزاب الأخرى ، من يرى فى اشتراكه نفعاً .

« وعدلى باشا » ليس وفدياً ، ولاهو منتخباً فكيف يمكن أن يؤلف الوزارة وتكون منسوبة إليه وهو لايمثل شيئاً ..

ومن جهة أخرى فإنى شممت من حديثى مع « ديلينى » رائحة عدم الرغبة فى أن أكون فى الحكومة .

وقد رأيت فى قبولى العرض تطميناً للأمة ، بوجود وزارة تركن إليها مع دخول بعض عناصر الاعتدال فيها ، وحسماً للنزاع الذى يندفع إليه بعض أنصارى عندما يرون الوزارة خارجة عنها . ثم صيانة للوزارة نفسها أن تقابل فى المجلس مقابلة سيئة ولو من بعض الأعضاء .

.. وإلا فإنى أراها عملا ثقيلا جداً يتعبنى ويتعب صحتى . ولا أرانى فيها أرفع مقاماً من مقامى خارجاً عنها .

أما من جهة العلاقة مع الإنجليز . فإنى أريد أن يعلموا أنى لست عدواً لهم . وأن لاشىء أحب إلى قلبى من الاتفاق معهم .. مما يوفق خيراً بين استقلالنا ومصالحهم .

وهذا التوفيق يقتضى صبراً وعملا » .

التقى « ديليني » بأمين يوسف السكرتير العام المساعد لمجلس الشيوخ يوم ٢٨ مايو – فقال له :

– أرى أن يتخلى « سعد » عن الوزارة إذا دُعى إليها وكلف بتشكيلها بشرط أن يعلن ذلك رسمياً فى الجريدة الرسمية .

رد « سعد » على أمين يوسف قائلا :

– لاأقبل هذا اللعب .

والتقى « توفيق نسيم » رئيس الديوان الملكى « بحسن صبرى » فقال له :

– إنى أنتظر أن يقيد « سعداً » اسمه فى دفتر التشريفات .

رد « حسن صبرى » فطالب باحترام الدستور أولا .

ويلتقى « حسن صبرى » بوالتر سمارت ليقول له :

– إن تأليف « عدلى يكن » للوزارة غير مفهوم .

ويزور « فارس نمر » صاحب جريدة المقطم – الموالية للإنجليز – بيت الأمة ويقول « لسعد » :

– إنى أعرف المندوب السامى منذ زمن بعيد .

فيشرح له « سعد » الأسباب التى حملته على قبول الوزارة ويقول :

– سيكون فى الوزارة « عدلى ، وثروت » .. وثالث .

قال « فارس نمر » : ومحمد محمود »

قال « سعد » : لم أقل ولن أقول زيادة .

– إن « الملك » سيدعوك غداً أو بعد .

– إنى مستعد .

تحدث « فارس نمر » عن ضرورة مقابلة « سعد » للورد فقال « سعد »

– أنا مستعد ولكنى أرى هؤلاء الساسة أطفالا إذ لو لم يكونوا لرحبوا بقبولى الوزارة لأنى بها لا أقدر على الكيد كما أنا خارجها .

وليس فيها لذة لى بل شقاء .

وماأريد للإنجليز كيداً ولا أضمر لهم عداء وإنى مستعد للسير معهم بكمال الوئام والاتفاق .

ولكنى حر فى اختيار الطريقة التى أسلكها لتحقيق الغرض .

..

قال « فارس نمر » : هل تأذن لى أن أصرح بذلك .

قال « سعد » : نعم .

قال « فارس نمر » :

– أخبرنى « الملك » فى جلسة طالت ساعتين بأنه اتفق معك على المفاوضات ولكنك رأيت فى باريس قوماً غيروا أفكارك .

– هذا لاحقيقة له . وقد سرت مع « الملك » بإخلاص ولكنه هو الذى غدر .

– إن « اللورد لويد » أبى مقابلتك أول الأمر لسببين : رعاية للرأى العام الإنجليزى وكى لايقال إذا نجحت فى الانتخابات أنه ساعدك على هذا النجاح .

* * *

ويضغط « اللورد لويد » مرة أخرى عن طريق صحيفة « التايمز » التى نشرت أن « اللورد » كتب إلى لندن وأنه ينتظر تعليمات وزارة الخارجية .

وقالت الصحيفة أنه يحتمل أن تتضمن التعليمات إعلانا « للملك » بان تكليف « سعد » برئاسة الوزارة يعد عملا عدائيًّا لأن « سعداً » عدو لبريطانيا ..

نشرت المقطم أن « سعداً » يقبل الوزارة إذا عرضت عليه .

والتقى « فارس نمر » « باللورد لويد » وأبلغه نص حديث « سعد » وأنه « غير عدو للإنجليز وأنه يود أن يشتغل معهم لمصلحة بلاده » .

وعاد « نمر » إلى « سعد » قائلا :

– « اللورد » مستعد لمقابلتك إذا رغبت .

أجاب « سعد » :

– إنى لاأرغب . . ولكنى إذا رغب أن يقابلنى فليظهر إرادته بالطريقة التى أخبر بها عدلى . وهو إرسال سكرتيره يدعونى للشاى عنده .

بهت « فارس نمر » !

ويجدد « ديلينى » رغبات « اللورد » مع « فتح الله بركات باشا » ابن شقيقة « سعد زغلول » ..

زاره وقال له :

– يجب أن يقبل « سعد » الابتعاد عن الوزارة مقابل وعد من الملك واللورد بالعودة إلى الحكم بعد قليل من الأيام .

أجاب « سعد » : هذا تدبير أطفال !

ويروى سعد فى مذكراته هذه الأحاديث كلها . . فإن « سعداً » فى هذه الفترة كان يحارب وحده ليعود إلى رئاسة الوزارة استئنافاً للجهاد . . وكان هدف « سعد » فى هذه المرة أن يتفاهم ويتفق مع الإنجليز . . حتى يستقر الحكم الدستورى فى مصر . .

وفى نفس الوقت اندفع المندوب السامى ورجاله يجرون الاتصالات مع عدلى ، وثروت فى محاولة لتأليف الوزارة بتأييد « سعد » ولكن دون أن يدخلها « سعد » .

ونشأ رأى داخل الوفد يطالب « سعداً » بأن يعهد إلى أحد رجال الوفد بتأليف الوزارة ليتلقى الصدمة بدلا منه فقد أحس « على الشمسى » بأن مؤامرة تدبر ضد زعيم الوفد ، فأراد حمايته من المواجهة مع الإنجليز ولكن « سعداً » رفض الفكرة .

ويقيم «والتر سمارت» مأدبة عشاء يدعو إليها «عدلى ، وثروت» لاستطلاع رأيهما النهائى . . فوجئ «سمارت» بالرجلين يعلنان بوضوح أنهما يرفضان تشكيل الوزارة . . وطلبا من «سمارت» إبلاغ ذلك إلى «اللورد» !

* * *

أصبح على « اللورد » أن يتصل « بسعد » وبالطريقة التى يريدها « سعد » نفسه . . أى يدعو المندوب السامى البريطانى «اللورد جورج لويد» زعيم الوفد ، الحائز على ثقة الشعب ، لتناول الشاى فى داره . .

ولم يكن هناك خيار أمام « اللورد » .

حكومته – البريطانية – تؤيده فى منع « سعد » من رئاسة الوزارة .

ولكن حكومته – أيضاً – تطالبه بعدم الصدام مع « سعد » . .

ولا يوجد زعيم آخر يقبل الحكم إلا « سعد » . . أما بقاء « زيور » فقد أصبح مستحيلا لأن الانتخابات جرب وفاز الوفد . . فإذا حل البرلمان للمرة الثالثة فإن « الملك » سينفرد بالحكم .

ويكلف « اللورد » سكرتيره الشرقى بزيارة « سعد » لدعوته . .

ويجرى بين الاثنين حوار عجيب .

قال « سمارت » :

– كنت أريد زيارتك أمس ولكنى قيل لى إنك مريض .

رد « سعد » وهو يخفى سخريته : إنى مريض منذ شهرين !

ويبدأ « سمارت » حديثاً يحاول أن يعرف منه سر تسمية منزل سعد « بيت الأمة » فيروى سعد القصة . ثم ينتقل الحديث إلى السياسة فيحاول « سمارت » أن يشرح جهود « اللورد لويد » فى إعادة قانون الانتخاب « الزغلولى » أى الذى ساعد الوفد على النجاح .

رد « سعد » :

– لاتأثير لطريقة الانتخاب على نفوذنا ، والدليل على ذلك أن الأغلبية الساحقة فى الانتخابين السابقين كانت لنا .

سمع « سمارت » ذلك فى وجوم وعبوس وصفهما « سعد » فى مذكراته .

ويتلو « سمارت » على « سعد » دعوة « اللورد » !

وقال « سمارت » لسعد ، يعدد مافعله « لويد » لعودة الحياة النيابية من طرد « حسن نشأت » وإعادة قانون الانتخاب القديم .

رد « سعد » بأن هذا تصحيح لأخطاء الإنجليز .. وأن الوفديين يفوزون فى الانتخابات فى ظل أى قانون .

فى برقياته قال « لويد » :

« قبل (سعد) دعوتى بنوع من الخفة »

* * *

اعترض كثير من المؤرخين السياسيين على زيارة « سعد » لدار المندوب السامى لمناقشة الموقف السياسى معه .. ليقبل منه الحكم أو يرفضه .

ولكن الحقيقة التى لاتحتاج إلى تفسير أو تبرير هى أن « اللورد لويد » كان يحكم مصر .. ولم يكن هناك مفر من لقاء الرجلين ..

وهكذا تم اللقاء مساء الأحد ٣٠ مايو ١٩٢٦ بحضور « ديليني » مراسل وكالة رويتر !

المواجهة

قالت الصحف المصرية إن اللورد دعا « سعداً » للعشاء وأمضى معه ساعتين . . وأن « سعدا » صرح بعد الاجتماع بأنه سيلتقى مرة أخرى « باللورد » .

سجل « سعد » فى مذكراته تفاصيل النقاش والحوار كما سجله « ديلينى » أيضاً .

وقد اختلف ما قاله « لويد » عما رواه كل من سعد ، وديلينى .

ولنبدأ برواية « سعد زغلول » من مذكراته :

« افتتح « لورد لويد » بأنه يريد أن يتكلم بالصراحة .

أخذ يتكلم عن زيور بأن إنجلترا تحترمه احتراماً عظيماً . وأنه نظف السراى . وأعان على عودة الحياة النيابية . وأنه يشتغل لصالح مصر .

وأنه كان يفهم – لما قبل يومين – أن « عدلى » هو الذى يشكل الوزارة . وأنه تقابل معه مرتين أو ثلاثة فى خصوصها وإذا بكم غيرتم رأيكم بغتة .

إن الرأى العام الإنجليزى ضدكم فى إنجلترا وفرنسا وغيرهما وحتى عند النزلاء الأجانب . ورأيت أن أوقفكم على هذا الخطر حتى تقدروه ونتمكن من تغيير الحالة فى مدة ستة أشهر وحينئذ تتولى الحكم .

أفلا تؤدى هذه الخدمة لإنجلترا حباً فى السلام والراحة العامة .

وكان يشرح ذلك شرحاً مطولا : حقيقة إنك أكدت بأنك تسير مع إنجلترا وديًّا ولكن هذا غير كاف ويلزم تأييده بالعمل فلابد أن يمضى زمان يقدم فيه البرهان على صحة ذلك منكم .

ولهذا نرى التخلى عن الوزارة خدمة لشخصك وللسلام .

قلت إنى لم أغير رأيى إلا لأن بعض رجال حزبى – ولم أكن استشرتهم من قبل – قالوا إنهم مستعدون للاعتراض على تشكيل الوزارة .

ثم علمت من جهة أخرى أنى لم أكن حرًّا فى قبولها أو رفضها فتعين على

الآن بعد ما ثبت لى صحة ما استنتجته أن شخصى غير مرغوب فيه .

وشعرت أن رفض الوزارة يعتبر أمراً مخالفاً للدستور ، أو اشتراكاً فى مخالفته ، وتعريضاً لأصدقائى لما يكرهون .

وأما الخطر الذى تشير إليه فإنه ينتهى إذا أعلن أن فوز « زغلول » أمر قضى به الدستور .

فقال : إن الدستور لم يقض بذلك بل العرف .

قلت : نعم وطبيعة الأشياء .

قال : نعم وطبيعة الأشياء وأما البرهان فقد أكدت لكم حسن النية .

قال : ولكن هذا التأكيد لا يكفى ، بل لابد من البيان . . فمثلا مشكلة جغبوب ؟

قلت : إننا عازمون على التصرف فيها بطريقة حكيمة نختارها نحن .

قال : والسودان ؟

قلت : إن هذه تفاصيل يجب أن تترك لوقتها . والذى يمكننى أن أؤكده أن كل هذه المسائل ستحل بروح الوئام والوفاق .

قال : ومن هم العناصر التى تتألف الوزارة منها ؟

قلت : هى عناصر « عدلى » .

قال : وهل « ثروت » يكون فيها ؟

قلت : نعم . .

فأظهر نوعاً من الشك .

قلت : إذا لم تكن مصدقاً فما عليك إلا أن تذهب وتستعلم .

فجرحته هذه الكلمة وقال :

– كيف تخاطبنى بهذا اللسان . إنى لا يصح أن أخاطب بمثله .

قلت : العفو ويجوز أن تكون عبارتى غير رشيقة ولكننى لم أقصد بها سوءاً فى شخصك .

قال : ما يكون العمل إذا أخبرت دولتى بأنك تخاطبنى بهذه الكيفية .

قلت : إن المسألة لا تبلغ هذا الحد وإنى متأسف عليها كل الأسف .

ومازلت به حتى أعلن صرف النظر عنها . ولكنه كان من وقت لآخر يبدى شكاً فى الموضوع ، وأنا أؤكد له أن الاتفاق تام بيننا .

قلت له :

– أعلن « عدلى ، وثروت » أنهما لايقبلان إلا معى . ولا يقبل واحد منهم تأليف الوزارة بدونى . وأظن أبلغوك ذلك .

جاء فى كلامه أنه لم يسمع فى بيان أحد المرشحين شيئاً فى صالح إنجلترا . وكرر ذلك .

قلت : كيف تطلب شيئاً من هذا وأنت معرض عن السعديين ورئيسهم والجرائد الإنجليزية تطعن الطعن المر فيهم ؟

فقال : أنا لا أطلب .

قلت : كيف تنتظر أو تتوقع .

قال : إنى دعوتك لكى أريك الخطر وطريق اتقائه ألم تقتنع ؟

قلت : لا أمتلك غير ما قدمته . فإن لم يكن كافياً فليس فى اليد حيلة وأنتم يمكنكم أن تعملوا ما تريدون

– إنك ستحارب إنجلترا كما حاربتها من قبل .

قلت : إنى لم أحاربها ، ولا أدرى ما صنعت ضدها . وإن كان بعض أعضاء البرلمان صرح بعض تصريحات غير مرغوب فيها فهذا شىء يحدث فى جميع برلمانات العالم . وإن كانت الطلبات التى طلبتها من « ماكدونالد » فقد أبديتها بناء على طلبه .

قال : ولا تزال تطلبها .

قلت :

– هذه مشكلة أخرى ولم أبحثها الآن . وربما أدخل الزمان بعض تعديل فيها .

وحكيت له ما جرى فى مشكلة السودان مع « ماكدونالد » .

وأخيراً قال إنه سيخابر دولته . ويقابلنى مرة أخرى فى الوقت الذى يناسبنى . فقلت :

– الساعة ١١ أو الساعة ٥ .

ثم قلت له عند الانصراف :

– مهما كانت النتيجة فإنى أتعشم أن نكون دائماً أصدقاء .

وقلت له إن « زغلول » إذا أكد لك شيئاً يمكنك أن تعتقد بصدقه . وما عليك إلا أن تقرأ خطبة الوداع التى ألقاها عند رحيله .

قال : قرأت فقرة .

قلت : أرجو أن تقرأ معنى الخطبة .

وكان يلين تارة ويشتد أخرى ويهدأ ويعد . ولكنى وقفت فى الخط لا أتحول . وجاء فى كلامه اعتراض على المظاهرات فقلت :

– لا شىء فى مظاهرات الفرح . والأخرى لن تعود . وأنا بمعزل عنها .

وقبل أن ينصرف « سعد » قال للورد :

– إن الأغلبية للوفد .

أنكر « اللورد » فقال سعد :

– إن هذا كان الظن الغالب ولكنى أقول بكل فخار إن الوفد حاز الأغلبية .

– فلم يعارض بل أفحم !

* * *

وهذه رواية « اللورد لويد » كما بعث بها إلى لندن .

« أبلغت (زغلول) أنى كنت أتابع مجريات الأحداث باهتمام ، وببعض التفاؤل .

وأنى خلال الأشهر الخمسة الماضية فعلت شيئاً من شأنه ضمان إعادة المؤسسات الدستورية فى مصر . . وقد أجريت الانتخابات وأسفرت عن أغلبية ساحقة لحزبه .

وفى نفس الوقت ، فإن تصريحات « زغلول » التلقائية والمتكررة للصحفيين الأجانب والمصريين ، بأنه لن يتولى الحكم بل سيعهد برئاسة الوزراء « لعدلى باشا » . جعلتنى أعتقد أنه يريد انتهاج طريق الحكمة والتعقل .

وهو نفسه لا يفوته إدراك أن أحداث الماضى لا يمكن نسيانها على الفور .

ولن تهتز ثقة المسئولين والجاليات الأجنبية فى مصر. بل ستهتز ثقة الرأى العام البريطانى أيضاً . . فالرأى العام عامل لا يستطيع كلانا تجاهله .

وليس هناك من ينازعه قوة موقعه ، فهى حقيقة واقعة على ضوء نتائج الانتخابات .

ولكن ضعف حالته الصحية معروف بنفس الدرجة بما لا يدع مجالاً لأن يسىء الناس فهم تصرفه إذا امتنع عن تولى الحكم . . فبرفع يده الآن ، سيكون فى مقدوره إقامة حكومة جديدة فى جو من الهدوء إذا انتهج حزب الوفد سياسة معتدلة وودية فى حال توليه السلطة .

وعندما تعود الثقة من خلال التجربة العملية يمكن اتخاذ إجراءات أخرى .

وأوضحت « لزغلول » أنى وعدلى أصبحنا فى موقف صعب ، نتيجة لإعلانه المفاجئ أنه يرغب فى تولى الحكم ، بعد ساعات قليلة فقط من تفويضه « عدلى » بإبلاغى أنه تم الاتفاق على أن يتولى « عدلى » رئاسة الوزارة .

وقلت إن الهدف الرئيسى من مقابلتى له محاولة إثنائه عن انتهاج طريق قد يؤدى إلى نتائج خطيرة .

وأكدت رغبتى فى التوصل إلى حل يسفر عن علاقات طيبة . ولكنى حذرته من أن الخط الذى يعتزم انتهاجه سيؤدى إلى نتيجة عكسية .

رد « سعد » بأنه يعلم على الدوام رغبتى فى إقامة علاقات ودية مع مصر ، وأن مصر – كما أعلم – هى « سعد زغلول » .

ولما كانت هذه هى الحالة فإنه لا يستطيع أن يدرك السبب فى عدم ترحيبى به بحرارة كرئيس للوزارة ؟

ذكرته بأن الثقة إذا ضاعت مرة ، فلا يمكن استعادتها بمجرد الإعلان عن حسن النوايا وإنما بالخبرة العملية فقط .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإنى لم أتلق تأكيدات محددة بشان موقفه ، أو موقف حزبه مستقبلا ، بل على العكس فتصريحاته العلنية وصحافته بالغة العداء .

وفى إشارتى إلى مسألة الضمانات . كنت أرغب أن يعلن « زغلول » نواياه الحقيقية . ومن الممكن أن يتضمن ذلك تكراراً لمزاعمه السابقة عن الجيش البريطانى فى مصر وبالسودان .

ولكن الطابع المراوغ الذى اتسم به رده لم يدهشنى .

قال إنه يرغب فى إقامة علاقات ودية مع بريطانيا العظمى ، وحاول جاهداً أن يشرح لى أنه لا يستطيع أن يقدم لى تأكيدات واضحة قاطعة فيما يتعلق بالسودان أو جغبوب ، أو أى شىء آخر .

وقال إن إنجلترا يجب أن تثق فيه . ولابد من السماح له بمعالجة مختلف المسائل بطريقته الخاصة وسنجد كل شىء على ما يرام .

ورداً على سؤالى حول ما إذا كان يتسامح مستقبلا مع مظاهرات الشوارع الصاخبة ومع استخدام أطفال المدارس فى أغراض الدعاية .

رد قائلا :

– يبدو أنك تريد حظر حرية القول والخطابة .

وقال بأنى سأجد نفسى مخطئاً إذا تشككت فى سيطرته على التلاميذ أو على أتباعه رددت بقولى إنى لا أشك فى قدرته فى السيطرة عليهم ، وسؤالى يستهدف معرفة إذا كان ينوى السيطرة عليهم أم لا .

اختتم حديثه بقوله إن إنجلترا بلد دستورى ولذلك لا يمكن أن يحول شىء دون توليه السلطة .

وكل ما يتعين عمله هو الإبراق لوزارة الخارجية لإقرار أنى مستعد لوضع ثقتى الكاملة فى « زغلول » : وعندئذ – كما يشعر – سيتم التغلب على كافة المصاعب فوراً .

وبعد حديث دام نحو ساعتين بذلت محاولة أخيرة لإقناعه بالتعقل .

أبلغته بأن تغيير موقفه المفاجئ فى اللحظة الأخيرة جعل من المستحيل علىَّ إطلاعه على وجهة النظر المحددة لحكومة صاحب الجلالة .

ورجوته – من أجل مصلحة بلدينا – أن يعيد النظر فى قراره الحالى .

وحذرته من أنه إذا لم يفعل ذلك ، فإن الموقف الصعب ، الذى نحن فيه ،

سيصبح موقفاً خطيراً للغاية .

كان رده الوحيد أنه اتخذ قراراً بلا رجعة .

ترك لقائى مع « زغلول » – عندى – انطباعاً سيئاً للغاية .

أظهرت له كل مجاملة واستمعت لكل تصريحاته بضبط النفس .

ولكن موقفه كان متغطرساً .

وبدا لى أن استفزازى بصورة مؤكدة فى بعض الأحيان . .

واستهدفت بعض ملاحظاته بشكل محدد أن أفقد صبرى .

وقد اعتذر بشدة ورجانى أن أغفر له هذا التعبير الذى يرجع ، كما زعم ، إلى معرفته غير الكاملة باللغة الإنجليزية .

ولكن سلوكه اللاحق لا يعتبر دليلا على صدق اعتذاره . .

وكان « عدلى باشا » قد حذرنى من أن انتصاراته الانتخابية ، والحكم الصادر فى قضية الاغتيالات جعلاه عنيداً للغاية .

وأكد لقاء « سعد باشا » هذا التحذير تماماً .

ويبدو أنه يعانى من جنون العظمة بصورة حادة . وماكان يمكن لأى شىء أقوله – وقد بذلت أقصى جهدى أن يترك أدنى تأثير عليه .

واستخلصت أن محاولة إقناعه فشلت . وأن إظهار القوة فقط هو الذى يمكن أن يجعله يعدل عن قراره . وبالتالى شرعت فى الإعداد لذلك .

وقد أثارت زيارة « زغلول » وهى الزيارة الأولى منذ مصرع « السيرلى ستاك » – ضجة كبيرة .

وكان الرأى العام يميل فى البداية لاعتبارها مقدمة للمصالحة بين الحكومة البريطانية والوفد .

ونشرت الصحف المصرية بإيعاز من «سعد» نفسه ، تقارير مرضية للغاية عن المقابلة ، برغم أن لدى من الأسباب ما يجعلنى أعترف أن «سعداً» لا يشعر بينه وبين نفسه ، بأية ثقة ، أو ارتياح .

وقد اعتكف فى فراشه فى أعقاب المقابلة مباشرة ورفض أن يستقبل أى شخص عدا « فتح الله بركات باشا » .

وبالإضافة إلى ذلك اتخذت احتياطى بأن أدليت للصحافة الأوربية بتصريح مؤداه ، أنه ، على الرغم من حدوث المقابلة ، إلا أن الموقف يتصف بصعوبة بالغة .

وأعطى هذا التصريح مادة للصحافة المصرية للتفكير كما كثر الحديث ، عن الاستقالة الوشيكة لوزارة زيور . وعن إصدار مرسوم ، يحدد الموعد الدقيق الذى سيفتتح فيه البرلمان .

وبعد الفورة الأولى من الحماس والرضا عن النفس بدأت صفوف « الزغلوليين » تشعر بعدم الارتياح .

وأشيع أنى طلبت تعليمات من حكومتى وأن رد حكومة صاحب الجلالة كان موضع انتظار قلق .

وبدأت تحيا من جديد آمال خصوم الوفد ، وأصدقاء البريطانيين فى هذه البلاد ، والمسئولين البريطانيين والطوائف الأجنبية ، الذين تلقوا ببعض الانزعاج الأنباء الأولى عن مقابلتى مع « سعد » .

وتزايد عدم ارتياح الوفد نفسه من جراء نغمة الصحافة البريطانية وخاصة فيما يتعلق بالنتيجة التى تمخضت عنها قضية الاغتيالات .

وانتشرت فكرة احتمال حل البرلمان .

وأخذالنواب المنتخبون يفكرون فى خطر أن يجدوا أنفسهم من جديد بدون مقاعدهم ورواتبهم .

ولم يكن بمقدورهم أن يتبينوا كيف يعوضون أنفسهم إذا حل البرلمان عن النفقات الهائلة التى تكلفوها فى إقناع الناخبين بقوة حججهم .

وكانوا يتساءلون : هل يسمحون « لسعد باشا » بإصراره على تولى الحكم بنفسه ، بأن يحرمهم من الفرصة التى ينشدونها منذ وقت بعيد .

أما البلاد بأسرها ، وخارج المدن الكبيرة فقد اتصفت باللامبالاة .

وهكذا كان الجو مواتياً لإظهار موقف الحكومة البريطانية بشكل أكثر وضوحاً .

وكان من الواضح أنه يتعين تأديب « الزغلوليين » لابتهاجهم بتبرئة الوزراء

الوفديين المتهمين بالتواطؤ فى حملة الاغتيالات » .

من برقية « اللورد » نفسه يتضح أن « سعداً » تعامل معه فى كبرياء .

لقد تمسك بالدستور والأغلبية البرلمانية بالشعب وحقوق الشعب . . وبالمقاومة حتى اللحظة الأخيرة .

* * *

بدأ « اللورد لويد » – لأول مرة – استعمال أسلوبه العسكرى لحكم مصر .

إنه يطلب إلى حكومته تحريك الأساطيل البريطانية للموانى المصرية كما حدث أيام « عرابى » .

ويبلغ « اللورد » الوزيرين المفوضين الفرنسى والايطالى بالموقف . ويطلب منهما تأييد موقفه .

ولا يعرف أحد حقيقة موقف الوزيرين ، ولكن « اللورد » يكتب إلى لندن قائلا إنهما نصحا حكومتيهما بتبنى موقف متعاطف فى حالة اتخاذ بريطانيا لأى إجراء !

وبقيت مصر تنتظر نتيجة التحدى والصراع بين ممثل الشعب . . وممثل القوة !

* * *

كتب « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى إلى حكومته :

« بعد الساعتين اللتين قضاهما زغلول باشا » مع المندوب السامى ظهر أنهما اتفقا على ألا يتفقا .

وقد أبلغنى مصدر موثوق به أن المندوب السامى طلب مطالب محددة من « زغلول باشا » فى حالة ما إذا سمح له بتشكيل الوزارة .

١ – أن يقبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨ .

٢ – ألا تتم الإشارة إلى مسألة السودان أو تسوية جغبوب فى البرلمان بشكل قد يكون معاكساً للتسوية التى تم التوصل إليها بين ممثلى الحكومتين المصرية والايطالية .

٣ – امتنع « زغلول باشا » عن قبول الاقتراحين السابقين .

وهو لا يستطيع أن يعتبر نفسه مسئولا عن تصرفات الآخرين وسيفعل فى المستقبل ، كما هو فى الماضى ، كل ما فى وسعه للمحافظة على النظام وإقرار

السلام والوئام بين الجميع .

ويحاول اللورد أن يخفف رد الفعل الشعبي لكل ما يجرى فيبرق إلى لندن قائلا :

« إن البلاد بأسرها ليست مبالية . . وبدأت تعتقد أن عناد « سعد باشا » هو – على الأرجح – العقبة أمام عودة البرلمان لمصر ، وعودة السلطة للوفد » .

ويخفى « اللورد لويد » نواياه عن الجميع . . الملك ووزراء الأحرار . . وسعد . . والشعب .

قال :

« كنت حريصاً على ألا يتسرب شيء من شأنه أن يشير إلى ما سيكون عليه موقفى النهائى .

وكان ضرورياً أن أتأكد من آراء الملك فؤاد والوزراء الأحرار .

وكان « عدلى يكن » كما هو معروف – أول رئيس لحزب الأحرار ثم استقال منه بعد قيام أول مجلس للنواب . . ولكنه ظل برغم استقالته ، الزعيم الروحى لهذا الحزب » .

* * *

ويتحرك « اللورد لويد » بسرعة يحاول أن يجمع خيوط الموقف فى يديه بعد أن أصبح « مسلحاً » بتأييد حكومته وقوتها .

ولكن كان عليه أن ينفذ خطته دون صدام علنى مع « سعد » .

عقب لقائه « بعدلى » توجه المندوب السامى إلى مقر عابدين للاجتماع بالملك فؤاد لإقناعه بأن يقوم بالدور نيابة عن بريطانيا أى يرفض – أحمد فؤاد – دعوة « سعد زغلول » لرئاسة الوزراء .

* * *

ويصف « لويد » لقاءه « بالملك » . .

« لم يلتزم جلالته بشيء .

وكان ميالا لإلقاء المسئولية على حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

وأشار أنه من المستحيل عليه . كملك دستورى ، أن يرفض قبول « زغلول » ما لم يفوض أن يعلن أن الحكومة البريطانية هى التى اعترضت على

ترشيحه . . وكان جلالته يرى أن الحكم فى قضية مؤامرة الاغتيالات السياسية أضعف إلى حد كبير الأسس التى يستند إليها تدخل بريطانى .

ومن ناحية أخرى ، أظهر جلالته تقديراً للخطر الذى ينطوى عليه تقوية مكانة « سعد زغلول » – الذى يعتقد أن صراعاً سينشب معه عاجلا أو آجلا – بقبوله الآن ، والسماح له بتدعيم موقفه فى البلاد مما يجعل الصراع النهائى معه أكثر صعوبة .

وعلى أيه حال وعد جلالته بأن يتعاون ، بولاء مع أى خط ترى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أن من المناسب اتباعه » .

ولا ينسى اللورد قبل مغادرته مكتب « الملك » أن يلفت نظر جلالته إلى موقف صحف السراى ويبلغه أنه يشك فى أن « الملك » هو الذى أوعز لصحفه بإعلان أن الإنجليز هم الذين يعترضون على تولى « سعد » . . الوزارة .

قال « اللورد » :

– إن موقف هذه الصحف غير ملائم فى الظروف الحاضرة .

أنكر « الملك » صلته بما نشر . . وأدان أى محاولة لتعقيد الموقف .

ولكن « اللورد » يبين لحكومته أن « الملك فؤاد » يهمه حدوث صدام بين « سعد ، والإنجليز » فإن ذلك يؤدى إلى جمود الموقف وإصرار بريطانيا على تعطيل الدستور وحل البرلمان لمنع « سعد » من رئاسة الوزراء .

* * *

ويلتقى « اللورد » فى اليوم التالى بكل من « عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا » رئيس الوزراء السابق أيضاً . . وما حدث مع الملك تكرر مع وزراء الأحرار .

كتب « اللورد » إلى لندن :

لم أقدم لهما إشارة محددة بشأن نواياى النهائية .

« هما أيضا جعلانى أدرك أن موقف حزب الأحرار يعتمد على موقفى .

وقالا إنهما لا يستطيعان الاشتراك فى الوزارة تحت رئاسة « زغلول » ما لم يتوليا الحكم بتأييد حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا فعدم استقرار « سعد » وازدواجيته يجعلان من المستحيل التعاون معه فى ظل شروط أخرى .

وأعربا بصورة أقل حسماً ، عن ترددهما فى تشكيل حكومة بنفسيهما إذا عدل « سعد » .

وقالا إنهما لا يرغبان فى المخاطرة بأن يظهرا بمظهر الحمق أمام الرأى العام مرة أخرى » .

واقتصرت على تذكير « عدلى باشا » بأنى بذلت جهدى للتوصل إلى حل يسمح بعودة الحكومة الدستورية الطبيعية دون إحداث صدمة شديدة فى ثقة الموظفين البريطانيين أو المصريين ، أو ثقة الجاليات الأجنبية .

وأضفت أنى سأظل تواقاً على الدوام لتحقيق ذلك ، وإنى أعتمد على معاونته .

ويكتب « اللورد » إلى السير « أوستين تشمبرلين » قائلا :

« إن رأساً أقل قوة من رأس « سعد زغلول » يمكن أن يديرها هذا النجاح . ومما لا شك فيه أنه كان معرضاً أيضاً لمطالب ملحة للغاية من أتباعه لمزيد من المناصب ومزيد من الحرية ليشيد حكومة تتمتع بمثل هذه الأغلبية الوفدية الماثلة »

ويهاجم « سعداً » فيقول :

« إن عدم الاستقرار والخيلاء المفرطة هى أبرز صفات « سعد باشا » ولذلك لم يصمد أمام هذه الاعتبارات » .

* * *

لا يستطيع أحد أن يوقف مسيرة الأحداث بعد أن وصلت الأمور إلى مرحلة الصدام .

« اللورد لويد » يجد فى مصر من يتحدى إرادته بعد أن ظل ٨ شهور يفعل ما يشاء .

« وسعد زغلول » يجد الشعب المصرى وراءه للمرة الثالثة خلال ١٨ شهراً يعطيه صوته ، ويدعوه لتولى قيادته الشرعية عن طريق الدستور والبرلمان .

ولقد سبق « لسعد » أن واجه هذا الموقف مع « الملك فؤاد » عندما وصل إلى القصر وزحفت الجماهير إلى ميدان عابدين تقول :

— « سعد أو الثورة » .

عندها خضع « الملك »

الآن تتجدد ذكريات الأحداث والتحديات ، ولكن بين « سعد » والمندوب السامي » هذه المرة وليست بين « سعد ، والملك » كما حدث قبل عامين .

* * *

كان على « اللورد لويد » أن يتصرف بدهاء فالدستور يعطى « سعداً » الحق فى رئاسة الوزارة . . والمندوب السامى أعلن أكثر من مرة أنه يؤيد الدستور والحكم الدستورى .

قالت الصحف المصرية إن الجميع ينتظرون رأى لندن فى المشكلة .

وأعلنت جريدة « الجورنال دى كير » التى تصدر فى مصر باللغة الفرنسية أن شرط المندوب السامى لتولى « سعد » الوزارة . . أن يتعهد « سعد » بنيل موافقة البرلمان على جميع المعاهدات التى وقعها « زيور باشا » وعلى جميع القرارات التى اتخذتها وزارته على أثر الإنذار البريطانى » . . أى منذ اغتيال « السردار السيرلى ستاك » فى نوفمبر ١٩٢٤ .

وتزيد على ذلك - من لندن - صحيفة « الديلى تلجراف » قائلة :

« إذا لم يعدل « سعد » عن فكرة تأليف الوزارة برئاسته ويعود إلى خطته الأصلية بتأييد « عدلى يكن » فمن الصعب أن يرى المرء كيف يمكن تأجيل اجتماع البرلمان دون تعيين موعد لانعقاده .

وتأجيل اجتماع البرلمان يزيد الحالة خطورة . . والمخرج الوحيد الباقى هو سحب تصريح ٢٨ فبراير وإعادة نوع من الحماية لتتاح الفرصة للتسوية » .

قالت صحيفة « البلاغ » الوفدية :

« لِمَ كل هذه المقاومة للأغلبية على العموم » ولسعد باشا على الخصوص .

ولماذا يكره الإنجليز أن يعود « سعد باشا » إلى رئاسة الوزارة ؟

إنهم يكرهونه لأنه يمثل مصر المستقلة .

. . هناك أشياء كثيرة فى الخفاء . . والذى يبدو من حملة الصحف الإنجليزية أنها تجعل تأليف الوزارة معلقاً على شروط الدستور .

أتريد الدوائر البريطانية أن تعوق الدستور تارة بدعوى حماية العرش من البرلمان . وتارة أخرى بدعوى حماية الشعب من استبداد الملوك » .

قال أحمد شفيق فى كتابه « حوليات مصر السياسية » .

« كانت الأزمة ترجع فى شطر كبير منها إلى تصرف « اللورد جورج لويد » لأنه منذ وطئت

قدماه أرض مصر أظهر للملأ أنه يريد أن يمثل إرادة حكومته فى مصر بأعظم جانب من المهابة والجبروت » .

وتكتب صحف إنجلترا « إن اللورد « يواجه فى مصر حالة شاقة دقيقة » .

ردت الأهرام :

« أسهل مركز سياسى هو مركز « اللورد لويد » فى مصر .

إنه فى بلد يميل أهله وزعماؤه إلى الاتفاق مع إنجلترا .

وهو فى بلد لا يطمع فى شيء من حقوق الآخرين .

وأى شيء تمناه « اللورد » من الإجلال والتكريم ولم يكن له ؟

بل أى موضوع أراد « اللورد » معالجته مع رجال مصر السياسيين ولم يلق صدوراً ونفوساً ميالة إلى التفاهم » .

* * *

استمر « اللورد » يوالى حرب الأعصاب ضد « سعد » . . يوفد إليه الرسل والوسطاء بالإنذارات . والرسائل . . والوعود . . ليحصل على تأييد « سعد » لما تريده بريطانيا بعد تأجيل الوزارة .

فى اليوم التالى لِلِّقاء الشهير . . قصد « جيرالد ديلينى » يزور « سعداً » ويقول له :

– إنهم – أى البريطانيين – يعتبرون المسألة لا تزال صعبة . وهم يهتمون كثيراً بتجديد عقود الموظفين الإنجليز الذين تنتهى مدة خدمتهم فى الحكومة المصرية عام ١٩٢٧ .

وقد أراد « ديلينى » أن يحصل على وعد من « سعد » ببقاء هؤلاء الموظفين .

رد « سعد » : إنى لم أبحث هذه المسألة . وسأبحثها – فى حينها – بروح التسامح والكرم .

ولجأ « سعد » بدوره إلى حرب الأعصاب وهو لا يعرف أن لندن أصدرت قراراً لا رجعة فيه .

قال : إنى على اتفاق مع « عدلى » ، « وثروت » أن يكونا معى فى الوزارة ولن يقبل أحد منهما رئاستها .

أجاب « ديلينى » : سأقابل « هندرسون » الوزير البريطانى المفوض وأبلغه ذلك .

ويلتقى « ديلينى » « بأمين يوسف » ويقول له :

– قدمت مذكرة بما أبلغنى به « سعد » إلى « والتر سمارت » الذى يتفق معى فى الرأى .

ويقول « فارس نمر » « لسعد » إنه يتعشم حل المسألة دستورياً . . أى أن تنزل بريطانيا على حكم الدستور ويكتب سعد توقعاته . . قائلا :

« يخطر ببالى أن جواب وزارة الخارجية – البريطانية – إما أن يكون بتأجيل انعقاد البرلمان مع بقاء الوزارة الحالية – أى زيور – وإما باشتراط شروط لقبولى كالتعهد بترك السودان وجغبوب .

ولكنى لا أظن أن الأمر يبلغ إلى حد إلغاء البرلمان .

ولكن مركزى بسيط ومتين » ! !

ومع ذلك استمر « سعد » فى إصراره برغم إيمانه بأن الوزارة لا تحمل له إلا المتاعب . قال فى مذكراته :

« إنى أرى أن فى ولايتى للوزارة أضراراً شتى .

أولا : مخاوف الطرفين من إعناتى ووضع العقبات فى طريقى .

ثانياً : مطامع الوطنيين تتسع إلى ما لا نهاية ولا أجد قوة على سدها .

ثالثا : تطلع الكثيرين ليكونوا وزراء . وما من سبيل لإرضاء رغباتهم .

رابعاً : الموظفون وما فيهم من الطمع والفساد .

وهذا إلى ما فى صحتى من ضعف .

إنى لا أطلب شيئاً سوى احترام التقاليد الدستورية .

وإنى أعترف بأن للملك الحق فى أن يكلف من يشكل الوزارة .

وجلالته حرفى استعمال هذا الحق . وليس من حقى ولا فى قوتى أن أجبره . . ولاتقبل مودتى لإنجلترا التى أعلنتها وأكدتها .

وفى هذه الحالة ليس فى استطاعتى أن أصنع شيئاً .

على أنى لا أختار لنفسى إلا ما اختاره الله فهو نعم الوكيل » .

* * *

قال المندوب السامى « لعدلى » :

– وجدت « سعداً » عنيفاً ودولتى – بريطانيا – لا تحبه شخصياً . وإنى أنتظر جوابها ، ويطلع « اللورد » « عدلى » على نصوص أجزاء من برقياته للندن .

ويقرأ « عدلى » ماكتبه « اللورد » عن اعتراضات « الملك » على « سعد » . ولا يطلعه

« اللورد » على اعتراضاته هو نفسه على « سعد » . . فإن المندوب السامى أراد مزيداً من الوقيعة بين « سعد ، والملك » .

فضحت صحيفة البلاغ الوفدية ما يجرى وراء الستار .

قالت : من المفروض أن « اللورد » أفهم « زغلول باشا » صراحة :

١ – أن الإنجليز يمنعون تأليف الوزارة قبل أن تسلم لهم بوجهة نظرهم فى التحفظات الأربعة .

٢ – أنهم يلمحون لاستخدام القوة فى حالة الرفض .

وتضيف صحيفة « السياسة » :

« إن « سعداً » رفض إعطاء تعهد على السودان واتفاق الحدود الإيطالى »

ويطالب أعضاء مجلس العموم البريطانى « بونسنباى » الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية البريطانية بإعلان حقيقة ما جرى فى مصر .

سئل : هل وضع « اللورد لويد » شروطاً قبل موافقته على تأليف وزارة « سعد » ؟

رد « بونسنباى » : لا .

وسئل : هل ما نشرته الصحف عن هذه الشروط لا أساس له ؟

أجاب : نعم أظن لا أساس له .

كان « بونسنباى » يكذب فى لندن . . « واللورد » يكذب فى القاهرة !

إن « اللورد » كان يعرف أن حكومته تسانده وتؤيده وكانت أمامه – على مكتبه – برقية « تشمبرلين » وهو يتحدث مع « سعد زغلول » . . ولكن « لويد » رأى أن يلعب دوره بطريقته . . وعلى هواه .

إنه ليس مطالباً بأن يحقق هدفه فى وقت قياسى مثل مباراة التجديف التى لعبها فى شبابه ضد جامعة أكسفورد . . الوقت هنا معه ، فى هذه اللعبة السياسية لا الرياضية .

* * *

أصبح الموقف متوتراً . .

وانتقلت عدوى التوتر للجميع . . « الملك ، وسعد ، وعدلى ، ونواب الأمة » !

الخيار الصعب

بعد ٤٨ ساعة من اللقاء الشهير بين الخصمين .. ممثل شعب مصر والمندوب السامي لجلالة ملك بريطانيا العظمى سأل «سعد زغلول» – يوم أول يونية – «عدلى يكن باشا» :

– هل وصل الرد البريطانى ؟

أجاب «عدلى» :

– أبلغنى «اللورد لويد» أن الرد لم يصل بعد . ولكن بريطانيا لا تريدك رئيسا للوزارة .

وبعد ٢٤ ساعة أخرى – فى ٢ يونية – تحولت الأنظار كلها عن رئاسة الوزارة فقد اهتزت مصر لنبأ خطير هو الأول من نوعه فى تاريخ القضاء فى هذا البلد .

أعلن القاضى «كيرشو» رئيس محكمة الجنايات التى برأت أحمد ماهر ، والنقراشى» استقالته من منصبه احتجاجاً على حكم البراءة .

وقال القاضى البريطانى إنه لا يوافق على حكم البراءة ، ويبرأ منه ، وكتب إلى وزير الحقانية – العدل – «على ماهر» يقول :

«إن حكم البراءة يناقض وزن الأدلة إلى حد الإخلال بتنفيذ العدالة .

وقد بلغت خطورة الإخلال فى رأيى ، وخطورة النتائج ، التى تنجم عنه ، حداً ، جعلنى أعتبر أن من واجبى الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة . وتوجهت عقب إصدار الحكم إلى دار المندوب السامى فأطلعت فخامته عى رأيى باعتباره حامياً للأجانب .

ويلتقط «اللورد لويد» هذه الاستقالة ويكتب إلى «زيور باشا» فى نفس اليوم ٢ يونيو :

«إن حكومته ترفض اعتبار الحكم دليلا على البراءة كائنة ماكانت الأسباب التى بناها القاضيان المصريان» .

ونسيت مصر الانتخابات وتذكرت رجلين من أبطال ثورة ١٩ ومن رجال الوفد تهددهما إعادة المحاكمة .. وربما الإعدام .

وكان هذا تهديداً «لسعد» بأن عودته إلى الحكم تعنى إعادة محاكمة ماهر والنقراشى .

ووضح من إذاعة استقالة «كيرشو» وإنذار «لويد» فى وقت واحد أن الأمركان مدبرًا ، وبإتقان بين القاضى الإنجليزى والمندوب البريطانى . .

وهكذا شهد يوم ٢ يونيو استقالة «كيرشو» وإنذار «لويد» .. وأخيراً ظهور الأسطول البريطانى .

وصلت إلى بورسعيد البارجة الحربية البريطانية «ريزوليوشن» وعليها ألف جندى و٢٢ مدفعاً فى استعراض للقوة . فإن «اللورد» يعترف بأن القوات البريطانية فى مصر كافية لمواجهة أية اضطرابات !

وتطوف بالقاهرة مجموعات من الجنود الإنجليز وصفتها جريدة «كوكب الشرق» بأنها «راجلة وراكبة» تجر معها المدافع والذخائر وتصلصل بالنار والحديد كأنها فى ساحة استعراض أوميدان قتال .

وترج الطيارات فى الظلام . تتخطف الأبصار . وتزعج الآذان . وتنكر على الأحياء الساكنة والبيوت الآمنة .. السلام» .

قالت صحيفة البلاغ :

«أيها المظهرون لما فينا ، من ذلة الضعف ، ومهانة العجز الأليم ، لقد علمتمونا أن الجبار المستشعر بجبروته قد يرثى له» .

وأدرك «سعد» أنها القوة البريطانية الغاشمة مرة أخرى .

وصفت «المقطم» حال «سعد» فقالت :

«قضى «سعد» عدة ليال متتابعة بالأرق . وشعر بثقل المقابلات والمناقشات عليه حتى صار أنصاره ومحبوه يشعرون بأنه لا يستطيع أن ينهض بعبء الوزارة الثقيل هذه الأيام .

ويعتقدون أنه مهما فعل فإن أطباءه لا يسمحون له بتقلد منصب الوزارة الشاق إلا فترة وجيزة حرصاً على صحته الغالية» ..

* * *

قال «عباس محمود العقاد» فى كتابه «سعد زغلول .. سيرة وتحية» :

«إن بلاغ «اللورد لويد» كفيل بخلق المشكلات وإكراه «سعد زغلول» – إذا تولى الوزارة – على الاعتزال العاجل .. لأنه قد يؤدى إلى قبض السلطة البريطانية على «أحمد ماهر ، والنقراشى» .. إلخ وإعنات الحكومة الجديدة إعناتًا لا حيلة فيه إلا أن تطلق أولئك

السجناء وهى لا قوة لها على إطلاقهم ... أو تستقيل » .

وأدرك « سعد زغلول » أن حياة ماهر ، والنقراشى » مقابل رئاسة الوزارة وعليه أن يختار بينهما .

وأدرك « سعد » أنه إذا أراد المحافظة على الدستور وبقاء البرلمان فإن عليه أن يختار .. يعود البرلمان وحده بلا « سعد » أو لا يعود البرلمان !

وفى نفس الوقت كان « الملك ، وسعد » يعرفان يقيناً ترحيب « الملك فؤاد » بإلغاء الدستور وكراهيته للبرلمان .

.. قال « الملك » «لنيفيل هندرسون» الوزير البريطانى المفوض .

– النواب حزمة من العبيد الجبناء .

ويرى «عباس محمود العقاد » أنه « لم يكن هناك حل وسط فلابد من تضحية محتومة من « سعد زغلول » لإعادة النظام البرلمانى » .

* * *

كان مقرراً أن يقيم النواب الوفديون مأدبة عشاء لسعد يوم ٣يونيو .

وكان مقرراً أن يعلن « سعد » – فى هذه المأدبة – تصميمه القاطع على تشكيل الوزارة .

وكان «سعد» فى مفترق الطرق فى تلك اللحظة الحاسمة من تاريخه .. وتاريخ مصر كلها .

وكانت الأحزاب الائتلافية كلها تلتف بالحيرة .

الأحرار الدستوريون يرون أن الملك سينتصر لأنه سيحل البرلمان ، ويوقف العمل بالدستور .

وحزب الوفد فقد كثيراً من روحه الثورية ولم يعد راغباً فى القتال كما يقول « لويد » .

وأصبحت هناك بدائل ثلاثة :

القتال والمقاومة .

أو الاستسلام لشروط المندوب السامى بإقرار كل ما تم فى عهد « زيور » .

أو الإذعان لحكم القوة ومنطقها .

ولم يؤيد المقاومة إلا قليلون .

ورفض « اللورد لويد » كما روى فى برقياته ، أية ضمانات تقدم إليه من الوفد بأنه سيقر ما اتخذه « زيور » من إجراءات .

ومن ناحية أخرى فإن أحدًا لم يفكر فى تقديم هذه الضمانات « للُّورد » .

ويبقى البديل الثالث أو الحل الأخير وهو أن يعتذر «سعد» – باختياره – عن رئاسة الوزارة ، بدلا من أن ينتظر الإنذار العلنى ، وفيه ما فيه ، من زيادة جرعة اليأس التى شربها المصريون منذ اغتيال « السردار» .

وفى تقاريره يعترف « اللورد » بأنه انتظر نتيجة المأدبة برباطة جأش نسبية .. فإنه لم يستطع فى هذه المرة أن يزهو ، ويتفاخر .

بقى القرار الحاسم فى يد « سعد » : هل يستمر فى المقاومة . وهل يكلف نفسه – فى هذا السن – أكثر مما فى وسعها وفى طاقتها ؟

وهل يستطيع الوفديون والمصريون معه أن يقاوموا .. وهل تستطيع البلاد دخول معركة ساخنة مع بريطانيا دون استعداد .. وما هو دور الملك والأحزاب الائتلافية ؟ .

أم يغير خطته كلها ويقنع برئاسة مجلس النواب ليدير دفة الحكم ويدعم سيطرته على البلاد من خلال مجلس النواب كما فكر لأول مرة عندما عاد من المنفى فى أواخر عام ١٩٢٣ بعد صدور الدستور عندما فاز فى أول انتخابات لأول مجلس للنواب المصرى ..

ويدرك « سعد » أنه إذا أعلن فى المأدبة عزمه على تأليف الوزارة .. فإنه لن يتراجع إلا بطلب مباشر من الحكومة البريطانية .

وظل « اللورد » فى مقر المندوب السامى ينتظر قرار « سعد » ..

وربما كانت هذه هى المرة الأولى والأخيرة خلال الـ ٤٥ شهراً التى عاشها « اللورد » فى مصر يتعلق مستقبله بقرار مصرى !

* * *

أصيب « اللورد لويد » بقلق بالغ خلال الـ ٢٤ساعة السابقة على المأدبة .

بقى يتابع كل التطورات من خلال رجاله البريطانيين وأصدقائهم من المصريين .

وبرقياته المتتالية إلى لندن تبين حالته النفسية .

قال :

« أبلغنى المدير البريطانى لمصلحة التليفونات أن العاملين بالمصلحة ، حاروا تماماً من عدد المكالمات غير المتوقع التى أجراها المصريون خلال تلك الساعات القليلة .

إن القطاع المتطرف من الائتلاف وجد قليلا من الأنصار.

ورأى أحد القطاعات أن « زغلول » يجب أن يقدم على الأقل ، شفهيًا ، وكجزء من ثمن السماح له بتولى الحكم ، كل ضمانات قد أطلبها.

ولا حاجة لى بأن أذكركم يا سيدى كيف أن مثل هذه الضمانات ستكون عديمة القيمة تماماً.

أما القطاع الأكثر قوة ، والذى يضم الأحرار بطبيعة الحال ، فكان يؤيد أن يتخلى « سعد » عن رغبته فى تولى الحكم.

وفى نفس الوقت قابلت « الملك فؤاد » مرة ثانية . ألمحت له بصورة كبيرة إلى احتمال اعتراض حكومة صاحب الجلالة على تولى « زغلول » رئاسة الوزارة.

.. وجدت جلالته فى حالة معنوية طيبة للغاية . وعلى قناعة تامة بأنه إذا حل البرلمان من جديد فإن ذلك لن يثير اضطرابات خطيرة.

وبذلت أقصى جهدى لأخفف من مشاعر الرضا الواضحة لدى جلالته بأن أوضح له أن رفض « زغلول » لا يعنى أن الحكومة البريطانية ترفض « زغلولا » لأن ذلك مراد « الملك ». بل لأنها تعتبر « زغلولا » بمثابة أكبر خطر يهدد ممارسة الحياة الدستورية بصورة معتدلة ومنظمة.

وكنت على اتصال مستمر « بعدلى باشا » الذى أبلغنى بأن من المستحيل معرفة ما سيفعله « سعد » لأنه ، فى حالة تجعل توجيهه ، أوكبح جماحه ، محاولة لا أمل من ورائها.

وكنت أؤجل استقالة وزارة « زيور » ودعوة البرلمان الجديد للانعقاد.

وكنت أثق ثقة مطلقة فى خطط وقدرة القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، على معالجة أية متاعب . وكنت على ثقة من أنها ستكون متاعب متفرقة وقصيرة الأمد.

وتلقيت مزيداً من التشجيع بالتأكيد الذى ورد فى برقيتكم رقم ١٨٥ ، والذى تضمن قرار حكومة صاحب الجلالة بأنها لا تستطيع تعريض المصالح التى تدخل فى نطاق مسئوليتها للأخطار الأكيدة التى تشكلها حكومة يرأسها « زغلول باشا ».

فى مذكراته قال « سعد زغلول » :

« زارنى « محمد محمود باشا » . وكنت افتكرت أن أحسن طريقة هى أن يطلب النواب منى فى حفلة الغد الامتناع عن قبول الوزارة .

ووضعت رجاء بهذا المعنى على أن يقوم هو أو أحد النواب بعرضه . ففرح به . وأخذه وذهب إلى النادى السعدى فلما عرضه على النواب استحسنه كلهم إلا النحاس » .

ويجتمع النواب فى المساء ويتخذون قراراً بمطالبة « سعد » بالعدول عن قراراه بتأليف الوزارة لأن اللقاءات والمناقشات الأخيرة أثرت فى صحته .

وقالوا إنهم يشعرون بأنه لا يستطيع النهوض بعبء الوزارة الثقيل !

* * *

أقام النواب حفل تكريم « لسعد زغلول » فى فندق الكونتننتال يوم ٣ يونيو حضره معه « عدلى ، وثروت ، وإسماعيل صدقى ، وزعماء الوفد » .

قالت « الأهرام» :

«كان السرور بادياً على وجوه المجتمعين . وكان الرئيس يبتسم برغم التعب البادى عليه وضعف صحته الظاهر مما جعل خادمه يقدم إليه بين وقت وآخر جرعات من الدواء .

وكان الكل مستبشراً بعلائم الائتلاف التى تجلت فى هذا الاجتماع الكبير .

ويخطب فى الاجتماع «محمد حافظ رمضان» رئيس الحزب الوطنى ، « وإبراهيم الهلباوى » عن الأحرار الدستوريين ، « ومكرم عبيد » عن الوفد .

وطلب النائب « أحمد رمزى » من « سعد » التنحى عن رئاسة الوزارة « ضناً بصحته الضعيفة » .

وعارضه « فكرى أباظة » وأيده الدكتور « نجيب إسكندر » .. ثم أعلن « حسن نافع » أن رجاء الأستاذ « رمزى بك » يوافق إجماع النواب .

ويطلب الدكتور « نجيب إسكندر » من النواب الموافقين على تنحى « سعد » الوقوف .. فيقفون .

ويخطب « سعد » فيشكر للنواب ثقتهم به ..

ويتنحى عن رئاسة الوزارة » .

وصف « اللورد » كيف أنزل الستار عن فصل من الحياة الدستورية فى تاريخ مصر .. أو تطبيق الدستور على طريقة المندوب السامى فقال :

« أقيمت المأدبة فى فندق «الكونتننتال» فى الواحدة بعد ظهر اليوم الثالث من يونيو واستمرت ثلاث ساعات .

وقد اتضح أنها ملهاة هزلية تقريباً

وكان من الواضح أن المشهد بكامله أعد بدقه وبصورة مسبقة

أدى العديد من ممثلى الائتلاف الأحرار والوطنيين « الزغلوليين » بخطب . . لفة ، وإن كانت مهدئة ، تكريماً « لزغلول » .

وعندئذ وقف نائب مغمور تماماً وناشد « سعداً » ، ليحتفظ بصحته الأمه ، أن يمتنع عن إلقاء عبء ثقيل ، للغاية ، على كتفه بتولى الحكم بنفسه

ورد واحد من المتشددين وهو الكاتب الوطنى الساخر ، « فكرى أباظة » ، وأن أكد أن « سعداً » لا يملك إلا أن يتولى الحكم ، إلا إذا أراد أن يظهر للعالم أنه استسلم للتهديدات البريطانية .

وفى كل الخطب التى ألقيت ، كانت هده ، فى اعتقادى الإشارة الوحيدة لحكومة صاحب الجلالة

وعندئذ نهض « زغلول » ليلقى تصريحه المنتظر فأشار إلى حالته الصحية المحفوفة بالأخطار وإلى أعباء وإحباطات هذا المنصب الذى قال إنه لم تكن له رغبة فيه على الإطلاق حتى فى عام ١٩٢٤ .

بل إن رغبته فيه قلت الآن عن ذى قبل .

وإذا كانت هناك فكرة عن توليه الحكم الآن فإن ذلك يرجع إلى أنه لا يعتزم الخضوع للتخويف .

وقال إنه عمل دائماً بما يتفق مع إرادة الشعب .

وسيفعل نفس الشىء ويترك الأمر للنواب باعتبارهم ممثلى الأمة ليقرروا ما إذا كان يجب أن يتولى رئاسة الوزارة أم لا

وكانت بقية الخطاب الذى قرأه معتدلة فى نغمتها .. دعت إلى المصالحة وتضمنت نصائح مسهبة للوزراء وللحكومة عشية توليهم السلطه

وبوجه عام لم يكن خطاب « زغلول » أقل تهدئة من بقية الخطب التى ألقيت .

وبعد الانتهاء من خطابه طُرح للتصويت قرارٌ بشأن ما إذا كان يجب أن يتولى الحكم

وصوت ضده كل الحاضرين ، عدا اثنين

وخلافًا لما كان متوقعاً لم ينهض « زغلول » مرة أخرى ليعبر عن قبوله لهذا القرار . وأكتفى بالقول « لعدلى باشا » الذى يجلس إلى جواره قائلا : « إنى أضعف من أن أقوى على الرد . فلندع أحد غيرى يتحدث نيابة عنى » .

ولم يتحدث أحد نيابة عنه وانفض الاجتماع ،

* * *

وصف سعد هذا المشهد الختامى الحزين

« كانت الحفلة شائقة ولكن الانشراح كان قليلا فيها

وكان « عدلى » ينتظر أن يتكلم النواب بشيء من المدح له فاستعد بأن يشكرهم بكلام مكتوب .

رأيته يراجع من وقت لآخر خطبته وسألنى عما يقوله

قلت :

– إن هذا متعلق بما سيُقال .

وقد أسر إلى « عدلى » بأنه متردد فى القبول ... وظهر لى أنه اقتنع ثم قال لى :

– هل تريد أن تقابل « الملك » أولا ، أو « اللورد » .

قلت الأول . واتفقنا على ذلك » .

قال « اللورد لويد » فى تقريره إلى لندن :

« هناك نقطتان جديرتان بالتعليق .

الأولى : إنه لم تكن هناك مظاهرات من أى نوع ، سواء قبل أو بعد الاجتماع .

والثانية : إن القرار اتخذ فور نشر سلسلة من المقتطفات فى الصحف البريطانية وكلها تنتقد « زغلول » بقسوة .

وأسفرت المأدبة عن تقليل رصيد « زغلول » مؤقتاً ، وبالتالى تعزيز رصيد الحكومة البريطانية وكان رصيد « سعد » يتأرجح علواً وانخفاضاً فى بعض الأحيان .

وإذا لم تساعده الظروف . فإنى أشك فى أنه سيسترد قواه تماماً فى أعقاب هذه الضربة التى أصابت هيبته .

وكان الهدف من المشهد السابق إقناع الشعب بأن موقف « زغلول » أملاه عليه الائتلاف نظراً لضعف صحته . وليس نتيجة لضغط من جانبى .

وكان ستار التمويه رقيقًا بعض الشىء . ومع ذلك اعتبره مواتياً بشكل محدد . فسعد لا يستطيع فى المستقبل أن يصور نفسه كشهيد لبريطانيا . فأتباعه أنفسهم هم الذين أقنعوه بعدم تولى الحكم .

واعتبر الرأى العام بحق أن رفض سعد للمنصب يعد نهاية للأزمة التى استمرت حوالى أسبوعين وكان الإحساس العام بالارتياح هو النغمة السائدة بين الرأى العام والصحافة أيضاً » .

* * *

وينقل « عدلى » تردده فى تولى رئاسة الوزارة إلى « اللورد لويد » ..

زاره فى الصباح التالى .

قال « اللورد » وكأن مجرى الحياة الدستورية لم يتحول فى مصر .

« استأنفنا حديثنا حول تشكيل الوزارة من حيث انتهينا يوم ٢٧ مايو .

وكان « عدلى » مبتهجاً للغاية ، وإن كان متردداً حول ما إذا كان بمقدوره أن يتولى الحكم بعد ما حدث .

بذلت أقصى جهدى لإقناعه بتولى المنصب ، وأكدت له تأييد « الملك فؤاد » لذلك .

وقبل اتخاذ قرار نهائى رجانى « عدلى باشا » أن أقابل « زغلول » مرة أخرى .

ووافقت على ذلك » .

* * *

غضب عدلى يكن لما جرى فى الحفل ..

وأبلغ الأحرار الدستوريون « سعد زغلول » أنهم آخذون على « الهلباوى » إغفاله ذكر عدلى فى خطبته كما أنهم آخذون على الوفديين هذا الإهمال

ويزور « محمد محمود باشا » منزل « سعد » ليبلغه بمرض « عدلى باشا » وأنه لا يستطيع زيارته

ويدرك « سعد » السبب فيقول « لمحمد محمود » :

إن الترتيب فى الحفل اختل نظامه ونسيت ما كنت أريد أن أقوله بالنسبة إليه . وهو إلى إذا اخترت « عدلى باشا » فلأنه يمثل الاندماج .

وإن فاتنى هذا التصريح فى تلك الفرصة فلا يفوتنى فى فرصة أخرى بعد مقابلة الملك » .

ويروى « محمد محمود » القصة « لعدلى » . ويزور « سعداً » ليبلغه بأنه اجتمع « باللورد لويد » مرتين وبالملك مرة .. ولكنه لا يبلغ « سعداً » بما جرى فى هذه اللقاءات

ويفاجئ « عدلى » « سعداً » بقوله ·

أفهمت « اللورد » بترددى فى قبول الوزارة ولازلت متردداً

حاول « سعد » إقناعه ولكن « عدلى » قال

سأعلن قرارى النهائى غداً .

ورغم ذلك يناقش « سعداً » فى أسماء الوزارات ومناصبهم

اعترض « عدلى » على دخول « مصطفى النحاس » وزارة الحقانيه العدل لأنه وجه الاتهامات إلى النيابة فى أثناء دفاعه عن ماهر والنقراشى

قال سعد : كل ما نريده ألا يبقى « زيور »

- وهل كل الوفد موافق على اختيارى

- نعم

- ولماذا يبقى الوفد ؟

- إنه تميمة

- إنى لا أقبل الوفد ولا أعترف بوجوده ولا أسمح بتداخله !

قال « سعد » فى مذكراته :

« مكثت فى الغرفة بعد انصرافه ، مستغرباً من كلامه عن الوفد « والنحاس » . وقلقت طول ليلى ؟

وعاد « عدلى » فى الصباح « متوعكاً » ، قلقاً ، متهيج الأعصاب ، كما يقول « سعد » .

قال : لم أتخذ قراراً فى الأمر . وأؤخر ذلك إلى ما بعد مقابلة « الملك » ، و « اللورد » إذ من اللياقة ألا أعلن شيئًا قبل مقابلة الملِك .

قال « سعد » : أريد أن أعرف رأيك بيى وبينك .

– لازلت مترددًا

– إن الأمر لا يتعلق بشخصى بل بالبلد وحق فيه

وقد أقع فى حيرة إذا استشارنى الملك مرة أخرى . فمن هو الذى أرشد عنه ، وما الذى تعنيه بكلامك عن الوفد

– لا أريد أن أنكر وجود الوفد كهيئة سياسية . ولكنى أنكر حق تداخله فى الأعمال .

– يعنى كسائر الأحزاب

– نعم

– هذا مفهوم ومقبول

* * *

فوجئ « سعد » « بوالترسمارت » يدعوه لمقابلة « اللّورد » الذى استقبله ببشاشة أكثر .

– إنى مهتم بانتهاج نهج يقرب بين الأمتين . والأمر يحتاج إلى تأييدك « لعدلى » فهل أنت مؤيد

– نعم ، وتأييد زملائى ، وقد اجتمعوا وقرروا ذلك .

– قرأت فى الجرائد امتناعك عن قبول الحكم . ويسرنى أن أسمع ذلك منك لأنقله إلى حكومتى

كرر «سعد » ، له ذلك وقال .

– كنت فى المرة الأولى تطمئنى عن الحكم بعد قليل من الأشهر ظنا منك أنى راغب فيه .

وما رغبت فيه

ولكن سوء الظن هو الذى دفعنى إلى إظهار ما أظهرت .

وسوء الظن يسىء كثيراً .

ويمكن أن يكسب الإنسان بحسن الظن والثقة أكثر مما يكسبه من غيره .

– يجب أن يكون ذلك من الطرفين . إننا نريد تأليف الوزارة سريعاً لينعقد البرلمان فليست هناك وزارة .

– هى وزارة « زيور » .

ضحك « اللورد » وقال : الأمر يتعلق بك وبالملِك .

أجاب « سعد » : أما ما يتعلق بى فقد انتهى .

قال « سعد » فى مذكراته :

« إن « اللورد » أصر على أن يسمع منه شخصيًّا أنه تخلى عن الحكم وأنه يؤيد « عدلى » .

وقال إنه يشك فى أن « عدلى » هو الذى أصر على إتمام هذا اللقاء حتّى يكون تأييد « سعد » لعدلى » رسميًّا » .

وفى برقية « اللورد » ما يؤكد شكوك « سعد » لأن « عدلى » هو الذى أقنع « اللورد » بمقابلة « سعد » للمرة الثانية خلال أسبوع .. وهو – أى اللورد – لم يقابل « سعدًا » خلال ٧ شهور .

* * *

هذه رواية « سعد » عن اللقاء ..

وهذه رواية « اللورد » :

« فى المقابلة الثانية كان موقف « سعد » على العكس تماماً من مقابلتنا السابقة .

كان مسلكه يتسم بالمراعاة والرغبة فى المصالحة .

وأكد لى ، بلا تردد ، أنه اتخذ قراراً لا رجعة فيه ، بألا يصبح على الإطلاق ، وتحت أية ظروف ، رئيساً للوزارة مرة أخرى .

ورجانى أن أنقل إليكم هذا القرار بصورة قاطعة .

والمثير للاهتمام أن نذكر هنا بصورة عرضية ، أن « سعدًا » أعلن ذات مرة عقب الانتخابات بوقت قليل ، اعتزامه أن يصبح مستشاراً لمصر ، على غرار مستشار الدولة الألمانى .

وربما يعود إلى هذه الفكرة مرة أخرى .

وأعرب « زغلول » عن أسفه إزاء الارتياب وسوء الفهم المتبادل بين بريطانيا ومصر فى الماضى.

وأعرب عن أمله أن تتم الآن تصفية ذلك.

ووعد من جانبه ببذل كل مافى وسعه للحفاظ على علاقات طيبة مع الحكومة البريطانية.

وفى ختام حديثه قال إنه يعتزم أن يفرض الاعتدال على الوفد وأن « عدلى باشا » – الذى يريد أن يتولى رئاسة الوزارة – يستطيع الاعتماد على تأييده الكامل ».

وهكذا اعتذر « سعد » عن تولى الوزارة .. ولم يدخلها حتى مات !

* * *

وجد « الملِك » أنه لابد من استكمال الشكل الدستورى وهو أن يدعو زعيم الحزب الفائز بالأغلبية للقائه والتشاور معه حول تشكيل الوزارة .. فأرسل إليه التشريفاتى يدعوه.

وقف صاحب الجلالة وسط الغرفة يستقبل خصمه ..

سأله عن الحالة العمومية ؟

رد « سعد » :

– مولانا ، بها ، أعلم لأنه يطالع الجرائد المصرية والأجنبية. ويقابل كثيراً. وله قلم استعلامات فى غاية الانتظام .. أما العاجز فلا يطالع إلا القليل.

قال الملِك :

– أستغفر الله وإنى أشتغل للقيام بواجبى.

وينتقل حديث الخصمان إلى الصحة وأكل البصل والثوم !

عاد الملِك يتحدث عن الأحوال العمومية فلم يجد « سعد » مفراً من أن يقول :

– الناس قلقون على الحياة النيابية وبدون الوصول إليها سيبقى كل على حاله.

وجم « الملِكُ » ثم قال :

– ها نحن سائرون فى الطريق إليها.

– ولكن كلما كان السير أسرع كان الخير أكثر.

– من الذى تفتكر أن يتولى حكم البلاد.

– خير رجل يتولاه هو « عدلى باشا » لأنه قدير ظريف ولمولانا معرفة به وثقة .

– نعم وقد أرسلت إليه .

... تطرق الحديث إلى الماضى فقال « سعد » :

– إنى كنت فى رعاية منك . لم يتمتع بها وزير من قبلى . وربما ، لا يتمتع بها أحد ، بعدى .

* * *

قال « عدلى ، لسعد » إن الملِك كان مسرورًا من اللقاء .

أرسل الملِك رئيس التشريفات إلى « لويد » ليبلغه أنه « لم يرسعدًا على الإطلاق فى مثل هذه الحالة المهذبة . فموقفه من الملِك كان محترماً بشكل عميق ، وتعهد بأن يصبح الوفد أكثر اعتدالا ودستورية فى سياسته » .

بعد استقباله « لسعد » استدعى الملِك أولا رئيس مجلس الشيوخ ، ثم « عدلى باشا » الذى قبل تولى الحكم .

وانتهت الأزمة بقبول « عدلى » النهائى لرئاسة الوزراء .

* * *

ولكن « عدلى يكن » ارتكب خطأ كبيرًا ..

إنه يتنازل عن حقوقه الدستورية فيعرض أسماء الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين على « اللورد » ليوافق عليها قبل إعلانها .

وكانت القاعدة قبل الاستقلال أن توافق بريطانيا على أسماء الوزراء .. وألغى « سعد » هذه القاعدة عندما تولى رئاسة الوزارة .

قال « اللورد » إنه حدث بينه وبين « عدلى » « اشتباك صغير » بعد أن عرف قائمة الوزراء . وكتب إلى لندن :

« كان هناك اشتباك صغير يتعين القتال من أجله فبين قائمة الوزراء المقترحة كان هناك اسم « مصطفى النحاس » .

وقررت أن أصر على استبعاده مهما كان السبب . فتوليه وزارة المواصلات فى حكومة « زغلول » عام ١٩٢٤ اتسم ، بين الوزراء « الزغلوليين » أنفسهم ، بعدائه غير المعقول للموظفين البريطانيين والمصالح البريطانية .

وكان بالإضافة لذلك ، متورطاً فى الدسائس التى أدت إلى انسحاب القاضى « على سالم » من نظر قضية الاغتيالات السياسية .

وأكد لى كل من يعرفونه أن الموظفين البريطانيين سيجدون العمل معه .. مستحيلا .

وكان السبب الأساسى للاقتراح الذى تقدمت به ، مع ما يجره من بعض مخاطر الفوضى للاعتراض على تولى « سعد » للحكم ، أن أظهر للمصريين أن تقدم بلادهم - عن طريق الإدارة الذاتية - لا يتمشى مع إصرارهم على سياسة العداء لإنجلترا .

أما إذا وافقت على ضم « النحاس » للوزارة الجديدة فإن ذلك سيهدر جانباً من تأثير هذا الدرس الأخير » .

ومادام اللورد يستبعد وزيرًا أو أكثر فإن الملِك بدوره يتدخل ليجرى تنقلات فى المناصب الوزارية ..

ويسمع « سعد » ذلك فيقول « لعدلى » :

- أرى التغيير مضراً . هذه وزارتك والاستسلام لمثل هذا الوضع بداية خطرة .

ولك باب ضيق تدخل منه إلى الاعتذار فتقول إنى لا أقبل برغم الإلحاح .

ولك أن تفعل ما تريد .

ولكن يكون مفهوما أنه ليس موافقاً لرأيى .

ويبحثان التشكيل الوزارى ويكرر « عدلى » اعتراضه على تولى « النحاس » وزارة الحقانية .. فلم يتمسك « سعد » وعرض أن يتولى « النحاس » وزارة المعارف .

وعد « عدلى » بالتفكير فى الأمر .

ويلتقى « عدلى » « باللورد » وبالملِك .. ثم يعود ليقول « لسعد » :

- الملِك فهم من « اللورد » أنه معترض على دخول « النحاس » الوزارة وإنى متحير ولا أعرف كيف أجيب ،

رد « سعد » :

- هذا تدخل معيب ولا يصح التساهل فيه لأنك أنت المسئول عن وزارتك ولست أكلفك بشىء . وأنت حر فافعل ما تريد .

أشار « سعد » إلى « النحاس » بما قاله « عدلى » فقال إنه لا يرغب فى دخول الوزارة لأن جوها غير الجو الذى تعود أن يعيش فيه .

وكرر « مرقص حنا » هذه الرغبة « لسعد » فقال :

-كل حر فيما يريد .

ويعود « عدلى » ليعلمه « سعد » بما قاله « النحاس ، ومرقص حنا » فقال « عدلى » :

– إن « سعيد ذو الفقار باشا » تكلم مع « اللورد » فقال إن كلا منهما – النحاس ومرقص حنا – عامل الموظفين الإنجليز معاملة سيئة نفرتهم منهما وجعلتهم يأبون « توزرهما » .

قال « اللورد » فى برقيته إلى لندن :

« لم يحالفنى النجاح إلا بعد أن بذلت جهدًا كبيرًا .

قابلت « عدلى » عدة مرات بعد ظهر يوم الأحد وفى النهاية استسلم « زغلول » وتم استبعاد « النحاس » .

وهذه اللقاءات المتعددة تدل على أن « سعدًا » ظل يقاوم من أجل الرجل الذى أصبح خليفته فيما بعد .. « مصطفى النحاس » !

لم يستطع « سعد » إقناع « عدلى » بأن يقاوم من أجل « النحاس » ولكن أقنعه بالمقاومة من أجل « مرقص حنا » .. أو يبدو أن « اللورد لويد » اعترض على الرجلين معًا ، بقصد المساومة ، ليكتفى بمنع « سعد وخليفته » من تولى الوزارة فى يوم واحد !!

كتب « اللورد » إلى لندن يقول : إنه « اعترض أيضاً على « مرقص حنا » وزير الأشغال لأنه عندما كان وزيرًا للأشغال طلب استبعاد الإنجليز من خزان أسوان .

أجاب « عدلى » أنه بعد انتهاء موجة العنف فإن مرقص سيغير لهجته .

وأيد المستشار البريطانى لوزارة الأشغال وجهة النظر هذه .

وقال « عدلى » :

– إن أية محاولة لاستبعاد « النحاس ، ومرقص حنا » معاً تؤدى إلى فشل تشكيل الوزارة .

واضطر « اللورد » إلى الموافقة والتسليم .

* * *

استقال « أحمد زيور » رسميًا يوم ٦ يونيو .

وفى ٧ يونيو قبل الملِك تشكيل الوزارة التى تقدم بها « عدلى » .

وأصبح « عدلى » رئيساً للوزراء بعد الظهر .

* * *

شكلت الوزارة من ١٠ أعضاء .

بين الوزراء ٣ من حزب الأحرار الدستوريين هم « عدلى يكن » الذى تولى الرئاسة ووزارة الداخلية .

« وعبد الخالق ثروت » لوزارة الخارجية .

« ومحمد محمود باشا » وزيرًا للمواصلات .

وكان « عدلى ، وثروت » يعتبران أنفسهما من المستقلين !

ودخل الوزارة ٧ وفديين منهم ٤ من هيئة الوفد .

تولى وزارة الزراعة «فتح الله بركات» ، والمالية «مرقص حنا باشا» ، والحقانية «زكى أبو السعود باشا» ، والأوقاف «نجيب الغرابلى باشا» ، والأشغال العامة «عثمان محرم بك» ، والمعارف «على الشمسى باشا» ، والحربية «أحمد خشبة بك» .

قال « اللورد » معلقاً على التشكيل الوزارى :

« بعض الوزراء الوفديين من المتطرفين المعروفين ومن بينهم « فتح الله بركات ، ومرقص حنا ، وعلى الشمسى » .

وبرغم أنهم ممن يمكن الاعتراض عليهم إلا أن وجودهم كان محتوماً .

وإذا وضعنا كل الملابسات فى الاعتبار فإن حكومة « عدلى » لا تعتبر غير مرضية تماماً » .

* * *

وفى مذاكرات « سعد » روى جانباً من مشاورات تشكيل الوزارة ..

قال إنه سأل « عدلى » لماذا يغير ويبدل فى مناصب الوزارة ..

أجاب « عدلى » بأنه عرض الأسماء على الملِك ولا يستطيع أن يبدل فيها .

عد « سعد باشا » ذلك « استخفافاً من « عدلى » ومخادعة » .

وفى تصريحاته للصحف لم يستطع إلا أن يقول :

– من الخطأ البين أن يُقال إن هذه الوزارة ائتلافية . إن الوزارة لا تكون ائتلافية إلا إذا لم

يتوافر لحزب أغلبية . . وعندما يكون لحزب أغلبية كبرى فى المجلس فلا يكون هناك معنى فى أن تكون الوزارة ائتلافية .

إن « صاحب الدولة » « عدلى يكن باشا » لم يُنتخب رئيسًا للوزارة ليمثل حزب الأحرار الدستوريين مطلقًا .

وإنما انتخب لأنه يمثل فكرة نسعى إليها كلنا : فكرة اندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية .

وليس من المفهوم مطلقًا أنى ، وأنا من الأغلبية ، أختار رئيسًا للوزراء يمثل حزباً آخر غير الحزب الذى أنا منه ! وأنى ما أجبرت ولا أُلزمت أن أختار « عدلى باشا » ، ولكن الذى جعلنى أختاره أنه ممثل لتلك الفكرة .

فالوزارة الحالية إذن ليست وزارة ائتلافية بالمعنى المتعارف ، بل هى وزارة اتحاد ، ووزارة مزج واندماج تمثل وحدتنا جميعاً » .

سأل « سعد زغلول » الكاتب الوفدى « عباس محمود العقاد » :

– ماذا يقول الناس ؟ .

قال « العقاد » : إن « سعداً » ترك الميدان واستقال .

قالَ : لو بقيت فى الحكم لقالوا « إنه يخرب البلد تشبثًا » بالمنصب !

* * *

اختلف المؤرخون فى الحكم على موقف « سعد » فى هذه الفترة .

انتقده البعض لأنه كان طموحًا إلى الوزارة راغباً فيها .

وقالوا إنه سلم للمندوب السامى بمركز إنجلترا فى مصر .

وقالوا إنه سلك مسلك الاعتدال .

وقالوا إنه كان يعلم أن بريطانيا لن تخضع لمبدأ الحقوق الدستورية التى تمسك بها ليتولى الوزارة .

ودافع آخرون عن « سعد » .

فقالوا إن « سعداً » اختار الانسحاب من الوزارة لمصلحة وطنه .. وبناء على تنازله وانسحابه أعيدت الحياة النيابية فى مصر .. وكان ثمن ذلك باهظاً .

قال « العقاد » إن « سعداً » أراد أن يظهر الإنجليز السبب الصحيح لإقصائه عن الحكم .

وقال مبرراً إقباله على الوزارة وعدوله عنها « إنه لاملامة عليه فى طلبها . ولا فى التنحى عنها « وإن » ولايته للوزارة لن تكن ضرورة لازمة ، ولم يكن فيها ضرر على المصالح الوطنية » .

وعبرت عن ذلك صحيفة « التايمز البريطانية » بأنه ليس مما يشين « سعداً » أن يسلم بالحقائق التى غالبها مراراً فى الماضى » .

ولا نستطيع أن نحدد أى البدائل كان أفضل فى ذلك الزمان .. هل أخطأ « سعد » أم أصاب .

ولكن « سعداً » نفسه يقدم الجواب عندما روى فى مذكراته أحزان الأمة بعد تشكيل الوزارة .

قال :

يتساءل الكثيرون من الشعب عما يجب عليهم عمله فى هذه الظروف المحزنة التى عم فيها الأسى والحزن كل القلوب .

إنك ترى الناس – حتى بعد استعفاء الوزارة « الزيورية » التى طالما تشوقوا للخلاص منها – يعلو وجوههم الكمد . يسيرون فى الشوارع والطرقات كأنما حل مصاب وجل خطب » .

* * *

التقى « اللورد لويد » « بجيرالد ديلينى » بعد اعتذار « سعد » .

قال « ديلينى » :

– لو استمرت علاقات الصداقة والمودة بين دار المندوب السامى « وسعد زغلول » لكانت النتائج أفضل . وكان يمكن إقناع « سعد » بالتعاون معك .

وأضاف « ديلينى » :

– إن موقع « سعد » فى البلاد لا يمكن تجاهله .. ولا يعتبر من السياسة تجاهل أقوى العوامل السياسية المصرية مهما كان الرأى فى تصرفاته السابقة .

وقال « ديلينى » إنه يشك فى حكمة إبعاد « سعد » عن رئاسة الوزارة لأنه من الأفضل التعامل معه مباشرة بدلا من تركه ليكون القوة المحركة من وراء ستار .. وفى نفس الوقت لا نستطيع اعتباره مسئولا .

وأرسل « ديليني » نص هذا الحديث إلى « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية فإن « ديليني » كان بريطانياً ويعمل لحساب بريطانيا من وجهة نظره .. أو يريد مصالح بريطانيا بطريقة تختلف عن تلك التى يراها « اللورد لويد » .

والحقيقة أن الشعب انتظر سقوط وزارة « زيور » بأمل أن يقع تغيير حقيقى فى أسلوب الحكم وأن يعود « سعد » والوفد لاستكمال المسيرة التى بدأت عام ١٩٢٤ — وقطعها اغتيال « السردار » — ولكن ذلك لم يتحقق .. بسبب موقف « اللورد لويد » .

ولقد ألفت كتب كثيرة عنوانها « لو » ..

مثلا لو أن « نابليون بونابرت » لم يهزم فى معركة « ووترلو » كيف كان تاريخ أوربا سيتغير .

وروى المؤلفون قصصاً كثيرة عنوانها « لو » تفسر تفسيراً مغايراً لمواقف التاريخ .. ولكن يبقى ذلك موضوعاً فى رفوف المكتبات على أنه روايات وخيالات وأحلام للمؤلفين .

وضع سياسى فرنسى كبير تقييمه لموقف « سعد » والوضع السياسى كله فقال :

« للمسألة المصرية وجهان :

اما استهداف المصريين لضياع كل الحريات الدستورية والعودة إلى الحكم المطلق .

وأما تعزيز الحياة الدستورية بالاتفاق الودى مع إنجلترا .

ومقدرة رجل السياسة تتجلى فى معرفة الاختيار الأفضل بين أمرين محدودين » ..

ومن الواضح فى تلك الأيام أن « سعد زغلول » كان يتصرف بصفته رجل سياسة !!!!

يومها عرف « سعد ، وعدلى » وكل رؤساء الوزارات فى مصر أن الدستور فى ظل الاحتلال ناقص .. وأن كل رئيس للوزارة لن يقبل الحكم إلا بشروط الإنجليز وطبقاً لمشيئتهم وخضوعاً لأوامرهم .. وإلا فإنهم لن يمكنوه من رئاسة الوزارة أبداً ..

* * *

اجتمع مجلس النواب فاختار « سعداً » رئيسا له ..

ورشح الوفد أيضًا « واصف ، ومصطفى النحاس » وكيلين .. وبذلك حصل الوفد — وله الأغلبية — على المناصب الثلاثة .

ورأى « اللورد » أن يزور « سعداً » فى البرلمان للمجاملة ويشكو إليه لهجة الصحف المصرية ضد بريطانيا ويرجوه العمل على بذل الجهد لتغيير هذه اللهجة وأنه من ناحيته سيحاول مع صحف لندن ..

ورد « سعد » الزيارة فى دار المندوب السامى .

واطمأن « اللورد » إلى أن الأمور قد استقرت فى مصر بالطريقة التى أرادها فسافر مطمئن البال يوم ٩ يوليو عام ١٩٢٦ ليقضى إجازة الصيف فى لندن .

وقبل سفره دعا « اللورد » « سعداً » لتناول الشاى معه وليقدم إليه الوزير المفوض « نيفيل هندرسون » الذى سيتولى المنصب بالنيابة فاعتذر « سعد » لانحراف صحته فقام « هندرسون » بزيارته .

وترك « اللورد » ميزان القوى المتصارعة فى يد « نيفيل » الوزير البريطانى المفوض .

ولم يكن أمام « هندرسون » إلا البرلمان يفرض عليه إرادة المندوب السامى بالنيابة !

المعركة الأخيرة

حارب « سعد » معركته الأخيرة من خلال رئاسته لمجلس النواب .

وقد حارب هذه المعركة ببراعة يُحسد عليها ، رجل عجوز مريض تجاوز السبعين يقف ضده القصر ، والمندوب السامى ، وتّهدده بريطانيا العظمى بأساطيلها وجيوشها .

كان « سعد » يعرف أنه لن يعيش طويلا ولذلك حرص على أن يؤمن للوفد الطريق بعده ..

وفى سبيل ذلك حارب فى كل اتجاه .

أراد أن يمنع الملِك ورجاله من الاعتداء على الدستور وتعطيل البرلمان مرة أخرى .. وذلك بإصدار قانون لمحاكمة الوزراء .

وأراد الانتقام من « أحمد زيور » والتشهير به وبوزرائه لأنهم كانوا أدوات للقصر وللإنجليز .

وأراد أن يفرض سيطرة الوفد على الجيش ، والإدارة ، والأقاليم ... دون الدخول فى صراع مباشر معَ الإنجليز والمندوب السامى .

وكان يتحسس خطواته بحذر بالغ .

يتقدم إذا رأى العدو – الملِك والمندوب السامى – غافلين عنه .. ويتراجع ، عند الضرورة ، ليحاول التقدم مرة أخرى .

أدرك « سعد زغلول » عامى ١٩٢٦ و١٩٢٧ ما عرفته مصر فى الفترة السابقة على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مباشرة .. وهو أن ٣ قوى فى مصر هى القصر والشعب والإنجليز .

وكانت اللعبة التى قام بها « سعد » هى أخطر أدوار حياته لأنه كان معرضاً خلالها للنقد العنيف من الصحافة والشعب .. إذا هادن الإنجليز أو تهاون فى حقوق الشعب .

وكان مضطراً أن يلزم الكتمان فلا يفضح خطته أبداً .. كما كان مطمئناً إلى أن أقوى خصومه .. وهم الأحرار الدستوريون لا يستطيعون الحملة عليه لأنهم شركاؤه فى الحكم .

وللحقيقة .. وللتاريخ فإن رجلا واحداً فطن إلى خطة « سعد زغلول » وكان يتابع ، بدقة غريبة ، كل خطواته وكان يلعب معه بطريقته وأسلوبه .. هذا الرجل هو « اللورد لويد » !

* * *

قال « عباس محمود العقاد » :

« لم يسترح » « عدلى يكن » فى رئاسة الوزارة .

ولم تنخفض شعبية « سعد زغلول » .

واختياره رئيساً لمجلس النواب جعله الشخصية البارزة فى الحقل السياسى .

وقد استطاع أن يقف فى ميدان الفصل بين جميع السلطات وجميع الهيئات .

.. يفصل بين الأعضاء من أنصاره ومعارضيه .

ويفصل بين المجلس والوزارة .

ويمشى بالوئام بين القصر والنواب والوزراء ...

ويأخذ من كلٍ حسبما تتجه الحوادث وتتبدل الأحوال .

وقد حرصت الأغلبية الوفدية – يقصد سعدًا – على تذكير « عدلى » والمندوب السامى ومصر كلها ، بأن الوفد هو الحاكم الحقيقى بالتدخل المستمر وإحراج الحكومة .

وقد خاف سعد والأحرار من حل البرلمان ولذلك حرصا على عدم الوصول بأى أزمة إلى نهايتها مع « اللورد لويد » تطبيقًا لما أطلق عليه فى ذلك الحين « سياسة حسن التفاهم » .

.. وقيل أيامها إن « سعد زغلول » يشترى الدستور بأغلى من ثمنه » .

* * *

فى مذكراته أكد « سعد تأييده » « لعدلى » وحكومته برغم أن عدلى ووزراءه تجاهلوا « سعدًا » فى أمور عديدة .

وفى مذكراته تنبأ « سعد » بالخلاف مع « عدلى » فقال :

« قرأت فى جريدة « المورننج بوست » أن « سعدًا » يريد أن يسيطر على الحكومة وأن « عدلى » لن يخضع لإرادة سواه .. فالعواصف لابد من هبوبها .

وقد تتعقد الحالة إذا حصل انتخاب « ماهر ، والنقراشى » لمجلس النواب » .

.. وهذا ما وقع فعلا .

ذكر « عدلى » « لسعد » أنه يجب أن يكون موثوقاً به فلا يتداخل النواب فى عمله » .

ولذلك كان « سعد » يقوم بالوساطة بين النواب « وعدلى يكن » .

ولقد شرح « العقاد » موقف « سعد » فى هذه الفترة فقال إنه «كان يسأم ويتعب ويخيل إلى من رآه أنه يهم بأن ينفض يديه .. ثم يتحداه متحدٍ فإذا هو واقف على قدميه لا يستريح منه الخصوم » .

* * *

استمرت أول دورة لمجلس النواب برئاسة « سعد زغلول » ٣ شهور ونصف عقد المجلس خلالها ٥٩ جلسة من ١٠ يونيو ٢٦ إلى ٢٠ سبتمبر من نفس العام

وكان الاجتماع يعقد فى السادسة مساءً .

وقد حضر « سعد » ٨٥٪ من هذه الجلسات .

منع « سعد » أعضاء البرلمان من مناقشة أمور السودان أو قوات الاحتلال البريطانية فى مصر لأن « سعداً » من البداية حدد هدفه الأول وعداءه الأول للملك ... والتزاماً بسياسة حسن التفاهم مع الإنجليز .

ويدأ عمله فى مجلس النواب بتحديد خطة واضحة تحقق الأهداف عن طريق نواب الشعب ..

كانت البداية ... أنه لابد من إقرار القوانين التى أصدرها « أحمد زيور باشا » فى غيبة البرلمان ..

وينتهز المجلس الفرصة لبحث موضوع آخر يرى أنه متصل بالقوانين التى تصدر فى غيبة البرلمان . تقرر إحدى لجان المجلس إصدار مشروع قانون بمحاكمة ومعاقبة الوزراء الذين يصدرون – فى المستقبل – قوانين فى غيبة البرلمان .. دون صلاحية دستورية لهم .

وكان السبب فى ذلك أن « زيور » هو الشخص المرجح أكثر من غيره لتولى رئاسة الوزارة مرة أخرى عند حل البرلمان مرة أخرى .

وجد « نيفيل هندرسون » القائم بأعمال المندوب السامى أنه من الضرورى الحيلولة دون إصدار تشريعات ذات طبيعة تجعل أية وزارة قادمة عاجزة .. خوفاً من التهديد والتجريح الذى قد تتعرض له مستقبلا .

... « وهندرسون » يقصد بذلك قانون محاكمة الوزراء .. ومنع - فعلا - صدور هذا القانون .

والغريب أن التاريخ أعاد نفسه مع اختلاف الأسماء والأبطال .

فى عام ١٩٢٦ منع الإنجليز الوفد من محاكمة « زيور » .

وفى عامى ٤٤ و٤٥ أصر السفير البريطانى « اللورد كيلرن » على منع محاكمته الناس بتهمة استغلال النفوذ عندما فكر « أحمد ماهر ، والنقراشى ، ومكرم عبيد » فى محاكمته على الاتهامات التى وردت فى الكتاب الأسود !

* * *

وإذا كان هذا المشروع قد فشل فإن مجلس النواب ينطلق فى اتجاه آخر ..

إنه يشكل لجنة للتحقيق فى أعمال « على ماهر باشا » - رجل حزب الاتحاد - كوزير للمعارف فى وزارة « أحمد زيور » .

ويقرر مجلس النواب انتقاد « على ماهر » لأنه غير مناهج المدارس وانتهك القوانين وتجاهل التشريعات القائمة .

ويرفض المجلس السماح « لعلى ماهر » بالحضور للدفاع عن نفسه أمام نواب الأمة .

ويمتد العداء إلى « أحمد زيور باشا » الرجل الذى سحب جيش مصر من السودان وتنازل عن جغبوب وحل البرلمان مرتين وعطل الدستور .

وجد مجلس النواب أن أحد أبناء « زيور » الذى يعمل فى المفوضية المصرية فى باريس غير مؤهل للعمل الدبلوماسى لأنه لا يحمل الشهادات الدراسية اللازمة .

وألغى المجلس عند مناقشة الميزانية الدرجة المعين عليها « ابن زيور الثانى » فى وزارة المواصلات .

واختار « سعد زغلول » فى لجان المجلس الأعضاء المعروفين بعدائهم لبريطانيا .

وشكا المندوب السامى لأن مجلس مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية انتقد بقرار إجماعى القاضى كيرشو - رئيس المحكمة الذى استقال بعد أن برأ « ماهر ، والنقراشى » - كما أن المجلس حرم « كيرشو » من المعاش !

* * *

ويخصص المجلس معظم الدورة البرلمانية للفحص الميكروسكوبى للميزانية التى وضعها

« أحمد زيور باشا » رئيس الوزراء السابق . وكانت هده فرصة الوفد للتشهير « بزيور » ، والانتقام منه ، والحد من سطوة الملِك ومنع استغلال نفوذه - أى الملك - لجمع الثروات ، وأيضاً للحد من مطالب الإنجليز .

يختار المجلس « إسماعيل صدقى باشا » رئيساً للجنة الميزانية .

« وصدقى » يحقد على الملِك لأنه تخلى عنه وتركه يستقيل من وزارة الداخلية فى وزارة « زيور » .

وينجح « صدقى » فى اكتشاف نقاط الضعف « الملكية » فى ميزانية الحكومة المصرية .

ويقف « سعد زغلول » وراء « صدقى » مؤيداً .

* * *

تضمنت الميزانية زيادة اعتمادات البوليس بمبلغ ٩٠ ألف جنيه لاستخدام بريطانيين جدد .. فى بوليس مصر .

ويقف « سعد باشا » نفسه فى مجلس النواب يطلب رفض الاعتماد .. فإن الزعيم لايزال يقاتل .. من خلال حقه كنائب .

ويتدخل « هندرسون » ليكتب إلى رئيس الوزراء « عدلى يكن باشا » قائلا :

« أى تخفيض فى الاعتماد الذى يكفل الحد الأدنى للحفاظ على القانون والنظام سيسبب الكثير من الاستياء لحكومة صاحب الجلالة » !

ولا يرى « سعد » إثارة أزمة وزارية مع « عدلى يكن » فيقترح على مجلس النواب الموافقة على الاعتماد علامة على الثقة فى « عدلى باشا » وزير الداخلية !

وتنتقد اللجنة وضع ميزانيات الأزهروالمؤسسات الدينية تحت الإشراف الملكى وتقول إن إشراف الملِك يكون إدارياً فحسب .. وليس مالياً .

وتبحث اللجنة الميزانية الخاصة للملِك .

وكانت ميزانية الملِك السنوية ٨٦٠ ألف جنيه فى حين أن ميزانية الدولة كلها ٤٠ مليوناً فكأن الملك يحصل على ٤٪ من الميزانية .

وتطالب اللجنة بتخفيض ميزانية الملِك وتقترح رفضها أو إعادتها للملِك لتخفيضها .. كما تطالب بأن يعهد بأعمال السرايات الملكية إلى وزارة الأشغال بدلا من القصر نفسه أو المقاولين .

ويسمح « سعد » للأعضاء بالمناقشة فى هذا الموضوع الشائك فيتكلم نائب تلا « أحمد عبدالغفار » لينتقد – بعنف وقسوة – هذه الميزانية .

ويتدخل « سعد » حتى لا تتطور المناقشة إلى تجريح فى شخص الملك .

ويوفد ملك مصر.. رئيس التشريفات إلى « هندرسون » يطلب مساندة المندوب السامى ضد البرلمان .

ورأى « سعد » أن يرد زيارة « هندرسون » له .. فانتهز المندوب السامى بالنيابة الفرصة وقال له :

– لا نريد إثارة أسئلة فى مجلس النواب ذات طبيعة مسيئة لجلالة الملك أو تمس صلاحياته .

ويجد « سعد » أنه من الضرورى المحافظة على الدستور وبقاء مجلس النواب بدلا من إعطاء الفرصة لتضامن القصر والإنجليز للعصف بماتبقى من الدستور .

قال « سعد » :

– سأبذل أقصى مافى وسعى .

ويؤكد « سعد » « لهندرسون » ، أنه ينكر حق المندوب السامى فى التدخل فى شئون مصر.

وتبقى هذه الكلمات فى مركز الوثائق العامة فى لندن دليلا على أن « سعدًا » حرص بهذه الكلمات على تأكيد أن القوة وحدها هى التى جعلته يتراجع !

ويوافق مجلس النواب على الميزانية ويكتفى بتوجيه التماس إلى جلالته لتعديل المخصصات الملكية رعاية للاقتصاد... أى مطلوب أن يضرب جلالته المثل للشعب فى الاقتصاد .

ويعرف ملك مصر أنه لا يستطيع دخول أية معركة مع البرلمان المصرى دون تأييد المندوب السامى البريطانى !

ويتدخل « هندرسون » مرة أخرى للإبقاء على مكتب مشتريات الحكومة المصرية فى لندن حتى تبقى بريطانيا العظمى هى المورد الأول لمصر.

ويقدم اقتراح بإدخال ميزانيتى المستشارين المالى والقضائى البريطانيين ضمن ميزانية وزارتى المالية والعدل بدلا من بقائهما مستقلين فى الميزانية .

ويتراجع الاقتراح بناءً على ضغوط هندرسون وتحذيره من « نشوء تعقيدات خطيرة » .

ويثار اقتراح فى البرلمان بأن تتقدم مصر لعضوية عصبة الأمم .

وتبلغ بريطانيا الحكومة بأنها لا يمكن أن تؤيد قبول مصر فى عصبة الأمم حتى تتم تسوية المسائل المعلقة بينها وبين بريطانيا العظمى بصورة مرضية .. أى حتى تعقد معاهدة بين البلدين .

ويتدخل « هندرسون » ليطلب من الحكومة المصرية عدم إثارة المسألة على الإطلاق .

وتتراجع الحكومة .. ويتراجع مجلس النواب ، ويكتفى ببيان غيرواف « لعبد الخالق ثروت باشا » وزير الخارجية .

ولا يؤكد هذا البيان أن مجلس الوزراء سيعمل لتنفيذ وعده بالسعى لضمان قبول مصر فى عضوية عصبة الأمم . ويكون من أسباب التراجع أن طلب مصر الالتحاق بعصبة الأمم سيتطلب الاعتراف بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

* * *

كان « اللورد كرومر » أول قنصل بريطانى لمصر بعد الاحتلال .

وكان يحكم مصر فيختار الوزراء ، ويخضع له الخديو ، ويقر كل الأمور الداخلية والخارجية .

وكان «كرومر » يرى أن التمثيل النيابى يجب أن يبدأ فى القرى .. ثم يصل بعد ذلك إلى القاهرة .

ويلتقط الفكرة نائب الفيوم الوفدى « عبد اللطيف سعودى » فيقدم لمجلس النواب مشروع قانون بانتخاب العمد طبقًا لنظرية «كرومر » .

وتقر لجنة برلمانية مشروع « قانون العمد » .. وتنشره الصحف .

وينص مشروع القانون على أن ينتخب العمد ولا تعينهم وزارة الداخلية .

ويرى « هندرسون » أن كل الفلاحين سينتخبون العمد الذين يرشحهم الوفد مما سيؤدى إلى زيادة قوة الوفد وسيطرته على الأقاليم .

ومن ناحية أخرى فإن العمدة الوفدى سيجعل كل الناخبين يصوتون مع مرشح الوفد فى انتخابات مجلس النواب .

ويرى خصوم الوفد أن الوسيلة الوحيدة للضغط على العمد أن يظل تعيينهم بقرار من وزارة الداخلية حتى لا يؤثروا فى الانتخابات لصالح الوفد .

ومرة أخرى يكتب « هندرسون » إلى « عدلى يكن » محذرًا من أن « حكومة صاحب

الجلالة لا يمكن أن تنظر بعدم المبالاة إلى مثل هذا القانون الذى يخرب حسن النظام فى البلاد » .

ويعرض « هندرسون » على « عدلى » تأجيل المشروع أو تعديله وقال « إن إنجلترا لا يمكن أن تقف مكتوفة اليدين أمام هذا التشريع الذى – عليه – أمن الأجانب » .

ويكلف « عدلى يكن » وزير المعارف الوفدى « على الشمسى باشا » بالسفر إلى القاهرة يحمل إلى زعيم الوفد رسالة المندوب السامى بالنيابة وإقناعه بالحكمة .

واضطر « سعد زغلول » إلى تهدئة النواب المتطرفين الذين يريدون الوصول بالأزمة إلى نهايتها مؤكداً لهم « أن ضربة واحدة لا تعنى الهزيمة النهائية » !

وجاء المندوب السامى ليجد أن مشروع القانون لايزال معروضاً على مجلس النواب فيصر على ضرورة تأجيله لأن جعل العمد مستقلين عن مديرى المديريات يجعلهم – أى العمد – دولة داخل الدولة ويضعف سلطة الحكومة على العمد .. ويجعل الإدارة كلها « زغلولية » !

وينتهى الأمر بحل وسط .

قال « سعد » « لعدلى » :

– إنى لم أبحث المشروع وأرغب فى تأخيره .

وروى تعيين ٥٨ عمدة فى قرى عزل فيها العمد خلال وزارة « زيور » .

* * *

وبرغم أن مجلس النواب بلا صفة تنفيذية إلا أن « سعداً » ينجح فى طرد « صالح عنان باشا » وكيل وزارة الأشغال العامة من منصبه .

اتهم المجلس وكيل الوزارة بأنه زور فى تقرير رسمى وجهه للمجلس .

ويكتب المندوب السامى إلى لندن قائلا :

– إنها مؤامرة بسبب ما هو معروف عن علاقة « عنان باشا » الوثيقة بدار المندوب السامى !

وفى مذكراته قال « سعد » إن « هندرسون » بعث إلى « عدلى يكن » يرجوه عدم التشدد مع « صالح عنان » لأنه غير فى مضبطة مجلس النواب . ورجا منه أن يعرض هذا الرجاء على « سعد » !

* * *

ويتعقب مجلس النواب كل أمور الدولة ليجد أية ثغرة ينفذ منها ضد بريطانيا .. حتى أن « اللورد لويد » كتب – بعد ذلك – يشكو التحيز الدائم الذى كان يظهر فى مناقشات المجلس إذا أجرى ذكر إنجلترا أو الإنجليز .

ويشكو اللورد أيضاً من أمثلة عديدة لقرارات اتخذها المجلس ضد بريطانيا .

* نقل اعتمادات المجالس البلدية والمحلية من البنك الأهلى المصرى وهو بنك إنجليزى ومديره إنجليزى إلى بنك مصر .. المصرى .

وهذه الاعتمادات تبلغ ٢ مليون جنيه .

* إيقاف مشروع جبل الأولياء انتظاراً لبحث المشروع المضاد بتعلية خزان أسوان .

* تشكيل مجلس أعلى فى وزارة المواصلات لبحث كافة الأعمال الفنية العملية والعطاءات الهامة حتى لا تذهب إلى الشركات البريطانية .

* * *

.. وأراد الملك إصدار ميزانية وزارة الأوقاف بتوقيعه وحده دون مجلس الوزراء لأن قانون إنشاء الوزارة الصادر عام ١٩١١ نص على أن يقدم مجلس الأوقاف الأعلى الميزانية للملك دون إشارة إلى مجلس الوزراء .

ورأى النواب أن الدستور الصادر عام ١٩٢٣ يَجُب قانون عام ١٩١١ ولذلك ينبغى ضم ميزانية الأوقاف إلى الميزانية العامة للدولة .. وألح النواب فى ضرورة عرض الميزانية على المجلس .

وتشتد الأزمة .

رفض الملك أن يقابل الوزير الذى أحضر له الميزانية .

ورفض أن يوقعها .

وأعلن « سعد زغلول » أن البرلمان سيظل منعقدًا حتى يتم الانتهاء من الميزانية ..

وتكهرب الجو السياسى كله .

أرسل الملك .. رئيس ديوانه « توفيق نسيم » إلى « هندرسون » يعرض القضية .

قال رئيس الديوان :

– إن عدم تأييدكم سيكون على عكس التعهدات التى قطعها « اللورد لويد » قبل سفره بأنه لن يكون هناك مساس بامتيازاتى .

سأل « هندرسون » المستشار القضائى البريطانى ثم قال :

– لا أستطيع قبول وجهة نظر صاحب الجلالة فى هذه المسألة . إنى أوصى المِلك بألا يضعف موقفه أكثر من ذلك بالاستمرار فى الامتناع عن التوقيع . ولن يجد جلالته من يؤيده .

ويستسلم المِلك .

وقع الميزانية . وأنهيت دورة البرلمان فى اليوم التالى .

ولا ينطق « سعد زغلول » باسم المِلك ، ولا يشير إليه بكلمة واحدة فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة اختتام الدورة البرلمانية .

* * *

عاد « اللورد لويد » إلى القاهرة .

وأخذ يراجع ما جرى من « سعد » ومن مجلس النواب حتى يحدد خطواته القادمة .

أراد أن يعرف هل بقيت روح الثورة فى نفس « سعد » أم أنها هدمت بسبب المرض والنفى وطول النضال ومشاقه .

وجد « اللورد » أن وزيرين وفديين اشتركا فى حفل أقيم لتكريم « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » بعد الحكم ببراءتهما فبعث « اللورد لويد » إلى لندن يشكو ذلك ويستنكر حضور الوزراء حفلا لتكريم « مجرمين » !

ويلتقى « اللورد » بخصمه العتيد ..

دعا « لويد » « سعد زغلول » إلى زيارته للمرة الأولى بعد أن تولى رئاسة مجلس النواب ..

أشار « اللورد » إلى قلقه من أن « سعداً » لايزال يتلقى تفويضات الطلبة فى بيت الأمة .

وأشار إلى إضرابات الطلبة وقال :

– أحملك المسئولية فى تجدد إضرابات الطلبة .

وقال :

– هناك تدهور واضح فى الإدارة الحكومية .. وتشتت الحكومة طاقاتها فى التدابير الثورية المناهضة للبريطانيين .

وصف « اللورد » رد « سعد » .. قال :

«كان « سعد باشا » مراوغاً ، وحاول نفى اللوم عن نفسه .

ويبدو أن شغله الشاغل هو موقفى من الدستور . كما أن خوفه من إمكانية

حل البرلمان كان واضحًا . أن « سعد باشا » كان مهتماً بمصير البرلمان ، فإذا كان يتردد بين التطرف والاعتدال ، فإن دلك فقط خشية من عواقب التطرف »

* * *

وقال « لويد » فى تقريره إلى لندن عن الدورة البرلمانية :

« كان « سعد باشا » يستسلم أمام ضغوط المندوب السامى بدرجة كبيرة من التردد .

وكان يستسلم .. ليقفز .

وكانت الدورة البرلمانية سلسلة من « المحاولات » الوفدية .. وحينما كانوا يفشلون فإن ذلك لم يكن يعنى إلا أن محاولة أخرى ستبذل بمجرد أن تلوح فرصة مواتية .

وكان البرلمان عدوانيًّا . واتصف بملامح رئيسية وهى السيطرة الكاملة « لزغلول » على المجلس وميل المجلس إلى التعدى على الصلاحيات التنفيذية للحكومة .

إن سيطرة « زغلول باشا » سواء بشخصيته فى البرلمان أو بواسطة مجموعته الحزبية – الهيئة الوفدية التى تجتمع يوميًّا بمنزله – تكاد تكون سيطرة مطلقة . وكان يلعب دور ناظر المدرسة » .

* * *

وينتهز « سعد » بدوره الفرصة .

قال إنه شكا « لهندرسون » من سخرية صحف القصر لأنها تصوره بأنه لا يتصرف خوفًا من البريطانيين أو خشية حل البرلمان .. ففى الوقت الذى لزم فيه – سعد – جانب الاعتدال تتهمه صحف القصر بالخضوع لبريطانيا مجاملة .. أو خوفاً .

قال « لويد » إن « هندرسون » أبلغ الملك قائلا :

– إن صحيفتى « الاتحاد » والليبرتيه « الناطقتين باسم القصر انغمستا فى الهجوم على « سعد » ..

رد الملك :

– إن الإعانات التى تدفع للصحفيين من القصر .. توقفت . ولا أستطيع منع أصدقائى

من الدفاع عنى .

ولم يقل « لويد » رد الملِك على « هندرسون » .

قال صاحب الجلالة :

– هذا هو خط الهجوم الوحيد المتاح لى ضد « سعد زغلول » .

وبالفعل استمرت صحف القصر فى حملتها على رئيس مجلس النواب .

ويتوجه « اللورد » إلى الملِك قائلا :

– ينبغى أن تتوقف صحف القصر عن الهجوم على « سعد باشا » .

إن موقف جلالتك هو محاولة متعمدة لدفع « سعد باشا » إلى عدم التعاون مع بريطانيا العظمى .. ومعى .

حاول الملِك أن يجادل كما فعل مع « هندرسون » .

رد « اللورد » بصوت حاد :

– لماذا تتخذ الصحف المعروفة بميولها للسراى ، كأساس لهجماتها على « سعد » ، تلك الجهود التى يبذلها زعيم الوفد للمصالحة والتراضى مع حكومة صاحب الجلالة .. مِلك بريطانيا .

إن نغمة الصحف المسماة بالملكية غير ودية تماماً إزاء الحكومة البريطانية .

ويتراجع المِلك .

قال اللُّورد :

– إنى مستعد لأفعل كل ما فى وسعى حتى لا يكون هناك ما يدعو لشكواك بعد ذلك .

وتتحسن فوراً نغمة الصحف الملكية !

* * *

ويعقد البرلمان دورته الثانية فى ١٨ نوفمبر عام ٢٦ .. وتستمر هذه الدورة ٨ شهور تقريباً .

وقد تخلف « سعد » عن الحضور فى إبريل ومايو لمرضه .

خلت دائرتان فرعيتان فرشح الوفد فيهما كلا من « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » .

واختار مجلس النواب « ماهر » رئيساً للجنة المحاسبة .

وانتخب المجلس « محمود فهمى النقراشى » سكرتيرا للجنة المعارف .

واعتبر « اللورد لويد » هذا العمل حادثاً خطيراً يدل على أن الوفديين المتطرفين قد تغلبوا على « سعد » وأن دخول الرجلين البرلمان يتعارض مع أية رغبة فى إيجاد علاقات أفضل مع بريطانيا .

ويبلغ « اللورد » حكومته بأن دخول « ماهر ، والنقراشى » البرلمان تم فى أثناء إجازته — أى اللورد — فى لندن .. وأن ذلك يعزز الافتراضات القائلة بأن « سعداً » كان يشجع جماعات الاغتيالات السياسية وبالذات بعد تعيين « النقراشى » فى لجنة المعارف .. نظراً لارتباطات « النقراشى » القديمة .. بتحريض الطلبة .

ويعزز « اللورد » شكواه ضد « ماهر ، والنقراشى » بخطاب اعتراض رسمى يوجهه إلى « سعد » .

ويتجه « اللورد » إلى أعدى أعداء « سعد » .. الملك ..

أبدى أحمد فؤاد احتقاره للبرلمان وعدم جدواه .

ووصف « زغلول » بأنه أخطر الناس وأكثرهم عداءً لبريطانيا العظمى وأنه يبذل كل جهوده لإحكام قبضته على البلاد .

ويتجه « اللورد » إلى خصم « سعد » القديم .. وشريكه فى الحكم « عدلى يكن » .

نقلت برقية « اللورد » ما قاله « عدلى » :

« أبلغنى « عدلى باشا » أنه مقتنع الآن بأن « سعد باشا » يرغب حقًّا فى وجود علاقات ودية مع بريطانيا العظمى ولكن ذلك يعد تحولا من العقل وليس من القلب .

إن « سعد باشا » يعتبر المساعدة البريطانية ضرورة لتأمين الدستور .

وربما كانت الحقيقة تكمن بين هاتين النظرتين المتطرفتين . فازدياد متاعب « سعد باشا » الصحية وتحسن أحكامه — مع النصائح المهدئة من جانب حلفائه من الأحرار — جعلته يميل بصورة شخصية لاتباع طرق أكثر اعتدالا ، ولإظهار بعض الرغبة فى التعاون مع الحكومة البريطانية .

ولكنه كان يعانى أيضاً من الصعوبة المعتادة التى يعانى منها الزعماء الثوريون فى تحرير أنفسهم من تأثير أتباعهم المتطرفين » .

* * *

ويتكهرب الجو خلال ٤ جلسات نوقشت خلالها ميزانية السراى الملكية وعدم تقديم « اللورد لويد » لأوراق اعتماده . وقيامه برحلة إلى المنيا . واستعماله قطارات خاصة لرحلاته على حساب الدولة

ويتهم المجلس كلاً من « زيور باشا » . « وأحمد موسى باشا » الوزير المفوض السابق فى « لاهاى » بإساءة استعمال الأموال العامة

ويبعد أبناء « يحيى إبراهيم باشا » — نائب رئيس الوزراء السابق فى عهد « زيور » — من المناصب العليا التى رقيا إليها فى عهد أبيهما

ويستبعد « حسين سرى » — الذى أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد — نكاية فى أبيه « إسماعيل سرى باشا » الوزير السابق من الترقية ويجمد — على الرف — فى منصب المدير العام .

ويستخدم البرلمان كل سلاح فى الإساءة لمن كانوا ، يوماً ، أعواناً للملك ضد الوفد .

ويفرض البرلمان رقابته على الأزهر والمعاهد الدينية ، كما يشرف على الأوقاف القبطية .

ويصفق النواب بطريقة هستيرية — كما يقول المندوب السامى — عند كل إشارة للدستور .

وفى حفلات القصر يحمل النواب شارات كتب عليها شعار الوفد وهو .. «كل السلطات مصدرها الأمة » .

وتبدو — كما يقول المندوب السامى — روح وطنية عدوانية فى مناقشات المجلس عند الحديث عن شئون مصر الداخلية ..

وتبرز روح العداء للامتيازات الأجنبية التى جعلت الشركات الأجنبية والمصانع الأجنبية تزدهر فى ظل الإعفاءات الضريبية

ولايتردد المجلس أبداً فى الموافقة على كل اعتماد للصحة وبناء المستشفيات والمدارس والتوسع فى التعليم الابتدائى ومكافحة الأمية » .

وعندما يثير رجال المندوب السامى مع الوفديين ما يحدث فى مناقشات المجلس يكون رد الوفديين أن البرلمان لا يحاسب على أساس ما يقال فيه ، بل على أساس التصويت الذى يتم فى نهاية الأمر .. وأنه يجب السماح « لرجالنا الوفديين المتوحشين بالانطلاق .. كصمام أمن » .

ويتبرم المندوب السامى أيضاً بنواب الحزب الوطنى عندما يتكلمون لأنهم يفرقون بين الواقع والأحلام ويجعلون المعتدلين .. أيضًا .. يتطرفون !

* * *

... وسط هذه الأزمات المتلاحقة يحاول « اللورد » أن يحقق نصرًا لرعايا بريطانيا وليضمن إشراف الموظفين البريطانيين على كل شئون مصر.. ويحاول – مع عدلى – تجديد كل عقود هؤلاء الموظفين الذين انتهت مدة خدمتهم فى مصر وحصلوا على تعويضات ضخمة بلغت ٦,٥ مليون جنيه طبقاً لقانون صدر عام ١٩٢٣ بعد الاستقلال.

... نص القانون على تقاعد الموظفين، باختيارهم أو برغبة الحكومة المصرية، عامى ١٩٢٤ و١٩٢٧ بحيث يكون آخر موعد هو أول أبريل ١٩٢٧.

وقد استفاد كل الموظفين الأجانب من هذا القانون.

وتقاعد بالفعل عدد كبير منهم، الذين قرروا الرحيل، أو الذين قررت الحكومة المصرية نهائيًّا الاستغناء عنهم دون معارضة من « اللورد ».

وكانت الحكومة المصرية مستعدة، بل وترغب فعلا. فى الإبقاء على خدمات عدد معين منهم بالتعاقد معهم لبعض الوقت.

ولم تكن تريد الإبقاء على العديد من الموظفين الذين كان الإبقاء عليهم ضروريًّا فى نظر بريطانيا لضمان التحفظات الأربعة.

وفى صيف ١٩٢٦ عينت لجنة صغيرة من كبار المسئولين برئاسة « سيسل كامبل » القائم بأعمال المستشار المالى البريطانى لجمع المعلومات وتقديم توصيات بالنسبة للمناصب التى ترى بريطانيا الإبقاء عليها.

قامت اللجنة بعملها وقدمت « للُّورد » تقريرها وأعدت قوائم بالموظفين البريطانيين الذين ينبغى بقاؤهم فى مصر.

وأعطى « اللورد » تعليماته للمستشار المالى للتفاوض مع الحكومة المصرية على أساس هذه القوائم.

عارض بعض الوزراء وهددوا بالاستقالة. وبدا أن الوزارة كلها على شفا الانهيار.

وكانت المشكلة التى تواجه « اللورد » هى كيفية دفع الحكومة، بما يكفى لتحقيق رغبته، دون المخاطرة باستقالتها التى يمكن أن تسيئ لبريطانيا.

وقدمت أسئلة فى البرلمان وقدمت احتجاجات ضد تدخل بريطانيا فى مسألة سويت بموجب قانون التعويضات لعام ١٩٢٣.

أخذ « عدلى باشا » يتحدث عن استعداده لتلبية رغائب الإنجليز ولكنه لم يقم بأى عمل.

وفى نفس الوقت كان الوزراء قد استقر قرارهم على عدد الموظفين البريطانيين الذين يمكنهم التخلص منهم بصورة مأمونة .

واستمر التسويف بنجاح حتى نهاية مارس أى حتى عشية موعد تقاعد الموظفين .

وعندئذ رفض العديد من الوزراء فجأة استخدام ، أو الاستمرار فى استخدام ، عدد كبير من الموظفين البريطانيين عن طريق التعاقد وأكثر من ذلك فإن فترات التعاقدات التى جددت كانت أقل مما طلبته بريطانيا .

كتب « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى يشرح أسلوب « اللورد » فى إبقاء هؤلاء الموظفين .

« طلب المندوب السامى ، لأسباب سياسية ، الإبقاء على الموظفين البريطانيين لأن بريطانيا ضمنت حاملى السندات المصرية ، ولذلك يتحتم على المصريين أن يبقوا على الموظفين البريطانيين فى وزارة المالية .

ولأن بريطانيا ، لاتزال مسئولة عن الأمن العام ، فإنه يتحتم الإبقاء على الموظفين البريطانيين فى وزارة الداخلية .

وفيما يتعلق بمسألة مواصلات الإمبراطورية – وهى إحدى التحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير – فإن المندوب السامى قال إنها واحدة من المسائل الأربع البارزة ، ويتعين ، بالتالى ، أن يظل الموظفون البريطانيون فى وزارة المواصلات .

وفى الرى استخدم نفس الحجة لأن المسألة تتصل ، بصورة وثيقة ، بمياه السودان ولابد من الإبقاء على هؤلاء الموظفين فى وزارة الرى .

وتقول السلطات المصرية إن المندوب السامى كان إمبرياليًّا فى مطالبته بالإبقاء على هؤلاء الموظفين البريطانيين .

وقد قوبلت المطالب الإمبريالية للمندوب السامى باعتراضات من الموظفين المصريين المتصلين بتلك الوزارات .

وعندما وجد المندوب السامى أن مطالبه التحكمية لم تقابل بالرضا الذى كان ينتظره غير أسلوبه وراح يقول فى كثير من المناسبات :

– أود أن تبقوا على هذا الشخص أوذاك الشخص لصالح العمل .

وفى مرات أخرى ، كان يقول :

– إنى أطلب ذلك كطلب شخصى ، فإنى أعرف أن هذا الرجل ، أوذاك ، يمكن الاعتماد عليه ، وأرجو الإبقاء عليه » .

وفى تقاريره قال « مورتون هاول » :

« تدخل المندوب السامى إلى الدرجة التى جعلت تولى منصب الوزارة عبئاً غير محتمل بالنسبة للعديد من الوزراء ، وهناك شعور خفى بعدم الارتياح من جراء هذا الوضع غير المرضى تماماً .

وبالنسبة لأعضاء الوزارة ، كما هو الحال بالنسبة لرئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب فإنى أقول إنه فى السنوات الست تقريباً التى عملت فيها ممثلا لحكومتى فى مصر لم أعرف مجموعة محافظة ، ومتعاطفة ، على رأس الحكومة مثل المجموعة الموجودة حالياً .

إن « رشدى باشا » مسئول مصرى محنك وموثوق به يرأس مجلس الشيوخ . « وزغلول باشا » ، وتاريخه معروف جيداً بما لا يدع حاجة لمزيد من الحديث عنه ، يرأس مجلس النواب « وعدلى باشا » الذى يتمتع باحترام كل الطبقات وكل الرعايا فى مصر بأكثر مما يتمتع به أى مصرى آخر ، يتولى رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية فى حين يتولى الشئون الخارجية « ثروت باشا » ، الذى ربما يعد أقدر المحامين وأدهى السياسيين أيضاً .

وكل هؤلاء الرجال أعربوا لى عن آراء توضح أن حالة الأمور متوترة جداً من الناحية السياسية .

ومنذ أيام قليلة قال لى كل من رئيس الوزراء ووزير المالية إن الموقف يكاد يصبح غير محتمل . وأنه فى الظروف السائدة ، ما من شخص يشغل منصباً وزارياً يشعر بالكرامة والتقدير لنفسه ، فالمندوب السامى يداوم على إزعاجهم بكافة أنواع المسائل ذات الطابع السياسى ، التى يرون أنها تقع فى دائرة اختصاصهم .

ولكن كل الأشخاص العديدين الذين تحادثت معهم يقولون إنهم يريدون خدمة بلادهم بأفضل الطرق الممكنة وبالنسبة لهم فإن استقالتهم الآن تعنى أن

يحل محلهم أشخاص يكونون ، ببساطة ، أدوات فى أيدى السلطات البريطانية وذلك يعادل تجميد الدستور .

ولذلك قرروا فى الوقت الحاضر الاستمرار ، وأن يعملوا مع البرلمان ، على أمل أن يطرأ ما يخلصهم من هذا الوضع غير المرغوب فيه – وهو أمل واهن كما يبدو » .

وبرغم ذلك كله قدم « اللورد » إنذاراً سريعاً فى اللحظة الأخيرة لتغيير الموقف الذى يواجهه لأن الموظفين البريطانيين لا يستطيعون الانتظار دون أجر . ويرتبون لمستقبلهم بالبحث عن عمل آخر .

وانتهى الأمر بالخضوع .

قال « اللورد » فى تقريره إلى لندن :

« نظراً إلى الصعوبات فقد وصلت إلى تجديد عقود ٨٠ بالمائة من الموظفين الذين كانوا سيتقاعدون فى أبريل عام ١٩٢٧ .

ولكنى اضطررت لأن أكتفى بضمان عقود قصيرة الأجل لهؤلاء الموظفين .

ولا يتعدى أى من هذه العقود ثلاثة أعوام برغم أن رئيس الوزراء كان قد وعد فى وقت ما بأن تكون القاعدة هى التعاقد لمدة خمسة أعوام» ! !

وفى مذكراته قال « سعد » :

« لم يحصل خلاف مع « عدلى » إلا فى مناسبة كتاب الدكتور « طه حسين » .

والذى لاحظته أن « عدلى » قلما يحدثنى بشىء عما يدور بينه وبين الملك أو المندوب السامى .. وأجد فى الناس – على العموم – فتوراً وضعفاً » .

... وهذه الكلمات تعكس حالة مصر كلها فى تلك الأيام .. الفتور .. والضعف !

أزمة الجيش

كان « عدلى يكن باشا » فى الثانية والستين .

أبوه « خليل يكن باشا » وكيل وزارة الخارجية .

وجده من الأناضول . . بلد مؤسس الأسرة الملكية . . وجده تزوج من إحدى شقيقات محمد على الكبير . . فهو يرى أنه ند « للملك فؤاد » نفسه . . وليس لدًا « لسعد زغلول » !

تعلم فى فرنسا وتركيا والمدرسة الألمانية فى مصر . . ومدارس الجيزويت أيضًا ولكنه لم يحصل على شهادة عالية .

عمل مترجمًا فى وزارة الداخلية ثم سكرتيرًا « لنوبار باشا » فى وزارة الخارجية . واختير وكيلا لمديرية المنوفية . وتنقل بين المديريات وكيلا ثم مديرًا ومحافظًا للقاهرة ومديرًا للأوقاف . . ثم استقال – وعمره ٣٧ سنة – لمرضه .

ونراه بعد ست سنوات وكيلا معينًا فى الجمعية التشريعية ثم وزيرًا للخارجية فى عام ١٩١٤ .

وعندما تُلغى هذه الوزارة – بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر – يُنقل وزيرًا للتعليم ثم الداخلية .

وأسندت إليه رئاسة الوزارة ٩ شهور فى عام ١٩٢١ تفاوض ٥ شهور منها مع « كيرزون » وزير خارجية بريطانيا . ولكن « اللورد اللنبى » رفض مشروع المعاهدة الذى وضعه « عدلى » فعاد إلى مصر واستقال . وظل ٥ سنوات بعيدًا عن الحكم .

كان أول رئيس لحزب الأحرار فلم يفز الحزب إلا بـ ٦ مقاعد فى مجلس النواب من ٢١٥ مقعدًا . . فاستقال بعد انعقاد أول مجلس للنواب .

وعندما اشتدت الخصومة بينه وبين « سعد » عند تأليف وفد المفاوضات ونزاعهما على رئاسته اشتد « سعد » فى نقد « عدلى » وقال عنه « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » .

ووصف « عدلى » ورجاله بأنهم برادع الإنجليز .

قال « بهى الدين بركات » إن « عدلى » رجل حكمة ووزن لا رجل ثورة وكفاح .

ووصفه مراسل صحيفة التايمز – « الكولونيل الجود » الذى عاش طويلا فى مصر – بأنه « زعيم انتقالى » !

. . وكان ابتعاد « عدلى » عن المناصب الوزارية والحكم ٥ سنوات كاملة نتيجة لخصومته مع « سعد » . . ولكن كان لابد أن يلتحم الرجلان مرة أخرى بعد أن رأيا ما حل بالبلاد من الملك والإنجليز . . نتيجة الخلاف .

بدأ « عدلى » بزيارة « سعد » .

وكانت الزيارة مقدمة للائتلاف بين المعارضين « لزيور » . . ولحكم « الملك فؤاد » . . المطلق .

* * *

شهد الدكتور « محمد حسين هيكل باشا » رئيس تحرير صحيفة حزب الأحرار الدستوريين « السياسة » بأن « سعدًا » كان مؤمنًا بالائتلاف وضرورته إيمانًا صادقًا . دلته التجارب فى السنوات الخمس الأخيرة على أن قوى الشعب المصرى تواجه ، من العواصف والأعاصير ، ما لا سبيل لها إلى التغلب عليه ، إلا إذا كانت مجتمعة متآزرة فى صدق وإخلاص طويلة . أما إنْ تفرقت هذه القوى فقد يظفر بها خصومها . ويظفرون بذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق الوطن ولحرية بنيه .

ولكن صحف الملك حرصت على الوقيعة بين « عدلى » والوفد . . لإثارة شكوك الطرفين . . خلال الدورة الثانية لمجلس النواب .

وظلت هذه الصحف توحى بأن ما يوجهه النواب الوفديون إلى الوزارة مرجعه إلى أن الوفديين ، وهم أصحاب الأغلبية البرلمانية ، حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم فى وزارة يرأسها « سعد باشا » .

وربما يكون « عدلى يكن » قد صدق هذا كله لكثرة ما بدا من النواب الوفديين منْ تدخل فى أعمال الوزارة وتقديم الاستجوابات مما اعتبره « عدلى » إحراجًا له .

ويضيق عدلى بهذا كله . .

استقال « عدلى يكن باشا » يوم ١٨ أبريل عام ١٩٢٧ لخلافه مع بعض الوفديين عندما اقترح مجلس النواب شكر الحكومة فعارض الاقتراح جانب من النواب .

وعدل المجلس عن قراره وشكر الحكومة ولكن «عدلى يكن» أصر على الاستقالة . . ووقع الاستقالة كل الوزراء الدستوريين . . والوفديين أيضًا .

واستغرق تشكيل الوزارة الجديدة أسبوعًا كاملا . . تكررت خلاله المأساة القديمة بنفس التفاصيل . . تقريبًا .

* * *

فى برقية إلى لندن رقم ١٣٤ بتاريخ ٢١ أبريل – أى بعد ٣ أيام من استقالة «عدلى يكن» – قال «اللورد لويد» :

زارنى «عدلى يكن باشا» رئيس الوزراء بعد ظهر أمس .

وكان مفعمًا بآثار واضحة من توتر الأيام القليلة الماضية .

وكان صريحًا وودودًا للغاية .

قال إنه يرغب فى التعبير عن أسفه لى لأنه وجد من المستحيل عليه الاستمرار فى منصبه .

إنه لم يتلق إلا الاحترام والتحية من حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا منذ أصبح رئيسًا للوزراء وقد أخجله أن يبدو هاجرًا لمنصبه .

ويمكنه القول بأمانة أنه بذل أقصى ما فى وسعه ليعمل بالاتفاق معنا ، عن اقتناع ، بأن سياستنا الحالية ، فيها المصلحة الحقيقية لمصر .

وفى الحالات التى خذلنى فيها طلب منى أن أصدق أنها لم تكن نتيجة خطأ منه .

. . إنه يواجه مصاعب أضخم مما نعرف . فقد أظهر «زغلول» مرة أخرى أنه شخص لا يعتمد عليه ولم يكن البرلمان متسامحًا ببساطة .

وأضاف «عدلى باشا» أنه لا يستطيع العدول عن قراره لأنه أصبح على يقين من أن بقاءه فى منصبه لن تكون له أى فائدة أخرى .

ولكنى سأدعه – كما يأمل – يثبت صداقته لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بالاستفادة منه بأى شكل أرغبه .

وسيكون دائمًا تحت أمرى – كفرد – فى أية نصيحة أو مساعدة يمكنه تقديمها .

وأعرب عن اعتقاده بأن حكومة صاحب الجلالة كانت تجسيداً للصبر .

وإذا نشبت أزمة مصرية – بريطانية فى المأزق الراهن فستكون خطأ الوفد تمامًا .

وكان « عدلى باشا » يتحدث بجدية مؤثرة وإخلاص واضحين .

وجاءنى الوزير الفرنسى « جايار » فى وقت لاحق وكان كعادته ودودًا وصريحًا .

وقال إنه كان يراقب عن كثب التصلب المتزايد من قبل العنصر المتطرف فى الوفد .

وكان متأكدًا للغاية أن أهدافهم الأساسية الحالية هى الاستيلاء على الحكومة أولا ، ثم الاستيلاء – ثانيًا – على القوات المسلحة .

ولو نجحوا فى أيهما سيصبح الخطر المحيق بالمصالح الأجنبية هنا – فى رأيه – كبيرًا .

ولقد تأثر المستر « جايار » كثيرًا . بحديث أجراه مؤخرًا مع نائب اشتراكى فرنسى زاره فى مصر .

وقد صرح النائب الفرنسى بأن عددًا من الوفديين ، الذين اكتسب ثقتهم ، لم يخفوا نيتهم فى أنه بمجرد سيطرتهم على الجيش سيشنون حركة معادية للأسرة المالكة .

وبالنسبة « لسعد زغلول » فإن مستر « جايار » توصل إلى نتيجة أنه لا يمكن السماح له – أبدًا – بالعودة إلى السلطة .

وقال مستر « جايار » إنه أبلغ وجهات نظره إلى الحكومة الفرنسية .

وأضاف أن اتباع سياسة جادة ، فى مقاومة الأنشطة الثورية الوفدية ، ستوافق عليها الجالية الفرنسية من صميم القلب .

وفى برقيته رقم ١٣٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٢٧ قال « اللورد لويد » :

« علمت من مصادر ثقة أن الاضطراب لا يزال سائدًا حول اختيار خليفة « لعدلى يكن باشا » وأن كلا من المعتدلين والمتطرفين يتجهون إلى استخلاص أن

الحل الوسط الوحيد الممكن هو تعيين « سعد زغلول » رئيساً للوزراء .

وما زال كل من المتطرفين يعترف بما له من نفوذ . ويعتقد أن فى استطاعته التأثير على الطرف الأخير للسير فى الاتجاه الذى يريده .

ويطالب المتطرفون بأن يعهد إلى كل من « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » بمناصب وزارية .

ويرى المعتدلون أن ذلك هو الحمق بعينه .

ويتردد « زغلول » — الذى يقدر مخاطر إسناد هذه المناصب « لماهر ، والنقراشى » — ويتأرجح بين الرأيين .

وأنا مع الرأى القائل بأن علينا التمسك برفضنا قبول « زغلول » .

وتبقى حقيقة لحسابه وهو أنه خلال الفترة الأولى من الدورة المالية احتفظ بهدوء مصطنع فى مجلس النواب .

ولكنه قام بتشجيع كل شكل ممكن من أشكال المؤامرات ضدنا .

وخلاصة تصرفاته أن صداقته ليست مخلصة .

ولذلك فإنى أطالب بأن أكون مفوضاً لأعلن عند الضرورة — أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لن تسمح « لسعد زغلول » أن يتولى رئاسة الوزارة » .

* * *

التقى « اللورد لويد » بـ « الملك أحمد فؤاد » ثم قال فى برقيته رقم ١٤٥ إلى لندن :

« أشار جلالة الملك إلى أن « سعد زغلول » كان حليفاً مكلفاً للغاية . وهو خائن « لعدلى يكن » منذ البداية .

وأضاف جلالته بأن « سعد زغلول » ملأ القاهرة بإشاعات تقول : إن بريطانيا لم تعد تعترض على عودته للحكم » .

وقال جلالته إنه سينشر إشاعة تكذب ذلك .

« ومن ناحيتى لم أعط أية إيحاءات محددة حول سياستنا » .

* * *

بعث « أوستين تشمبرلين » وزير خارجية بريطانيا إلى « اللورد جورج لويد » يقول فى البرقية رقم ۱۱۳ :

«أنت مخول أن تعلن – إذا كان ضروريًّا – أو – حين يكون ذلك ضروريًّا – أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لن تسمح بأن يتولى « سعد زغلول » السلطة .

وهذا الحظر يشمل أيضًا « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » والآخرين مثل « وليم مكرم عبيد » الذى تشك فى اشتراكه فى جرائم الاغتيالات » .

* * *

وهكذا أبعد « زغلول » للمرة الثانية من رئاسة الوزارة .

المرة الأولى فى مايو عام ١٩٢٦ بعد فوز الوفد فى الانتخابات . .

والمرة الثانية بعد أقل من عام فى أبريل ١٩٢٧ فى أعقاب استقالة « عدلى يكن » . .

وكان القرار فى الحالين صادرًا عن لندن . . لا عن شعب مصر ، أو ملك مصر . .

* * *

اجتمع الوفد يومى ٢١ ، ٢٢ أبريل لتقرير سياسته وهل يتحدى الإنجليز أو يركن إلى الاعتدال .

ورأى « سعد » أن يمضى فى خطة الاعتدال فاتفق مع الملك على أن « عبد الخالق ثروت » هو الأنسب فى تلك الظروف .

وهكذا شكل « ثروت » الوزارة يوم ٢٦ أبريل عام ١٩٢٧ بعد أن تغير رئيس الوزراء فحسب .

كان « عبد الخالق ثروت » فى الرابعة والخمسين من عمره .

أبوه باشا أيضًا مثل « عدلى » !

تعلم فى القسم الفرنسى من مدرسة – كلية الحقوق – واشتغل سكرتيرًا للمستشار القضائى البريطانى السير « جون سكوت » ومستشارًا بمحكمة الاستئناف ثم مديرًا لأسيوط .

واختير نائبًا عاما للمحاكم الأهلية ووزيرا للعدل ٥ سنوات كاملة ابتداء من عام ١٩١٤ .

ورفض رئاسة الوزارة فى عام ١٩١٩ عندما عرضت عليه بعد استقالة « حسين رشدى

باشا » . . لأن بريطانيا منعت سفر وفد مصرى لحضور مؤتمر الصلح فذهب إليه « سعد زغلول » مع هيئة الوفد كلها لشكره على إبائه الوطنى وتضامنه مع الحركة القومية .

وتولى وزارة الداخلية فى عهد « عدلى » . وأصبح رئيسًا للوزارة بالنيابة عندما سافر « عدلى » للتفاوض مع وزير خارجية بريطانيا « كيرزون »

وفى تلك الفترة هاجمه « سعد » بعد أن أطلق عليه البوليس النار فى باخرة أمام النيل فى أسيوط وانتقده « سعد » بعنف لأنه كان من رجال « عدلى » ورملائه ووررائه

ورفض « ثروت » أن يرأس الوزارة بعد استقالة « عدلى » وأصر على صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . بإعلان استقلال مصر من جانب بريطانيا وحدها .

وتولى بعد ذلك رئاسة الوزارة ٢١ شهرًا واستقال عندما اصطدم « بالملك فؤاد »

وبقى بعيدًا – مثل « عدلى » – ٤ سنوات حتى تولى « عدلى » رئاسة الوزارة فأسند إليه وزارة الخارجية .

* * *

التقى « اللورد لويد » بالملك عقب تأليف الوزارة . .

وجد « اللورد » الملك فى حالة معنوية عالية ومستعدًا للتفاهم .

قال جلالته :

– إن ثروت انتهز الفرصة واستولى على منصب رئاسة الوزارة

وقد خدع « سعدًا » عندما أعطى له كل التأكيدات التى طلبها عن سياسة الوزارة .

وقال :

– لقد استخدمتم اللغة الدبلوماسية عندما أعلنتم أن « ثروت » مقبول تمامًا لأنكم لا تعرفونه . . ولو كان لديكم تصور واضح عنه لتخليتم عنه . . وبسرعة

إنه مختلف تمامًا عن « عدلى » ، وسينتزع منكم تنازلات رغمًا عنكم ، وستجدونه خطيرًا .

إن لديه شجاعة سياسية نشأت عن جبن طبيعى شديد ، وبرغم ذكائه فلن يستمر طويلا .

إنه مكروه من الشعب ومن « زغلول » ، وهذا التحالف غير الطبيعى لا يمكن استمراره .

ويكشف الملك بعد هذه المقدمة الطويلة عن هدفه الأساسى .

قال :

– هذه الأزمة أمدتنى بدليل قوى على شىء واحد وهو عدم ارتياح المصريين للبرلمان .
وسترغم الأحداث بريطانيا على الاعتراف بأن الدستور كوميديا غير أمينة .
ويكتفى الملك بذلك .
كتب « اللورد » إلى لندن قائلا :
« لم يقترح الملك اتخاذ إجراءات من جانبه أو من جانبنا فهو يعلم التزامنا بالمبادئ الدستورية .
وفى هذه الظروف السيئة فإنه يرى أن يمتنع عن القيام بأى تصرف مخالف لرغباتنا » .

* * *

صاحب تشكيل وزارة ثروت صراع بين الملك وحزب الأحرار الدستوريين .
واحتج الحزب علنًا ، وفى بيان مذاع على تدخل الملك .
قال البيان : « إن ذلك يخالف التقاليد الدستورية » . .
ونسى الحزب أن الإنجليز منعوا « سعد » – وهو رئيس حزب الأغلبية – من تولى رئاسة الوزارة فرأى الملك أن من حقه أيضًا أن يمنع نائب رئيس حزب آخر من تولى المنصب الوزارى . .
وروى « اللورد لويد » قصة هذه الأزمة الجانبية . . قال :
« إن رفض الملك لقبول الدكتور « حافظ عفيفى » يؤدى إلى مزيد من العواقب الهامة
كان « ثروت باشا » تواقًا للغاية لضم الدكتور « حافظ عفيفى » للوزارة . وقد حث صاحب الجلالة بشدة ليعيد النظر فى رفضه .
وأشار « ثروت باشا » إلى أن الدكتور « حافظ عفيفى » كان نائبًا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين وهو رجل له ثقله . يتصف بالاعتدال ويشرف على صحيفة « السياسة » التى يصدرها الأحرار ، وعلى علاقات ودية مع مقر المندوب السامى . وبالتالى فإنه سيكون من أكثر الأشخاص فائدة فى تعاونهم داخل الوزارة الجديدة .
ولكن الملك أصر على موقفه .

وقال جلالته إنه على استعداد لقبول أى شخص عدا الدكتور « حافظ عفيفى » .

وأضاف إن الدكتور « حافظ عفيفى » كان معاديًا لجلالته .

وقال « ثروت باشا » إن جلالته يمكن أن يكسب الدكتور « حافظ عفيفى » لصفه . ولا يشير على جلالته بأن يوجه مثل هذه الضربة للدكتور « حافظ عفيفى » .

رفض جلالته أن يستسلم وصاح قائلا بالفرنسية : إنى أحب القتال !

وهذا الوصف كله قدمه لى كل من « ثروت باشا » والدكتور « حافظ عفيفى » شخصياً .

إن العداء الذى يكنه الملِك للدكتور « حافظ عفيفى » يرجع إلى :

أولا : لعب الدكتور « حافظ عفيفى » دوراً كبيرًا فى الظروف التى أدت عام ١٩٢٣ إلى إجبارنا الملِك على توقيع الدستور الحالى .

ومن الأسباب الأخرى لعداء الملك أن جريدة « السياسة » بوصفها صحيفة للأحرار الدستوريين هاجمت على الدوام النزاعات الرجعية لصاحب الجلالة .

والدكتور « حافظ عفيفى » بوصفه المفوض فى الحزب لتوجيه سياسة صحيفة « السياسة » كان بالتالى موضع كراهية الملك بصفة خاصة .

ويمكن أن نضيف أن الدكتور « حافظ عفيفى » شأنه فى ذلك شأن معظم الأحرار ، يكن كراهية عميقة « للملك فؤاد » . وهو يتصف بعدم الكياسة لأنه لم يبذل جهدًا لإخفاء مشاعره .

وقرر « ثروت باشا » على مضض ، بعد التشاور مع « زغلول باشا » ، الخضوع لمطلب الملك غير الدستورى لاستبعاد الدكتور « حافظ عفيفى » . وتم تعيين « جعفر والى باشا » ، وهو من الأحرار المستقلين للحربية .

إن استسلام « ثروت باشا » أملته إلى حد كبير المخاوف إزاء سلامة الدستور .

الوفد بوجه خاص كان قلقًا لأن الفشل فى تشكيل وزارة جديدة على وجه السرعة قد يعطى الملِك ذريعة لحل مجلس النواب .

لم يكتف حزب الأحرار بالاحتجاج .

قرر اجتماع للحزب ، بأغلبية كبيرة ، أن يطلب من جعفر والى باشا باعتباره واحدًا من الأحرار أن يستقيل من وزارة الحربية احتجاجًا على المسلك غير الدستورى للملك .

ولم يكن « محمد محمود باشا » ، الذى لا يكاد يدخل فى عداد الأحرار ، حاضرًا الاجتماع .

وقد أعرب ، فيما بعد ، عند عدم موافقته على قرار الحزب .

وكان يؤيد بشدة أن يرفض « ثروت » فى المقام الأول ، الخضوع للمطلب ، غير الدستورى ، للملك ، بإخراج الدكتور « حافظ عفيفى » .

وكان « محمد محمود » يرى أن الأحرار يخطئون إذ يطالبون باستقالة جعفر والى باشا بعد أن استسلم « ثروت باشا » ، وبعد أن قبل الملك ورئيس الوزراء ،و « جعفر والى » وزارة الحربية .

ورفض « جعفر والى باشا » ، الذى لم يرحب مطلقًا بالاستقالة ، قبول قرار حزب الأحرار . ورد بأنه « متضامن » مع رئيس الوزراء الذى يعود القرار . . . إليه .

ومن الواضح أن « ثروت باشا » لا يتوق مطلقًا لاتخاذ خطوة فورية .

والفكرة المطروحة تتمثل فى أن يبقى على « جعفر والى » وزيرا للحربية ، مع إرضاء الدكتور « حافظ عفيفى » ومؤيديه بوعد بأن يضغط على الملك ، ليقبل الدكتور كوزير للصحة ، عندما يتم إنشاء هذه الوزارة الجديدة فى الخريف القادم .

وفى نفس الوقت كان الوفديون يتوقعون ، فى حالة استقالة « جعفر والى باشا » ، بأن يطالبوا بالوزارة الشاغرة لأحد الوفديين .

ومما لا شك فيه أن قلق الأحرار فى هذه النقطة أسهم فى إبقاء « جعفر والى باشا » فى منصبه .

ويبدو أن هذه الحادثة زادت من سرعة تفسخ حزب الأحرار .

ويبدو أن « ثروت باشا ، ومحمد محمود باشا » يجنحان خارج الحزب إلى الجانب اليمينى فى الوفد .

أما « محمود عبد الرازق باشا » ، والأحرار المتشددون الذين عارضوا الائتلاف مع الوفد ، فإنهم يطلون برءوسهم من جديد ويطالبون بإعادة بناء حزب أكثر استقلالا .

أما « صدقى باشا » استجابة لكراهيته للملِك ، والدكتور حافظ عفيفى الذى يغلى من المهانة التى يتعرض لها ، فقد يطالبان باتخاذ موقف معاد للسراى أكثر قوة واستقلالا . وهو ما يعتبره « ثروت باشا » شيئًا غير عملى .

وعلى أية حال هناك شواهد الآن على حدوث هياج داخلى ونشاط كثيف فى حزب الأحرار .

وقد يتمكن « ثروت باشا » الذى سيعالج الوضع المعقد من تسوية الخلافات ، وهذا يؤجل تمزيق أوصال الحزب .

وأحد الجوانب السيئة جدًّا فى هذه المسألة يتمثل فى أن « الاتحاد » وهى صحيفة السراى نشرت مرتين بيانًا بأن مقر المندوب السامى كان على علم بالمهانة التى تعرض لها الدكتور « حافظ عفيفى » من جانب الملِك » .

* * *

شكلت وزارة « عبد الخالق ثروت » من الوزراء الأعضاء فى وزارة « عدلى يكن باشا » ولم يكن هناك سوى تعديل واحد فى مناصب الوزراء .

نقل « أحمد خشبة باشا » وزير الحربية والبحرية – الوفدى – إلى وزارة المواصلات .

وأسندت وزارة الحربية إلى وزير جديد هو « جعفر والى باشا » من الأحرار الدستوريين .

وكان هذا النقل والتعديل أحد الأسباب الأساسية لاستقالة « عدلى » . حتى لا يشرف وزير وفدى على الجيش . . وبالذات « أحمد خشبة باشا » !

* * *

فى الشهور الأولى لوزارة « عدلى » رأى « أحمد خشبة باشا » وزير الحربية فى ذلك الوقت ضرورة زيادة حجم جيش مصر ، وقدم مشروعًا بذلك إلى « عدلى يكن » .

رفض « عدلى » بحث المشروع وطلب إلى الوزير أن يعرض المشروع على الملك شخصيًّا .

. . ومن ناحيته رفض الملك مناقشة المشروع .

وقام خلاف ضخم فى مجلس الوزراء حول ما عرف باسم « أزمة الجيش » فقد أصر

« مكرم عبيد » وعدد من الوزراء الوفديين على ضرورة عرض مشروع الوفد على البرلمان .

وأيد وجهة النظر هذه ، وبعنف ، « محمود فهمى النقراشى » . .

. . عرض المشروع على مجلس النواب الذى أحاله إلى اللجنتين المالية والحربية .

ورأت اللجنتان تشكيل لجنة فرعية لهذا الغرض . .

وقدمت اللجنة الفرعية تقريرًا لإصلاح الجيش المصرى وزيادة عدده وتقوية سلاحه .

اقترح التقرير :

* تخفيض مدة التجنيد إلى ٣ سنوات بدلاً من خمسة .
* إعادة تنظيم الدراسة الحربية وتطوير التعليم العسكرى وترقيته .
* تنفيذ الإصلاحات التى وعد خطاب العرش بإجرائها فى الجيش .
* إلغاء منصب السردار الذى بقى شاغرًا منذ اغتيال السردار «السير لى ستاك» فى نوفمبر عام ١٩٢٤ .
* تعديل قانون الجيش بحيث لا يكون مفتش الجيش ، وهو بريطانى اسمه «سبنكس باشا» ، عضوًا فى مجلس الجيش أو لجنة الضباط . . وهذه اللجنة هى التى تبت فى أمر التعيينات والترقيات قبل عرضها على الملك .
* إعادة تنظيم بعض المصالح التابعة لوزارة الحربية مثل مصلحة الحدود وخفر السواحل .
* دعم قوة الدفاع المصرى عن السودان . . مع أن الجيش المصرى أرغم على الانسحاب من السودان . . ونفذ الانسحاب فعلاً . .

وطلبت وزارة الحربية تدعيم الجيش المصرى بـ ٢٢ مدفعا وعد بها « اللورد اللنبى » .

ولم تبت اللجنة المالية أو اللجنة الحربية فى أى من اقتراحات اللجنة الفرعية . . ولم تعرض على مجلس النواب .

وفضلا عن ذلك فإن هذه الاقتراحات تعتبر أمورًا عادية تجرى فى أى برلمان فى كل الدول المستقلة . .

. . والتحفظات البريطانية الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير لا تتناول أيًا من هذه الأمور التى أثارها نواب فى برلمان مصر . . داخل لجنة فرعية . .

* * *

جاء « اللورد لويد » من أجازة الصيف وعرف ما جرى فى مجلس النواب .

ولم يتقبل « اللورد شيئًا » من هذا كله بل نظر إليه بعين الحاكم البريطانى . . أو حاكم بومباى .

كتب « اللورد لويد » إلى لندن :

« . . إن إلغاء السيطرة البريطانية الفعالة سيستغل لتحويل الجيش المصرى إلى أداة وفدية تشل أى مسئول معاد .

إن « أحمد خشبة باشا » وزير الحربية يتدخل فى أمور الجيش ويشجع الضابط على اللجوء إليه مباشرة بما يتنافى مع وظائف وسلطات المفتش العام البريطانى .

. . والوزير يبذل جهدًا للتخلص من الجزء الأعظم من الضباط البريطانيين العاملين فى إدارة مصلحة الحدود . . ولكن هذا الجهد لم يصادف النجاح » . .

وعقد « اللورد لويد » عدة اجتماعات مع القائد العام البريطانى لقوات الاحتلال لبحث الموقف

وينتهى رأى « اللورد » إلى نتيجة هامة وهى : « أن تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ يعطى بريطانيا حق الدفاع عن مصر » .

ومادام لبريطانيا هذا الحق فإنها تسيطر على الجيش المصرى من جميع النواحى .

. . وكل محاولة لإبعاد بريطانيا عن هذه السيطرة تعنى تسليم الجيش لحزب الوفد . .

وإذا حقق الوفد ذلك فإنه سيستغل الجيش للقيام بثورة ضد الملِك والعرش .

ورأى « اللورد » أيضًا أن الوفد يخفى هذه الرغبة تحت قناع الدفاع عن استقلال مصر .

وفى ظل هذه الثورة المرتقبة ستضطر بريطانيا للدفاع عن الملِك ضد الجيش وبالتالى تحطيم الدستور » .

وعلى ضوء هذا كله يكتب « اللورد لويد » إلى وزير خارجية بريطانيا « السير أوستين

تشمبرلين » وزير الحربية قائلا : الموقف لا يحتمل .

ويقول : « سمح وزير الحربية لنفسه أن يحاصر من جانب المتطرفين من الوفديين ذوى الاهتمام الخاص بالجيش مثل « عبد الرحمن عزام » — وهو ذو مزاج عفيف — حارب لعدة أعوام ، ضد الايطاليين فى ليبيا ، و « صالح حرب باشا » — وهو ضابط فى جيش مصر لجأ إلى السنوسى فى أثناء الحرب ثم عفا عنه « سعد زغلول » عام ٢٤ و « حمدى سيف النصر » وآخرين من أعضاء اللجنة البرلمانية .

لقد أقنعوا « خشبة باشا » أن يضع حداً لممارسة « سبنكس » — المفتش العام البريطانى — لأى سلطة فعالة مما يؤدى إلى إلغاء باقى الضباط البريطانيين الأساسيين . . وسيسفر ذلك ، دون شك ، إذا وضع موضع التنفيذ وبنجاح ، عن نتائج سياسية بعيدة المدى .

إن خطة الوزير تتضمن استكمال الكتائب المصرية لأقصى طاقاتها وزيادة الاحتياطى بتقليل مدة الخدمة العسكرية .

وخطط الجيش تشكل فى أذهان الجناح اليسارى فى الوفد جزءاً من الفكرة المحددة للقيام بعمل ثورى إذا لاحت الفرصة » .

ويتوجه « اللورد لويد » إلى مِلك مصر يوم ٧ ديسمبر عام ٢٦ يشكو إليه ويستعديه ضد وزير الحربية . .

ويطلب « اللورد » إلى المِلك التخفيض التدريجى لقوات الجيش .

اعترف المِلك بميول وزير الحربية . . وأبدى أسفه إزاءها . ولكنه أعلن عجزه عن وقف التيار .

ووجد المِلك فرصة ليلوم البريطانيين الذين أصروا على الحكم الدستورى !

قال للُّورد :

— إنى مجرد من كل سلطة تقريباً فى الظروف السياسية الحاضرة .

* * *

بدأ « اللورد لويد » اتصالاته بوزير الحربية « خشبة باشا » . .

قدم « خشبة باشا » مقترحات مضادة منها :

* تعيين سردار مصرى للجيش .

* سحب كل الضباط البريطانيين من الجيش المصرى

أو

* تغيير اسم الضباط البريطانيين فى جيش مصر وأن يُطلق عليهم لقب « ضابط اتصال » .

* * *

شاءت الصدف أن يزور مصر « السير وليم تايريل » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية فيتشاور معه « اللورد لويد » قبل أن يبعث إلى لندن يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ بالبرقية رقم ١٨٣ التى يقيم فيها الموقف ويطلب وقف ورفض كل الاقتراحات البرلمانية الخاصة بتطوير الجيش .

. . باختصار أراد « اللورد » السماح له بتوجيه إنذار إلى مصر ليوقف تطوير الجيش »

قالت برقية « اللورد » :

« جوهر الأمر يكمن فى إعادة سلطات ومكانة المفتش العام البريطانى .

ومن الضرورى أن يمارس وظائف القائم بأعمال السردار كما يجب أن يحصل هو نفسه على رتبة الفريق (المعادلة لرتبة قائد الفرقة) مع زيادة فى مرتبه .

ويجب أيضًا تعيين بريطانى للمفتش العام .

ولابد من عمل شىء من أجل الضباط البريطانيين فى مصلحة الحدود .

ويجب وضع هذه المصلحة نفسها تحت إشراف المفتش العام .

إننا لو أصررنا على الإصلاحات فسيكون فى مقدورنا أن نذعن بصورة مأمونة لزيادة قوة الجيش المصرى والموافقة على اقتراح برفع تسع كتائب مشاة إلى مستوى أعلى . كما سيمكننا أيضًا قبول تخفيض مدة الخدمة من خمس إلى ثلاث سنوات والبدء بإقامة سلاح للطيران .

إنى أستنكر بشدة السماح للجيش المصرى بالمدافع الإضافية التى يبلغ عددها ٢٢ مدفعًا والتى قيل إن « اللورد اللنبى » وعد بها .

وإنى أشك فى ملاءمة الحلين البديلين اللذين اقترحهما وزير الخارجية .

طبقًا للاقتراح البديل الأول . وبافتراض رفض المصريين التعاون معنا للدفاع عن البلاد ولحماية الجيش من التلوث السياسى . يجب أن نسحب كل

الأفراد البريطانيين ونصر على تخفيض عدد الجنود المجهزين للخدمة الفعلية .
وعدم زيادة المعدات الحربية . . وعدم استخدام الأجانب وأى تدابير مقيدة أخرى .
والاقتراح البديل الثانى يفترض مسبقًا وجود الرغبة فى التعاون والإعراب عنها من جانب المصريين .

ومن المقترح عندئذ ، ومع الحفاظ على قواتنا الحالية ، بالإضافة إلى تعيين نائب للمفتش العام أن يسمح للمصريين – بصورة تحقق لهم الاحترام – بمزية التغيير الاسمى لوظائف البريطانيين وتسميتهم « ضباط اتصال » .

وكمزايا جوهرية أخرى يجب أن نسمح بخلق سلاح للطيران المصرى أو نتحمل وجود سردار مصرى ، بل ونلوّح لهم بالمدافع الاثنين والعشرين .

وبمقتضى الاقتراح الخاص بتوفير الأفراد البريطانيين الضروريين لأغراض التدريب فإنى أوافق على عدم استبعاد تسليم المدافع بصورة مطلقة . وإن كان ذلك مشروطًا بقبول المصريين من جانبهم لرغباتنا .

وليس باستطاعتى إلا أن أنظر بأعمق الاستياء إلى أى اقتراح بسحب الأفراد البريطانيين من الجيش المصرى ككل . كما أن تخفيض وضعهم حتى من الناحية الإسمية إلى مجرد « ضباط اتصال » سيدعو إلى حرمانهم من أى نفوذ فعال .

إن الموقف لا يترك لنا أى بديل سوى التقدم ، خطوة بخطوة ، فيما عقدنا عليه العزم من إيقاف عملية التآكل فى نفوذنا فى الجيش المصرى وفى التمسك بتصريح عام ١٩٢٢ .

ومن غير المجدى أن نحاول التنبؤ بالنتيجة المحددة لكل خطوة فى تقدمنا نحو هذا الغرض وبمقدورنا معالجة أى موقف تسفر عنه تصرفاتنا بشرط أن يكون مفهومًا أننا نعنى تحقيق أهدافنا » .

وحدد المندوب السامى مطالبه وأهمها :

* لابد من إعادة سلطات ومكانة المفتش العام . . إن الوزير الوفدى يتجاهل « سبنكس باشا » ويرفض توصياته . ويفتش على الوحدات ويعرض قرار لجنة الضباط إلى الملك مباشرة » .

رد السير « أوستين تشمبرلين » بالبرقية رقم ١٠١ فى ١٣ أبريل قائلا :

« قبلت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا مقترحاتكم » .

وأعلن وزير الخارجية فى برقيته موافقته الشديدة على منع تسليم الـ ٢٢ مدفعًا لمصر.

* * *

. . ولكن استقال عدلى . .

وقال « جايار » القائم بالأعمال الفرنسى « للُّورد لويد » :

إن نقطة الخلاف بين رئيس الوزراء « عدلى يكن » والوفد ، هى التسليم لهم بالمفتش العام للجيش المصرى والأمور المشابهة .

وكتب « اللورد لويد » إلى « أوستين تشمبرلين » وزير خارجيته قائلا :

(وجهة نظر « عدلى باشا » تجاه نوايا وزير الحربية تبرر لى بشكل كاف أنك ستتفق معى فى القلق الشديد الذى شعرت به من جانبى) .

* * *

. . عقب تأليف وزارة « ثروت » . . أسرع « لويد » إلى ملِك مصر يعلنه بقرار بريطانيا بالنسبة لتطوير الجيش .

بدت المفاجأة على « الملِك أحمد فؤاد » وقال « للورد » . . مستسلمًا :

– إن التدخل من جانب بريطانيا له ما يبرره . . بل هو واجب أيضًا .

والتقى « اللورد لويد » برئيس وزراء مصر.

طلب « ثروت باشا » مهلة من الوقت وأبدى استعداده لإهمال كل ما فعله « خشبة باشا » وزير الحربية السابق .

ولكن « اللورد » يخشى أن تقوم اللجنة البرلمانية بعرض الأمر فورًا على البرلمان بمساندة الصحافة ولذلك يقرر أن الأمر لا يحتمل التأجيل أكثر من ذلك .

ومن ناحية أخرى فإن « اللورد » يريد أن يؤكد للجميع أنه الحاكم الأول ، أو الوحيد ، لمصر.

روى « نجيب الدين بركات باشا » رد فعل « اللورد لويد » إزاء أزمة الجيش .

« قال « اللورد » « لعلى الشمسى باشا » وزير المعارف :

– إن « خشبة باشا » غبى .

وأضاف :

– إن الأمة المصرية كلها جاهلة .

وذهل « على الشمسى باشا » من هذه الشتائم فنقلها إلى زملائه فى مجلس الوزراء مما دعا البعض إلى التهديد بالاستقالة .

ومعروف عن « ثروت باشا » هدوء الأعصاب ولكنه فى هذه المرة فقد أعصابه واتهم « لويد » بالكذب والجنون .

شروط التعايش

سلم « اللورد لويد » إلى « عبد الخالق ثروت باشا » يوم ٢١ مايو مذكرة أطلق عليها اللورد شروط التعايش . . أو أساس التعاون الودى بين الجيش المصرى والقوات البريطانية . .

وفى هذه المذكرة طلب المندوب السامى إجابة كل طلباته .

وفى مقابل ذلك توافق بريطانيا على اقتراحين :

(ا) زيادة الاحتياطى المدرب لمصر بتخفيض مدة الخدمة العسكرية من خمس إلى ثلاث سنوات .

(ب) تقوية الجيش المصرى برفع تسع كتائب مشاه إلى مستوى أعلى .

وأخيرًا ، فإن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ستوفر لمصر كل مساعدة ممكنة لإنشاء سلاح الطيران .

* * *

كان طبيعيًا أن يضطر « ثروت باشا » لاستشارة « سعد زغلول باشا » ، ثم رد بمقترحات مضادة قال فيها :

« انطلاقًا من أن الجيش المصرى لا يخضع للتحفظات الأربعة – كما قال « عبد الحميد بدوى باشا » رئيس لجنة قضايا الحكومة – فإنه يقترح أن يصحب إلغاء منصب السردار إنشاء منصب جديد هو رئيس الأركان العامة .

ويكون لهذا التعيين رتبة مساوية للمفتش العام ، ويشغل ضباط بريطانيون كلا المنصبين .

ومن الناحية الأخرى فإن الحكومة مضطرة للتمسك بمرسوم عام ١٩٢٥ الخاص بتشكيل مجلس الجيش ، ومنحه السلطة الكاملة فى التدخل ، بموجب هذا المرسوم ، فى الترقيات ومنح الأوسمة وخلافه ، ولا تستطيع الوزارة الموافقة على إعادة إدارة مصلحة الحدود إلى السيطرة البريطانية .

لم يخف اللورد على « ثروت باشا » خيبة الأمل التى سببتها له هذه المقترحات .

وكتب اللورد إلى لندن قائلا :

« كان جعفر والى باشا » ، وزير الحربية الجديد ، وديًّا ، وإن كان لغزًا من الناحية السياسية ، وسرعان ما تواترت المعلومات بأن « زغلول باشا » استسلم أمام المتطرفين فى الوزارة ، وأن « ثروت باشا » استسلم أمام « زغلول باشا » !

* * *

استمرت الأزمة بغير حل . .

بعد ٤ أيام – يوم ٢٥ مايو – وجه « اللورد » مذكرة ، أشبه بالإنذار ، إلى « ثروت باشا » طلب فيها رسميًّا ، تأجيل مناقشة البرلمان المصرى لشئون الجيش المصرى حتى يتعرف رئيس وزراء مصر على مقترحات الحكومة البريطانية !

وبعد ٥ أيام – فى ٣٠ مايو – وجه « اللورد » إلى « ثروت باشا » . . الإنذار .

« بناء على تعليمات حكومة صاحب الجلالة أدعو دولتكم لبحث مسألة الجيش المصرى على ضوء الاعتبارات التالية :

١ – إن بريطانيا العظمى تتطلع دومًا إلى تسوية ودية مع مصر التى يجب عليها مساعدة بريطانيا العظمى ، فى الحفاظ على مصر من العدوان الأجنبى ، وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية .

٢ – ترغب حكومة صاحب الجلالة فى وجود جيش مصرى كفء ، يكون مستعدًا للمشاركة فى الدفاع عن البلاد . وهى مستعدة لأن تقدم لمصر كل المساندة لإنشاء مثل هذه القوة ، بشرط تدريب الجيش وفقًا للنظام البريطانى وبالحد الأدنى من الأفراد البريطانيين الذى تتضح ضرورتهم .

٣ – لوحظ أخيرًا أن هناك ميلا محددًا ومقلقًا للزج بالنفوذ السياسى فى الجيش المصرى . وظهر هذا الميل بعدد من الأشكال التى لفتت انتباه دولتكم إليها ، مثلما فعلت مع سلفكم .

وليس بى حاجة للقول بأن كون الاحتجاجات شفهية وغير رسمية ، يرجع إلى حرص حكومة صاحب الجلالة ، على التدخل بأقل ما يمكن فى الشئون المصرية ، حتى عندما كانت مسئولياتها تتعرض لخطر مباشر .

٤ – وهذا الميل أسفر عن دمار العديد من الجيوش فى الماضى . وقد صاحبته مؤخرًا جهود

عقدت العزم على تقليل وظائف وصلاحيات المفتش العام الحالى وحفنة الضباط البريطانيين العاملين فى الإدارات الخاضعة لوزارة الحربية وتم تكريس هذه الجهود رسمياً فى التوصيات التى أذاعتها اللجنة البرلمانية للحربية .

٥ – ترى حكومة صاحب الجلالة أن الموافقة على مثل هذه التوصيات تدمر بصورة خطيرة فرص التسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا . وتدعو حكومة صاحب الجلالة الحكومة المصرية لإعادة النظر فى موقفها دون إبطاء .

٦ – ومن أجل التوصل إلى اتفاقية ودية ، ونزولا على الرغبات المصرية المشروعة ، فإن حكومة صاحب الجلالة على استعداد للإذعان لاقتراحين كانت ترى من قبل أن الواجب يقتضى استثناءهما .

أولا : تخفيض الخدمة العسكرية من خمس إلى ثلاث سنوات ، برغم أن الهدف المعلن لهذا المشروع هو تضخيم الاحتياطى المدرب فى البلاد .

وثانيا : رفع تسع كتائب إلى مستوى أعلى ، مما يتضمن الزيادة الفورية فى قوة المدافع الفعالة لمصر أكثر من ١٦٠٠ فرد .

وقد أحيط دولتكم علماً بالفعل بالمساعدة التى ستقدمها حكومة صاحب الجلالة لمصر لتكوين قوة جوية وهو ما سنستمر ونشرع فيه .

٧ – وستدرك مصر النوايا الودية التى دفعت إلى تقديم هذه التنازلات .

وحكومة صاحب الجلالة ستطلب من جانبها الآتى :

(ا) أن يكون المفتش العام للجيش المصرى قادراً بصورة حرة وصحيحة ، على الاضطلاع بالوظائف التى خوله إياها « هدلستون باشا » فى يناير ١٩٢٥ ، والتى لم ينتقص منها مطلقًا . وأن يحصل لهذا الغرض على رتبة « الفريق » ، مع مرتب يتناسب مع واجباته ، وأن يحصل على عقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل فى البداية .

(ب) ألا يحجب وزير الحربية (إذا احتفظت لجنة الضباط بشكلها القائم) عن صاحب الجلالة ملك مصر ، توصيات هذه اللجنة فى التعيينات والترقيات ومنح الأوسمة وأمور الانضباط بوجه عام .

(جـ) أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة « اللواء » كنائب للمفتش العام ليحل محله فى غيابه ويؤدى هذا الضابط بصورة عادية الوظائف المنوطة بمنصب المفتش العام .

(والمفتش العام يتولى تمامًا الوظائف العليا المخولة إليه أصلا من جانب « هدلستون باشا ») ويحل محله - فى أثناء قيامه بأعمال المفتش العام - أكبر ضابط بريطانى متاح .

(د) توضع إدارة مصلحة الحدود وقوات خفر السواحل أيضًا تحت سيطرة المفتش العام أو نائبه فى حالة غيابه .

وكحل بديل يكون المدير العام لهذه الإدارة ضابطًا بريطانيًا ، كما كان الحال حتى أبريل ١٩٢٥ .

(هـ) تكون كل المناصب فى الإدارات الخاضعة حاليًا لوزارة الحربية (وفى خفر السواحل إذا أدمجت فى إدارة الحدود والتى يشغلها حاليًا ضباط أو أفراد بريطانيون) فى أيدى البريطانيين ويجب عدم المساس بصلاحية الأفراد البريطانيين ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(و) وفيما يتعلق بالأمور القضائية فإن الوضع فى مناطق الحدود يظل كما هو طوال استمرار العمل بهذه الصيغة للتعايش .

٨ - وحكومة صاحب الجلالة على قناعة بأن الحل الطبيعى والمناسب لهذه المشكلة يكمن فى عقد اتفاق - ذو طابع مؤقت فقط إذا لزم الأمر - بين بريطانيا العظمى ومصر .

ويضع الاتفاق فى اعتباره حقائق الموقف ، ويضمن فى نفس الوقت بصورة كاملة مصالح البلدين . وهى مستعدة لمناقشة مقترحات لهذا الغرض .

ولا تستبق إمكانية إدخال بعض التعديلات على المتطلبات المطروحة .

ولكن ، حتى يمكن التوصل إلى اتفاق من هذا النوع ، فليس أمامها سوى أن تطلب من الحكومة المصرية تنفيذ التدابير التى أوضحتها .

وإنى على ثقة من تشريفى برد سريع لإبلاغه لحكومة صاحب الجلالة » .

* * *

اقترن الإنذار بعمل عسكرى وهو وصول ٣ سفن حربية بريطانية إلى الموانى المصرية يقودها ضباط كبار . . .

. . . . السفينة « برهام » بقيادة نائب « الأدميرال كيلى » . والسفينة « مالايا » إلى الإسكندرية . والسفينة « السيادة الملكية » بقيادة « أدميرال المؤخرة نوريس » إلى بورسعيد فى أول يونيو .

وتشجع « اللورد » لأن الممثلين الأجانب فى القاهرة قدموا له تأييدًا إجماعيًا سريًا . . وقالوا إنهم سيقنعون حكوماتهم بتأييد بريطانيا لحفظ الأمن فى مصر.

وأيد « اللورد » أيضًا ، الضباط البريطانيون فى جيش مصر.

رد « ثروت باشا » فى يوم ٣ يونيو بمذكرة صيغت فى قالب من الود سلمها شخصيًا « للّورد » .

قال رئيس الوزراء إن الحكومة المصرية ترحب بأية مقترحات لإقامة تعاون وثيق بين بلدينا عن طريق معاهدة أو خلافه ومستعدة تمامًا للموافقة على إبقاء الوضع القائم كما هو من حيث توزيع وممارسة الاختصاصات فى الجيش المصرى.

وسلم « ثروت باشا » بمعظم المطالب البريطانية .

وقال رئيس وزراء مصر إن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع إدخال السياسة فى الجيش وتتوق إلى أن تجلو كل شك عن الجيش المصرى فى هده الناحية .

وهى على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لإيجاد الترتيبات التى من شأنها تسهيل التعاون المذكور.

وحتى تعمل الترتيبات يحتفظ بالموقف ، فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى ، كما كانت ، حتى الآن وبغير عائق . ويمكن القول بأن وزير الحربية (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندًا لقراراته .

وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين إلى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لم يكد يبدأ مدته .

ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يُقال عن اقتراح الإنعام عليه برتبة « الفريق » ورفع راتبه .

وسيبحث وزير الحربية من جهة أخرى تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدًا للمفتش العام ، أو يحل محله ، عند غيابه .

وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله ، متى دعت الحاجة فى أثناء غيابه ، أو ينوب عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى .

وفيما يختص بمصلحة الحدود فإن هذه المصلحة – التى تشتغل بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب – قد أُلحقت بوزارة الحربية . والمدير العام لهذه المصلحة عضو فى ذلك المجلس بحكم وظيفته .

وما زالت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش . ولذلك فإن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز ، بكل ما يرغب فيه ، من ضمان وطبقًا لمقتضيات الخدمة .

وفوق ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ .

ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم فقرر – لمصلحة العمل – أن يستبقيهم فى مناصبهم .

وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وستتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى يقومون بها .

وعند انتهاء هذه العقود يكون البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا ؟ .

وستكون الحكومة المصرية – فى البحث – خاضعة لمصلحة العمل لا لأى اعتبار .

أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فهو أكثر من التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا السلطان المناطق جميعها . ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام حتى يحل محله نظام أوفى .

وأعرب « ثروت باشا » عن رجائه ، فى أن تبدد هذه الايضاحات والتأكيدات كل سوء تفاهم بين الحكومتين فى موضوع الجيش المصرى وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين .

* * *

علق « اللورد » فى تقريره إلى لندن على موقف رئيس وزراء مصر فقال :

« كان ثروت باشا مراوغًا » .

ولم يضع « اللورد » وقتًا فى الإعراب « لثروت باشا » عن الاستياء العميق الذى شعر به عند قراءة هذا الرد .

واضطر « اللورد » لمقابلة الملك فى اليوم التالى . .

استسلم الملك تماماً وقال للمندوب السامى :

– إن الشىء الذى أخشاه وأرجو تلافيه فى هذه المسألة ، والمسائل الأخرى هو ظهور أى تغيير فى السياسة من جانب بريطانيا .

وقال « أحمد فؤاد » ، للورد . . مشجعاً :

– لابد أن تنهى بريطانيا . . ما بدأته .

أى : استمر يا لورد !

كتب المندوب السامى إلى لندن :

« لكى أقنع الزعماء السياسيين المصريين الوفديين والأحرار بجدية نوايانا خولت المستر « أنطونيوس » ، وهو مسئول فى حكومة فلسطين ، له دائرة واسعة من الأصدقاء فى عالم السياسة المصرية ، ليتصل بصورة غير رسمية بهؤلاء الزعماء على أمل أن تسفر محادثاته عن طريقة لضمان تلبية مطالبنا دون تقديم شىء يحمل طابع الإنذار » .

* * *

ويستمر « اللورد » . . .

أعد مسودة الإنذار الذى يوجه إلى مصر بصفة نهائية لقبول مقترحاته بصفة قاطعة وحاسمة . . أى للخضوع الكامل . .

* * *

ألقى السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية بياناً فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه : « إن الحكومة البريطانية تدخلت لأن فريقاً من الساسة المصريين أراد استعمال الجيش أداة معادية لإنجلترا .

والدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية الفرعية لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته .

وأضاف إن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة .

وحتى يتم الاتفاق يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر.

ولقد تلقت الحكومة البريطانية تقارير بأن هناك سعياً يبذل للتحريض والهياج . وهو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر.

استعد « اللورد لويد » للخطوة الأخيرة . .

بعث إلى تشمبرلين يقول إنه سيطلب إلى المصريين أن يجيبوا بوضوح :

– هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا .

وإذا جاء الجواب بالنفى أوكان الرد بهسا سيطلب من « الملك فؤاد » تأجيل اجتماع البرلمان وتشكيل وزارة إدارية . . وسيقدم لهذه الوزارة مشروع معاهدة شاملة مع بريطانيا .

وسيعطى الوزارة مدة محددة للرد .

ولن تعود الحياة الدستورية لمصر إلا إذا وافقت على مشروع المعاهدة .

وإذا وقعت اضطرابات تفرض الأحكام العرفية .

* * *

تدخل القدر لإنقاذ مصر . .

غادر السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية لندن إلى جنيف لحضور اجتماع لعصبة الأمم .

وتولى « ستانلى بولدوين » رئيس الوزراء معالجة الموقف الصعب الذى يواجهه « اللورد لويد » . . وتواجهه بريطانيا . . وثروت . . وسعد . . ومصر كلها .

ويكتب « بولدوين » إلى « اللورد لويد » ردًا لم يتوقعه « اللورد » :

قال « بولدوين » إنه يخالف « اللورد » فى اعتبار الرد المصرى غير مرض ، أو فى ضرورة التمسك بالمطالب الأولى .

ويرى أن المذكرة المصرية كتبت بلغة ودية . وأنها ، وإن كانت لا تقبل غير مطلب واحد ، إلا أنها لم ترفض المطالب الأخرى بصفة قاطعة .

ويأمر « بولدوين » المندوب السامى فى القاهرة بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانية . والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، للوصول إلى اتفاق مؤقت ، بخصوص الدفاع عن مصر .

ويقول إن المهم ليس الحصول على مطالب محدودة بل فى الوصول إلى اتفاقية . وأنه إذا نفذ هذه التعليمات فإما أن يقبل « ثروت باشا » إبرام الاتفاقية المؤقتة وإما أن يرفضها ، وإن رفضها وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فإنه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع إنجلترا فى الدفاع عن مصر ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى » .

قال « اللورد لويد » فى تقريره :

« تلقيت بأعمق مشاعر القلق رد حكومة صاحب الجلالة على مذكرتى المقترحة واعتمادًا على حالة الرأى العام فى إنجلترا ، وعلى طبيعة الرد المصرى ، الذى نعتبره غير مرض بأكمله ، فإن حكومة صاحب الجلالة اقترحت توجيه رد شفهى معتدل حول المسألة العامة للتعاون الإنجليزى – المصرى ، مع ترك التفاصيل ، مهما كانت هامة فى حد ذاتها ، لتكون محلا للتفاوض ، الذى يقوم على أساس مشروع الاتفاقية العسكرية المؤقتة الذى كان السير « أوستين تشمبرلين » قد أعده تمشيًا مع فقرة كنت قد أدخلتها بناء على تعليماته فى مذكرتى الأولى بتاريخ ٢٩ مايو .

والمبادئ المتضمنة فى هذا المشروع للاتفاق هى :

١ – تحديد قوة الجيش المصرى بالقوة اللازمة ظاهريًا للتعاون مع القوات البريطانية .

٢ – إمداد الجيش بالعاملين البريطانيين من مدربين وفنيين مع استبعاد الأجانب الآخرين .

٣ – انفراد بريطانيا بإمداد الأسلحة والذخائر الحربية اللازمة » .

* * *

لم ييأس « اللورد » . .

بعث إلى لندن « بآرثر ويجين » السكرتير الأول لدار المندوب السامى ليفاوض رئيس الوزراء ويشرح له الموقف ويحاول إقناعه بمنطق « اللورد لويد » .

ولم يتنازل المندوب السامى ويسافر بنفسه إلى لندن .

وأصر المندوب السامى على موقفه . فكتب إلى رئيس وزراء بريطانيا يفند رأيه . ويسوق الحجج التى تدل على أن الدخول فى مفاوضات مع مصر أمر لا جدوى منه .

واستدل على ذلك بأن ثروت باشا أوضح له شخصيًا أنه لا يمكن للإنجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل المفاوضة على التحفظات .

وقال « لويد » إن إدخال عنصر التفاوض يشكل الضعف الرئيسى للخط المقترح حاليًا .

واحتج بأن « المصريين أنفسهم سواء أعداء أم أصدقاء كانوا يتوقعون الصلابة من جانبنا ،

كما أنى – كنت أتصرف ، كما أظهرت بسلطة خاصة – وألزمت حكومة صاحب الجلالة ونفسى بضمان بعض الشروط التى لا يمكن التخلى عنها أو حتى التقليل منها دون الإضرار العميق الدائم بمصالحنا فى مصر. ودون جعل موقفى الشخصى لا يمكن احتماله » .

وفى النهاية حث رئيس وزرائه على أن يسمح بتقديم نسخة منقحة من الإنذار يختفى منها تحديد مدة للرد وإدخال تعديلات شفهية أخرى .

ولكن « بولدوين » يصر على الاكتفاء بتوجيه رد شفوى معتدل لمصر.

ويكتب « لويد » فى مذكراته « اضطررت للإذعان للقرار . . مع بعض التردد » !

* * *

لم يعرف « ثروت » أبدًا بآراء « ستانلى بولدوين » ، أو أن رئيس وزراء بريطانيا رفض توجيه إنذار نهائى لمصر.

خضع « ثروت باشا » وامتنع عن نشر صيغة الإنذارات أو رده عليها . وترك لصحف مصر أن تنشر ما استطاعت معرفته . .

قال « ثروت باشا » لِلُّورد فى ١١ يونيو :

– ابعث لى مطالبًا بمزيد من الإيضاح للمذكرة المصرية . . وأرد عليك . . وتنتهى المشكلة .

وافق « اللورد » وبعث بالمذكرة المطلوبة .

ورد « ثروت » بمذكرة أخرى وافق « اللورد » ، على مسودتها ، مقدمًا .

وكانت مذكرة « ثروت » التفسيرية خضوعًا وإذعانًا كاملاً لكل المطالب البريطانية .

وتم تبادل المذكرتين يومى ١٣ و ١٤ يونيو .

تعهدت مذكرة « ثروت باشا » بأنه حتى يتم التوصل إلى اتفاق محدد بين البلدين فلن يكون هناك تدخل فى السلطات المخولة من « هندلستون » إلى المفتش العام عام ١٩٢٧ أو فى توزيع الاختصاصات بين مجلس الجيش ولجنة شئون الضباط .

ووعدت المذكرة المصرية بسرعة تعيين نائب للمفتش العام وتعهد بأن مسائل الرتبة والمرتب ومدة العقد فيما يتعلق بالمفتش العام ونائبه ستلقى حلا مُرضيًا .

وتم تعزيز هذا التعهد بالفعل بتعهدات أكثر تحديدًا قدمها « ثروت باشا » .

وفيما يتعلق بإدارة مصلحة الحدود أشارت المذكرة إلى أنه تم فى يناير منح عقود جديدة

للضباط البريطانيين المعينين كما أشارت إلى التعهدات التى قدمت فى المذكرة السابقة مع إضافة تأكيد عام بأن الحكومة المصرية ستنظر إلى كافة المسائل المستقبلة التى تؤثر فى الإدارة بعناية فائقة ، ومن أكثر وجهات النظر اتساعاً .

واختتمت المذكرة بفقرة يقصد منها إقناع الرأى العام المصرى بأن الأمور التى تناولها إنما تدخل فى نطاق المجال التنفيذى ، وأنها لا تشمل أى استسلام فى حقوق مصر الدستورية .

وفى ١٦ يونيو أدلى « عبد الخالق ثروت باشا » بتصريح فى مجلس النواب والشيوخ دافع فيه عن مسلكه .

وساعد « زغلول باشا » رئيس الوزراء فى مجلس النواب فقبل المجلس تصريحات رئيس الوزراء .

* * *

قال « اللورد لويد » فى تقريره :

« سررت للغاية عندما تلقيت من كل من رئيس الوزراء « بولدوين » والسير « أوستين تشمبرلين » تهنئة على النجاح فى معالجة الأزمة .

وأدت الأزمة فى الأساس إلى توضيح أنه ليست هناك حكومة مصرية يمكنها أن تأمل فى أن تحتمى وراء البرلمان المصرى فى أمور تتضمن المصالح البريطانية الحيوية والتحفظات » .

وقال :

« هذه الحكاية زادتنى اقتناعاً برأيي فى ضمان مصلحة سياسية هامة لبريطانيا وتحسين الموقف برمته وإعطائه دفعة جديدة نحو السلام » .

وقال : (إن حزم حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا حقق نتائجه) .

* * *

قال الدكتور « محمد حسين هيكل باشا » فى مذكراته :

رأى كثيرون من الإنجليز المقيمين بمصر ، الحريصين على توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا مبالغة فى تصرف « اللورد لويد » لا مسوغ لها .

ولقد حدثنى مستر « جيرالد ديلينى » وكيل شركة رويتر بمصر وأزمة الجيش على أشدها وطلب إلى أن أكتب فى « السياسة » ساخراً من تصرف المندوب السامى ، ووعدنى بأنه سيتخذ

من مقالى أساسًا لبرقيات يرسل بها إلى إنجلترا . ويسخر هو كذلك من هذا التصرف .

وكتبت . وبعث الرجل برقياته . ومع هذا اضطرت الحكومة المصرية إلى أن تنزل على حكم الإنذار البريطانى لأن « ثروت باشا » كان يمهد لسياسة حسن التفاهم يبتغى من ورائها أن يصل إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا .

ولم يكن عجيبًا أن يتشبث المندوب السامى البريطانى بموقفه من هذه الأزمة وأن تظاهره حكومة لندن فى هذا التشبث . فقد كان « اللورد لويد » من غلاة المحافظين . وكان يعتقد أن الشرق لا يذعن إلا للقوة ولا يفهم غيرها . . لا عجب ، وذلك شأن الرجل ، وتلك أخلاقه أن يشتد فى أزمة الجيش شدة لا مسوغ لها .

وقال الدكتور « هيكل » :

« فتحت أزمة الجيش عيون المصريين على حقيقة تكررت أمامهم صورها المختلفة . . فمثل إنجلترا يستطيع باسم « التحفظات » التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ أن يتدخل فيما يشاء من شئون مصر الداخلية .

ألا تتناول هذه « التحفظات » الدفاع عن مصر وحماية الأقليات والأجانب ، وكل ما يتصل بالقوات المسلحة يمس الدفاع عن مصر ، وكل ما يتصل بالحياة اليومية العادية يمس الأقليات ويمس الأجانب .

وما دامت إنجلترا تستطيع التدخل فى شئون مصر الداخلية فالحكومة المصرية معرضة دائمًا لمتاعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية معرضة أيضًا لمتاعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية البريطانية معرضة دائمًا للاضطراب والقلق » .

* * *

كتب « مورتون هاول » القائم بالأعمال الأمريكى إلى واشنطن فى البرقية رقم ١٠٢٣ بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٢٧ وهى آخر برقية له قبل سفره عائدًا إلى بلاده .

(يعتقد عدد قليل من الناس بأنه تم التوصل فى النهاية إلى « تسوية مُرضية » .

ولكن إذا عرفت جميع الحقائق فمن المعتقد أنها ستوضح أن البريطانيين حصلوا تحت التهديد بالإكراه ، على ما أرادوا الحصول عليه . . فسفنهم الحربية

تقف فى حالة استعداد فى كل من بورسعيد والإسكندرية .

وفى كل الظروف فإنه ليس بوسع حكومة مصر إلا المناقشة لبعض الوقت لتضمن شروطًا أفضل .

وكلمة « الشروط » مستخدمة بمعنى جعل المطالب البريطانية أقل عنفًا ، أو تغييرها من حيث الشكل) ! !

* * *

بذل « سعد » من الجهد فى تهدئة النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه . . وكان موضع الملاحظة عليه من بعض أنصاره ومنهم « عباس محمود العقاد » .

قال له « العقاد » :

– ماذا نأخذ من فرط حرصك على الدستور أمام التهديد والوعيد .

رد « سعد » قائلا :

– ليذهب الدستور حيث يذهب . . ولكن يجب أن نذكر أن الإنجليز قادرون على تضييع جهودنا كلها فى طلب الدستور . . ولولا رغبتهم فيه لضاع علينا ما سلف من جهود .

إن فى صلب الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف إنجليزى فى دار المندوب السامى .

إن تضييع الدستور من أجل أزمة الجيش عجلة لا تقضى بها الضرورة .

ومتى كان الإنجليز يشيرون إلى المفاوضة بلسان وزير خارجيتهم فلا ضرر من إرجاء الخلاف كله بضعة أشهر إلى أن نتفق على قرار أو يذهب الدستور إلى حيث يذهب .

وكان « سعد » يشير بذلك إلى المفاوضات القادمة بين « ثروت » والإنجليز ! .

النجم الساطع

دعت بريطانيا « الملك فؤاد » لزيارة لندن . .

ووافق الملك ولكن أرجئت الرحلة أكثر من مرة بسبب الأزمات التى افتعلها المندوب السامى .

وأخيراً قرر الملك القيام بهذه الزيارة وأطلعه « اللورد لويد » على البرنامج الرسمى يوم ١٤ مايو عام ١٩٢٧ . . وأزمة الجيش مشتعلة .

وافق الملك على البرنامج ولكنه قال « لثروت باشا » :

– أخشى ألا تعاملنى بريطانيا كملك مستقل . . تحدث مع المندوب السامى .

وبالفعل أشار « ثروت باشا » صراحة إلى المشكلة مع « اللورد » الذى بعث إلى لندن يسأل ويستفسر ثم أبلغ الملك :

– لن يكون هناك خروج على مراسم التشريفات . . ليس هناك أساس لمخاوفك .

اطمأن صاحب الجلالة وقرر السفر ، وحده ، إلى لندن !

ولم ير الملك أن ترافقه « الملكة نازلى » فى هذه الرحلة لأن تقاليد ذلك الزمان تحول دون ذلك .

وعندما فكر « الملك فاروق » فى زيارة لندن عام ١٩٤٦ ثارت مشكلة لأنه كان على خلاف مع زوجته « الملكة فريدة » . .

وحارت تشريفات قصر باكنجهام الملكى فيا تفعل وهل تدعو ملك مصر وحده ، أو تدعو « الملكة فريدة » التى يزمع طلاقها .

ولكن السفير المصرى فى لندن قال :

– هناك سابقة ملكية .

فى عام ٢٨ سافر « الملك الأب أحمد فؤاد » دون أن ترافقه الملكة .

ووافقت بريطانيا على هذا الرأى ولكن رحلة « فاروق » لم تتم .

ولم يتدخل المندوب السامى عام ١٩٢٨ ليفرض سفر الملِكة بل إنه تدخل ليفرض على الملِك ألا يسافر وحده ، بل ينبغى أن يصحبه رئيس الوزراء !

* * *

كان مجلس النواب منعقداً . .

وخشى « اللورد » أن يثير الأعضاء قضية الرحلة الملكية ، ورفض الملِك أن يصحبه وزير الخارجية الذى هو فى نفس الوقت رئيس الوزراء . . « عبد الخالق باشا ثروت » .

ودون استشارة ملك مصر . . بعث « اللورد جورج لويد » إلى لندن يطلب توجيه دعوة شخصية إلى رئيس وزراء مصر لزيارة لندن تقديراً للمساندة التى قدمها فى حل « أزمة الجيش » .

وافقت لندن

وبعد ٦ أيام من انتهاء أزمة الجيش اجتمع الملِك « بهندرسون » الوزير البريطانى المفوض وجرى بين الاثنين . . أغرب حديث .

قال « هندرسون » :

– الدستور يقول : ينبغى أن يرافق الملِك أحد الوزراء لأن الزيارة رسمية .

ذُهل الملِك ولكنه لم يعلق . .

واستمر « هندرسون » يتكلم :

– إعلان سفر « ثروت باشا » فى المعية الملكية يساعد فى هذه الظروف .

ومرة أخرى صمت الملِك . .

قال « هندرسون » :

– لولا الهدوء السياسى ماكان ممكنًا إتمام الزيارة . إن الدعوة وجهت لجلالتك منذ عام . . وأُجلت بسبب الموقف السياسى .

ولا يمكن ضمان الهدوء إلا إذا أحضرت معك وزيرًا كما هو معهود فى مثل هذه المناسبات .

وأخيرًا وجه « هندرسون » الإنذار . . قال :

أولا : لن تستطيع الحكومة البريطانية الاستمرار فى ترتيبات الزيارة حتى تدعو جلالتك وزيرًا لمصاحبتك .

ثانيًا : ترى الحكومة البريطانية أن يكون « ثروت باشا » . . هو الوزير الذى يسافر معك !

حاب الملِك مستسلماً :

بلغنى ذلك أيضًا عن طريق القائم بالأعمال المصرى .

ل « هندرسون » وهو يبدى بعض التنازل :

جلالتك صاحب القرار النهائى فى اختيار شخص الوزير .

رف الملِك أنه لا يستطيع أن يختار . . وأن القرار النهائى مفروض عليه . . منذ البداية .

ل : إنى مستعد لدعوة رئيس الوزراء لمرافقتى .

ضاف : وذلك نزولا على رأى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

ستدرك الملِك قائلا بعد فترة :

. . فى الجزء الرسمى فقط من الزيارة فإن لها جانبين ، أحدهما خاص ، والآخر

. . كما تعلم .

فق « هندرسون » .

كن الملِك رفض أن يصحبه « ثروت باشا » على الباخرة المحروسة وسافر جلالته ،

، يوم ٢٣ يونيو ، إلى باريس ، فى زيارة خاصة . . ولحق به « ثروت باشا » . . ووصل

، معًا إلى لندن يوم ٤ يوليو .

كان بين المستقبلين « اللورد جورج لويد » الذى وصل إلى لندن فى إجازة .

* * *

د ساعات من وصول الملِك قامت أزمة خطيرة هددت بفشل الزيارة الملكية .

كان سبب الأزمة جملة واحدة عرض أمرها على مجلس الوزراء البريطانى فى نفس اليوم .

صرت وزارة الخارجية البريطانية على إضافة فقرة إلى الخطاب الذى سيلقيه الملِك « أحمد

فى مأدبة العشاء الرسمية التى أقيمت فى لندن تكريمًا له .

لت هذه الفقرة على لسان صاحب الجلالة :

إنى مهتم برخاء مصر الذى ساهمت بريطانيا فى تحقيقه) .

نض « ثروت باشا » هذه الفقرة واكتفى بأن يؤكد الملِك علاقة الصداقة والتعاون التى

بين البلدين .

بلغ التعديل إلى وزارة الخارجية البريطانية . .

يوافق « أوستين تشمبرلين » وزير خارجية بريطانيا على رأى « ثروت » وبعث إليه السير

« وليم تايريل » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية لإبلاغه إنذاراً .

– إما أن يقول الملِك النص كما أعددناه . وإلا فلن نسمح للملِك بأن يخطب على الإطلاق .

إن زيارة الملِك ستصبح بغير معنى إذا لم يقل صاحب الجلالة هذه الكلمات .

إن الرأى العام البريطانى لن يسمح بخطاب على النحو الذى اقترحه رئيس الوزراء المصرى .

واضطر « ثروت » إلى الموافقة لأن صاحب الجلالة يريد استقبالا ملكيًّا !

وانتقدت الصحافة المصرية صاحب الجلالة لأنه ذهب إلى لندن يشكر الإنجليز بدلا من أن يلعنهم أو يلتزم الصمت الكريم !

* * *

استغرقت الزيارة الرسمية ٣ أيام ولكن الملِك بقى يجول فى بريطانيا حتى آخر يوليو .

وعندما سافر جلالته ليستكمل جولته فى أوربا بقى « ثروت باشا » فى لندن .

* * *

توجه « ثروت باشا » إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بعد ٩ أيام من وصوله للاجتماع بوزيرها « أوستين تشمبرلين » . . فى زيارة شخصية .

قال « ثروت » :

– الحفاوة التى لقيها الملِك شجعتنى على هذا اللقاء . أريد أن يفهم كل منا ظروف الآخر . ولإزالة التوتر الناشئ عن أزمة الجيش فى الشهر الماضى .

قال « تشمبرلين » : ألم تنته الأزمة . أجاب « ثروت » :

– رقينا المفتش العام البريطانى وكذلك مساعده .

دهش « تشمبرلين » فإنه لم يكن يعلم أن « اللورد لويد » أصر على ذلك . .

. . وراجع بنفسه – بعد ذلك – المفاوضات والبرقيات المتبادلة بين « لويد » ولندن حتى عرف أن « ثروت باشا » ذكر الحقيقة .

واستمر الحديث طويلا بين الرجلين وكان مقدمة للمفاوضات الثالثة بين مصر وبريطانيا .

* * *

انتهى الاحتلال البريطانى إلى فرض الحماية البريطانية على مصر عند قيام الحرب العالمية الأولى .

وحاولت بريطانيا الوصول إلى معاهدة عقب زيارة « لجنة ملنر » وتقديم تقريرها عام ١٩٢١ .

وتفاوض « عدلى » فى لندن ولكن المفاوضات انتهت بالفشل حول مسألتين :

١ – بقاء القوات البريطانية فى مصر.

٢ – إشراف بريطانيا على السياسة الخارجية لمصر.

وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب بريطانيا بإعلان استقلال مصر مع الإبقاء على أربع تحفظات .

وفشلت مفاوضات « سعد زغلول » أيضًا مع « رامزى ماكدونالد » رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها عام ١٩٢٤ .

وتوقفت المفاوضات بين البلدين منذ ذلك الحين ٤ سنوات كاملة .

وها هو « ثروت » يتكلم عن العلاقات المصرية البريطانية . . أى يبدأ مفاوضات جديدة .

التقط « تشمبرلين » الخيط من « ثروت » فتكلم أيضًا عن أزمة الجيش . . قال :

– ستظل علاقات البلدين تحت رحمة أية أزمة . . وقد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة .

وأضاف : هل استفاد المصريون من تجارب الماضى .

دافع « ثروت » عن استقلال مصر وقال : إن السبب يرجع إلى سوء الظن ، وعدم الثقة ، الذى يحيط بجو العلاقات بين البلدين .

قال « تشمبرلين » : وما العلاج ؟

أجاب « ثروت » : تحديد العلاقات لإزالة سوء التفاهم ومنع الصدام .

قال « تشمبرلين » : وهل شعب مصر على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة ، وما يترتب عليها من الضرورات لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة .

قال « ثروت » : بريطانيا تطلب ضمانات ونحن لا نعطى إلا ما يتفق مع استقلالنا . . إنى لم أكلف بإجراء مفاوضات ، ولكن صدق حفاوتك شجعنى على إبداء رأيى . . وإذا

بدت المفاوضات مقبولة سأبلغها إلى « سعد باشا » زعيم الأغلبية لنقرر ما إذا كنا ندخل فى مفاوضات رسمية .

* * *

قال « ثروت باشا » ، فيما بعد إن « تشمبرلين » طلب منه تقديم مشروع معاهدة .

أما « تشمبرلين » فقد أعلن ، فيما بعد أيضًا ، أنه طلب من « ثروت باشا » استئناف محادثاته فى القاهرة مع « اللورد لويد » وأن ثروت هو الذى تقدم إليه بمشروع معاهدة .

والسؤال الآن :

– أين الحقيقة ؟

والجواب من محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى نفس اليوم الذى التقى فيه الرجلان .

قال محضر الاجتماع :

(أبلغ « تشمبرلين » مجلس الوزراء يوم ١٣ يوليو بنتيجة اجتماعه « بثروت ») .

قال : (عقدت معه أول جلسة عمل وبدأت معه محادثات تمهيدية أقنعته برغبتنا فى أن تقوم العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى على أساس الصداقة ، لا تضطرب بين وقت وآخر نتيجة للأزمات .

وقال « تشمبرلين » :

– لقد طلبت منه أن يبحث بعناية إذا كان من الممكن الوصول إلى ترتيب ولنبدأ مثلا بتنظيم وضع الجيش المصرى .

ولا أستطيع الآن أن أتنبأ بنتائج هذا الحديث) .

ومن هذه الكلمات يتضح أن « تشمبرلين » هو الذى بدأ يجس نبض « ثروت » فى موضوع عقد معاهدة بين البلدين . وهذا هو السبب فى أن « تشمبرلين » أبلغ مجلس الوزراء البريطانى بالأمر ليستعد له .

باختصار كان « فخ » المعاهدة من إعداد « تشمبرلين » وليس « ثروت » ! .

* * *

كان الرجلان مدفوعين إلى التفاوض .

. . . « تشمبرلين » يريد معاهدة . . فهذا هو هدف بريطانيا منذ البداية .

أما « ثروت » فمن الواضح أن له أكثر من هدف .

كتب الدكتور « شفيق غربال » فى مؤلفه القيم عن « تاريخ المفاوضات المصرية » :

(ذهب « ثروت باشا » لإنجلترا فى معية الملك ولا تسمح ظروف الزيارة إلا بقدر من الاتصال الشخصى بينه وبين وزير خارجية إنجلترا ، قدر كلاهما أنه لا يخلو من نفع . . فلم يستصحب « ثروت » المعاونين الذين يلزمون لإجراء محادثات دقيقة فى أمر العلاقات بين المملكتين .

ولم يحمل معه المستندات والوثائق والمباحث التى تلزمه .

ولكن الاتصال الشخصى الأول شجع الرجلين على المضى فى المحادثات .

وحمل « ثروت » على كتفيه عبء التحضير والبحث والأخذ والرد) .

* * *

مضت المفاوضات بسرعة .

تناول « عبد الخالق ثروت » طعام الغداء مع « سلبى » سكرتير « تشمبرلين » ، الذى يعرفه « ثروت » ، لأنه كان يرأس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية .

وحضر المأدبة المحدودة السير « وليم تايريل » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية .

قال « تايريل » :

— فى ذهن وزير الخارجية ٣ موضوعات ينبغى تسويتها .

١ — الجيش .

٢ — المستشارون البريطانيون .

٣ — مسئولية بريطانيا نحو تأمين أرواح وممتلكات الأجانب .

وعد « ثروت » ببحث الموضوع وإعداد رءوس — أى أسس — الاتفاق الذى تقبله ، وتوافق عليه الحكومة البريطانية .

وقال « ثروت » : إذا حدث ذلك فسأعود إلى مصر للتشاور . وألحق بعد ذلك « بالملك فؤاد » فى روما ثم أعود إلى لندن .

* * *

وبعد ٤٨ ساعة قام «ثروت» بزيارة «سلبى» وقدم إليه أسس معاهدة التحالف والصداقة بين البلدين وهى ١٢ مادة .

وكان «ثروت» وحده فى لندن عدا سكرتيره وهو نجله «إسماعيل ثروت» الذى أصبح سكرتيراً للمفاوضات .

وقال «ثروت» إنه عرض المشروع على «الملك فؤاد» الذى وافق على الفكرة بصفة عامة .

وفى تقارير مقر المندوب السامى قيل «تسربت أنباء بأن» «سعدًا» اطلع على مسودة مشروع «ثروت» الأصلية .

* * *

بعد ٤٨ ساعة أخرى – أى فى ٢٠ يوليو – قال «تشمبرلين» فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى :

(إن مشروع «ثروت» الحالى لا يمكن قبوله . ولكنه يمثل تقدمًا كبيرًا لم يقم به أحد من رؤساء الوزارات السابقين فى مصر منذ عام ١٩٢٢ .

ويبدو أن «ثروت» جذبته فكرتى – أى فكرة «تشمبرلين» – وهو يأمل القيام بعمل .

وقد عينت – أى تشمبرلين – لجنة لفحص مشروع «ثروت» وإعداد مشروع آخر إذا كان ضروريًا) .

وقال «تشمبرلين» : (إن مشروع «ثروت» يمثل نوايا لبداية خطيرة وهى تعتبر تقدمًا كبيراً . ولكن «ثروت» قال إنه ليس فى وضع يجعله يقدم عرضًا ، لأنه لا يعرف إذا كان يستطيع تمريره فى مصر .

وإذا وصل إلى أساس لاتفاق ، فإنه سيعود به إلى مصر للحصول على الموافقة عليه .

والمهم الآن أن نناقش رءوس الموضوعات التى وردت فى اتفاق «ثروت» لأن عدم قبوله أو رفض مناقشته ، يخلق جوًا عدائيًا فى مصر .

وقبل استئناف المفاوضة مع «ثروت» فإما أن مجلس الوزراء يبحث – بنفسه – المشروع ، أو يشكل لجنة وزارية تقدم تقريرها للمجلس) .

جرت مناقشة قصيرة طُلب خلالها إلى وزير الخارجية العمل على تأمين بقاء مستشار بريطانى

فى وزارة الداخلية المصرية . . وضمان استمرار وضع الموظفين البريطانيين العاملين فى حكومة مصر . . وضمان لمصالح بريطانيا فى مصر بالنسبة لخطوط المواصلات بما فى ذلك المواصلات الجوية والطيران المدنى .

واختتم الوزير تصريحه بقوله :

(وليس من أهدافى ، ولا من نوايا « ثروت » ، عقد اتفاق فى أثناء وجود رئيس الوزراء فى لندن) .

وانتهى الاجتماع إلى قرار بالموافقة على سياسة عقد معاهدة للتحالف مع مصر ، بشرط الوصول إلى شروط مناسبة ، وتشكيل لجنة وزارية لبحث مشروع الاتفاق الذى وضعه « ثروت » ورأى وزارة الخارجية البريطانية فيه) .

* * *

درس « موريس هانكى » السكرتير العام لمجلس الوزراء البريطانى مشروع المعاهدة ، وقدم مذكرة إلى مجلس الوزراء بأن « المعاهدة » ، هى التى تحل المشكلة التى نشأت بين بريطانيا ومصر منذ عام ١٩١٩ .

وأحال المشروع إلى رؤساء أركان الحرب البريطانيين لبحثه .

اجتمع رؤساء الأركان يوم ٢٦ يوليو فاهتموا أساساً بالدفاع عن قناة السويس وأدخلوا تعديلات على المشروع الذى وضعه «تشمبرلين» .

واجتمعت اللجنة الوزارية يوم ٢٧ يوليو لبحث مشروع «تشمبرلين» المعدل .

وأصبح واضحاً أن الجيش هو صاحب الكلمة الأخيرة . .

على أية حال اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٨ يوليو لبحث مشروع المعاهدة كما وضعه الإنجليز .

وهو الاجتماع الثالث لمجلس الوزراء الذى يبحث فيه المعاهدة .

حضر الاجتماع النائب العام ليعلن الرأى القانونى فى الخلاف الذى نشأ داخل اللجنة بشأن عضوية مصر فى عصبة الأمم . . بعد الاتفاق .

فقد تساءل الوزراء عما إذا كان موقف بريطانيا سيضعف نتيجة لقبول مصر فى عضوية عصبة الأمم . . فإن مشروع المعاهدة نص على إحالة الخلافات إلى العصبة .

قال السير « دوجلاس هوج » النائب العام :

- إن الهدف هو تحسين وتدعيم موقفنا بعد تنظيم الجيش المصرى .

أثار الوزراء مسألة الأقليات فى مصر وكيف أن المشروع لا يوفر حماية الأقليات .

وكان الرد أن المعاهدة لا تحرم بريطانيا من سلطة الحضور إلى مصر لمساعدة الأقليات . . فإذا حدث اضطهاد للأقليات إلى حد إثارة الاضطرابات ، فإن بريطانيا تستطيع التدخل لحماية الأجانب .

وفى آخر الأمر ، فإن بريطانيا تستطيع اللجوء إلى عصبة الأمم .

وعلى أية حال ، فإن بريطانيا لا تستطيع أن تأمل فى الوصول إلى اتفاق إلا إذا قدمت بعض التنازلات .

وأشير إلى موضوع سوء الإدارة فى مصر والفساد نتيجة لتقليل النفوذ البريطانى ، فقيل للأعضاء إن المادة الأولى من تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ نصت على إنهاء الحماية وإعلان مصر دولة مستقلة .

وكان « ونستون تشرشل » صديق « لويد » هو أول وأكثر المتحدثين ضد مصر .

ولكن المناقشة انتهت إلى أنه إذا أصرت بريطانيا على إشرافها على الجهاز الإدارى فى مصر ، فإن ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير ويجعل أية معاهدة غير ذات موضوع .

وانتهى الاجتماع بموافقة مجلس الوزراء على تخويل « تشمبرلين » الاستمرار فى مفاوضة « ثروت » على أساس المشروع البريطانى وعدم تقديم أية تنازلات عن هذا المشروع إلا بعد عرض الأمر على مجلس الوزراء .

ووافق مجلس الوزراء أيضًا على أن تظل المعاهدة سارية إلى الأبد ولا تعدل إلا باتفاق الطرفين .

وكان مشروع « تشمبرلين » يقضى بسريان المعاهدة مدة ١٥ أو ٢٠ عامًا ولكن مجلس الوزراء رأى أن تكون أبدية . .

وهكذا شل مجلس الوزراء يد وزير الخارجية عن تقديم تنازلات وبذلك أصبح المجلس هو الذى يتفاوض وليس « تشمبرلين » !

* * *

للمرة الرابعة يجتمع مجلس وزراء بريطانيا العظمى - يوم ٤ أغسطس - لبحث مشروع المعاهدة .

قال « تشمبرلين » يوم ٢٨ يوليو للمجلس :

— نسيت أن أذكر نقطة بالنسبة لمعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا ، تنص المادة ٥ من المعاهدة على أنه بعد ١٠ سنوات يبحث الطرفان المتعاقدان مكان استقرار القوات البريطانية فى مصر.

وهذا النص تقرر نتيجة لتوصية اللجنة الوزارية . ولكن هذه اللجنة وافقت أيضًا على التصريح لوزير الخارجية بأن يخفض هذه المدة إلى ٧ سنوات بشرط أن يقاتل بقوة من أجل مدة الـ ١٠ سنوات ولا يتنازل بتخفيض المدة إلا فى نهاية الأمر . . فهل توافقون ؟ .

. . . ووافق المجلس على هذا التنازل ! ! !

* * *

عاد « ثروت » من روما إلى لندن . . ليستأنف اجتماعاته « بتشمبرلين » .

وجد المشروع الجديد متباعدًا تمامًا عما اتفق عليه فى الخطوط الأساسية بينه وبين وزير الخارجية البريطانى .

ومن هنا اجتمع الرجلان فى اليوم التالى – ٢٩ يوليو – قبل ساعات – من سفر « ثروت » مع الملك .

أراد « تشمبرلين » أن يخفف من اعتراضات « ثروت » فبدأ الحديث قائلا :

— هذا المشروع ، يجوز لنا المناقشة فيه .

وحتى يُقنع « ثروت » أخذ « تشمبرلين » يتلو – أمامه – كل مادة ويفسرها .

رد « ثروت » ، بالقول والإشارة ، إن المشروع يتعارض مع مبدأ الاستقلال ، وإنه سيقدم اعتراضاته عليه فى مذكرة رسمية .

قال « تشمبرلين » إنه عرض المشروع البريطانى على « ثروت » الذى بحثه بجدية متناهية ولم يوافق عليه .

انتهز الوزير البريطانى الفرصة وقال « لثروت » :

— إن مجلس الوزراء وافق على هذه الصيغة وحدها . إن الأمر ليس سهلا . وهناك مؤيدون كبار للحكومة يتمنون فشل المفاوضات كما بدا من « صحيفة مورننج بوست » .

وسيؤدى ذلك إلى أحداث فى مصر، يكون نتيجتها اختفاء البرلمان والدستور.

أبدى « ثروت » رغبته فى الوصول إلى اتفاق ولكنه أبدى رفضه للمشروع الحالى المعروض عليه .

قال إنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل .

قال الدكتور « هيكل باشا » : «كان أمام ثروت أن يعلن فى لندن أن المناقشة مع « تشمبرلين » غير مجدية وأن مقامه فى لندن لم يبق له محل . وكان أمامه أن يعلن ذلك – إلى قومه – فى عبارة أخاذة قوية ، وأن يعود محاطاً بهالة من الإعجاب . ولكن ذلك ليس يتفق مع طريقه فى التفكير. ولا هو يقرب الغاية التى ينشدها » .

* * *

كان « ثروت » كما يقول الدكتور – شفيق غربال – متلهفاً لا نتزاع شىء لمصر. وهذا التلهف من جانبه يرجع إلى إيمانه بأن الظرف موات ، فالحياة النيابية قد عادت إلى مجراها ، والأحزاب مؤتلفة ، وأمور مصر تضبطها يد « سعد » . و« سعد » يشجعه ويحمى ظهره . والمصريون قد برموا بالسدود التى أقامها حولهم الإنجليز » .

* * *

كان « سعد » من ناحيته مؤيدا للمفاوضات .

صحف الوفد وعلى رأسها « البلاغ » تدعو إلى الدخول فى مفاوضة مع الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية .

قال الدكتور « عبد الخالق لاشين » فى الجزء الثانى من كتابه عن « سعد زغلول » :

« رغب « سعد » خلال هذه المرحلة من حياته فى تنقية جو العلاقة بين مصر وبريطانيا وتسوية المسائل المختلف عليها تجنباً لأى صدام بين البلدين .

ويفسر ذلك مسلكه المعتدل والمهادن للسياسة البريطانية طوال مدة الائتلاف ومحاولاته المتكررة للسيطرة على بعض المتطرفين من رجاله » .

والحقيقة أن « سعداً » رأى أن الحل الوحيد هو الاتفاق مع بريطانيا للتفرغ للوضع الداخلى فى مصر.

إن كثيرين وعلى رأسهم الملك يتربصون بالدستور والحياة النيابية ويستعينون بالإنجليز فى ذلك وكان لابد من الاتفاق مع الإنجليز ، حتى لا يكون هناك ملكان فى مصر ، أحدهما فى قصر عابدين ، والآخر فى قصر الدوبارة ، أى المندوب السامى .

« والملكان » يتفقان ، ويختلفان ، على حساب مصر !

فى مذكراته قال الدكتور « هيكل باشا » :

« أحاط « ثروت » . . (سعد باشا) بما يتم خطوة . . فخطوة . . وأعجب « سعد باشا » ببراعة الرجل ولم يخف إعجابه هذا عن أحد .

ورجا الناس جميعا أن تنتهى المحادثات على اتفاق يحدد علاقات الدولتين على أساس سليم ثابت . . منذ علموا أن (سعد باشا) يؤيد « ثروت » تأييد صدق وصداقة .

وكتب « ثروت » إلى « سعد » يبلغه بما جرى . .

رد « سعد » برقيًّا بأنه مريض ولا يستطيع الإدلاء برأى . . ولا يعرف المشروع البريطانى .

ومن هنا أصبح رئيس وزراء مصر – الذى يتفاوض فى لندن – مشغول الفكر بصحة « سعد زغلول » . . يتابع أنباءها نتيجة – لأن المفاوضات أصبحت مرتبطة ببقاء الائتلاف . . وتأييد « سعد » .

* * *

سافر « سعد » ليستريح فى قريته (مسجد وصيف) ، على النيل ، وتتبع مركز زفتى فرض . لم يستعن – فى أول الأمر – بطبيب – وقال لمن حوله إنه ألم خفيف فى الأذن اليمنى . واشتد المرض فجاء الأطباء ليكتشفوا أنه نوع من الحمرة . .

ومنذ ذلك اليوم – ١٢ أغسطس ١٩٢٧ – بدأت صحيفة « الأهرام » تخصص باباً يومياً عن صحة « الرئيس الجليل » كما كان « سعد » يُسمى فى تلك الأيام .

فى ١٧ أغسطس قالت الأهرام تحت عنوان « الرئيس الجليل فى مسجد وصيف » .

أمضى صاحب الدولة الرئيس « سعد زغلول باشا » يومه أمس فى الطابق العلوى بسراية بمسجد وصيف ولم يقابل أحداً غير الذين كانوا فى ضيافته » . .

وفى ١٨ أغسطس قالت صحيفة المقطم – المسائية – إنه . . شعر بانحراف بسيط فلزم الفراش .

وفى صباح ١٩ أغسطس قالت الأهرام :

« يسرنا أن نبشر الأمة العربية بالتحسن المطرد فى صحة حضرة صاحب الدولة » .

وفى نفس اليوم كتبت « المقطم » عن صدى مرض « سعد زغلول » فى صحف لندن . .

فقالت إن صحيفة الديلى ميل البريطانية نشرت برقية لمراسلها فى القاهرة قال فيها « إن حالة الباشا أحدثت قلقاً فى النفوس » .

وردت المقطم على ذلك قائلة :

« إن صحة الباشا آخذة فى التحسن . ولا محل لهذه الإرهاصات التى يرسلها مراسلو الصحف الإنجليزية .

وخصصت « المقطم » أيضاً – فى إحدى صفحاتها الداخلية باباً يومياً عن صحة الزعيم « سعد زغلول » ولكن « سعداً » سافر إلى القاهرة على الباخرة « محاسن » بناءً على رأى الأطباء المعالجين الذين قاموا بضرورة نقله حيث يتوفر العلاج . .

أما الأطباء المعالجون فهم الدكاترة عبد العزيز إسماعيل ، وحامد محمود ، وأحمد شفيق . .

وفى اليوم التالى ٢٠ أغسطس كان « نيفيل هندرسون » القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى الإسكندرية فبعث من دار الحماية برمل الإسكندرية بالبرقية التالية إلى لندن .

« سعد زغلول معتل الصحة ، ويبدو أنه يعانى التهاباً فى الأذن مع ارتفاع درجة الحرارة حتى وصلت ٣٩ درجة .

وليست الحالة سيئة إلا فى النطاق الذى تطلب استدعاء « فتح الله بركات » – ابن شقيقة سعد – من رحلة فى الأقاليم ليكون إلى جوار فراش الشيخ الكبير » .

وبعد ثلاثة أيام قالت الأهرام – صباح ٢٣ أغسطس – إن « سعداً » شعر بتعب بسيط ليلة الأحد الماضى زاد بسبب درجة الحرارة . ولكن هذا التعب زال بحمد الله ، ومضى ليلة فى راحة فأصبحت درجة حرارته عادية أتم الله عليه الشفاء وألبسه العافية » .

* * *

كان « اللورد لويد » فى لندن فى أثناء المفاوضات . . ولكنه لم يشترك فيها . . ولم يطلعه « أوستين تشمبرلين » ، أو رجال وزارة الخارجية على تطوراتها ، بل إنه لم يعرف بأمر هذه المفاوضات .

وفى مذكراته قال « إسماعيل صدقى » .

« أراد « ثروت » من مفاوضاته أفول نجم « اللورد جورج لويد » . . وكان نجمه ساطعاً !

وفاة سعد

فى نفس اليوم – ٢٣ أغسطس – الذى نقلت فيه «الأهرام» إلى قرائها أن «سعداً» بخير . مات «سعد» فى العاشرة مساءً

ولم تكن فى مصر إذاعة ، ولا تليفزيون ، والمطبعة الأميرية مغلقة مساءً ، فذهب محافظ القاهرة « محمود صدقى باشا » إلى « جريدة السياسة » وطلب إلى رئيس تحريرها الدكتور « محمد حسين هيكل باشا » طبع نعى لتوزيعه على الناس .

وفعلا قام موظفو الحكومة بتوزيع النعى الذى أصدره مجلس الوزراء على الناس فى المقاهى والشوارع وكل مكان .

وكان الناس يتابعون أخبار مرض « سعد » فى كل مكان .

وفى الليلة التى مات فيها . . دخل أحدهم مسرحاً ليقول للناس :

– الباشا مات .

فعرف الناس أن « سعداً » هو المقصود فألقت المغنية بالعود من يدها . . ونزل الستار .

وشيعت الجنازة فى الرابعة من بعد ظهر اليوم التالى ٢٤ أغسطس إلى قبره بالإمام الشافعى . .

وبعد عشرة شهور نقل جثمان « سعد » إلى الضريح الذى شيدته له الحكومة . وشيعت جنازته للمرة الثانية يوم ١٩ يونيو ١٩٢٦ . فهو الزعيم المصرى الوحيد الذى شيعت جنازته مرتين .

وقد أطلقت المدافع ١٧ طلقة فى أثناء سير الجنازة .

وفى الصباح التالى – ٢٤ أغسطس ١٩٢٧ – صدر الأهرام . . مجللاً بخطوط سوداء .

وكان العنوان الكبير الذى يحتل صدر الصفحة الأولى كلمة واحد هى « سعد » .

وفى الصفحة الأولى أيضاً صورة « سعد » ومقال طويل ، كتبه رئيس التحرير « داود بركات » . وفى إحدى الصفحات الداخلية تحقيق صحفى بعنوان كيف مات « سعد زغلول » ؟

وفى هذا التحقيق وتحت عنوان كبير :

« سعد زغلول يقول لرفيقة حياته . . أنا انتهيت » .

وكتبت الصحيفة تقول :

« فى نحو الساعة التاسعة و ٢٥ دقيقة نزل الأطباء من عند الرئيس واحتلوا قاعة المكتبة لإصدار نشرتهم واجتمع بهم معالى « فتح الله بركات باشا » وزير الزراعة . ثم خرج معالى الوزير وهو أشد تأثراً وانقباضاً عما كان عليه .

وطالت مناقشة الأطباء .

وسمعنا صوت بعضهم من قاعة المكتبة يقولون :

— التهاب رئوى .

وبعد نحو ٢٥ دقيقة أخرى جاء أحدهم من داخل الدار فطلب « بهى الدين بركات ، والدكتور شفيق بك » . .

وعلى الأثر سمعنا البكاء . فطأطأنا جميعا الرءوس وأدركنا أن قضاء الله قد نفذ وارتفع البكاء فى بيت الأمة .

وفى اليوم التالى — الخميس — كان العنوان الكبير فى الأهرام أيضاً كلمة واحدة هى « سعد » .

وفى صدر الصفحة الأولى نعش الفقيد ملفوفاً بالعلم الأخضر على عربة مدفع . وصورة للشعب وأخرى لبعض ضباط الجيش ورابعة لفريق من الطالبات فى أثناء الجنازة .

* * *

. . وصف كثيرون جنازة « سعد زغلول » . .

وروت الصحف ما قاله وكيل وزارة الحربية المصرية الذى أصر على ضرورة وضع النياشين والأوسمة ، وسيف « سعد » على ظهر النعش ، ولكن « صفية زغلول » أبت وضع النياشين وقدمت علماً مصرياً من الحرير أعدته وقالت :

— العلم المصرى أشرف من أى مظهر آخر .

وبعد دفن « سعد » ألقى « جعفر وإلى باشا » وزير الحربية والبحرية كلمة الحكومة — وتبعه « محمود بسيونى » وكيل مجلس الشيوخ — فألقى كلمة البرلمان .

ووصفت الصحف كيف توجه جميع النواب والشيوخ إلى بيت الأمة وقدموا العزاء لأرملته وألقوا أمامها خطبة طويلة قالوا فيها :

ما كان « سعد » لنا ولا لك . . ولكنه لله وللوطن جميعاً .

وكتب كل الصحفيين المصريين الكبار ينعون « سعداً » .

قال الدكتور « محمد حسين هيكل » تحت عنوان « مأتم الوطن » . .

وقال « عباس العقاد » . . فى ذمة الخلود . . القاهرة اليتيمة بين البيت والقبر » .

وروى « إبراهيم عبد القادر المازنى » كيف وفد على « سعد » يوماً جمهور من الفلاحين فجلس على الأرض معهم قائلا : أنا فلاح مثلكم ، ولو شاء أن يرسلهم إلى الموت لأطاعوا .

وقال عبد القادر حمزة « ساعة الفراق » مشينا ساعة نشيعه ثم أخرى فلو أن عينه أطلت لرأت نفس الجموع التى عهدت . والميادين التى عرفت . . والمدينة التى ألفت .

لو أن عينه أطلت لرأت نفس الصفوف التى وفدت . . اليوم يوم النفى والاغتراب الطويل . . أما صحيفة الأخبار فقالت :

«كان لمدينة أثينا يوم حداد .

فكنت ترى نصب الآلهة الحامية ، وقد جردت من زينتها ، وغشيتها براقع السواد . . والمعابد . وقد أغلقت أبوابها . . والأهلين ، وقد حبسوا أنفسهم فى مقامهم نائمين ، عن متائع الغرور ، مدبرين عن كل عمل . كنت ترى أثينا وهى فى جمود تحاكى مدينة الأموات .

وفى ٢٣ أغسطس مساء كان هذا المساء لمصر ، يوم صمت وسكون . يوم تنهدات وزفرات » .

* * *

وفى اليوم الثالث لوفاة « سعد » وللمرة الثالثة على التوالى ، كان العنوان الكبير فى الصفحة الأولى من الأهرام كلمة واحدة هى :

« سعد »

وقصيدة للدكتور « أحمد زكى أبو شادى » بعنوان مآتم أمة .

وفى اليوم الرابع ، وللمرة الرابعة كان العنوان الكبير لجريدة الأهرام فى الصحفة الأولى نفس الكلمة ونفس الأسم : « سعد »

وصورة لقرينته السيدة صفية زغلول . .

ومقالا للكاتبة مى بعنوان « هجع جبار الوادى » . . ثم برقيات التعازى .

وفى يوم الأحد ٢٨ . . أى اليوم الخامس بعد وفاة « سعد » كان مقال « الأهرام » فى الصفحة الأولى يحمل هذا العنوان :

« بعد سعد » .

ومرت ٨ أيام على وفاة « سعد » ولكن الشعب كله كان لا يزال يتابع الحدث الكبير . . والفجيعة الكبرى .

وبعد ٨ أيام نشرت الأهرام فى الصحفة الأولى ٨ صور « لسعد زغلول » .

الأولى وهو محام ١٨٨٦ . والثانية وهو محام أيضا عام ١٨٨٩ ، والثالثة وهو نائب ثان عام ١٨٩١ . والرابعة وهو مستشار بالأستئناف ١٨٩٢ ، والخامسة وهو مستشار بالأستئناف عام ١٨٩٧ ، والسادسة وهو ناظر – أى وزير المعارف عام ١٩٠٧ ، والسابعة وهو وكيل للجمعية التشريعية عام ١٩١٣ ، والثامنة فى أيامه الأخيرة على فراش المرض الذى أدى إلى وفاته .

ومقال فى الصفحة الأولى بتوقيع « وفيقه زكريا » عنوانه « سعد حى . . لم يمت . . ولن يموت » .

أما جريدة المقطم فاكتفت بأن تنشر مقالا عنوانه :

« ماذا قال الخطيب الصامت لقومه أمس . . تقصد « سعد زغلول » . .

ثم روت المقطم تفاصيل « حزن الشرق على سعد . » .

* * *

ولقد نشر هذا كله ، وقرأه الناس . . ولكن ما لم يطالعه أحد سوى كبار رجال وزارة الخارجية البريطانية ، البرقية التى بعث بها « نيفيل هندرسون » القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى من رمل الإسكندرية يوم ٢٧ أغسطس إلى « جاك مورى » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ينعى فيها « سعداً » ويصف جنازته .

قال « هندرسون » :

« عزيزى « مورى »

طويت صفحة جديدة من تاريخ مصر فجأة لوفاة « سعد زغلول » .

علمت صباح الاثنين ٢٢ أغسطس لأول مرة أن مرضه دخل مرحلة الخطورة .

وعدت إلى الإسكندرية مساء الأربعاء قادماً من القاهرة بعد أن شهدت جنازته .

مضى الرجل كشمعة احترقت .

وكان من الصعب أن تأتى وفاته فى لحظة غير مناسبة تماماً كما حدث .

كان الجميع فى الخارج .

وكل المدارس مغلقة . . وسط الصيف الساخن الكسول .

ولم يكن هناك وقت للتجهيزات والمظاهرات فقد مات « سعد » ودفن قبل أن يعى الناس تماماً حقيقة ما حدث .

ذهبت إلى القاهرة لحضور جنازته .

وجدت نفسى فى بلاد المتناقضات هذه ، وسط طليعة المشيعين لجنازة الرجل . . . الذى كان فى حياته أكبر أعداء إنجلترا فى مصر .

وتعين على أن أمشى ميلا بأكمله مع « الأمير عمر طوسون ، وتوفيق نسيم باشا » ممثلين للملك فى شوارع القاهرة - خلف النعش .

وكان الموكب طويلا وضخماً .

وكان الزحام كثيفاً برغم الفوضى فلم تحدث مشاكل ومضى الجميع بسلام .

إن الذين يشعرون بفداحة وفاة « سعد زغلول » هم عامة الشعب والفلاحين وحواريوه مثل ! (فخرى عبد النور ، ومحمود فهمى النقراشى ، وأضرابهما) ، أما السياسيون فيعنيهم كثيراً المكاسب التى يمكن أن يجنوها لأنفسهم من وراء موته ، وكذلك الخسائر التى يمكن أن يتلافوها .

وليس هناك من يمكن أن يخلف « سعد زغلول » ويملأ مكانه فى زعامة حزب الوفد ، أو فى رئاسة مجلس النواب .

وسيظل الموقف السياسى يغلى فترة من الوقت .

ولن يتنبأ بما يحدث فيه إلا رجل حكيم . وقد ينضم كثير من الوفدين إلى الأحرار الدستوريين . أو يصبح الأحرار أنفسهم وفديين .

أما المتطرفون بقيادة النحاس ، وأحمد ماهر فيشكلون فصيلة وحدهم ، وقد ينضمون إلى الحزب الوطنى ، أما « عبد الرحمن عزام » ، فقد يتزعم نوعاً

من جمعية الشبان المسلمين .

وإذا كانت هناك احتمالات تكتلات جديدة فإن الوحدة التى كان يضمها وجود « سعد زغلول » ستظل غائبة .

وقد يصبح « فتح الله بركات » هو المرشح لزعامة الحزب مستنداً إلى كونه ابن أخت الرجل الكبير وأقرب المقربين إليه . لكنه لم يعد شاباً كما أنه أصبح غنياً بفضل حركته المستمرة وقرابته من « سعد زغلول » .

لهذا فليس من المحتمل أن يعمل على إثارة متاعب .

ومن هنا أقترح أن نعامله برفق وفيما عدا « فتح الله بركات » ، وكذلك « عقيلة سعد زغلول » فليس هناك من يدعى وراثة سلطان « سعد زغلول » أو رواية رغباته الحقيقية .

ومن هنا يمكن أن يكون « بركات » مفيداً إذا قامت مفاوضات .

وربما نلقى متاعب من عدم الأنضباط الذى يتسم به الوفد إلا أن تحلل الوفد أمر مرضى تماماً .

وعلى أيه حال لا يسعنا إلا أن تنظر بالارتياح – فيما يخص أمور الحزب – فى أعقاب غياب « سعد زغلول » عن المسرح .

لكن مجلس النواب أمر آخر فمن يتحمل الآن مسئوليته ومن يملك القدرة على أن يضمن سلوك المجلس مسلكاً طيباً ؟

كانت إدارة « سعد زغلول » للمجلس فى سنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ تمثل نجاحاً مشهوداً إذا نظرنا إلى الصورة فى عمومها وبغض النظر عن بعض الأمور الصغيرة التى بدرت .

كان « سعد » يعرف متى يستخدم « الفرملة » .

وحين كان يعمد إلى استعمالها ، فإنه كان يستخدمها بفعالية واقتدار .

من يستخدم « الفرملة » فى لحظات الحرج فى المستقبل .

ليس هناك سوى « عدلى يكن » الذى يملك شيئاً من الاحترام فى المجلس ، ولكنه يكره الجو السائد فى مجلس النواب .

ولن يروق له بحال ذلك الوضع الشاق والدقيق الذى سيلقاه فى رئاسة

المجلس ، وربما يرفض قبول رئاسة المجلس إذا طلب إليه ذلك .

وهناك ثلاث شخصيات على مسرح السياسية المصرى : الملك والديماجوج الزعيم والمحرك الشعبي يقصد سعد زغلول ثم المندوب السامى وها قد اختفى واحد من هؤلاء ولن يكون الاثنان إلا فى موقف المستفيد .

وبالتالى لن يستطيع مصرى آخر أن يلعب الدور الذى كان يؤديه « سعد زغلول » لا « ثروت ، ولا عدلى ، ولا بركات ، ولا محمد محمود » .

واذا نشب صراع حول المغانم فقد يلجأ إلى مساعدتنا أولئك الذين يستمطرون علينا اللعنات ، فما أسهل أن يكون طريق الزعامة الشعبية فى مصر ممهداً بعزف العداوة لإنجلترا . . وأياكان الأمر فلا يزال السؤال الهام هو ، أى ربح يجنيه « الملك فؤاد » من وفاة « سعد زغلول » ؟

أعتقد أن الفرصة سانحة أمامه للكسب ، وهى فرصة كان جديراً أن ينتهزها على أى حال ، خاصة عند عودته بعد الاستقبال الرائع الذى قوبل به فى إنجلترا وأوروبا .

فهل سيكون الملك هو الرجل القادر على التحكم فى مجريات الأمور .

إنه المصرى الوحيد الذى يمكن أن يعد اليوم بديلا عن « سعد زغلول » فى زعامة الأمة . ولكن ماضية سيىء .

عليه أن يقطع كل علاقاته « بحسن نشأت » وعليه أن يتناسى سائر العداوات القديمة والخصومات الشخصية.إن الطريقة الوحيدة التى تمكنه من ضمان تلك الزعامة هى تحقيق وحدة كل الأحزاب تحت قيادته إذا كان ماهراً وذكياً .

ولكنى أشك كثيراً فى أنه يمتلك المهارة وبعد النظر أو الشجَاعة التى تجعله يرتفع إلى مستوى هذا الموقف .

وأيًّا ما سيفعله الملك فإنه جدير بأن نراقبه »

* * *

سار – خلف الجثمان أيضاً « جرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى .

كتب « جرافتى سميث » فى مذكراته يلوم الدكتور « نجيب إسكندر » باعتباره من الأطباء

الذين عالجوا «سعداً» وقال إنه أجرى عملية صغيرة «لسعد» برغم أنه مريض بالسكر

وقال «سميث» إنه وهو يسير خلف النعش أحس بالأسى والاحترام والإخلاص للزعيم من المصريين الذين كانوا يبكونه فى الشوارع .

أما « اللورد لويد » المندوب السامى الذى كان فى لندن عند وفاة « سعد » فقد قدر عدد المشيعين بمائتى ألف نسمة وهو – بحساب ذلك الزمان – يعتبر رقماً ضخماً ! !

وقال « اللورد » فى تقريره :

« أسكتت (وفاة سعد) المنازعات الشخصية التى أحاطت باسمه .

. . خصومه أثنوا على ذكرى الرجل الذى جسَّد برغم أخطائه العديدة فى نظر الأجانب والمصريين على حد سواء الآمال الوطنية المصرية بصورة أعمق مما جسَّدها أسلافه فى الحركة الوطنية » .

* * *

وهذه البرقيات والتقارير كلها تبين كيف كان « سعد » . . أو نظرة الإنجليز إليه . . واحترامهم له برغم عدائهم الشديد تجاهه . .

وكل ما توقعه « هندرسون » تحقق . .

الملك لم يستفد بالفرصة السانحة ليحل محل « سعد » فى زعامة الأمة .

والوفد انقسم على نفسه .

والتنقلات بين الأحزاب استمرت . . وآخر من كان يتوقعه الإنجليز لرئاسة الوفد . . تولى – بالفعل – رئاسته ! .

* * *

ونقل « هندرسون » إلى لندن صورة كاملة لموقف الصحافة العربية فى هذه البرقية إلى « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانى .

« خلقت وفاة « سعد زغلول باشا » روحاً من الوحدة فى الصحف المصرية لم تشهدها فى حياته ، انضمت كل الصحف الناطقة بكل لغة فى الشام ، المصبوغة بكل لون سياسى ، وكل مصلحة سياسية انضمت كلها إلى جوقة رثاء الزعيم المصرى الراحل فى لهجة المبالغة المعروفة فى الشرق .

وظهر كثير من الصحف مجللاً بالسواد .

واحتجب بعضها عن الصدور .

وكلها حشدت أعمدتها بتفاصيل عن حياة الرجل وأعماله وبأوصاف كاملة لساعاته الأخيرة ولجنازته والأحزان التى صاحبت وفاته .

وهكذا انقضى وقت ليس بالقليل قبل أن يثوب الحزن العام إلى الرشد والتعقل .

ومن نافلة القول أن نثبت هنا وبالتفصيل ما حاولت الصحف المختلفة أن تعبر به عن حزنها للكارثة التى حلت بمصر والشرق .

١ – قالت المقطم : إن « سعداً » هو الخطيب الصامت فى مثواه الأخير ، والذى ستظل رسالته فى وحدة الأمة وراء الدستور ترن فى آذان وطنه فقد كان « سعد » « منارة الشرق » وكان ، « صانع الاستقلال » ولن يتسنى لأحد أن يخلفه ، وإن كانت مبادئه ستعيش من بعده .

وهو أيضا « الروح الملهمة » التى أوحت بالولاء إلى « ١٦ مليون سعد » .

٢ – أما الأهرام فقد تكلمت عنه بوصفه « رجل وادى النيل الأعظم » .

ودعت الأمة أن تكمل ما بدأه من مسيرة . وقالت إن نهضة مصر ليست ظاهرة عابرة ولكنها قوة تنمو يوماً بعد يوم .

وقالت إن « سعداً » ، كان قويًّا لأنه يُجَسِّد روح مصر .

وأجمعت الصحف على ضرورة استكمال مسيرة « سعد زغلول » وإن كانت « البلاغ » قد كتبت فى نبرة بالغة الحزن تقول : « فقدنا بفقده كل شيء » لكن من الجدير بالذكر الإشارة إلى مفهوم كل صحيفة حول تعريف ما ينبغى عمله .

٣ – أكدت « الأخبار » صلابة « سعد زغلول » فى وجه الغاصبين .

وقالت إن عزمه الذى لا يلين : قال : (نموت ولا نسلم فى حقوقنا) .

وأوردت مقتطفات من خطبه النارية كتلك التى ألقاها مثلا فى ديسمبر ١٩٢٣ وقالت « إن هذه هى وصيته » ثم أعادت إلى الأذهان مع التقدير رفضه لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحملته الشديدة على هذا التصريح » .

وقالت إن آخر كلماته « أنا انتهيت » لكن الأمة خالدة لا تنتهى .

وقالت إنه ناضل حتى يمنع وقوع كارثة قومية وإن أمانيه أن تحصل مصر على

حقوقها واستقلالها التام ، وأن على مصر أن تعمل على تحقيق تلك الأماني .

واقترحت « الأخبار » عقد ميثاق قومي يوقعه الشيوخ والنواب ويلتزم به رئيس الوزراء وإلا فليستقل .

٤ – أما الصحافة الوفدية فكانت أكثر حذراً إذ لم يتسن لها اختيار شخصية سياسية تقدمها كي يذكرها العالم بديلا عن « سعد زغلول » .

٥ – وناشدت « البلاغ » الرأى العام ألا يلقى بالا إلى ما يتردد من أقاويل حول نوايا الوفد وسياسة الوفد حتّى عودة زعمائه من الخارج للتشاور .

ولكنها كتبت مرة بشكل يسترعى الانتباه تقول : « إننا سنظل أوفياء لسياسة « سعد زغلول » فى تحقيق غاياتنا المشروعة دون الإضرار بالمصالح البريطانية و « قبلتنا » فى ذلك هى الصداقة التى أشار إليها « الملك جورج » وهو يشرب نخب « الملك فؤاد » .

٦ – وأوردت « وادى النيل » تعريفاً لأسس النهضة المصرية التى لابد من الحفاظ عليها وفاء لذكرى « سعد زغلول » ومنها وحدة المسلمين والأقباط وبذل الجهود السلمية المتواصلة لتحقيق الاستقلال وثقة وتأييد الرأى العام .

وقالت إنه يجب الحفاظ على الوحدة وعلى الاتحاديين أن يمدوا يد التعاون إلى الأمة .

٧ – وأضافت إن الإنجليز يعرفون قيمة توقيع « سعد زغلول » وإنهم سيأسفون لوفاته .

وقد قيل إن الإنجليز قدموا شروطاً متساهلة لثروت باشا فى لندن حتّى تحوز على تأييد « سعد زغلول » .

لكن الإنجليز الآن لن يعرفوا ما هى الشخصية التى يكفل توقيعها على اتفاق تؤيده الأمة كلها .

ولهذا فنحن نعتمد على الائتلاف لإقناع الإنجليز .

وأضافت أن مصر مستعدة أن تمد يد الصداقة على ألاّ تكون هناك محاولة ضغط من جانب بريطانيا .

٨ – وقالت « كوكب الشرق » إن مصر هى التى ورثت « سعد زغلول »

وإن قوام هذا الميراث الوفد والائتلاف ومبادئ زعيم مصر.

وأكدت أن على الوفد بوصفه بؤرة الوطنية أن يستمر ليكمل رسالة « سعد زغلول » وأن يتم الحفاظ بأى ثمن على الائتلاف لأنه الأداة الفعالة لتجسيد مبادئ مصر.

وقالت إن هذه هى الوسيلة الوحيدة لقمع الرجعيين ومواجهة المغتصبين.

٩ – وأعربت « الأهرام » عن اعتقادها بأن إنجلترا ارتبكت بعد غياب « سعد زغلول » عن مسرح السياسة أكثر من مصر نفسها.

وإن على إنجلترا أن تتذكر أن مصر لابد أن تعامل على قدم المساواة.

وقالت « إننا لا نكره الإنجليز ، بل إن سعداً نفسه لم يكن يستطيع حملنا على كراهيتهم ، ولكننا ننشد مصالح أمتنا ، وكانت الأمة جديرة بالتبرؤ من « سعد زغلول » لو سلم فى حقوقها ».

١٠ – وتصدرت « السياسة » بقية الصحف التى أعربت عن ترحيب حار بحديث « ثروت باشا » إلى مراسل رويتر فى باريس.

فقد أصر على الحفاظ على وحدة الأحزاب.

وقالت إن الائتلاف هى الخطوة الموصلة إلى الاستقلال وإنه وسيلة إلى غاية ، وإن الأمة المصرية حريصة على الاتفاق مع البريطانيين ، وسياسة « سعد » الأخيرة واضحة بسيطة . كان ينشد الاستقلال الكامل ، ويرغب فى عقد اتفاق مع بريطانيا إذا لم يتعارض وهذا الاستقلال.

وأن هذا الائتلاف هو من صنع « سعد زغلول » سداً فى وجه الرجعيين ، ووسيلة لتعزيز الصداقة مع إنجلترا . ومن الخيانة التخلى عن مبادىء « سعد » ، فموت « سعد زغلول » لم يغير سياسة الأمة المصرية فى التوفيق بين الاستقلال ، وبين الاتفاق مع إنجلترا.

١١ – ودعت « الكشكول » التى تربطها مثل السياسة روابط بالأحرار الدستوريين إلى التركيز على أهمية الحفاظ على الائتلاف.

١٢ – ومن الجدير بالذكر باستثناء « الأخبار » فما من صحيفة مصرية غيرها تناولت « وفاة سعد زغلول » وصبغت كلامها بصبغة العداء لبريطانيا.

ومن الطبيعى أن تتسم الإشارات إلى الاستقلال التام بالعمومية وتلك العموميات لا ضرر منها .

١٣ -- بى التعاطف الذى أظهرته تعليقات الصحف البريطانية تجاه الأمة المصرية ، فى حزنها على وفاة « سعد زغلول » ، تقديراً فى الصحف المصرية .

بل إن « فتح الله بركات باشا » أكد لى أن ذلك كان له بالغ الأثر فى نفس عقيلة « سعد زغلول » . وأن عدد ونوعية المراثى الحصيفة فى صحافة لندن جاءت متناقضة مع النظرة السوداوية التى اتسمت بها تعليقات « الديلى تلغراف » و « الديلى ميرور » التى لم تلق الأحزان المصرية منها إلا نصف استجابة حين تنبأت بحل البرلمان وانحلال الوفد وانهيار الحركة الوطنية .

ولاقت هذه الكتابات شعوراً حاراً بالاستياء .

١٤ -- شكرت البلاغ ذلك القطاع من الصحافة البريطانية على تهديداتها وتحذيراتها وقالت إن « سعداً » وهو ميت أقوى منه وعلى قيد الحياة .

وأعادت إلى أذهان قرائها أنه بعد وفاة « مصطفى كامل » كان هناك تنبؤ واسع بانهيار القضية الوطنية .

وقد أظهر التاريخ زيف هدا الادعاء . وذكرت أنه حين كان « زغلول باشا » فى المنفى ظلت الراية مرفوعة .

وقالت إن الذين حملوا الراية قادرون على حملها من جديد . والدين يحاولون منع مصر من المضى على طريق الاستقلال يضيعون وقتهم

وأصرت على أن « زيور باشا » وغيره من الرجعيين ، هم الدين أوحوا بالمقالات المعادية للدستور المصرى التى لا يوحى بها حتى من المسئولين البريطانيين لعدم جدواها بالمرة .

١٥ -- دعت صحيفة « الأخبار » الأمة ألاّ تُلقى بالا إلى التهديدات الواردة من لندن .

وطلبت « المقطم » إنجلترا أن تتذكر أن « سعد زغلول باشا » ألقى بذوراً فى تربة خصبة وأنه إذا مات يبقى من بعده الذين تعلموا منه ليكملوا البرنامج الذى وضعه .

١٦ – أما صحيفة «الاتحاد» فردت على الاتهام الموجه للاتحاديين بالانهزامية . بأن أعادت تأكيد موقف «الملك فؤاد» الدستورى .

وقالت إنه ما دامت فى مصر حكومة تمثل الأغلبية فى البرلمان فليس لشياطين «الديلى تلغراف» أن يصدر عنهم أى تهديد .

١٧ – من المفارقات أن تلاحظ المرارة التى تتحدث بها الصحف الأخرى «والكشكول بالذات» عن الاتحاديين فتضحى بهم خارج المسرح . وتعزو إليهم أسوأ المؤامرات على الحياة الدستورية فى حين أن صحيفة «الاتحاد» نفسها لا يمكن تمييزها عن زميلاتها الباقيات فى بلاغة تعبيرها عن الحزن لفقد «سعد زغلول» ومناداتها بجبهة موحدة فى ساعة الحسم .

وليست هناك صحيفة وفدية تستطيع أن تتحدث عن مصاب مصر انطلاقاً من ذلك الشعور الخاشع أو التقدير المتعاطف أكثر مما فعلت «الاتحاد» التى ما فتئت تدق على نغمة الوحدة والتضحية وضرورة الارتفاع عن الخلافات الصغيرة» .

* * *

ويكون لوفاة «سعد زغلول» أثرها فى مفاوضات لندن .

عرض «ثروت» ملاحظاته على مشروع المعاهدة البريطانى ، وقال «لتشمبرلين» : إنه سيعود مرة أخرى إلى لندن فى أكتوبر لمواصلة المفاوضات .

لقد مات «سعد زغلول» ومن الصعب التنبؤ بتأثير ذلك على الوفد .

* * *

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٥ أغسطس للمرة الخامسة ، بهدف بحث مشروع المعاهدة .

طلب «تشرشل» دعوة «اللورد جورج لويد» لحضور اجتماع لمجلس الوزراء لمعرفة آرائه ، وذلك قبل سفره عائداً إلى مصر .

رد رئيس الوزراء – «ستانلى بولدوين» – قائلا :

– من السابق لأوانه اتخاذ قرار بهذا الشأن الآن . ويجب الانتظار حتى أكتوبر للوصول إلى تقدير سليم لآثار وفاة «سعد زغلول» .

* * *

لم يصدر « ثروت » بياناً أو بدل بتصريح سياسى بعد وفاة « سعد » وأكتفى بأن يعرب عن أمله فى أن يستمر الوفاق بين الأحزاب السياسية .

* * *

كان يمكن أن يتغير التاريخ المصرى كلّه ، لو أن الوحدة الوطنية الكاملة التى شملت وضمت البلاد كلها بعد وفاة «سعد زغلول» . . استمرت وتعمقت والتحمت الأحزاب كما أراد «سعد» .

كانت مصر ستقف على عتبة صفحة جديدة من تاريخها ، لو أن « ثروت » أكمل مفاوضاته ووقع معاهدة يقرها البرلمان الائتلافى .

فى هذه المرحلة التاريخية أخذت الأطراف كلها تعيد تقييم مواقفها تحاول أن تحقق كسباً بعد ان اختفى الزعيم الذى كان يستطيع أن يجمع الشعب مع خصومه أو ضدهم ، ضد بريطانيا أو يحقق « حسن التفاهم معها » .

ولكن فى تلك اللحظة الحاسمة كانت المصلحة الذاتية هدف الجميع .. وبريطانيا تضع عيونها على مصر تحاول أن تخترق الحصار الذى فرضته شخصية « سعد » ، وجعلت من المستحيل على بريطانيا أن تصل إلى أية سياسة فى مصر.. إلا عن طريقه .

كان المندوب السامى « اللورد جورج لويد » فى إجازة وفكر فى العودة السريعة إلى مصر لمتابعة الموقف ، ولكن « نيفل هندرسون » كتب إليه من الإسكندرية فى يوم ١٠ سبتمبر يقول :

عزيزى « لورد لويد » :

أشكرك كثيراً على رسالتك فى ٣٠ أغسطس وأشير عليك ألا تهرع فى العودة إلى مصر بعد وفاة « سعد » فلست أرى ما يمكن عمله .. هنا .

بل إن عودتك جديرة بأن تحدث اهتماماً غير مستحب بغياب « سعد » عن الساحة وتجعلنا فى موقف من يرتب نتائج متباينة على هذا الغياب . وهو أمر من المهم أن تتفاداه .

إن المشكلة حتى الآن لا تزال مشكلة داخلية .

وكلما بدونا أقل قلقاً ، كان ذلك أفضل أو هكذا أرى الأمر على الأقل .

بل إن المشكلة ليست من النوع الذى يمكن إيجاد حل حاسم له على المدى القصير .

وقد تقوم مواجهة متسرعة ترفع شعار الوحدة ولكنها ستحفل بشروخ كثيرة تحت السطح ، وقد لا تدخل الحكاية فى دور الجد إلا بعد رجوع الملك وعودة البرلمان إلى الانعقاد .

وقد كتبت كثيراً إلى وزارة الخارجية ، ولك ، حول التطورات المحتملة . وإن كنت حريصا على عدم المبالغة فى التعبير عن رأيى فى صدد ما يجرى فى هذا البلد .

سيكون هناك قدر كبير من التآمر والصراع الطويل حول السلطة .

وسيتوقف نجاح من يفوز ويصل إلى القمة على تلك الأمور التافهة البسيطة .

وقد يتفق « ثروت » والوفد ويبدءان معا فى الانطلاق .

ولكن ما ينجح « ثروت » فى ترتيبه لا يزال فى علم الغيب حتى الآن .

إن « ثروت » حاذق للغاية وعلى قدر كبير من الدهاء ، وليس بوسعى أن أتصور أن شخصيته مؤثرة لدرجة يستطيع معها المحافظة على الخليط الذى يتزعمه .

وقد نصل إلى محور الموقف بعد انعقاد البرلمان وخاصة إذا هزمت الحكومة مثلا فى اقتراع للثقة بها .

وأعتقد أن هدف « فؤاد » وحزب الاتحاد سيكون إثارة أزمة .

وسيكون ذلك سهلا ، إما حول مسألة داخلية ، أو حول محادثات « ثروت » فى لندن عن المعاهدة . حينئذ تستقيل الوزارة ، ويحل البرلمان ، وتجرى انتخابات جديدة .

ويتركز أمل حزب الاتحاد فى أن تسفر هذه الانتخابات عن فوز حزبين أو ثلاثة بشكل متوازن فى برلمان جديد ، يمسك الملك بدقة توازنه وهى نفس نظرية « فرق تسد » .

ومن المقرر أن يعود « ثروت » اليوم إلى الإسكندرية ومنها مباشرة إلى القاهرة .

ولن أحاول مقابلته إلا بعد أن تكون لديه فرصة الإحاطة بجوانب الموقف .

وعلى أية حال فليس لدى « ثروت » إلا شهر فقط يلحق بعده بالملك فى فرنسا .

وفى نفس الوقت هرع « على ماهر ، وأبو النصر » إلى أوربا ، ربما لمشاورة « حسن نشأت ، وجلالة الملك فؤاد » . وكان هناك حديث حول تولى « حسن نشأت » إدارة الخاصة الملكية خلفاً « لنجيب الغرابلى » . لكن مثل هذا التعيين سيكون خطوة حمقاء من جانب الملك .

وأعتقد أنه لن يجرؤ على الإقدام عليها على أساس أنه بهذا يتحداك وأنت الذى أقصيت «نشأت» من السراى منذ عامين فقط .

أما « أحمد زكى أبو السعود » – وزير الحقانية – أى العدل – فقد ذهب أيضاً إلى أوربا . وأعتقد أن علاج عينيه كان أمراً حيويًّا . ومن المفترض أنه أحد مؤيدى « ثروت » فى مجلس الوزراء ، أما منافساه الرئيسيان فسيكونان « فتح الله بركات ، وعثمان محرم » .

وإذا كانت سياسة حزب الاتحاد هى إجراء انتخابات جديدة ، فسوف يهدف الأحرار الدستوريون إلى أن يختار « ثروت » زعيماً لائتلاف الوفد مع الأحرار .

والنتيجة المحتملة لذلك أنه عندما تحين ساعة الانفصال ، فسنجد أعداداً من الوفديين المعتدلين ينحازون إلى معسكر « ثروت » بنفس القدر الذى سنجد فيه وفديين متطرفين ينضمون إلى الحزب الوطنى . وقد يكون هذا هو أمل الحزب الوطنى .

وحينئذ يتقلص الوفد إلى عدد صغير نسبيًّا تحت زعامة « فتح الله بركات » ، علماً بأن رغبة الوفديين الوحيدة هى البقاء متحدين بهدف الوصول إلى السلطة ، التى تخولها لهم أعدادهم الكبيرة فى البرلمان وأن يحولوا دون أن يخرج من صفوفهم أفراد إلى اليمين أو إلى اليسار .

إن تخيل كل هذه التكتلات ممكن الحدوث .

الكل ضد الكل والاتحاديون مع الوفديين ، والأحرار الدستوريون مع

الوفديين .. إلخ .. إلخ وحينئذ يكون الجواب هو ذلك الذى لا يتوقعه المرء قط .

إن الرمال ناعمة لدرجة أن الإنسان لا يمكنه أن يتنبأ بمجرى الأحداث إلا إذا علم مسبقاً من أين تهب الرياح وأين ستتراكم الرمال فى نهاية المطاف .

إن المصريين ليس لديهم قناعات سياسية حقيقية تساعد المرء على التنبؤ بما سيقدمون عليه .

وأعتقد أن « ثروت » سيتمكن من معالجة الأمر أولا لكن المشكلة الحقيقية ستأتى بعد ذلك .

وقد يستخدم المفاوضات فى ذلك ، أو قد تضطره الظروف إلى أن يعطى أهمية ثانوية للمفاوضات ريثما يسيطر على الموقف .

وهذا ما أعتقده شخصياً .

وإن كان ذلك لم يمنعه من أن يتحسس الآراء هنا ، ثم يعود فى أكتوبر لمزيد من المحادثات مع سير « أوستين تشمبرلين » فى لندن .

الورثة .. والميراث

كان لوجود « الملكْ أحمد فؤاد » فى أوربا يوم « وفاة سعد » فرصة له للتخلص من كل حرج فيما إذا كان يمشى فى الجنازة أم تمنعه التقاليد .. والأحقاد القديمة ..

ولكن الصحف الوفدية تتعقب موقف الملك .

ويكتب « نيفيل هندرسون » إلى لندن نص مقال نشرته « روز اليوسف » يوم أول سبتمبر عام ١٩٢٧ ... وقال إن موظفاً حكومياً هو كاتب المقال .. يقصد بذلك « محمد التابعى » فى سكرتارية مجلس النواب ويشتغل بالصحافة .

وهذا نص مقال روز اليوسف .

« تلغراف جلالة الملك » :

لما نُعى الفقيد الأعظم إلى جلالة مولانا الملك أمر حفظه الله بأن تكون الجنازة عسكرية .

وأرسل تلغرافاً بهذا المعنى إلى دولة « توفيق باشا نسيم » رئيس الديوان الملكى .

وقيل أيضاً إن هذا التلغراف يتضمن عزاءً موجهاً إلى أسرة المغفور له « سعد باشا زغلول » ، وإن جلالته كلف رئيس ديوانه يحمل هذا العزاء إلى أسرة الفقيد .

وقالت الصحف إن ديوان جلاله الملك سوف يعلن صور التلغراف وإنها – أى الصحف – سوف تنشره على الناس . ومرت الأيام فلا الديوان الملكى العالى أعلن الصورة . ولا الصحف نشرت التلغراف . أفى الأمر سر؟ .

لقد حمد الناس لمولانا جلالة الملك أمره الكريم بجعل الجنازة عسكرية .

ورأوا أن هذا التكريم بعض التقدير لعظيم قضى فى خدمة وطنه .

ولكن لماذا لم يرسل جلالة الملك تلغراف تعزية إلى حرم الفقيد الأعظم أو إلى معالى « فتح الله بركات باشا » عميد الأسرة .

قد يقال إنه لم تجر العادة بأن يرسل الملوك رسائل التعزية مباشرة إلى الأفراد .

ولكنى أذكر أو أكاد أو من أن الذاكرة لا تخوننى أن جلالته أرسل تلغرافاً ممضياً باسمه

الكريم يعزى فيه « مسيو رولو » يوم توفيت « مدام رولو » علاوة على إفادة كبيرة أمنائه .

وبعد فنحن جميعاً نذكر رسائل التعزية التى انهالت على والد الطيار « ننجسر » من رؤساء الحكومات وملوك الدول ، فى الأمر سر؟ » .

ونشرت روز اليوسف فى نفس العدد :

« الجنازة العسكرية

جرت العادة ألاّ يُدفن بجنازة عسكرية سوى كبار رجال الجيش .

ولهذا ظن الكثيرون أن جنازة فقيد الوطن الأولى من نوعها لأن الفقيد لم يكن من رجال الجيش – ولكن هذا خطأ .

لما مات « بطرس باشا غالى » أمر سمو « الخديوى » أن تكون الجنازة عسكرية – والفرق بين جنازة المرحوم « بطرس غالى » وجنازة المرحوم « سعد زغلول » أن المدافع أطلقت من القلعة فى جنازة « سعد » ساعة تحرك المشهد وساعة الدفن ولم تطلق خلال جنازة « بطرس غالى » .

وقالت روز اليوسف تحت عنوان :

رحلة جلالة الملك

لم يبق من رحلة جلالة الملك سوى زيارته فرنسا ثم البلجيك . والمقرر حتى الآن أن تقع الزيارتان فى شهر أكتوبر القادم .

ولكن هناك شعوراً عاماً بعدم استحسان وقوع هاتين الزيارتين والبلد لا تزال تلبس ثياب الحداد العام .

ويقولون إن جلالته يحسن صنعاً . ويبدى احتراماً كبيراً للرأى العام ، لو يلغى ما بقى من برنامج رحلته .

وسواء حدث هذا أم لم يحدث فالمؤكد أن مصر لا تهتم كثيراً بقراءة التلغرافات المطولة والتى تحمل تفاصيل المآدب الضخمة ، والاستقبال الباهر ، وحديث الزهر والريحان ، والموسيقى والهتاف .

* * *

وعلق « هندرسون » على تصرفات « الملك فؤاد » قال :

« أخشى أن يخسر « الملك فؤاد » بتصرفه الأخرق الأحمق تلك الفرصة الكبيرة التى أتاحها له موت « سعد زغلول » لتعزيز مركزه ونفوذه فى البلاد .

وقد أخبرنى وزير الحربية أن ثمة شعوراً عميقاً بالاستياء لأن برقية العزاء التى بعث بها الملك فى وفاة « سعد » ليست ممهورة بتوقيع الملك شخصيًّا بل أرسلت عن طريق كبير أبنائه .

وأسر إلى أن الخديوى السابق عباس حلمى أرسل رسالة مباشرة للعزاء ، لكن مُنع نشرها .

وهناك من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد أن « الملك فؤاد » يؤخر الموافقة على شراء الحكومة منزل « سعد زغلول » .

وإذا كان جلالته حكيماً فبوسعه أن يرسل برقية يشير فيها بشراء البيت الذى قدر ثمنه بمبلغ ٢٠ ألف جنيه من جيبه الخاص هدية إلى الأمة . ومن ثم يضمن بعض السيطرة على أى وجه لاستخدام هذا البيت فى المستقبل .

وإن افتقار « الملك فؤاد » إلى الشعبية فى مصر ليس فى صالحنا . وسيكون معيناً لنا ، إذا تمتع الملك بقدر أكبر من ثقة الجماهير . .

وقد يكون مفيداً والحالة هذه ، وإن كنت لا أرجو من ذلك أخيراً ، أن تقدم نصيحة صادقة إلى الملك عن طريق سفارة باريس مثلا ، مؤداها أن الملك بدلا من إضعاف مركزه هنا . فإن من الأفضل له أن يتخذ مبادرة لذكرى « سعد زغلول » » .

ويكتب « هندرسون » إلى « جاك مورى » .. من جديد :

« لا أرغب فى أن أرى حاكماً مستبداً فى مصر . بل قد يكون من مصلحة بريطانيا لو كان الملك أكثر شعبية ، وليس مفروضاً على البلد فى حماية درع من القوات البريطانية دون أن يتمتع بأية ثقة ، وسيكون من مصلحتنا لو كان هناك أكثر من ذلك قليلا ، وخاصة إذا بدأنا المفاوضات ..

لو كان يتمتع بثقة شعبية وأوصى بقبول المعاهدة ، فقد يكون تعاونه ذا قيمة بالنسبة لنا .

إن « سعداً » برغم كل شيء مصرى عظيم مهما كانت المشاعر الشخصية التى يكنها له الإنسان .

إنه الخليفة المباشر « لعرابى ، ومصطفى وكامل » . ولو كان « الملك فؤاد » يهدف إلى الحد من هيبة « سعد » عن طريق النفور الضيق الأفق من الإشادة بذكراه فإن « الملك فؤاد » يكون قد سار فى الطريق الخطأ .

إن ذلك لن يقلل بأى شكل من الفكرة العامة عن « زغلول » ، بل إنه سيزيد من كراهية الشعب وعدم ثقته فى الملك نفسه » .

واستمرت « روز اليوسف » التى كانت تصدر نصف شهرية فى ذلك الحين تتكلم عن برقية الملك وتحمل عليه تلميحاً .

قالت روز اليوسف :

« تساءلنا فى العدد السابق عن السبب فى عدم نشر التلغراف الذى أرسله جلالة الملك والذى ضمنه تعزية جلالته لأسرة المغفور له « سعد زغلول باشا » وأمره الكريم بجعل الجنازة عسكرية .

وقد جاءنا أن السبب فى عدم نشر التلغراف المذكور هو أنه أرسل باسم « دولة توفيق باشا نسيم » رئيس الديوان العالى الملكى مع أنه كان يجب إرساله باسم وزير الحربية .

أهذا هو كل السبب ؟

تعليل ركيك وسقيم كما يرى القارىء

ومع ذلك بقى هناك الشطر الثانى من سؤالنا وهو لماذا لم يرسل الملك تلغراف تعزية مباشرة إلى حرم الفقيد أو إلى « فتح الله باشا بركات » ؟

هذا السؤال نوجهه إلى مستشارى جلالة الملك وإلى المسئولين من رجال ديوانه العالى ولا نزال نأمل أن نسمع رداً معقولاً » . .

* * *

وصل « عبد الخالق ثروت » إلى الإسكندرية يوم ١٠ سبتمبر وتوجه فى اليوم التالى إلى القاهرة لتقديم العزاء إلى « السيدة صفية زغلول » ، ثم زار قبر سعد ، وعاد إلى الإسكندرية فى اليوم التالى .. فإن الحكومة المصرية كانت تنتقل للعمل فى الإسكندرية خلال شهور الصيف .

وتمتد المناقشات السياسية فى مصر حول من يخلف « سعد زغلول » .

وتتعدد الآراء ..

البعض فكر فى قيادة جماعية للوفد ، ولكن خاف آخرون أن يؤدى ذلك إلى زيادة نفوذ الملك .

وقيل إنه يمكن أن يكون للوفد زعيم ، ويكون للهيئة البرلمانية الوفدية رئيس آخر ، ويتولى وفدى ثالث رئاسة مجلس النواب .

ونودى بإدماج الوفد والأحرار الدستوريين فى حزب واحد يقوده « ثروت » وهو مستقل ..

ورشح لرئاسة الوفد « مصطفى النحاس » لتطرفه ولتضامن « أحمد ماهر ، والنقراشى » معه .

ورشح « فتح الله بركات » ابن شقيقة « سعد زغلول » ووزير الزراعة .

وقيل إن « السيدة صفية زغلول » التى وقفت وراء زوجها خلال السنوات من عام ١٩١٨ حتى وفاته – ينبغى أن ترأس الحزب .

وبدأت التكهنات .

كتب « نورث وينشيب » القائم بالأعمال الأمريكى

« إن « ثروت » سياسى قدير قوى الشكيمة وهو ليس زعيماً عظيماً ولكنه زعيم مأمون .

وهو – كما يقال – موال لبريطانيا تثق به للقيام بالمحادثات الجارية فى بريطانيا .

وهو أفضل رئيس للوزراء فى الوقت الحالى مقارنة بغيره من الطامحين .

والتغيير لن يؤدى إلا إضافة المزيد من البلبلة للأمة .

وفى حالة وجود رد فعل من السراى أو فى حالة انشقاق الوفد أو وقوع اضطرابات سياسية عامة سيكون « ثروت » هو الرجل الذى يخف لإنقاذ الموقف وقد يكون ذلك بائتلاف أوسع .

ولحسن حظ الحكومة الحالية ، لم يترك « زغلول » وصية سياسية . وكان سبب رغبته فى التفاهم المتبادل والاتفاق بين مصر وإنجلترا المحافظة على الحكومة البرلمانية لمصر ، والتقدم بثبات وتصميم نحو تحقيق آمالها الوطنية .

وكان متوقعاً – فى البداية – أن ينتخب « محمد فتح الله بركات باشا » زعيماً للحزب ، ولكنه كوزير للزراعة حط من قدر نفسه فى أعين الناس لأنه خلال

مرض « زغلول » الأخير تقدم بقانون الشركات التعاونية ، وتجول فى الأقاليم وأدلى بتصريحات سياسية أكثر منها زراعية ..

ويؤخذ عليه نقص المياه اللازمة للرى ، وسوء إدارة الرى خلال هذا العام . وأصبح لا يحوز ثقة كافية ، ولا يحظى بإعجاب الجماهير على حد سواء » .

وقالت أنباء أخرى ، إن « فتح الله بركات » اختلف مع السيدة « صفية زغلول » - أرملة خاله - على الميراث .

وأدلى « محمد غزالى بك » الموظف بوزارة الداخلية والذى أصبح بعد سنوات مديراً للأمن العام فى مصر بحديث إلى « نيفيل هندرسون » عن الخلاف بين « صفية زغلول ، وفتح الله بركات » .

قال :

« استخدم « فتح الله بركات » مكتب « سعد زغلول » وجلس فى مقعده . وتصرف فى مناسبات كثيرة كما لو كان خليفة « سعد » .. المختار .

وكانت نتيجة الخلاف أن أغلقت « صفية زغلول » مكتب قرينها عندما كان « بركات » خارج المنزل ورفضت السماح له باستخدام المكتب » .

وقال « نورث وينشيب » فى برقياته :

« إن من بين المرشحين لرئاسة الوفد « الأمير عمر طوسون » الديموقراطى والمثالى إلى أقصى حد .. إلا أن لقبه يبدو عائقاً كبيراً فى الوقت الراهن ..

ولكن الانتخابات الأكثر أهمية للحكومة إلى أقصى حد هى انتخاب رئيس مجلس النواب وهى الانتخابات التى ستجرى فى نوفمبر فور انعقاد البرلمان .

ويتوقف على هذه الانتخابات إلى حد كبير مستقبل مصر وآمالها فى حياة برلمانية مستمرة .. ومن الضرورى أن يكون هناك رجل قوى ، يمكنه أن يوجه ويسيطر على المناقشات ، ولا يسمح للنواب بتجريح الحكومة أو إحراجها .

وقد رشح المتطرفون « مصطفى النحاس باشا » الوكيل الثانى لمجلس النواب ، ولكنه قد لا يكون مقبولا من « ثروت » ولا يرغب الوفديون فى الوقت الراهن فى القيام بعمل يعجل بأزمة وزارية .

ويمكن أن يتم انتخاب « مظلوم باشا » – برغم أنه ليس نائباً – عضوا بالمجلس عن دائرة السيدة زينب وهى دائرة « سعد زغلول » القديمة وقد يكون مقبولا بصفته رئيساً سابقاً للمجلس التشريعى ومجلس النواب وصديقاً « لزغلول » ووفدياً ، برغم أنه ليس شخصية قوية أو لامعة يناهز الثمانين وقد انسحب من الحياة السياسية النشطة ومن المشكوك أن يعود إليها .

وتجمع الآراء على أنه إذا كبح الملك جماح مشاعره الرجعية لدى عودته من أوربا وانتهج سياسة أكثر تسامحاً وديمقراطية . وكرس نفسه للتصالح والتعاون مع الأحرار الدستوريين والوفديين لأمكنه أكثر من أى شخص آخر أن يقود البلاد إلى الوحدة .

لقد ضرب كل من « ثروت باشا ، وعدلى باشا » مثلا رائعاً بترعم الحفاظ على أمل الوصول بالصعوبات الداخلية والدولية للبلاد إلى نهاية سعيدة . ومن المعتقد لسوء الحظ أن الملك لن ينظر إلى الموقف الحالى بهذه النظرة المناسبة » .

* * *

اجتمعت الهيئة الوفدية يوم ٢٢ سبتمبر وتخلف عن الاجتماع « فتح الله بركات باشا » الذى أدرك أنه لن يفوز برئاسة الحزب .

وكان آخر نقد وجه إليه أنه لا يعرف لغة أجنبية ولابد أن يكون رئيس الوفد على معرفة بلغة تساعده على التفاوض .

رفض الوفد فكرة القيادة الجماعية وانتخب « مصطفى النحاس » رئيساً للحزب والهيئة البرلمانية واختار مكرم عبيد سكرتيراً عاماً للوفد .

قال « وينشوب » فى تقريره :

«كانت هناك وجهتا نظر واضحتين :

الأولى : خطر وجود حزب بدون زعيم

والثانية : هى انسحاب « صفية زغلول » من العمل السياسى الفعال .

وعندما سحبت اسمها أصيب الجميع بدهشة عندما أعلنت أنها تقف ليس فقط ضد قيام الهيئة التنفيذية بقيادة الحزب . بل إنها تفضل « مصطفى النحاس » زعيماً للحزب .

وقد ثبت الآن أن مشاعر الغيرة والخوف من حدوث انقسام فى الوفد هما السبب وراء

التغيير السياسى الذى حدث .

ومن المفهوم أنه بعد انقضاء فترة الحداد التى تستمر أربعين يوماً سيتم تعيينه رئيساً للوفد وذلك فى الوقت الذى يحتل فيه موقع الصدارة الهامة » .

وكان « لأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » دور كبير فى فوز « النحاس » ، وفسر المندوب السامى بالنيابة ذلك بأن المتطرفين فى الوفد .. قد انتصروا !

وكتب هندرسون يوم ٣٠ سبتمبر إلى لندن يصف ما جرى فى حزب الوفد . قال :

١ – « عقدت الهيئة البرلمانية لحزب الوفد اجتماعاً بالنادى السعدى بالقاهرة فى ٢٧ منه .

٢ – ثم طرح اقتراح من المحامى « صبرى أبو علم » باسم الهيئة البرلمانية للوفد تعبر عن رضاء الحزب بتعيين « مصطفى النحاس باشا » فى رئاسة الوفد وإعلان أنه أصبح من حيث الأمر الواقع رئيساً للهيئة البرلماينة لحزب الوفد .

وقد ووفق على الاقتراح بالإجماع .

٣ – وألقى « النحاس باشا » كلمة قصيرة كرر شكره . وقال إنه يعمل بوحى من تعاليم « سعد زغلول » ووعد بالعمل على تحقيق استقلال البلاد الكامل بالوسائل المشروعة .

٤ – ثم تلا ذلك أن أدلى « النحاس باشا » بتصريحين لكل من « الأهرام » و « الإجبشيان جازيت » أعرب فيهما عن تأييده لاتفاق مع إنجلترا قائم على احترام حقوق المصريين والمصالح المشروعة لإنجلترا على أساس ألا تتعارض تلك المصالح مع استقلال مصر .

٥ – أرسل نسخة من التصريحين والكلمات التى ألقيت .

٦ – أما الأحرار الدستوريون فقد أعربوا بلسان الدكتور « حافظ عفيفى » وعلى صفحات جريدتهم « السياسة » عن أمانيهم بنجاح « النحاس باشا » فى مهمته الصعبة .

٧ – يلاحظ أن إجراء انتخاب زعيم الوفد جرى بلا لون معين ، لكن المقابلتين الصحفيتين لم تكونا كذلك ، لأنهما تحدثتا عن اتفاق مع إنجلترا .

ولا يمكن أن نعطى وزناً لهذا الحديث إلا لأنه يشير إلى أن « النحاس » لا يود حاليًّا أن يثير عداوتنا . ولا يزال يرغب فى الإبقاء على « ثروت باشا » فى منصبه بوصفه رمز سياسة الاعتدال المصرية .

لكن « النحاس » لا يشعر أبداً بالطمأنينة .

عليه أن يواجه عداوة « فتح الله بركات » ومؤيديه ، فضلا عن البرود الذى يعامله به الوفديون الأكثر اعتدالا الذين ليسوا متحمسين للرئيس الجديد .

بل إن بعض المتطرفين الوفديين يشعرون بالاحتمالات غير المستحبة التى ينطوى عليها الاختيار « فالنحاس » وأصدقاؤه ليست لديهم الخبرة فى الجوانب العلمية والمسئولية عن العمل السياسى .

ولا شك أنه يساورهم خوف حقيقى تجاهنا وإلى حدٍ ما تجاه « ثروت » الشبيه بأبى الهول الذى يتحين الفرصة بوصفه أستاذ الفن السياسى فى مصر .

وكل هذه الظروف تدفع النحاس إلى أن يحاول إزالة مخاوف أعدائه الخطرين حتى يتمكن من كسب الوقت لتعزيز مركزه داخل الحزب وخارجه ومن هنا فالوقت يجرى لمصلحته كما يسير ضده أيضاً .

٨ — فى الوقت نفسه يرغب « ثروت باشا » فى العودة إلى أوربا دون أن يحيط « النحاس » علماً بما دار فى المفاوضات الأخيرة فى لندن .

ولدى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أنه أفضى بتفاصيل تلك المفاوضات إلى « محمد محمود باشا » و « عبد الحميد بدوى باشا » ، رئيس قلم قضايا الحكومة و « الدكتور حافظ عفيفى ، وأحمد عبود بك » ، برغم أن « محمد محمود » يؤكد أنه لم يتم إبلاغ شىء إلى أى وزير آخر .

وبالطبع ليست العلاقة بين « ثروت باشا ، ومحمد محمود باشا » من النوع الأوثق والودى . وربما لا يعرف كل من يصطفيهم « ثروت » ليضع فيهم ثقته .

ويبدو أن « ثروت » يلعب لعبة حازمة شجاعة وهو أستاذ قدير فى فنون السياسة المصرية ودروبها لدرجة أن أى عمل يصدر عنه يحتوى على قدر لا بأس به من النجاح الكبير .

وأتصور أنه يأمل فى الحصول على مسودة اتفاق من الحكومة البريطانية

تكون بمثابة حل وسط بين الأصل الذى وضعه والمسودة المقابلة لهذا المشروع - مما قد يمكنه من طرح هذه الوثيقة على مواطنيه فى مواجهة النحاس ومؤيديه المتطرفين .

ومن المؤكد أنه لن يجرؤ على مواجهة بنى وطنه على أساس الاتفاق الذى اقترحته بريطانيا .

ولكن يظل السؤال قائماً فيما إذا كان الوفد سيتركه يسافر من جديد دون أن يطلب منه إيضاحات مبدئية .

٩ - وإذا افترضنا أن الوفد سيمتنع عن جعل الأمور تسوء بالنسبة «لثروت» فى الفترة الحالية فلن يكون من السهل على «ثروت» أن يستمر طويلا فى منصبه فى ظل برلمان يسيطر عليه « النحاس » والمتطرفون الوفديون .

وليس لدى الأعضاء الوفديين بالوزارة أى نفوذ على حزب الوفد بتشكيله الجديد .

ويتنبأ « محمد محمود باشا » بسقوط « ثروت » كما سقط « عدلى يكن » فى السنة الماضية .. أى أنه سيدفع إلى الاستقالة دفعاً من خلال عمليات الوخز بالإبر .

أما البديل الذى يستحيل معه استقالة « ثروت » فهو أن تتجه الغالبية بعواطفها إليه بوصفه الرجل الوحيد القادر على تلافى الأزمات التى تهدد الحكم البرلمانى والاستقلال الذى تتمتع به مصر حالياً وإن كان لا يزال منقوصاً .

١٠ - ولا أزال مقتنعاً بأن نتخذ مباشرة موقف الابتعاد .

« فالنحاس » اكتسب سمعة بأنه شخص غير كيس وغير متوازن .

ومن المحتمل أن يثير ضده عداوات كثيرة داخل الوفد نفسه ، أما عداوة الآخرين فيحتمل أن تجيء بين المعتدلين الذين يتجهون للالتفاف حول « ثروت باشا » .

وأى تدخل من جانبنا حالياً سيعزز موقف المتطرفين والتحام الصفوف ضد ما سيصور على أنه عدوان بريطانى .

١١ - من المرجو بحرارة ، أن تمتنع السراى عن تكرار مناوراتها الاستفزازية

التى مارستها فى الشتاء الماضى – فى الظروف الدقيقة الراهنة .

لقد اتهمت صحافة السراى وقتها « سعد زغلول » وأتباعه بأنهم ضحوا ببلادهم لحساب البريطانيين .

وكان هدف تلك الحملة دفع الوفد إلى نضال أرعن ضدنا وإحداث أزمة تؤدى إلى وقف الحياة الدستورية .

ويبقى علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان « جلالة الملك » سيعود من أوربا بمشاعر مختلفة تجاه رئيس وزرائه .

وكان « ثروت » يبذل جهوداً لوقف التهجم على مولاه . وهناك ما يشير إلى وجود رغبة من جانبه للتصالح مع « الملك فؤاد » .

* * *

وينتقل الإحساس بالقلق من فوز المتطرفين إلى « ثروت باشا » .

كتب « هندرسون » إلى لندن :

« أبلغنى « ثروت » منذ أسبوع أنه راضٍ كل الرضا عن الموقف »

وقال لى أمس إن القلق يساوره إزاء الطريقة التى تسير بها الأمور .

وكان قد قال لى منذ عشرة أيام إنه يعتقد أن وفاة « سعد زغلول » جاءت فى الوقت المناسب .

وأمس قال لى عكس ذلك تماماً ولذلك فإن رياح التغيير تهب وسوف تستمر .

ومصدر القلق الحقيقى أن صحافة الوفد تقوم بحملة ضد إقامة أى احتفال « بيوم جلوس الملك » على العرش ٩ أكتوبر وهى حملة غير منطقية ومبالغ فيها ومصرية فى طابعها تماماً ، لا سيما وأن أيام الحداد الأربعين على وفاة « سعد » ستنتهى قبل هذا التاريخ .

وقد طلب « ثروت » من « النحاس » وقف هذا الهجوم .

وقد توقفت الحملة فترة من الوقت ولكنها احتدمت أمس فى « البلاغ » على نحو أسوأ .

ومن الطبيعى أن ينتصر « ثروت باشا » لمسايرة الملك ولا يمكنه الموافقة على

إلغاء عطلة قومية .

ومن المقرر أن يقابل « ثروت » « النحاس » ليبذل محاولة جديدة فى هذا الشأن ، وربما لا يكون « النحاس » متمسكاً بإلغاء احتفال عيد الجلوس الملكى . ولكن ذلك دليل على أن « النحاس » يفتقد السيطرة على الوفد وصحافته .

وسنعانى أيضاً من ضعف سيطرته وسنشعر بعد فترة بالأسف على اختفاء « سعد »

وأبلغنى « غزالى بك » أنه حتى المتطرفين الوفديين يقدرون تمام التقدير مخاطر الموقف إذا استقال « ثروت باشا » ويزمع النواب التمسك به كما لو كانوا ظلا له .

وفى ذهنى أنه لا يمكن التفكير تحت أى ظرف من الظروف فى تشكيل حكومة يشترك فيها قادة الاغتيالات السياسية مثل « النقراشى ، وأحمد ماهر » .

وأتوقع أن يدرك هؤلاء ذلك ، وربما يميلون إلى العمل على إثارة الشغب والفوضى فليس لديهم ما يفقدونه اللهم إلا حياتهم .

إنه لموقف مثير للاهتمام . وكلما استطعنا الانتظار فى موقف المتفرج كان ذلك أفضل ، ولكننا قد نضطر يوماً ما لأن نصبح أنصار أو خصوم .. شخصٍ .. ما » .

ويسرع « جيرالد ديلينى » – مراسل وكالة رويتر للأنباء – عائداً إلى مصر بعد انتهاء إجازته فى لندن ويكتب تقريراً جديداً إلى « السير وليم تايريل » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ..

وكان تايريل قد طلب منه هذا التقرير العاجل .

كتب « ديلينى » :

« الوفد ينهار فعلا « وبركات » باشا يبحث فى كل اتجاه عن تأييد ليحارب « النحاس » و « بركات » رجل مكروه جداً ويبدو أن القوى المؤيدة له فى الوقت الراهن ليست كبيرة .

وأعتقد أنه سيتحالف عاجلا أو آجلا مع الملك .

ولا يحتمل أن يلتزم الوفديون بأى شىء حتى يعلموا ما يمكن أن يفعله

« ثروت باشا » .. وسيقررون سياستهم حين يكشف « ثروت » النقاب عن نتيجة زيارته لندن .

ولو حدثت معجزة . وعاد بمقترحات مقبولة بالنسبة للوفد . فسيقومون بعزله من منصبه فى اللحظة المناسبة ويضعون حكومة البلاد فى أيديهم تماماً .

ولكنهم سيقفون وجهاً لوجه أمام الملك الذى لن يوافق مطلقاً على تولى « مصطفى النحاس » رئاسة الوزارة .

ولو توصلنا إلى اتفاق مع مصر فسنضطر إلى الوقوف موقف المتفرج .

وربما يذكر « النحاس » أننا اعترضنا على أن يكون وزيراً فى حكومة « عدلى » .

ولكن دعنا نأخذ التطور الأكثر احتمالا وهو عودة « ثروت » بمقترحات غير مقبولة بالنسبة للوفد .

و « ثروت باشا » رجل داهية ، ولكنى أعتقد أنه سيجد نفسه مضطراً لكشف طبيعة مباحثاته فى لندن أمام البرلمان المصرى ، برغم أن أبلغ « محمود » أنه لو كانت المباحثات غير مرضية فلن يقول شيئاً .

وسيعطى ذلك للوفد فرصة « دعاية لتثبيت موقفه المتقلقل حاليًا الذى سوف يصبح أكثر اضطراباً مع مضى الوقت لو راعينا حرمانهم من استخدام السلاح الذى يسعون إليه .

والرجال من أمثال الدكتور « حافظ عفيفى » متفائلون من أنه لو تمكن « ثروت » من عرض مقترحات مقبولة لمعاهدة يمكنه التقدم بها فى الانتخابات .

وأعتقد أن البلد قد تغير بشكل كبير جدًّا خلال السنوات القليلة الماضية .

وسيكون من الصعب للوفد أن يثير المشاعر والشغب ، كما حدث فى السنوات الماضية .

إن الشعب متعب من الصراع السياسى . وليس هناك « زغلول » ليثير الشغب ، كما أن الفردوس الذى توقعه المصريون من الاستقلال لم يتحقق بشكل مادى .

ولهذا قد يكون من الممكن تنفيذ معاهدة معقولة لو أجريت الانتخابات عليها .

وفى بلد مثل مصر لا ثبات للفكر السياسى .

... يذهب الناس إلى فراشهم بأفكار ، ويستيقظون فى الصباح التالى بأفكار أخرى وتلعب المصالح الخاصة والمشاعر الشخصية الدور الكبير فى شئون البلاد .

ويقتضى الأمر فقط أن يوافق شخص مثل « النحاس » كى يعارض « بركات » .

وفى مثل هذا البلد من المستحيل تماما معرفة كيف تسير الأمور من أسبوع لأسبوع .

وهناك الملك الذى لا يملك فقط ، بل يريد أيضا أن يحكم .

وأولئك الذين يقولون إن اتفاقا بين مصر وبريطانيا العظمى ، إما بموافقة الوفد ، أو بمحاربة الوفد ، يحتُمل أن يكونوا على حق لو وُجد الشخص الجرىء ، بشكل يكفى للمخاطرة بالقضية .

وما زلت متمسكاً بأن الأمور سوف تنجرف إلى أيدينا ، لو استطعنا ممارسة الصبر المطلوب والامتناع على التدخل فى الشئون المصرية .. ما دام لا يوجد مبرر قوى لذلك .

وسيلعب الملك دوراً أكثر جرأة من قبل .

وسوف يجد « ثروت » – المحاصر بين الملك والوفد والبرلمان – الموقف لا يُطاق .

وستصبح الأمور مضطربة للمصريين بشكل يدعو لليأس .

وفى هذه الظروف يصعب أن يكون الأمر مواتياً للحديث عن معاهدة مصرية – بريطانية فى حين أنه ستوجد تغييرات كثيرة متوقعة العام القادم .

إننا نستطيع الانتظار وسيكون من الأفضل أن نسمح للمصريين بتسوية مشاكلهم بأنفسهم أولا .. وأن نعطى لرجال مثل « ثروت » فرصة للظهور .

إن الزمن يسمح لنا بذلك . وقد يأتى الوقت الذى يختفى فيه البرلمان أيضاً وتحل محله هيئة أكثر فاعلية ومنتخبه بشكل فيه قيود على الاقتراع ، وأعتقد أن هذه التعديلات حتمية قبل أن تقيم مصر حياة دستورية طبيعية .

ولكن يجب أن يترك للمصريين معالجة هذه المشاكل التى تخصهم .

إنى وجدت مصر أكثر هدوءاً من عهدى بها خلال العشرين عاماً الماضية وعواطف الناس تميل أكثر فأكثر تجاهنا .

وقد وجدت الثقة فى النوايا الطيبة للحكومة البريطانية لتنفيذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

والشعب لا يتطلع إلى عودة « الملك فؤاد » من أوربا .

وتوجد حالة من التوتر بالنسبة لأنشطة صاحب الجلالة فى المستقبل .

قال لى « سعد زغلول » ذات يوم لم أدرك مطلقاً مدى عظمة نفوذ الملك .. ولا أريد ثورة فى البلاد ، ولكن الثورة يمكن تجنبها فقط لو مدت بريطانيا العظمى ذراعها القوية لمساعدتنا »

ولا أمل فى ابتعادنا عن التدخل فى شئون مصر .

ولكن هناك فرق بين أن نسعى للتدخل ، وبين أن يفرض علينا » .

* * *

وهكذا تصبح المفاوضات عاملا حاسماً فى استقرار ، أو عدم ، استقرار . مصر . ويتطلع الجميع من جديد .. إلى لندن .

المعاهدة السرية

أبحر « ثروت » من مصر يوم ٨ أكتوبر فى طريقه إلى روما للحاق بالملك .. ، ثم تركه ووصل إلى لندن يوم ٣٠ أكتوبر ليستأنف مباحثاته مع « تشمبرلين » ورجال وزارة الخارجية وليطلب تعديل بعض النصوص .

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ١٢ نوفمبر ليقر مشروعاً ثالثاً معدلاً أعده وزير خارجية بريطانيا .

واشترط المجلس إجراء مزيد من المناقشات مع « ثروت باشا » عن بعض أمور معلقة .. كما اشترط أيضا موافقة دول « الدومنيون » على المشروع على أن يعرضه « ثروت » على مجلس الوزراء المصرى والبرلمان .

* * *

اضطر « ثروت » للعودة إلى القاهرة فى منتصف نوفمبر لحضور افتتاح البرلمان ، فإن الدستور ينص على افتتاحه قبل السبت الثالث من نوفمبر.. وإلا اجتمع من تلقاء نفسه .

وكان استقبال « ثروت » فى الإسكندرية فاتراً .

أطلقت صحيفة « التايمز » البريطانية على « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » اسم « الجناح الأيسر المتطرف » فى حزب الوفد .. وأن « زغلول باشا » — قبل وفاته — فَقَدَ كل سلطة على هذا الجناح .

وكان هذا رأى المندوب السامى أيضاً .

ولم يستطع « النحاس » أن يسيطر على هذا الجهاز .

ويكتب « اللورد لويد » إلى لندن : « إن هذا الجناح تمكن من السيطرة على جموع الطلاب الوفديين الذين رفضوا تنظيم استقبال « لثروت » بعد عودته من لندن وحملوا على مفاوضاته !

وأحس رئيس صحيفة « السياسة » بالفارق الضخم بين استقبال « ثروت » لو كان « سعد » على قيد الحياة .. وما جرى بعد « وفاة سعد » .

على أية حال أحس الناس بأن الائتلاف الذى آمن به « سعد » واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه » .

* * *

ألقى « ثروت » خطاب العرش فى البرلمان ، باسم الملك ، يوم ١٧ نوفمبر فقال :

« انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندرة فى ذلك الجو الممتلئ صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية فى أحاديث عن بعض شئون سياسية ، رغبة فى إقرار حسن التفاهم بين البلدين .

ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها المحمود فى ذلك . كذلك كانت محادثات قصد بها تفهم الحكومتين الإنجليزية والمصرية (وجهتى) نظر إحداهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان .

حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها ، وتحدد ما بينها وبين إنجلترا من العلاقات ، على أن يكون القول الفصل فى هذه المحالفة للبرلمان .

وإنى لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود ، وما استشعرته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتى النظر » .

وبعد أسبوع تلقى « اللورد لويد » برقية من « تشمبرلين » حملت المشروع الذى أقره مجلس الوزراء البريطانى ..

وقال « تشمبرلين » فى هذه البرقية :

« مسودة المعاهدة فى شكلها الحالى ، لابد من النظر إليها من كافة الوجوه ، بمثابة الذى يمكن لكل طرف أن يتقدم إليه فى رغبته للقاء الطرف الآخر .

وكان ذلك مفهوماً بيننا ، كما أنه بهذا الشرط فقط ، تمكنا ، « ثروت باشا » ، وأنا ، من قطع كل هذا الشوط ، وكلانا متفق على أنه لا يمكن إجراء تغييرات جديدة ، وأنه لابد من قبول أو رفض المعاهدة كما هى » .

ذهل « اللورد لويد » وهو يقرأ مشروع المعاهدة .. لأول مرة .

وزادت دهشته عندما وجد أن الحكومة البريطانية – فى رأيه – قدمت تنازلات كثيرة لمصر.

.. ومنذ عرف « اللورد » بأمر المعاهدة .. تعثرت المفاوضات .. فإن « اللورد » كان يعترض على تنازلات « تشمبرلين » ويبرق إليه معبراً عن إحساسه بالقلق البالغ إزاء هذه التنازلات » ..

* * *

خف تفاؤل « ثروت باشا » – يوم ٣ ديسمبر – بعد أن قرأ المشروع الثالث الذى أعده « تشمبرلين » وأقره مجلس الوزراء.

وزاد من فتور رئيس وزراء مصر ما رآه من تصرفات الوفد .. ومن الخلاف الناشب بين الوفد والأحرار.

وساعد على ذلك أن مجلس الوزراء البريطانى أبلغ نصوص المعاهدة إلى « رامزى ماكدونالد » زعيم المعارضة ، طبقاً للتقاليد الدستورية ، فطلب « ماكدونالد » إجراء تغيير فى ترتيب بعض المواد بحيث تتغير المعانى !

قال المشروع إنه تم « رغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية .. وخير وسيلة هى عقد معاهدة صداقة وتحالف ».

ونص المشروع على :

* عقد محالفة تؤكد الصداقة.

* لا تتخذ مصر موقفاً يُفضى لإثارة الصعوبات لبريطانيا ، ولا تسلك فى البلاد الأجنبيـة مسلك المعارضة للسياسة البريطانية ، ولا تعقد اتفاقاً يضر بمصالح بريطانيا.

* تنجد بريطانيا مصر فى حالة الحرب الدفاعية.

* يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب أساليب الجيش البريطانى ، ويختار الضباط والمدربين الأجانب من البريطانيين.

* فى حالة الحرب والتهديد بها ضد بريطانيا تبذل مصر المساعدات والتسهيلات بما فى ذلك الموانى والمطارات وجميع المواصلات ، حتى ولو لم يكن للحرب مساس بحقوق ومصالح مصر.

* تبقى قوات عسكرية بريطانية فى مصر ، فى أى مكان ، ولزمن غير محدد ، حتى يعقد اتفاق تعهد فيه إنجلترا لمصر بحماية المواصلات الإمبراطورية.

وبعد ١٠ سنوات يُعاد النظر فى مكان استقرار هذه القوات .

وفى حالة الخلاف تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم « عصبة الأمم » .

وإذا لم يكن قرار الجمعية لصالح مصر ، تعيد النظر فيها كل ٥ سنوات .

* الأفضلية للبريطانيين عند تعيين الأجانب فى الحكومة المصرية .
* يعين مستشار بريطانى له اختصاصات صندوق الدين ، ويحاط بكل مشروع تشريعى يقتضى تصديق دول الامتياز .
* يُعين مستشار قضائى يحاط بكل ما يمس القضاء .
* لا تغير مصر عدد واختصاص الموظفين البريطانيين فى الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق مع بريطانيا .
* تبذل بريطانيا نفوذها لدى دول الامتياز لتعديل نظامه ليلائم روح العصر .
* أى خلاف تفصل فيه جمعية الأمم .
* تتبادل بريطانيا ومصر المذكرات عند توقيع المعاهدة لتسوية الامتيازات وتوزيع مياه النيل .
* ولم يتعرض المشروع للسودان .

وقد رأى « ثروت » أن مهمته فى إقناع زملائه والبرلمان بقبول المعاهدة ستكون مستحيلة ما لم يقدم له « اللورد لويد » تأكيداً كتابيا بأنه مفوض بالرد على تساؤلاته .

طالب « ثروت » :

* ألاّ تقيد المعاهدة الحرية التى تتمتع بها مصر فى التفاوض لعقد معاهدات تجارية .
* ألاّ تتدخل بريطانيا نيابة عن المصالح الأجنبية .
* وألاّ تتدخل عسكريًّا إلا عندما تصل خطورة الموقف إلى حد يهدد بخطر تدخل عسكرى أجنبى .
* ألا تُصر بريطانيا على إعلان الأحكام العرفية .
* لا تعارض بريطانيا فى استخدام الخبراء الأجانب فى مصر إذا تعذر وجود أشخاص بريطانيين مناسبين .
* لا تفرض بريطانيا التزامات على مصر بعد إصلاح نظام الامتيازات .
* مصر ليست ملزمة بالإبقاء على رجال البوليس البريطانيين .

وتوالت اجتماعات «ثروت» باللورد . وتدفقت الرسائل من رئيس وزراء مصر إلى وزير خارجيه بريطانيا كما انهالت الردود على رئيس الوزراء من لندن .

وقد رفض « اللورد لويد » – من حيث المبدأ – تقديم تفسيرات مكتوبة لأى نص متفق عليه . « فاللورد » ضد التعهدات الكتابية وضد مبدأ المعاهدة نفسه .

ولكن السير « أوستين تشمبرلين » رغبة فى إتمام المعاهدة ، قدم تفسيرات لبعض النصوص وأشار إلى أنه عند توقيع المعاهدة يتبادل ثروت ، واللورد مذكرات فيها التفسيرات المطلوبة .

وقال « تشمبرلين للورد لويد » :

– أبلغ « ثروت » أن الحكومة البريطانية ستكون على استعداد عند التصديق على المعاهدة أن تقدم له بعض التأكيدات المطلوبة .

وقال « تشمبرلين » فى نفس الوقت محذراً « اللورد » .. وكأن « اللورد » فى حاجة إلى تحذير ! .

– تجنب تقديم أى شىء أكثر من التفسيرات العامة ، والشفوية ، بالنسبة للمعانى التى يمكن أن تلحق بمواد المعاهدة المختلفة .

إن المذكرات ليس لها طابع نهائى بعكس نصوص المعاهدة .. نتعامل معها بصورة أطول وبتفصيلات أكثر .. إلى حدٍ ما .

ومن هذه التعليمات يظهر أن الفخ الذى وضعه « تشمبرلين » « لثروت » فى أول اجتماع .. لا يزال « منصوبا » ! .

ولكن « ثروت » يستمر مطالباً بالتدقيق والتفسير ثم انتقل إلى النصوص نفسها يطالب بتعديلها قائلا « للويد » :

– لقد أخطأت فى لندن فى عدم التنبؤ بالموقف الذى ينشأ عن رفض مقترحات مصر لإصلاح نظام الامتيازات . إن زملائى لن يعتبروا أنفسهم ملزمين بهذا الخطأ .

ويوافق «تشمبرلين» على طلب «ثروت» بأن يصبح الضباط البريطانيون فى الجيش المصرى بعثة عسكرية .

وكان « موريس بيترسون » السكرتير الأول فى دار المندوب السامى قد اهتدى إلى هذه الفكرة لأنه رآها مطبقة فى تشيكو سلوفاكيا .. وتبناها « تشمبرلين » على الفور ، وحاول إقناع « ثروت » بها قائلا :

« لا يوجد شيء غير عادى فى أن تحتاج دولة مستقلة إلى مساعدة بعثة أجنبية .

كانت توجد فى اليابان أمثال هذه البعثة .

وفى الوقت الحاضر توجد بعثة عسكرية بحرية بريطانية فى كل من اليونان وشيلى .

.. وبعثة بحرية أمريكية فى البرازيل .

وبعثة عسكرية فرنسية فى كل من بولندا والبرازيل وتشيكوسلوفاكيا .

.. وخلال السنوات من عام ١٩١٩ إلى عام ٢٦ كان رئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى تشيكوسلوفاكيا هو رئيس أركان حرب الجيش التشيكى .. فلما عين تشيكى فى هذا المنصب اختير فرنسى نائباً لرئيس الأركان .

ولكن « تشمبرلين » قال « للورد لويد مفسراً هذا التعديل الذى أقرته وزارة الحربية البريطانية قائلا :

« إن الاتفاق على أن تصبح العناصر البريطانية فى الجيش المصرى .. بعثة .. يوفر لنا ميزة كبرى بعدم إثارة المعارضة المصرية ويسهل مهمة الضباط البريطانيين .. ويضمن استمرار الترتيبات » !!

* * *

وتكون مشكلة الامتيازات الأجنبية هى إحدى الصخور الصلبة فى المفاوضات ..

من رأى « ثروت » أن تدعو مصر إلى عقد مؤتمر للدول صاحبة الامتيازات الأجنبية لتعديل هذا النظام بعد توقيع المعاهدة ..

و .. تساعد بريطانيا مصر فى هذا المؤتمر .

ومن رأى « تشمبرلين » أن دول الامتيازات لن توافق على اختفاء القضاء القنصلى إلا إذا بقى الضباط الأجانب — الإنجليز — فى البوليس المصرى .

ويرى « ثروت » أنه إذا فشل مؤتمر الامتيازات ، تطلق يد مصر فى أمور البوليس بعد ٥ سنوات من تنفيذ المعاهدة .

ويُصر « ثروت » على أن يكون ذلك ضمن نصوص المعاهدة ذاتها .

رفض « تشمبرلين » وعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى الذى رأى تعديل النص بعرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم إذا فشل مؤتمر الامتيازات .. ويقرر مجلس العصبة فى هذه الحالة عدد وأوضاع ووظائف المسئولين البريطانيين فى الأمن العام المصرى .

* * *

قدم « تشمبرلين » – كما يرى – كل التفسيرات والتعديلات للمعاهدة . وأخذ ينتظر موافقة « ثروت » على المشروع وعرض الأمر على مجلس الوزراء المصرى ثم البرلمان .

ومن ناحيته كان « تشمبرلين » يرى أن بلاده تكسب كثيراً بمشروع المعاهدة لأنه يحتوى – كما يرى « عبد الرحمن الرافعى » فى الجزء الثانى من كتابه فى أعقاب الثورة المصرية – على كل قواعد الاحتلال والحماية .

ولكن « ثروت » ظل يحتفظ بالمشروع (سراً) ، لم يعرضه على الوفد ، أو على مجلس الوزراء ، واكتفى بعرضه على « عدلى يكن » ، « وإسماعيل صدقى » .. وأصدقائهما .

وبدأ القلق يساور « تشمبرلين » .. لأن أنباء المعاهدة أخذت تتسرب . ونشرت الصحف مقاطع ونصوصاً للمعاهدة بعضها غير صحيح ..

وأخذ « اللورد لويد » يغذى هذا القلق .. ، أو على حد تعبير « موريس بيترسون » السكرتير الأول لدار المندوب السامى « إن المفاوض المصرى يكسب شعبية أكثر برفض أية معاهدة » .

وقال « اللورد » فى برقياته محذراً من أن الملك لا يساند المعاهدة كما ينبغى ، ولا يؤيد رئيس وزرائه .. وأما رئيس الوزراء فإنه يطالب بالتفسيرات المتتالية حتى إذا فشل المشروع واضطر إلى الاستقالة لا يكون قد قدم تنازلات لبريطانيا .. ويقول : لابد أن رسائل « ثروت » إليه هى محاولات للدفاع عن نفسه أمام الرأى العام ..

وبدلا من معاهدة تخلق وتؤكد الثقة بين البلدين .. نشأ مناخ من عدم الثقة بين « تشمبرلين » ، و « ثروت » حرص « اللورد » على تغذيته بالحقائق حيناً .. وبالإشاعات فى أغلب الأحيان .

وكان « تشمبرلين » فى حاجة إلى المعاهدة بعد أن ارتبط بها أمام زملائه فى مجلس الوزراء البريطانى وبعد أن أبلغهم قرب توقيعها ..

ويجد « تشمبرلين » أن ساعة الحسم قد اقتربت .. أو يجب أن يُعجل بها .

طلب من « لويد » أن يعرض على « ثروت » اقتراحاً بتوقيع المعاهدة خلال أسبوع على أن تنشر فى مصر وإنجلترا يوم ٢٠ ديسمبر .

أعرب « ثروت » – يوم ١٠ ديسمبر – عن دهشته لطلب بريطانيا بأن يتصرف بصورة عاجلة جدًا .

قال : إنه ينوى الكشف عن محتويات المعاهدة والمذكرات الملحقة بها لزملائه فى مجلس الوزراء ورئيس حزب الوفد كل على حدة بمجرد ترجمتها إلى العربية .

سأله « لويد » :

– هل ستكون فى موقف يسمح لك بالتوقيع على المعاهدة قريباً إذا كانت الآراء التى ترد إليك مؤيدة .

رد قائلا :

– لن أكون قادراً على عرض الوثائق على زملائى إلا بعد أن أناقش معك بعض القضايا الهامة التى لم يتم التوصل إلى تفاهم بشأنها فى لندن وهذه القضايا هى :

١ – مفهوم أكثر دقة حول الوضع المقبل للضباط البريطانيين فى الجيش المصرى بعد سريان المعاهدة .

٢ – النقاط المرتبطة بتوزيع مياه النيل .

٣ – النقاط المرتبطة بإصلاح نظام الامتيازات .

بعث « لويد » إلى لندن يقول :

« إن « ثروت » يواجه صعوبات حقيقية . وأى استعجال غير مناسب من جانبنا ، قد يدفعه لا لاتخاذ خطوة خاطئة فحسب ، بل قد يُفسر أيضاً على أنه تلهف بالغ من جانبنا لتأمين معاهدة تتفق مع مصالحنا الخاصة .

وافق « تشمبرلين » على ذلك ولكنه طلب من « لويد » أن يبلغ « ثروت » الرسالة التالية :

« فى الوقت الذى لا أرغب فيه الضغط على « ثروت » على نحو غير ملائم لتوقيع المعاهدة وإعلانها ، فإنى أرجوه – ولصالحه – أن يدرك أهمية تجنب أى تأخير غير ضرورى » .

* * *

رد رئيس الوزراء بأنه يفكر فى إرسال نص المعاهدة إلى زملائه وإلى حزب الوفد فى الأسبوع الأول من يناير .

وظلت كلمة السر التى يرددها « ثروت للُورد » هى الصبر والتروى .

* * *

ويحمل « تشمبرلين » طلبات « ثروت » كلها إلى مجلس الوزراء البريطانى فى مذكرة تاريخها ٢٦ يناير ..

قال :

« يبدو بصفة عامة أن الصعوبات التى يواجهها « ثروت باشا » فى خلق تعاطف لدى المواطنين المصريين لصالح قبول مشروع المعاهدة ، أكبر مما توقع ، أو أكبر من آماله ، حين غادر لندن .

وأشارت التقارير الأولية إلى أنه لم يكن من المحتمل أن يواجه « ثروت باشا » أية معارضة ناجحة أو قوية .

ويبدو أن الجناح اليسارى فى حزب الوفد يضم عدداً من المتطرفين لا يمكن أن يكون بينهم اتفاق - قد نجح فى تدعيم سطوته ونفوذه على أرملة « سعد زغلول » ، « ومصطفى النحاس باشا » خليفة « سعد » .

وترتب على ذلك أن الجناح اليسارى اكتسب سيطرة على حزب الوفد كله وهو الهيئة السياسية الوحيدة فى مصر التى لها قدر من الكفاءة والتأثير .

وهذا التطور كان متوقعاً ويوجد عامل مساعد وهو موقف « الملك فؤاد » ..

لقد تعهد الملك بتأييد « ثروت باشا » والمعاهدة .

ولكنه قام أخيراً - كما جاء فى تقارير المخابرات - بتشجيع خصوم المعاهدة لأسباب خاصة به .

وصدرت التعليمات « للورد لويد » بإبلاغ « جلالة الملك » تحذيراً جاداً على أمل أن يبذل القصر ما لديه من نفوذ قوى لتأييد « ثروت باشا » . ولكن الدافع الأقوى للمتطرفين المصريين كان الرسائل التى تصلهم من أفراد معينين فى مصر .

وهؤلاء الأفراد - كما تقول تقارير المصادر السرية - يشجعون الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ستهزم ، بالتأكيد ، فى الانتخابات العامة القادمة ، وأن من سيخلفونهم سيمنحون مصر شروطاً أفضل من الشروط الموجودة فى مشروع المعاهدة .

ويبدو أن هذه الرسائل تقابل بقدر كبير من التصديق .

ومن جهة أخرى فإن الجناح اليسارى فى حزب الوفد برغم أنه اليد العليا فى

شئون الحزب فإن له خصوماً ألداء داخل الحزب وخارجه .

ويقود المعارضة داخل الوفد « فتح الله بركات باشا » ابن شقيقة « زغلول » الـــذى كان يعتبر فى وقت ما ، خليفة محتملا لزغلول . وكذلك الأحزاب الليبرالية والاتحادية التى تضم أغلبية المثقفين وكبار المصريين وهم فى صراع سافر مع المتطرفين .

ومصر بصفة عامة تبدو غير مقتنعة بزعماء الوفد وأساليبهم . ولو كانت قادرة على التعبير عن رأى مستقل متماسك لكان محتملا أن تؤيد تسوية معتدلة مع بريطانيا العظمى .

أما « الملك فؤاد » فبرغم أنه يغازل الوفد ، فإنه يكره ويخشى المتطرفين الذين لا يخفون خططهم المعادية للملكية .

« وثروت باشا » نفسه – يبدو مصمماً على الاستمرار فى الصراع – ولكنه كثيراً ما يبدو متردداً ومتذبذباً فى مواجهة المعارضة القوية .

وقد أدت المصاعب التى يواجهها « ثروت باشا » إلى أنْ يطالب بعدد من التفسيرات والاستفسارات حول نص المعاهدة التى بدونها – كما يقول – سيكون من المستحيل بالنسبة له إقناع رفاقه فى الوزارة .

ولأسباب عديدة اضطررت لتقديم تفسيرات من جانب واحد لنص متفق عليه بدلا من أن أخسر تعاون « ثروت باشا » وأخسر معه أى احتمال للتوصل إلى تسوية فى المستقبل القريب .

وثبت أنه من الممكن تقديم الاستفسارات « لثروت » التى طلبها لنص المعاهدة نفسها دون الإساءة إلينا » .

ويوافق المجلس على تعديلات « تشمبرلين » .. ، ولكن المجلس يوافق أيضاً على إبلاغ ثروت « بأن الحكومة البريطانية تنتظر منه الآن ألاّ يضيع وقتاً فى عرض المعاهدة على زملائه فى مجلس الوزراء للتوقيع عليها فى وقت قريب » .

ويطلب من « لويد » لقاء « الملك فؤاد » فى نفس اليوم لإقناعه بالضغط على « ثروت » لعرض المعاهدة على مجلس الوزراء المصرى ، وبالضغط على الوزراء للموافقة ..

* * *

طلب « اللورد » لقاء الملك بصفة عاجلة فوافق الملك واستقبله فى نفس اليوم..
٢٦ يناير. بدأ « اللورد » حديثه بلا مقدمات قائلا :
– لدى رسالة من حكومة « صاحب الجلالة ملك بريطانيا » بأن الحكومة فى قلق شديد حول موضوع المعاهدة التى كانت مثار قلق شديد لدى حكومة صاحب الجلالة.
رد الملك :
– أبلغنى بالموقف لأن « ثروت » لم يبلغنى بشىء. كل ما قاله لى إنه فى انتظار رد بريطانيا حول بعض المسائل المتعلقة بالجيش والبوليس، ولكنى أجهل تماماً موضوع الخلاف.
شرح « اللورد » للملك كل التطورات.
أصغى الملك فى صمت غير أنه كان يقاطع « اللورد » بين الحين والحين قائلا :
– لا أعرف شيئاً عن ذلك.
قال « اللورد » :
– إن « ثروت » يواجه صعوبات خطيرة من مجلس الوزراء وبعض قطاعات الوفد.
وقد وصلت إلى الحكومة البريطانية شائعات بأن شخصيات سياسية، وشخصيات أخرى من مجلس الوزراء، ومن خارجه، تهدف إلى أن يحل رئيس آخر للوزراء محل « ثروت باشا ».
وسيكون رئيس الوزراء الجديد معتمداً على تأييد عناصر معادية لسياسة المعاهدة.
ولكن الأسوأ من ذلك أن الرأى العام يعتقد أن بعض هذه الشخصيات على علاقة وثيقة بالقصر أى بجلالتك، وعندى تعليمات عاجلة بلفت نظركم إلى هذه الشائعات :
وأضاف « اللورد » بلهجة حادة :
– يجب أن تعى جلالتك بأن التوصل إلى معاهدة يعد فى صالح بريطانيا العظمى ومصر تماماً.
إن جلالتك تملك الآن، بعد رحلتك الناجحة إلى لندن، درجة من السلطة والنفوذ.
ولوْ مارست سلطتك كاملة فسيكون هناك ضمان لعقد المعاهدة.
إن حكومة صاحب الجلالة متأكدة من أن تحذيراً قوياً من جلالتك لهؤلاء السياسيين سيكون مؤثراً.
قاطعه الملك بحدة وقال :

- هذا غير صحيح تماماً .. ماذا تتوقع حكومتكم أن أفعل ؟

قال « اللورد » : نأمل أن توضح لمثيرى المتاعب « لثروت » . ومن يتآمرون ضده ، المسئولية الخطيرة التى ستلقى عليهم ، إن مصالحهم ستتأثر بشكل خطير لو أصبحت المعاهدة شيئاً مستحيلا .

قال الملك : لا أفهم ماهو المطلوب منى ؟ .. إذا رغبت سأبعث إلى أى عضو من أعضاء مجلس الوزراء – أو إلى المجلس كله – أحثهم على تبنى المعاهدة .

ولكن ما هى الفائدة التى تُرجى من ذلك إذا كان «ثروت باشا» لم يسمح لأى عضو من أعضاء مجلس الوزراء بمعرفة جوهر المعاهدة .

سيكون ردهم ببساطة أنه لا يمكنهم ، من الوجهة الوطنية ، التعهد بإعطاء تأييد أعمى لوثيقة يجهلون مضمونها .

وبماذا يمكن أن يكون جوابى على هذا الرد المنطقى الحاسم .

واعترف الملك قائلاً :

– صحيح أنى لم أضغط على « ثروت » ليعرض المعاهدة على مجلس الوزراء . فقد فهمت منه أنكم لم توافقوا بعد .

وإذا ضغطت عليه ، بدون تعليمات محددة منكم ، فهذه مسئولية كبيرة جداً .

وفى كل الاحتمالات سينتهز « ثروت » الفرصة للاستقالة متعللاً بأن هذا الضغط يتضمن انعدام الثقة فيه .

.. وسأتهم من قِبَل « ثروت » ومنكم بتدمير المعاهدة .

لقد أبلغتكم هنا وفى لندن بأن المعاهدة لا يمكن أن تُنفذ بدون شجاعة من « ثروت » .

ويبدو أن ثروت يفتقد هذه الشجاعة .. الآن .

إن عليه التخلص من المعارضين المتمردين بحجة أو بأخرى قبل عرض المعاهدة .

وقد تكون هناك صعوبات فى هذا الطريق .. والتأجيل هو الفرصة الوحيدة للنجاح .

وإذا حاول إعادة تشكيل مجلس وزرائه ، بعد إطلاع الوزراء على المعاهدة ، فإن هذا يعتبر كارثة .

.. حين يتم طرد الوزراء فإنهم سيقولون : إن البلاد تباع ، وتترتب على ذلك جلبة ، تدمر « ثروت » نفسه ، والمعاهدة .

حار « اللورد » فى المنطق الملكى وتخلص من الحرج قائلا :
– لا أستطيع الدخول فى مناقشة حول أفضل ما يمكن أن تفعله .
الشىء الهام أنك يجب أن تتصرف على الفور .
إن جلالتك شجاع ! !
– سأفعل كل ما أستطيع عدا الضغط على « ثروت » لعرض المعاهدة على مجلس الوزراء .
لقد حذرتمونى من التدخل فى أعمال الوزراء . وبدون تعليمات واضحة منكم لا أستطيع تحمل مسئولية استقالة « ثروت » .
ومع ذلك إذا عرض « ثروت » المعاهدة على مجلس الوزراء فإن الأمر سيكون مختلفاً وسأجد مبرراً لتأييد رئيس وزرائى بكل قوة .

* * *

وتتلقى وزارة الخارجية البريطانية نص الحديث الملكى .
ويجد « جاك مورى » رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية أن موقف الملك نفسه تغير كثيراً فيقدم مذكرة عن سلوك صاحب الجلالة إلى « تشمبرلين » .
وهذا نص المذكرة :

« موقف الملك الفاتر لا يتمشى مع وعوده بتأييد المعاهدة تأييداً فعالا .
وأسباب ذلك غامضة ولا جدوى من التحقيق فى هذا الأمر الآن وليست هناك وسيلة واضحة لممارسة مزيد من الضغط على الملك حالياً
ورسالة « ثروت » طويلة ومشوشة وأخشى أن تكون مخادعة بشأن النقطة الأساسية .
وهو يحاول تقديم القرارات الخاصة بالجيش والبوليس كتفسير للمعاهدة .
والموضوع ليس كذلك لأن النص واضح تماماً ومقترحاتنا بشأن هذه النقاط ترتقى إلى مجموعة من الاحتياطيات .
وباختصار فإن موقف « ثروت » أبعد من أن يكون عرضياً وليس من المستحيل أن يكون تردده مبعثه التهديد بالعنف من جانب المتطرفين .
ومن العسير المطالبة بالرد على رسالته إن لم يكن ذلك – كما اعتقد – بغرض النشر .

وينبغى أن يركز فى ذلك على أن ثروت قبل المعاهدة بأكملها عندما كان هنا .

وعندما يصبح ذلك معروفاً فلن يكون من السهل عليه تقمص دور البطل الوطنى . فالوفد لن يجد صعوبة فى تحمل المسئولية الكاملة عن منعه من الوفاء بوعوده لنا ، وبالتالى تحمل مسئولية تخريب التسوية .

وخطة العمل التى اقترحها اللورد لويد تبدو الخطة السليمة .

ولكن رفض قبول اقتراحات أخرى من « ثروت » قد يعطيه فرصة التظاهر بأننا قطعنا المفاوضات عمداً ودون وجه حق . ولن يكون هناك ضرر من الاستماع إلى ما سيقول حتى إذا لم تكن هناك نية للقيام بتنازلات أخرى » .

* * *

وتستمر المفاوضات والتفسيرات .. والتدقيق فى ظل إيمان كامل فى القاهرة ولندن بأن المعاهدة لن توقع . ولكن كل طرف يريد أن يتحمل الجانب الآخر مسئولية الرفض ليتصرف على أساسه .

لقد أصبحت مسألة فشل المعاهدة ثابتة ولكن التفكير يجرى فى مرحلة ما بعد المعاهدة . ونوع العقاب .

وكانت بريطانيا هى وحدها القادرة على توقيع العقاب أما مصر فلم تكن قادرة .. بعد أن فقدت « سعد » .. وفقدت روح ثورة ١٩١٩ !

البرلمان . . فى مفترق الطرق

بدأ «تشمبرلين» الخطوة الأولى فى مرحلة ما بعد المعاهدة . .

أرسل إلى «اللورد لويد» يوم ٥ فبراير البرقية رقم ١٣٢ وفيها رسالة شخصية «لثروت» قال فيها :

١ – «إنى واثق من أن دولتك ستقر بأن الحكومة البريطانية كشفت عن روح الاعتدال ورحابة الأفق .

«غير أنى يجب أن أؤكد أن هذه العملية لا يمكن أن تستمر أكثر من ذلك . وفيما يتعلق بحكومة صاحب الجلالة فقد قالت كلمتها الأخيرة .

وإنى على استعداد للتفاوض – قبل وبعد التوقيع على المعاهدة – حول تشكيل ومهمات البعثة البريطانية فى مصر ، وعلى توزيع مياه النيل ، وحول أية مسائل صغيرة قد تكون معلقة حول إصلاح الامتيازات .

أما بالنسبة لنص المعاهدة فأؤكد لدولتك بأن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تفكر فى إجراء مزيد من المناقشات .

٢ – سبق لدولتكم أن اتفقتم معى على أن التسوية المتضمنة فى المعاهدة كفلت إيجاد تسوية عادلة للخلافات التى أدت فى بعض الأوقات وبصورة مؤسفة إلى حدوث اضطرابات فى العلاقات الطيبة التى يجب أن تسود بين مصر وبريطانيا العظمى .

وكان يحدونا الأمل فى أننا سنقوم بواسطة هذه المعاهدة بتأمين حرية واستقلال مصر ووضعها المناسب فى المجالات الدولية فى الوقت الذى نحمى فيه المصالح الجوهرية ، والتزامات بريطانيا العظمى والإمبراطورية البريطانية .

٣ – إن حرية العمل الذى ستحصل عليها مصر ، طبقاً للمعاهدة ، ستعتمد على أية حال على المسئوليات التى ستقدمها فى المقابل .

ويجب علىّ أن أذكر دولتك بأن حكومة صاحب الجلالة لا تتحمل فى الوقت الحاضر أى

نصيب من هذه المسئوليات طبقاً لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وإذا رفضت مصر الآن هـــده التسوية فإن حكومة صاحب الجلالة ستكون مضطرة إلى مراعاة الحقوق التى تحتفظ بها طبقاً لهذا الإعلان مراعاة صارمة .

ولا أعتقد بأن مصر ستمتنع عن تأييد دولتكم فى الجهود التى تبذلونها لإقامة تحالف بين بلدينا .

وإنى أحث دولتكم على تقديم المعاهدة لزملائك دون إبطاء . وأن تواصل العمل للتوقيع عليها فى أقرب وقت ممكن .

وسوف تفهم دولتك تماماً أنه عند عودة البرلمان البريطانى للانعقاد فلن أتمكن من تجنب إعطاء تقرير كامل عن مفاوضاتنا الأمر الذى سيستلزم نشر جميع المراسلات المتبادلة بيننا فى القريب العاجل » .

ولم يدرك ثروت معنى الإنذار . . أو ربما فهمه . . وتجاهله . .

* * *

اضطر ثروت إلى عرض مشروع المعاهدة على « مصطفى النحاس » وحده . . ورفض أن يعرضها على مجلس الوزراء مجتمعاً .

قال « عدلى باشا » يصف الاجتماع بين «النحاس وثروت » . . وكان حاضراً .

لم يوص « ثروت » بقبول المعاهدة ، بل قال « للنحاس » :

– هذا هو كل ما استطعت الحصول عليه .

ويكتب « لويد » يوم ١١ فبراير البرقية ٩٣ – إلى « تشمبرلين » قائلا :

تساورنى الشكوك فى أن « ثروت » قد استوعب تماماً الدلالات التى أشرتم إليها . . يقصد الإنذار » .

* * *

ويحصل « لويد » على إذن من حكومته بلقاء « النحاس » لإقناعه ولقاء الملك مرة ثانية لتهديده قائلاً :

« أعتقد أن « ثروت » سيستمر فى منصبه فإنه يعرف تماماً رفض حكومة صاحب الجلالة الشديد للتدخل فى الأمور المصرية . وسيفترض بالتالى أن حكومة صاحب الجلالة لن تدفع بتهديدها إلى مدى بعيد .

وحتى إذا فعلت ذلك فإن مقاومته لن تصيب سوى شعبيته البرلمانية التى يفتقدها فى الوقت الحاضر.

وبالنسبة للملك فقد أنذرته بالفعل – بنفس خطوط التعليمات.

وخلال الحديث الذى جرى معه فى ٧ فبراير، أكدت بشدة على الإنذار الذى قدمته مصر إلى «ثروت». وقرأت عليه فقرات من رسالتكم.

وأعتقد أن موقف «ثروت» فى المستقبل العاجل، يمكن أن يتم تحديده بصورة كبيرة – إن لم تكن تامة – بواسطة «النحاس».

ويجب أن يكون ماثلاً فى الأذهان أن إصرارنا مع الملك – قبل أن تصل المعاهدة إلى مجلس الوزراء – على رفض التعاون مع مجلس غير موال للمعاهدة (أو إصرارنا الشديد على تحفظاتنا) قد يشجعه تماماً للعمل على حل البرلمان. وهو الأمر الذى لن يكون فى النهاية سوى النتيجة المحتملة إن لم تكن الحقيقة لمثل هذا الموقف».

وهكذا حدد «اللورد لويد» خطته..

قال الدكتور «هيكل باشا»:

«طلب إلى «ثروت» أن يحل مجلس النواب، وأن يجرى انتخابات يعرض فيها المشروع الذى وصل إليه، على البلاد فأبى».

* * *

تم لقاء «اللورد» بالملك يوم ١٧ فبراير.

عرف صاحب الجلالة الهدف من اللقاء فقال. وهو يتظاهر بالبراءة:

– هل أحضرت لى أنباء جديدة؟

أجاب «اللورد»: لقد وعدتنى باستخدام نفوذك بالكامل على رئيس الوزراء.. لصالح المعاهدة.

قال الملك: لقد وفيت بوعدى ولكن «ثروت» كان مراوغاً، كعهده. وقال لى إنه أثار قضية السودان، وأعرب عن قلقه بأنه إذا فشلت المعاهدة فى تسوية هذه القضية الهامة للغاية فإنها ستواجه انتقادات معادية.

بدت الدهشة على وجه «جورج لويد» وقال :

– لا أذكر على الإطلاق أن «ثروت» أشار ، ولو لمرة واحدة ، إلى هذه القضية خلال المحادثات التى أجريناها معاً .

وأعتقد أن إهمال هذه القضية جرى فى لندن بناءً على طلب «ثروت» نفسه . . ويحتمل أن تكون جلالتكم على خطأ وأن يكون «ثروت» قد أشار إلى مسألة مياه النيل .

رد الملك بحسم :

– لا لم أخطئ .

لقد أثار «ثروت» قضية السودان كلها فى حديثه معى خلال الأيام الأخيرة .

وأرجو أن تتذرع الحكومة البريطانية بالصبر أسابيع قليلة أخرى .

إن «ثروت» لم يعرض المعاهدة بعد على مجلس الوزراء بالرغم من وعده لك . وليست لديه أية نوايا للقيام بذلك إلا بعد سماع حكم «النحاس» على المعاهدة .

وإذا كانت الحكومة البريطانية تريد الاندفاع بالأمور فمن المحتمل أن تفشل المعاهدة وأن يصبح «ثروت» بطلاً شعبياً .

رد «اللورد» : من الخطأ فى مصر أن نحول الوزراء إلى أبطال شعبيين – فيوجد كثيرون بالفعل – وهو الأمر الذى يؤدى دائماً إلى إثارة الاضطرابات للجميع .

قال «اللورد» :

– جلالتك تخطئ إذا اعتقدت أنه يمكن تأجيل هذه المسألة لأجل غير مسمى .

لقد تذرعت الحكومة البريطانية بأقصى مظاهر الصبر . وأعربت عن تقديرها للصعوبات المتعلقة بالموقف الداخلى وهى مستعدة للتفاوض حول مسألة البعثة العسكرية على الفور بشرط أن يكون واضحاً أنه سيتم تنفيذ المعاهدة بصورة جادة ومخلصة .

وكرر «اللورد» إنذاره للملك .

اكتفى الملك بأن يرد قائلاً : لا يوجد شخص يمكن أن يفعل أكثر مما فعلت . ولكن افتقار «ثروت» للصدق وسلوكه الملتوى أمر يثير الرثاء !

* * *

بعث ثروت يوم ١٨ فبراير إلى «لويد» رسالة طويلة يتمسك فيها بوجهة نظره

ويحمل «اللورد» هذه الرسالة برقيًا إلى لندن قائلاً :

«إن «ثروت» بدأ المرحلة الأولى من دفاعه أمام الرأى العام» .

وفى اليوم التالى أكد «ثروت» «لهندرسون» أنه لم يحدث مطلقاً أن أعتبر مسودة المعاهدة التى صيغت فى لندن أكثر من مجرد أساس للمفاوضات التى ستُستأنف فى القاهرة .

وقال «ثروت» إنه قَبِل وجهة نظر «تشمبرلين» باعتبار مشروع المعاهدة نصاً غير قابل للتغيير ، ولكن ذلك يجعل من الضرورى بالنسبة له أن يصر على التفسيرات .

وأما بالنسبة للسودان فقال «ثروت» إنه كان مفهوماً ، فى لندن ، وبصفة قاطعة أنه سيكون هناك تبادل للمذكرات فى نفس وقت توقيع المعاهدة . وهى المذكرات التى سيؤكد فيها كل طرف وجهة نظره ويؤمن حقوقه .

قال «تشمبرلين» تعليقاً على رسالة «ثروت» :

— إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تمد يد الصداقة لأجَل غير محدد ، أو أن تخفى عن البرلمان البريطانى البنود الدقيقة للمشروع الذى عرض على مصر .

نقل «لويد» هذه الرسالة إلى «ثروت» وقال له :

— إنى فى دهشة لأنك عرضت مشروع المعاهدة على «النحاس» وليس على زملائك فى مجلس الوزراء . . إن وزير خارجيتى يصر على وجوب عرض المعاهدة على مجلس الوزراء المصرى كله .

وعلى أية حال فإنى أقابل «النحاس» وأناقش معه المشروع .

* * *

التقى «اللورد» «بالنحاس» فى اليوم التالى ٢٦ فبراير لمعرفة نواياه .

قال المندوب السامى :

— إن «سعد زغلول» كان يحس قبل وفاته بضرورة إقرار تسوية مع بريطانيا . وكانت اللحظة مواتية . وليس محتملاً أن تتكرر قبل وقت طويل .

وأخذ «اللورد» يشرح مزايا المعاهدة ولكن «النحاس» لم يبد ميلاً لمناقشة مسائل محددة ولكنه بالنسبة لمسألة الجيش البريطانى كرر نفسه — كما يقول اللورد — بصورة مملة . . وطلب

نقل القوات البريطانية لا إلى منطقة القنال فحسب ، بل إلى فلسطين وظل يتساءل :

— ما هو الغرض من إقامة تحالف بين البلدين .

علق «اللورد» على حديث «النحاس» قائلاً :

— يمكن التماس العذر لمن هم أكثر ذكاء من «النحاس» .

وبعد ٣ أيام تقدم «ثروت» بمذكرتين أخريين لتفسير جديد فى مواد المعاهدة .

رد «تشمبرلين» بأنه من الصعب عليه أن يقدم مزايا جديدة أو يسمح بمزيد من التأجيل ، وأنه لابد من نشر وثائق المحادثات كلها فى لندن .

* * *

التقى اللورد وثروت يوم ٢٥ فبراير . .

قال «ثروت» :

— لقد ناقشت مشروع المعاهدة مع عدد كبير من زملائى . . وقد اعترض «النحاس» على الاعتراف بحق الجيش البريطانى فى البقاء بمصر.

وقال «النحاس» إنه سيدعو الهيئة الوفدية لمناقشة المشروع وينتظر باقى الوزراء رأى الهيئة الوفدية ثم يجتمعون لإعلان قرارهم .

وقال «ثروت» إنه متشائم تماماً إزاء قبول مجلس الوزراء أو الوفد للمعاهدة » .

* * *

اقتربت نهاية المعاهدة . .

قصد «ثروت باشا» يوم أول مارس إلى مقر المندوب السامى وقال له :

— حكومتى غير قادرة على توقيع المعاهدة . وسينشر ذلك فى الصحف غداً . لقد رفض الوفد المعاهدة . . بالإجماع .

قال «اللورد» : هل أستطيع أن أعرف صيغة الرفض .

أجاب «ثروت» : ما زلت أناقش هذه النقطة مع «النحاس» . إنه يصر على أن يبلغك صيغة فظة وهو نفس بيان الوفد .

وأضاف : علمت من مصدر موثوق أن الوفد اتخذ ، أيضاً ، قراراً بإثارة الصعوبات أمامى عن طريق الاستجوابات البرلمانية للإطاحة بحكومتى والحلول محلها .

وإذا تأكدت من صحة هذه المعلومات فسأقدم استقالتى فوراً ، بدلاً من أن أواجه بعدم

الثقة فى مجلس النواب .

وقال «ثروت» :

– إن هذا القرار يتناقض تماماً مع موقف «النحاس» معى . . ويبدو أن المتطرفين فى حزب الوفد قد انتصروا عليه . . وعلىّ . . إن الوفديين عاجزون عن إدراك الموقف الصحيح ومزايا المعاهدة .

كتب «اللورد إلى حكومته فى نفس اليوم معلقاً على موقف الوفد من المعاهدة قائلاً :

«إن معالجة «النحاس» الضعيفة للموقف شجعت الاتجاه نحو اليسار .

وسيتفاقم الموقف أكثر . . إذا سمح لليسار بأن يختاروا كل شىء بطريقتهم .

ودعا «اللورد» حكومته إلى توجيه إنذار لمصر لإعلان سياسة حازمة تقوم على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لإحداث رد فعل معتدل فى مواجهة اليسار» .

قالت برقية اللورد رقم ١٣٢ :

«أبلغنى «ثروت» أن الخط العام للرد الرسمى سيكون حول معنى أن المعاهدة غير مقبولة لأنها تمثل اعترافاً قانونياً بالاحتلال العسكرى البريطانى ، ولأن بعض الفقرات تقيد استقلال مصر وحريتها الحقيقية . .

وأضاف «ثروت» أنه علم من مصدر موثوق به أن الوفد اتخذ أيضاً قراراً بإثارة كل ما يمكن من الصعوبات أمامه فى القريب العاجل .

وقال «ثروت» إنه إذا اتضحت صحة هذه المعلومات فإنه سيقدم استقالته على الفور بدلاً من أن يواجه اقتراعاً بعدم الثقة فى مجلس النواب .

وأضاف : إن هذا القرار يتناقض تماماً مع الموقف الذى اتخذه النحاس حتى الآن .

ويبدو أن ذلك يشير إلى انتصار سياسة المتطرفين فى حزب الوفد .

ولم يستطع «ثروت» أن يخبرنى من الذى يمكن أن يكون رئيساً للوزراء فى حالة استقالته إذا رغب الوفد فى أن يبقى «النحاس» رئيساً لمجلس النواب .

وهو لا يعتقد أن أيًّا من الأحرار قد ينضم للوزارة وسيتحاشى حزب الأحرار بقدر الإمكان إبداء أى رأى بشأن المعاهدة .

وكان «ثروت» عالى الصوت فى استنكاره لحماقة الوفديين وعجزهم عن

إدراك الموقف الصحيح والمزايا التى تتيحها المعاهدة لمصر.

وليس هناك شك فى أن معالجته الضعيفة للموقف شجعت اتجاهاً نحو اليسار . وسيتفاقم ذلك أكثر إذا سمح لليسار باختيار كل شىء على طريقتهم » .

وطلب « اللورد » من حكومته فى هذه البرقية توجيه الإنذار الجديد لمصر.

قال :

« من المرغوب فيه أن تقوم حكومة صاحب الجلالة دون أدنى تأخير بإعلان سياسة حازمة وواضحة تقوم على شروط تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإنذار ١٩٢٤ لتؤدى إلى إحداث رد فعل معتدل فى مواجهة هذا الاتجاه نحو اليسار» .

وفى اليوم التالى زار « ثروت » « اللورد » ليقول :

– كان لى أمس حديث طويل مع « النحاس » الذى اعترض بشدة حتى على مجرد بعض المجاملة لك فى مقدمة الرد الرسمى المقترح .

وقال « ثروت » إنه « وعدلى » أنهيا الحديث باشمئزاز.

وبذل « ثروت » جهوداً أخرى مع أعضاء الوزارة ليحثهم على الموافقة على نص معقول محتجاً بأن مصالح مصر الخاصة تمنع الفظاظة مع حكومة صاحب الجلالة » .

وأبلغ « ثروت » « اللورد » أنه إذا فشل فى الحصول على الموافقة على شكل الرد فسيقدم استقالته على الفور.

وحتى إذا نجح فهو يرى أن فرص الاستمرار فى منصبه مشكوك فيها لأن الوفد مصمم على استقالته .

ووعد « ثروت » « اللورد » ، بأنه إذا قرر الاستقالة فسيبقى فى منصبه عدة أيام ليتيح لى الفرصة للبحث عن رئيس وزراء جديد .

كان أمام مجلس الوزراء ٣ حلول :

* قبول المشروع
* رفضه
* إبداء ملاحظات عليه وتعديله .

ولم يكن « ثروت » يطمع فى قبول المشروع بعد ما تبينه من اتجاه الوفد . ولكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه باباً جديداً لإعادة الاتصال بوزير الخارجية

البريطانية واستكمال ما فى المشروع من نقص .

فقد كان يشعر بأن «وفاة سعد باشا» تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الاتفاق مع مصر.

لكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى بل رفضوا المشروع جملة .

ولم ير «محمد محمود باشا» وزملاؤه الأحرار الدستوريون المشتركون فى الوزارة أن يخالفوا هذا القرار مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد» .

وفى مذكراته قال «إسماعيل صدقى» :

«كان رأيى فى مشروع المعاهدة أنه خطوة إلى الأمام بعد تصريح ٢٨ فبراير. وكانت السيطرة الإنجليزية مهيمنة على البلاد . والإنجليز هم أصحاب الحل والعقد . ولم تكن المسألة المصرية ، فى هذا الوضع تحل طفرة واحدة ، بل بتفاهم يتلوه تفاهم» .

* * *

صدر فى القاهرة ولندن كتابان يشرحان كل مراحل المعاهدة . . ومراحل المفاوضات .

وفى الكتاب الذى أصدره «ثروت» ظل مؤمناً بمشروع المعاهدة «بعد إدخال تحسينات عليه» .

ورأى فيه ما يكفل لمصر العمل بسيادتها حرة كاملة ، سواء فى الشئون الداخلية ، إذ هى غير مقيدة من هذه الوجهة سوى بوجوب إدخال أساليب التدريب والنظم المتبعة فى الجيش الإنجليزى ، واتخاذ الأسلحة المستعملة فيه ، فى الجيش المصرى وبتفضيل البريطانيين على غيرهم من الأجانب فى الوظائف الفنية التى ترى الحكومة المصرية فيها حاجة إلى تعيين إخصائيين أجانب ما دامت الكفايات المشترطة متوافرة فيهم .

وهذان التعهدان يمكن اعتبارهما من النتائج التى تترتب على المحالفة .

أما مسألة السودان ، فقد كان المشروع يضع لها حلاً ابتدائيًّا عظيم الأهمية من شأنه أن يمهد لحل الوجه السياسى لتلك المسألة وأن يسهله . وأخيراً فإن المعاهدة على بعدها من مظنة تأييد الاحتلال تهيئ لمسألة وجود الجيوش البريطانية فى مصر حلا لم يتيسر فى المفاوضات السابقة رسمية أو غير رسمية .

وأن مبدأ تدخل جمعية الأمم فى جميع المسائل الناشئة عن المعاهدة وبخاصة فى مسألة الجيش — وهو ما كانت إنجلترا تصر دائماً على رفضه — يعد من أكبر الآمال المشجعة لمصر» .

وأعرب «ثروت باشا» بأن جهوده لن تذهب سدى. وسيأتى يوم تستأنف فيه المفاوضات.

ولكن «ثروت» لم يجد مفراً من الاستقالة بعد أن أصر مجلس الوزراء المصرى على صيغة الرفض.. وبعد أن فشلت المفاوضات التى ظل يجريها ٧ شهور كاملة من ١٣ يوليو عام ١٩٢٧ إلى ٤ مارس ١٩٢٨.

* * *

رغب الوفد فى أن يبقى «ثروت» فى الحكم حتى نهاية الدورة البرلمانية.. وقال «ثروت» إنه لا يمانع إذا وافقت الحكومة البريطانية.

رفض الملك وقال «لثروت»:

– تستقيل على أساس صحى!

ولم يقل «ثروت باشا» الحقيقة لشعب مصر وهو يقدم استقالته يوم ٤ مارس عام ١٩٢٨.

لم يذكر أن فشل المعاهدة هو السبب، بل قال فى رسالته للملك:

«حالتى الصحية تضطرنى إلى تجنب الإجهاد عملاً بمشورة الأطباء».

فى مساء نفس اليوم ٤ مارس اجتمع رئيس وزراء مصر بالمندوب السامى وسلمه قرار مجلس الوزراء برفض المعاهدة وأبلغه نبأ استقالته.

وقال «اللورد» إن نص الاستقالة يقول: إن المشروع «لا يتفق مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى».

وقال «ثروت» لقد أضفت الفقرتين الأخيرتين بنفسى وهما «اغتنم الفرصة وأشكر لكم ما لقيته منكم من دلائل الود فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة».

وفى نص الاستقالة كتب «ثروت» يقول: «عهد إلىَّ زملائى إبلاغ وزير الخارجية أنهم لا يسعهم قبول المشروع»..

.. فزملاء رئيس الوزراء هم الذين رفضوا المشروع.

رد «اللورد» بطريقة أخرى..

فتح درج مكتبه وأخرج منه إنذاراً سلمه «لثروت».

قرأ «ثروت» الإنذار ثم قال للورد:

– لقد استقلت.. ولست فى وضع يسمح لى بالرد.

وألقى «ثروت» بالمسئولية على خليفته . .

. . وفى اليوم التالى قدم «اللورد» نسخة من الإنذار للملك لتسليمه إلى رئيس الوزراء الجديد . .

وفى تقريره قال «اللورد» :

. . أصبح المسرح معداً للأزمة المصرية القادمة » !

* * *

بعد استقالة «زيور» ظل «اللورد لويد» أسبوعين يفكر ويدبر ويختار رئيس الوزراء الجديد .

وبعد استقالة «عدلى» بقى «اللورد لويد» يدرس حتى قرر اسم خليفة «عدلى» .

ولم يقع استثناء هذه المرة . .

قدم «ثروت» استقالته يوم ٤ مارس . وبقى ١٢ يوماً يمارس عمل رئيس الوزراء بعد الاستقالة !

وحفلت تلك الأيام أيضاً بمؤامرات «اللورد لويد» .

كانت للوفد أغلبية فى مجلس النواب . . «والنحاس» يرأس حزب الوفد فهل يمنعه الإنجليز من رئاسة الوزارة كما منعوه من تولى منصب وزارى فى عهد «عدلى» .

هذا هو السؤال الذى ظل «اللورد لويد» حائراً ١٢ يوماً حتى توصل إلى الجواب .

بل إن البحث عن خليفة «ثروت» بدأ قبل استقالته .

* * *

اقترح «ثروت» على الملك تعيين «مصطفى النحاس» ، أو «محمد محمود باشا» وزير المالية ووكيل حزب الأحرار ورئيسه بالنيابة . . رئيساً للوزارة .

رفض الملك وقال : الوحيد الكفء الذى يصلح هو «إسماعيل صدقى» .

وعندما اجتمع «ثروت» بالسيدة «صفية زغلول» يوم ٢٤ فبراير قال لها :

– بذلت كل الجهد لإقناع صاحب الجلالة باختيار أحد الرجلين . . ولكن الملك رفض الاستماع إلىّ .

وانتهز «اللورد لويد» فرصة لقائه بالملك يوم ٢٧ فبراير ليقدم إليه اثنين من الضيوف الهنود فتحدث إليه عن اختيار رئيس الوزراء ».

قال الملك : لا بديل إلا أن أعرض المنصب على «النحاس» .

وكان الملك يريد أن يعرف موقف الإنجليز وهل سيعارضون تعيين «النحاس» كما عارضوا تعيين «سعد» .

تخلص «اللورد» من إبداء أية ملاحظة لأن «ثروت» لم يستقل . . بعد .

وبعد ٢٤ ساعة من استقالة «ثروت» ذهب «اللورد» إلى قصر عابدين ليسلم الملك نسخة من الإنذار وسأله عن نواياه قائلاً :

— إذا وجدت من يؤيد المعاهدة فإن هذا الشخص سيتمتع بالتأييد الكامل من قبل الحكومة البريطانية .

وإذا اختير وفدى فإن الحكومة البريطانية ستتحفظ فى إبداء رأيها . ولكنها لن تسمح بتعيين أحد أفراد عصابة الاغتيالات فى أى منصب وزارى .

قال الملك : ما دمت لم تتقدم باقتراح محدد فإن الدستور يقتضينى استدعاء «النحاس» صاحب الأغلبية البرلمانية .

سأله «اللورد» : وهل ستعترض على تولى «النحاس» رئاسة الوزارة .

أجاب الملك بالنفى .

أدرك «اللورد» أن الملك لا يحس إزاء «النحاس» بنفس العداوة التى ملأت قلبه ضد «سعد زغلول» . أو ربما يكون الملك قد أراد توريط «اللورد» ليرغمه على منع تولى «النحاس» فيكون اللوم الشعبى للإنجليز . . لا للملك .

سأله «لويد» : هل صحيح أن «صدقى» مستعد لتبنى المعاهدة وتشكيل حكومة مؤيدة لها .

قال الملك : لقد سمعت نبأ بهذا المعنى ولكن «صدقى» لن يفعل ذلك إلا إذا رفض البرلمان المعاهدة وشل «صدقى» مجلس النواب . . ويشكل وزارة لتصريف الشئون الجارية ويعدل قانون الانتخاب .

وأضاف : ستكون حالة طوارئ إذن . ولكن الموقف يصبح خطيراً . فالوفد يقاوم لأن هذا الإجراء يعتبر ضربة قاتلة لهم .

ولا أحد يستطيع التنبؤ بمدى الاضطرابات التى ستقع ، ولكن ستكون هناك اضطرابات .

تراجع «اللورد» عند سماعه الكلمة الأخيرة وقال :

— لم أقترح شيئاً . إنى نقلت ما سمعته عن قبول «صدقى» للمعاهدة . ولم أسمع شروطه . . وأريد معرفة رأى جلالتك فى نتائج تشكيل حكومة وفدية .

قال الملك :

— هذا يعتمد على حسهم السياسى . وسيكون الخطر كبيراً إذا كان لديهم وعى سياسى .

إنهم – فى هذه الحالة – يتجنبون الصدام معى ومع الحكومة البريطانية . عدة شهور يضعون خلالها رجالهم فى مناصب المديرين والعمد .

ويملئون خزينة الحزب ويستعدون للصدام . . فيثيرون البلاد كلها . .

أما الآن فهم بلا قوة للقيام بذلك .

أما إذا كانوا حمقى وهاجموا البريطانيين ، فوراً ، فيمكن – فى هذه الحالة – التعامل معهم بطريقة أو بأخرى .

وقال الملك إنه سيبعث «النحاس» للتشاور ولن يطلعه على رأيه وموقفه . .

وليست هناك ضرورة تشكيل حكومة خلال أسبوع أو ١٠ أيام ولكن التأخير أكثر من ذلك يثير الرأى العام . .

* * *

التقى «اللورد» بعد ذلك «بثروت باشا» ليسأله :

— هل تعتقد أن «النحاس» يرغب فى رئاسة الوزارة ؟ .

قال «ثروت» : لا أعتقد ذلك ، ربما يختار «على الشمسى باشا ، أو واصف غالى باشا» .

سأله «اللورد» عن موقف «محمد محمود» فقال «ثروت» :

— لا أظن أن «محمد محمود» سينضم للوفد علناً أو يشترك فى وزارة ائتلافية معه . إن حزب الأحرار الدستوريين سيعقد اجتماعاً هذا المساء – ٥ مارس – لاتخاذ قرار بعدم الاشتراك فى أية وزارة وفدية . . ولن يجرؤ «محمد محمود» على تحدى ذلك القرار . . فهو نائب رئيس الحزب .

* * *

كان هناك رأيان فى حزب الوفد :

الأول : يقول بأن يكون الوفد أكثر دهاء فيرفض «النحاس» رئاسة الوزارة .

والثانى ، أن يستمر يمارس نفوذه الضخم ويعمل تحت ستار رئيس وزراء من حزب الأحرار.

ويبدأ «اللورد لويد» يبحث احتمالات الموقف على ضوء أن الأغلبية فى البرلمان «للنحاس» والوفد.

كتب إلى لندن يوم ٨ مارس يقول :

«المسألة المطروحة الآن هى أية حكومة يمكن السماح لها بتولى السلطة ، وأى شرط – إن كانت هناك شروط – يجب فرضها من جانبنا قبل أن نسمح بذلك.

وهناك ثلاثة بدائل ممكنة :

أولا : حكومة وفدية محضة.

ثانياً : حكومة ائتلافية وفدية مع رئيس وزراء من الأحرار أو من غير الوفديين.

وثالثاً : حكومة غير وفدية بالمرة.

وبالنظر إلى أغلبية الوفد فى المجلس فإن البديل الأخير سيكون معادلاً للموافقة على الحل الفورى للبرلمان.

وهناك بعض الأسباب التى تدعو للاعتقاد بأن «صدقى باشا» قد يكون مستعداً لتولى السلطة تحدياً للوفد.

ولكن قبل أن يفعل ذلك ، فمن المؤكد أنه سيطلب ضمانات بتأييدنا بالكامل للحل ، ولتعديل قانون الانتخابات ، وبالإضافة إلى أى تدابير قمعية قد يرى من الضرورى اتخاذها.

وبرغم اقتناعى بأن شيئاً مفيداً لهذه البلاد لن يتحقق ما لم يتم تعديل النظام البرلمانى الحالى ، وغير المناسب فلا أعتقد أن اللحظة قد حانت لنتحمل مسئولية نصح «الملك فؤاد» باتباع طريق غير دستورى.

مثل هذا المسلك قد يفسر هنا بصورة عامة باعتباره ضيقاً من جانبنا بسبب رفض المعاهدة.

وأن مسألة خارجية من هذا النوع تبدو لى أسوأ أساس يمكن أن نختاره لتأييد سياسة استبدادية ، ترقى فى الواقع إلى مستوى الانقلاب.

وزاد من قوة هذا الاعتبار الغياب الكامل لأى تحمس واضح للمعاهدة
ىّ بين المصريين المعتدلين من غير ذوى الانحياز الحزبى .

وإذا كان لابد من اللجوء إلى الحل . . فلابد أن يكون واضحاً تماماً أن
لك تمّ نتيجة للمسألة الداخلية الخاصة بالقانون والنظام . أو لسوء الإدارة
فادح الذى يؤثر على حياة الأجانب . وهو ما قد يلقى التقدير من الجميع ويلقى
لوافقة – على الأقل – من قطاع هام من الرأى العام هنا .

ومن الناحية الأخرى ، فإن اتخاذ إجراء مناف للدستور فى أعقاب قضية
لمعاهدة سيسبب استياء واسعاً فى هذه البلاد ، كما أن أية متاعب ستنشأ عن
لك سيزيد من خطورتها الاحساس بالظلم والمرارة .

أما البديل الثانى ، فمن المرجح تنفيذه إذا صدق ما أبلغنى به « ثروت باشا »
ن أن الأحرار قرروا عدم الدخول فى وزارة وفدية .

وبرغم أنى أخشى أن يعنى ذلك فترة من الصعاب البالغة التى لن تنتهى
لا بحل البرلمان وهى الأزمة التى يجب أن نتلافاها فإنى أرى أن أحكم طريق ،
ن ننصح صاحب الجلالة « الملك فؤاد » بالاستمرار فى اتباع خط دستورى تمام
لأطول وقت ممكن . ولا يستلزم ذلك معارضة من جانبنا لتشكيل حكومة وفدية
محضة .

وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن اللحظة حانت لكى يصبح فى السياسة أن
نسمح ، بل وأن نشجع ، الوفد على تولى السلطة حتى يمكن اعتباره مسئولاً
بصورة مباشرة عن أية أضرار تصيب البلاد نتيجة لسوء الإدارة أو لعدم مراعاة
المصالح البريطانية .

والخطر الرئيسى الكامن فى هذا الطريق قد ينشأ ، كما أوضح الملك ، فى
احتمال أن الوفد بممارسة التعقل خلال الفترة الباقية من الدورة الحالية ، قد
يستخدم العطلة التى توفرها شهور الصيف فى تقوية سيطرته على الأرياف بتغيير
المديرين والعمد . . إلخ . لتشتيت الإدارة المركزية ، ولتأسيس تنظيمهم
بواسطة الدعاية والموارد المالية التى سيتم ملؤها من جديد فى نفس الوقت .

وستكون النتيجة أنه عندما يحدث الصدام ، فإنه سيكون أكثر اتساعاً وقد

يأتى المزيد فى الشتاء القادم ، فى وقت غير مناسب نظراً للانتخابات العامة فى بريطانيا .

ولا يمكن تجاهل مثل هذا الخطر ولابد من مواجهته .

وإذا لم نكن مستعدين لمواجهة وزارة وفدية فيمكن بحث نقطة أخرى وهى إذا كان واجباً علينا أن نقبل مثل هذه الحكومة بلا قيد أو شرط ، أو نشترط تقديم تأكيدات محددة بألا تُسن تشريعات تخرب الحفاظ على النظام وأن يتم الحفاظ على الأمر الواقع فيما يتعلق بالمسائل التى تهتم بها حكومة صاحب الجلالة بصفة خاصة .

وأميل إلى الرأى القائل بأن التحذير العام فى هذا الشأن الذى أبلغته لتوى للملك «وثروت باشا» فيه الكفاية ، وكانت محتوياته قد ظهرت لتوها فى الصحافة وكانت مصدراً للقلق بين الوفديين .

وبالمناسبة فإن ذلك يعتبر الأمل الوحيد للمعتدلين فى هذه البلاد . إن تحذيراً عاماً فى هذا النوع يتركنا أحراراً فى اتخاذ إجراء للأسباب ، واللحظة التى تبدو مناسبة للغاية .

وبالإضافة لذلك ، فإن المطالبة بتأكيدات محددة سيكون من المرجح ألاَّ تجعل الوفد يقرر عدم تولى السلطة وعدم المشاركة – أيضاً – فى أى حكومة تفرض بهذا الشكل .

وفى هذا الصدد ، أعتقد إذا تبينتم الطريق الموصى به فى الفقرة ٢ فيجب ألا تضيعوا وقتاً لإعلان أن عرض حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا للمعاهدة قد سحب تماماً . على أن يعلن ذلك فى وقت مبكر ، مما يقوى يدى ضد اضطرابات الطلاب لأنه موجه ضد المعاهدة .

وفى حالة رفض الوفد تولى السلطة – لعدم سماحنا لأى من عصابة القتلة بتولى مناصب وزارية .

أو لأية أسباب أخرى ، فإن الموقف سيتغير إلى درجة كبيرة . فالرفض قد يوفر مبرراً للملك ليقوم بـ :

(أ) تشكيل وزارة تنفيذية .

(ب) حل البرلمان انتظاراً للانتخابات الجديدة ، التي قد تؤجل فى هذه الحالة إلى أجل غير مسمى .

ومن الممكن أن يسعى «النحاس باشا» ليشغل واحد من غير الوفديين منصب رئيس الوزراء . ليكون بمقدور «النحاس» أن يتنصل عند الحاجة من مسئولية الوفد .

ومما يجب بحثه أنه يوجد مبرر للملك فى إصراره على رئيس وزراء من الأغلبية وفى رفضه تعيين رئيس وزراء يكون غطاءً للآخرين .

ويسعدنى أن أتلقى فى وقت مبكر رأيكم بشأن الخط السياسى المقترح» .

وهذه البرقية كلها إيحاءات كى توافق الحكومة البريطانية على حل البرلمان وتعديل قانون الانتخابات . . وإبعاد الوفد عن الحكم .

الصــــدام

بقى الموقف معلقاً . .

وأخيراً رأى الملك أن يأخذ زمام المبادرة فى يديه ما دامت بريطانيا لا تتحرك . . أو ربما أراد الملك أن يرغم «اللورد» على التعجيل باتخاذ موقف .

استدعى «أحمد فؤاد» يوم ١٢ مارس زعيم حزب الوفد ليسأله عن رئاسة الوزارة ، ومن يرشحه الوفد باعتبار أن الأغلبية له .

. . وظن الملك أن «النحاس» – بصفته رئيساً للوفد – سيصر على أن تكون الوزارة كلها وفدية ، ولكن «النحاس» فضل أن تبقى الوزارة ائتلافية ، فإن «النحاس» وجد أن الوقت ليس مناسباً للانفراد بالحكم . .

وقال «النحاس» إنه سيبحث تشكيل الوزارة ثم يعرض الأسماء بعد ذلك على الملك .

والحقيقة أن هذه كانت أول ، وآخر ، وزارة ائتلافية تولى «النحاس» رئاستها .

وعرف «اللورد» بهذا الاجتماع فاستدعى رئيس الديوان الملكى «توفيق نسيم» . . يسأله . . عن هذا الموقف المفاجئ وغير المنتظر .

قال «نسيم» إنه سمع بالأمر . .

وتوجه «نسيم» للملك يستفسر :

رد الملك :إنى لم أقدم أى تعهد « للُورد » .. وربما يكون قد أساء فهمى .

لم يستطع «اللورد» أن يفعل شيئاً فقد تلقى فى نفس اليوم – ١٢ مارس – قرار مجلس الوزراء البريطانى فى برقية طويلة من «أوستين تشمبرلين» .

قال «تشمبرلين» للُورد : «قف جانباً ، ولا تنصح الملك .

أوافقك على ألاّ نعارض قيام حكومة وفدية ، فإننا سنُهاجَم إذا حدث أى تغيير دستورى .

لقد رفض الوفد المعاهدة وطلب الجلاء الكامل . . وهو ما رفضته حكومة

« رامزى ماكدونالد» السابقة . . وما نرفضه نحن . . ولن تقبله أية حكومة بريطانية .

إن المعاهدة ستبقى علامة عالية فوق سطح الماء ، دليلاً على التنازلات البريطانية للوطنية المصرية وكرم شروطنا .

لن نخسر شيئاً ، بل إن الوفد هو الذى سيخسر.

ولماذا تريد توجيه إنذار آخر . لديك إنذاراً يعطيك حرية التصرف . . فاستعمله إلا إذا تولى « صدقى » الحكم .

إن سلوكك الآن يجب أن يكون متحفظاً . أما المعاهدة فإنها – بكل الاحتمالات – قد ماتت . ولن نجدد عرض المعاهدة . ولن نحتفظ بالمعاهدة قائمة . ومن الخطأ أن نسحبها بسرعة .

دع مصر تفكر قليلا ودع المصريين يخمنون » .

.. وهذه الفقرات من البرقية ، تبين الغيظ الذى أحس به أعضاء مجلس الوزراء البريطانى جميعاً .. وأولهم السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية وصاحب فكرة المعاهدة . فى تقريره إلى لندن قال « اللورد لويد » :

« كان إغراء السلطة أقوى بكثير فتقرر أن يقبل « النحاس » رئاسة الوزارة .

وأصبح على حزب الأحرار الدستوريين اتخاذ قرار بالمشاركة فى الوزارة الائتلافية .

ولكن حدث انقسام فى حزب الأحرار..

كبار رجال الحزب – وعلى رأسهم « إسماعيل صدقى » الذى يتظاهر بأنه مستقل – « وحافظ عفيفى ، ومحمود عبد الرازق » – طلبوا عدم الاشتراك فى الوزارة .

ولكن « محمد محمود باشا » وكيل الحزب أصر على دخول الوزارة باعتبارها خطوة تقربه من رئاسة الوزارة .

وعرض الأمر على مجلس إدارة الحزب فانتصر رأى « محمد محمود » ولكن بأغلبية قليلة .

وافق ١٧ من رجالات حزب الأحرار على الاشتراك فى وزارة يرأسها « النحاس » .

واعترض ١٤ .

وهكذا تقرر استمرار الوزارة الائتلافية برئاسة « مصطفى النحاس » بدلا من « ثروت » .

وعرف « النحاس » تأييد « محمد محمود » له فخضع — النحاس — لشروطه فى تأليف الوزارة .

اشترط « محمد محمود » استبعاد ٣ من الشخصيات الوفدية الهامة من دخول الوزارة هم : « فتح الله بركات باشا ، ومرقص حنا باشا وعثمان محرم باشا » ، فوافق « النحاس » .. حتى يضمن اشتراك الأحرار فى النهاية .

واستغرقت المشاورات من ٤ إلى ١٥ مارس عندما أعلن « النحاس » أنه سيشكل الوزارة ، ووافق « الملك فؤاد » وعهد إليه بتأليفها رسمياً .

وعرف شعب مصر بالنبأ بعد ٢٤ ساعة وشكل « النحاس » الوزارة يوم ١٧ مارس برئاسته وتولى أيضاً وزارة الداخلية .

وأسندت وزارة الحربية إلى « جعفر وإلى باشا » والخارجية إلى « واصف بطرس باشا غالى » وتولى « محمد نجيب الغرابلى باشا » الأوقاف ، و « على الشمسى باشا » المعارف ، « وأحمد محمد خشبه باشا » الحقانية ، « ومحمد محمود باشا » المالية ، و « محمد صفوت باشا » الزراعة ، وإبراهيم فهمى كريم بك » الأشغال ، « ومكرم عبيد » المواصلات .

وكانت هذه أول مرة يدخل فيها الوزارة كل من « مكرم عبيد ، ومحمد صفوت ، وإبراهيم فهمى كريم » .

وكان « محمد محمود ، وجعفر والى » هما الوزيران اللذان ينتميان إلى حزب الأحرار الدستوريين » .

* * *

كان « النحاس » فى الحادية والخمسين . درس الحقوق وعمل قاضياً .

انضم للحزب الوطنى واشترك فى ثورة ١٩ وفصلته الحكومة من عمله فى القضاء بسبب ميوله السياسية .

وانضم للوفد « ونفى مع « سعد زغلول » عام ٢١ وعاد معه إلى مصر عام ٢٣ .

وفى وزارة « سعد » عام ٢٤ اختير وزيراً للمواصلات وحصل على رتبة الباشاوية .

وبعد استقالة الوزارة عاد إلى المحاماة ودافع عن صديقه « أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى » عندما قُدما لمحكمة الجنايات فى قضية الاغتيالات السياسية .

وقد اختير وكيلا ثانياً لمجلس النواب فى أثناء رئاسة « سعد » ثم أصبح رئيساً لهذا المجلس بعد « وفاة سعد » .

وفى رأى القائم بالأعمال الأمريكى أن « النحاس » معروف كواحد من المتطرفين المندفعين . بسبب إخلاصه ، للوفد ونفيه ، وشعبيته ، داخل الحزب والجاذبية التى يتمتع بها لا يمكن التشكيك فيها .

* * *

وجد « النحاس باشا » نفسه يواجه التحذير – الإنذار – البريطانى الذى وجه إلى رئيس الوزراء السابق يوم ٤ مارس .

قال الإنذار :

« طالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين أمسكت حكومة صاحب الجلالة عن إبداء أية ملاحظة ، أملا منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية ، لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة .

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر ، سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا إليه ، أو بأى تصرف إدارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه » .

* * *

وجد النحاس أن التشريعات التى تخشاها بريطانيا تشريع واحد هو « قانون الاجتماعات والمظاهرات » .

وهذا القانون له قصة . الوفد ينظر إليه بوجه .. والإنجليز ينظرون إليه بوجه آخر .

فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ أصدر « يحيى إبراهيم باشا » رئيس الوزراء القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢٣ واسمه « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية » ينظم الاجتماعات والمظاهرات .

احتج « سعد زغلول » — من فرنسا — على هذا القانون واعتبره رجعياً قصد به تقييد حرية الاجتماعات ووضعها تحت سلطة البوليس المطلقة .

وعندما تولى « سعد زغلول » رئاسة الوزارة قرر مجلس النواب بالإجماع يوم أول يوليو ١٩٢٤ إلغاء ذلك القانون . . وأحيل « الإلغاء » إلى مجلس الشيوخ للتصديق عليه .

ووضع مجلس الشيوخ مشروع قانون جديد يقرر الأحكام الخاصة بالاجتماعات فى الطرق العامة ، وافق عليه المجلس فى ٩ يوليو وأحاله إلى مجلس النواب .

واستقال « سعد » بعد حادث اغتيال السردار « السيرلى ستاك » .

وتولى رئاسة الوزارة « أحمد زيور » وبعده « عدلى يكن » . ورأس « سعد زغلول » مجلس النواب . . ومع ذلك فإن مشروع القانون بقى فى مجلس الشيوخ لا يعرض على المجلس . . ولا تناقشه لجانه .

واستقال « عدلى يكن » وأسندت رئاسة الوزارة إلى « عبد الخالق ثروت » . . وبقى مشروع قانون الاجتماعات حبيساً فى مجلس الشيوخ لا يتحرك .

وبعد وفاة « سعد » وإسناد رئاسة الوفد إلى « النحاس » تحرك المشروع مرة أخرى .

عرض على مجلس النواب فأدخل عليه تعديلات ثم وافق عليه يوم ٣ يناير عام ١٩٢٨ .

ووافق مجلس الشيوخ وأرسل مشروع القانون ليوقع عليه الملك فيصبح قانوناً .

ولكن . . .

اكتشف أحد موظفى مجلس الشيوخ — فى آخر لحظة — أن المجلس نسى الموافقة على فقرة اقترحها نائب ، وأقرها مجلس النواب . وأصبح من الضرورى إعادة عرض المشروع على مجلس الشيوخ — وحده — ليقر المشروع ومعه الفقرة الضائعة .

* * *

فى لقائه « بالنحاس » يوم عهد إليه بتشكيل الوزارة قال صاحب الجلالة :

— ماذا ستفعل فى قانون الاجتماعات ؟

أجاب « النحاس » :

– إنه فى مراحله الأخيرة ولن أحركه خطوة للأمام . وسأدعه متوقفاً . لا أريد إجراءات مثيرة للجدل .

إن البرلمان سيهتم خلال هذه الدورة بإقرار الميزانية . ولا أريد مضاعفات .

. . ولكن الوفد انقسم على نفسه !

* * *

رأى المعتدلون فى حزب الوفد عدم إرسال رد على مذكرة « اللورد لويد » ، والاكتفاء بتأجيل القانون أطول فترة ممكنة لتفادى أزمة مع بريطانيا .

ولكن المتطرفين قالوا إن الصمت يعتبر إذعاناً لما تزعمه بريطانيا عن حقها فى التدخل غير المحدود ، فى الإدارة الداخلية ، لمصر .

وكانت المشكلة الكبرى أمام الوفد أن الإنذار يرتكز على تصريح ٢٨ فبراير الذى أعطى لبريطانيا حق حماية المصالح الأجنبية . . فى حين كان الوفد ينكر هذا التصريح ويرفضه من حيث المبدأ . . والشكل ! وإن كان الوفد – فى نفس الوقت – قد تولى الحكم فى ظل هذا التصريح وتطبيقاً له .

أما بالنسبة « للُّورد لويد » فإنه يرى أن الوفد تطرف بعد « وفاة سعد زغلول » – فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ – وأن العصابات التى اغتالت السردار « السيرلى ستاك » وغيره من الموظفين والجنود البريطانيين فى طريقها إلى العودة لممارسة السلطة . . ويريد الوفد شل يد ضباط الشرطة فيعجزون عن تفريق المظاهرات والقبض عليهم .

ويرى « اللورد » أيضاً أن « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » اللذين أتهما فى قضية الاغتيالات السياسية ، يحرضان الوفد على التطرف والعنف مرة أخرى . . وأن « النحاس » مدين لهما باختياره رئيساً للوفد ولذلك يتبنى آراءهما ويخضع لنفوذهما .

* * *

ظل « النحاس باشا » متردداً وأخيراً انتهى إلى رأى . . أو خضع للمتطرفين كما يرى « اللورد » .

بعث يوم ٣٠ مارس – بعد ١٣ يوماً من توليه رئاسة الوزارة – بمذكرة إلى « اللورد جورج لويد » .

أرسلت – يوم ٤ أبريل – مذكرة أخرى أكدت فيها القيود المفروضة على مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . .

وقالت المذكرة التى سلمها «اللورد لويد» :

«إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتهما المتبادلة .

وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة . .

أولاً : سلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر.

ثانياً : الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى ، أو تدخل بالذات أو بالوساطة .

ثالثاً : حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

رابعاً : السودان .

. . وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين .

وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وقفت إليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضات بين رئيس الوزارة المصرية السابق .

وإذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضات تستمر . وعلى ذلك يعود المركز إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر «رامزى ماكدونالد» ، «وزغلول باشا» إلا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تُبودلت فى نوفبر سنة ١٩٢٤ .

أما النقط المتحفظ بها فتبقى كذلك .

وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل» . .

* * *

نشرت الصحف المصرية كل المذكرات المتبادلة .

ويوم الخميس ٥ أبريل أعلن «النحاس» رده على المذكرة البريطانية قال :

«الحكومة المصرية متمسكة بوجهة «نظرها» .

ووقف الدكتور «عبدالحميد سعيد» فى مجلس النواب وأعلن تأييد الحزب الوطنى لسياسة

أرسلت — يوم ٤ أبريل — مذكرة أخرى أكدت فيها القيود المفروضة على مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . .

وقالت المذكرة التى سلمها «اللورد لويد» :

«إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتهما المتبادلة .

وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة . .

أولاً : سلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر.

ثانياً : الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى ، أو تدخل بالذات أو بالوساطة .

ثالثاً : حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

رابعاً : السودان .

. . وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين .

وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وقفت إليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضات بين رئيس الوزارة المصرية السابق .

وإذ كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضات تستمر . وعلى ذلك يعود المركز إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر «رامزى ماكدونالد» ، «وزغلول باشا» إلا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تُبودلت فى نوفبر سنة ١٩٢٤ .

أما النقط المتحفظ بها فتبقى كذلك .

وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل» . .

* * *

نشرت الصحف المصرية كل المذكرات المتبادلة .

ويوم الخميس ٥ أبريل أعلن «النحاس» رده على المذكرة البريطانية قال :

«الحكومة المصرية متمسكة بوجهة «نظرها» .

ووقف الدكتور «عبد الحميد سعيد» فى مجلس النواب وأعلن تأييد الحزب الوطنى لسياسة

الحكومة كما أكد «عبدالمجيد إبراهيم صالح بك» تأييد حزب الأحرار.

* * *

في اليوم التالي — الجمعة — طلب «النحاس» لقاء «اللورد لويد» وأكد له نوايا الوفد الطيبة وصداقة «النحاس» لبريطانيا.

وقال «النحاس»:

— تأخرت الحكومة البريطانية في التدخل فقد سمحت بتمرير القانون من الناحية العملية في كل مراحل البرلمان قبل أن توضح أثره لديها.. أي لدى بريطانيا.

رد «اللورد لويد» قائلاً:

— حذرت «ثروت باشا» يوم ٢٨ ديسمبر الماضي في أول مراحل هذا القانون. وربما لم يبلغ الوفد — في ذلك الوقت — أهمية هذه التحذيرات كما أن استمرار مفاوضات المعاهدة جعل الحكومة البريطانية غير راغبة في التدخل بصورة سافرة.

ولن نوافق على هذا التشريع.

* * *

ويتفق «اللورد» ورئيس وزراء مصر على أن يجتمع «النحاس باشا» بصفته وزيراً للداخلية مع «كين بويد» مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية البريطانية لبحث المشروع وسماع اعتراضات وملاحظات هذه الإدارة وكذلك رجال البوليس المصريين والبريطانيين أيضاً.

* * *

.. عقد «النحاس» وبويد ٤ اجتماعات لهذا الغرض..

قدم «بويد» ملاحظات ضباط البوليس «للنحاس» وهذا أهم ما فيها:

* يسمح القانون بالاجتماعات العامة إذا أخطر بها رجال الشرطة قبل ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً، و٤٨ ساعة في الأحوال الأخرى.

ويكفي أن يوقع اثنان على الإخطار.

ومن حق أحد ضباط الشرطة حضور الاجتماع.

ولا يجوز للضابط فض الاجتماع إلاً بناءً على طلب اللجنة المنظمة للاجتماع، أو الذين تقدموا بالإخطار عنه.

ويفض الضابط الاجتماع إذا قامت اضطرابات خطيرة فى رأى الضابط . . ويستأنف الاجتماع إذا هدأ الموقف .

ومن رأى الإنجليز أن الضابط لا يستطيع أن يقف وسط اجتماع مضطرب ليعلن فضه . . فإن الضابط سيضرب !

ويستطيع الضابط أن يترك المكان لإبلاغ رجال الشرطة فإذا جاءوا ووجدوا الاجتماع هادئاً فإنه يُستأنف .

ومن رأى البوليس أن المتظاهرين والمجتمعين قد (يلعبون) مع رجال البوليس بإثارة الهياج تارة ، وحفظ الأمن تارة أخرى .

وأخيراً يرى الإنجليز أن الضابط الذى يحضر مثل الاجتماع سيضطر إلى اتخاذ موقف محايد مهمـا قيل فى الاجتماع من تحريض على العنف أو الجريمة .

* نص القانون على أن كل اجتماع هام يكون له مكتب يتولى حفظ الأمن وإلا غرم المكتب ١٠٠ جنيه . . والغرامة فى رأى البوليس ليست مانعة أو رادعة . .

* وتسرى نفس الشروط على المظاهرات ، ولكن المتظاهرين ليسوا ملزمين بإبلاغ الشرطة عن الطريق الذى تسير فيه المظاهرة . .

ويرى رجال البوليس البريطانيون أن من حق البوليس وحده تحديد طريق المظاهرة . . كما أن المتظاهرين يستطيعون الحصول على تراخيص بقيام عدة مظاهرات فى وقت واحد مما يثير الهياج والاضطراب .

* وضع القانون عقوبات لمن لا يتقدم بطلب للحصول على إذن باجتماع أو مظاهرة والعقوبة ٧ أيام حبس وغرامة ، حدها الأقصى ١٠٠ جنيه . وهذه العقوبة – فى رأى البوليس – ليست رادعة .

* ونص القانون على عقوبة رجل الشرطة الذى يخالف أحكام القانون بالحبس شهراً وغرامة تتراوح بين جنيهين و ٣٠ جنيهاً ، فكأن عقوبة رجل الشرطة – فى الحبس – أقسى من عقوبة المتظاهرين .

وعلى هذا الأساس ، فإن الضابط الذى يطلب إليه تفريق مظاهرة سيتردد ، أو يمتنع عن تنفيذ الأمر خوفاً من العقوبة .

* يعاقب القانون رجل الشرطة الذى يفرق مظاهرة بغير وجه حق فى حين لا يعاقب القانون رجل الشرطة الذى لا يفرق مظاهرة غير قانونية .

وإذا رفض مأمور المركز ، أو المدير ، أو المحافظ التصريح باجتماع أو مظاهرة ، فلابد من موافقة وزارة الداخلية .

ويرى رجال الشرطة البريطانيين ، أن هذا يجرد السلطة المحلية من صلاحيتها ، على حين تستطيع ، وحدها ، أن تقرر ما إذا كانت المظاهرة أو الاجتماع يهدد الأمن العام .

* يسمح القانون بعقد الاجتماعات السياسية داخل المبانى الحكومية ودور العبادة والمدارس .

ويستند «كين بويد» إلى ما جرى داخل اللجان البرلمانية التى ناقشت مشروع القانون . .

حدث أن وكيل وزارة الداخلية طالب النواب بمنع عقاب الضباط لأن هذا العقاب يجعل القانون مجرد قصاصة ورق فرفض النواب الاقتراح . .

وكان القانون رقم ١٤ الصادر عام ٢٣ ، يعطى البوليس الحق فى منع أى اجتماع أو مظاهرة . . كما أن الاجتماعات كانت ممنوعة داخل المبانى الحكومية ودور العبادة والمعاهد ، إلا إذا كانت متعلقة بشئون خاصة بهذه الأماكن .

وكان قانون عام ٢٣ أيضاً يعطى البوليس الحق فى فض أى اجتماع أو مظاهرة .

* * *

رد «النحاس» قائلاً :

* إن المشروع يطلق يد البوليس فى منع وتفريق المظاهرات السياسية التى تسير فى الطريق العام ، فى حالة الإخلال بالأمن العام ، قبل وقوع الإخلال به . . وتقدير ذلك موكول للبوليس .

* وللبوليس الحق فى تحويل سير المظاهرات عن الجهات التى يخشى منها على الأمن العام .

* لا عقاب على البوليس بمقتضى المشروع حتى فى حالة إساءته استعمال الحق فى المظاهرات ، بل فى حالة التعسف المقصود وذلك اكتفاء بالمسئولية الإدارية .

وهذا منتهى المبالغة فى إطلاق يد البوليس .

* تنظيم المظاهرات فى مشروع القانون ، قاصر على المظاهرات السياسية ، وأما غيرها

كالمظاهرات الشيوعية وغيرها ، فخارجة عن المشروع وخاضعة للقانون العام .

وقد نص الدستور صراحة فى المادة ٢٠ على سلطة البوليس التامة فى اتخاذ أى تدبير لوقاية النظام الاجتماعى .

وللبوليس ، بمقتضى ذلك ، أن يمنع ، من غير قيد ولا شرط ، أية مظاهرة شيوعية أو اجتماع شيوعى .

* الاجتماعات العامة يحضرها مندوب من رجال الإدارة أو البوليس ، وله حق حل الاجتماع إذا حدث اضطراب شديد . وتقدير ذلك موكول إلى البوليس .

* عقاب الموظف الذى يحل أى اجتماع فى أحوال حددها القانون . ولا يتعدى ذلك إلى المظاهرات فى الطريق العام . ولا عقاب مطلقاً على من يمنعها أو يفرقها حتى فى غير الأحوال المنصوص عليها فى القانون .

* لا خطر على الأمن العام مما يحدث داخل الاجتماع ، ولا شأن للأجانب فيه ، لأنه محظور عقد الاجتماعات العامة فى الميادين والطرق العامة . . والاجتماعات فى أماكن محصورة لا دخل للأجانب فيها . . وضرر الاضطراب يكون قاصراً على المصريين الموجودين داخلها .

وقال «النحاس» إن هذه التفسيرات ثابتة فى مضابط الجلسة العاشرة لمجلس النواب والشيوخ .

قدم «كين بويد» تقريراً إلى «لويد» بنتائج اجتماعاته «بالنحاس» . . وأرسل «اللورد» هذا التقرير إلى لندن بالبرقية رقم ٣٣١ .

قال «كين بويد» :

«فشلت فى الوصول إلى تفاهم مع «النحاس» .

فقد اعترف «النحاس باشا» بأنه لإقرار النظام فى مصر ينبغى منح البوليس سلطات تفوق ما هو ممنوح لهم فى مشروع القانون و . . هى :

١ – سلطة منع اجتماع أو مظاهرة تهدد بالخطر النظام الاجتماعى .

٢ – سلطة تفريق مظاهرة بمجرد أن يُدرك البوليس احتمال أن تصبح خطيرة .

٣ – سلطة وضع قوات فى أية أماكن يجتمع ، أو قد يجتمع فيها المتظاهرون وأية طرق يسلكونها .

وهو يعترف بأن عدم إطاعة إنذار البوليس للمتظاهرين بالتفرق يجب أن تكون جنحة لا مجرد مخالفة .

واقترح «النحاس» إصلاح عيوب المشروع عن طريق إصدار منشور وزارى وإعلان عام بعد أن يتم التصديق على القانون .

وأرى أن مثل هذا المنشور والإعلان لن يكون لهما أى سند قانونى أمام المحاكم .

ويمكن لأى وزير فى المستقبل أن يصدر منشوراً وإعلاناً بمعنى مضاد . وقد عرضت وجهة نظرى عليه بشكل واضح .

واقترحت إجراء تعديل فى النقاط التى يعترف بأنها ضرورية فاعترض على ذلك لأنه مستحيل .

عندئذ اقترحت إلقاء بيان فى مجلس الشيوخ حول تفسيره لمشروع القانون .

اعترض «النحاس» على ذلك باعتبار أنه أمر غير دستورى فى المرحلة التى وصل إليها المشروع .

وقال إن المشروع ووفق عليه عدا فقرة واحدة فقط .

والنتيجة هى أن رئيس الوزراء اعترف بصواب آرائى فيما يتعلق بالاختصاصات التى ينبغى منحها للسلطات .

ولكننا وصلنا إلى حالة من الركود فيما يتعلق بجعل هذه الاختصاصات قانونية .

وعلى ضوء خلافنا فيما يتعلق بالهدف العام لمشروع القانون ككل ، وبالنسبة للمادة التاسعة التى تفرض عقوبات على رجال البوليس ، فإنى أرى أن استمرار نقاشنا لن يؤدى إلى غرض مفيد .

وإذا أصبح هذا المشروع قانوناً بشكله الحالى فإنه سيقوض النظام ، ويضعف البوليس ، حتى أننا لا نستطيع أن نعتمد عليه فى حماية أرواح وممتلكات الأجانب عند حدوث اضطرابات سياسية فى مصر» .

* * *

ساد الجمود الموقف لأن كلا من «النحاس» ، «واللورد لويد» تمسك بوجهة نظره .

ويخشى «اللورد» أن يلجأ «النحاس» إلى العناد والتشدد بعد أن أصبحت المعركة علنية ومن الصعب على الوفد أن يتراجع .

كتب «اللورد» إلى لندن يطلب تعليمات محددة إذا رفض «النحاس» التحذيرات .

* * *

التقى «لويد» بالملك ثم بعث إلى وزير خارجيته «أوستين تشمبرلين» بنص الحديث .

«برقية رقم ٢١١

بتاريخ ٩ أبريل ١٩٢٨

أبلغت الملك بالاعتراض القوى من جانب حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا على أن يتحول المشروع إلى قانون .

وأبلغته إنى مخول من قبلك بالإلحاح على رئيس الوزراء لسحب المشروع من البرلمان .

وأبلغته بحديثى مع «النحاس باشا» .

وسألت جلالته عن الخطوات التى اتخذها .

رد الملك بأنه متفق معنا تماماً فى اعتراضاتنا ، لا بشأن مشروع هذا القانون فحسب ، ولكن بشأن مشروع قانون الأسلحة والعمد أيضاً .

وهو يأمل إقناع «النحاس باشا» سحب المشروع من البرلمان .

وقد تحدث بالفعل مع رئيس الوزراء .

وقال الملك إنه سيبعث إلى الوزيرين اللذين لهما أكبر تأثير على «النحاس» وهما «واصف غالى» وزير الخارجية ، «ومكرم عبيد» وزير المواصلات ، فإذا أمكنه إقناعهما ، فلن يكون صعباً إقناع «النحاس» .

والملك يؤكد أن رئيس الوزراء مخلص فى العمل معى على أسس ودية .

ولكن مشروع القانون أصبح مسألة كرامة لا للوفد فقط ، ولكن بالنسبة «للنحاس» ، شخصياً .

وهنا وجه الصعوبة .

وألقى الملك باللوم على «ثروت» الذى قام عمداً بترك مشروع القانون يمر حتى وصل إلى هذه المرحلة المتقدمة ليورط خليفته فى نزاع معنا ويفقد هيبته إذا

سحب المشروع .

أبلغت الملك أنى أخذت نفس الانطباع عن رغبة «النحاس» فى العمل معى ..

وأملى استئناف العلاقات الودية ، بعد تسوية هذه المسألة الهامة ، بشكل مرضٍ .

وأوضحت للملك ، أن من مصلحته الشخصية ألا يصل مشروع القانون إليه للتوقيع عليه .

ولن يسعه إلا رفض التوقيع ما دام هو نفسه يعترض عليه .

وعلى ذلك فمن الأفضل أن يمارس كل نفوذه لضمان سحب المشروع من البرلمان .

تفادى الملك أن يقدم رداً مباشراً على اقتراحى ولكنه وعد ببذل ما فى وسعه .

كونت انطباعاً بأن الملك يتحدث بإخلاص . ولدى أمل فى أن يكون نفوذه مؤثراً» .

* * *

تلقى «اللورد لويد» يومى ١٨ و ١٩ أبريل تعليمات من لندن بأن يقدم إنذاراً شفهيًّا إلى «النحاس» بضرورة سحب القانون من البرلمان . .

وقالت التعليمات إنه إذا لم يستجب «النحاس» للإنذار الشفهى يُقَدَّم إليه إنذاراً كتابيًّا .

زار «النحاس» ، «اللورد» صباح السبت ١٩ أبريل . .

قال له «اللورد» . . منذراً ومحذراً وهو يتلو عليه صيغة الإنذار :

– إذا رغبت فى تلافى تعريض الوفد للمهانة فإن إقصاء القانون جانباً بصورة حكيمة سيكون كافياً .

رد «النحاس» بأن المشروع لن يعرض على مجلس الشيوخ إلا يوم ٣٠ أبريل .

وقال إنه سيدلى ببيان فى مجلس الشيوخ يفسر فيه القانون بما يحقق رغبات بريطانيا واعتراضاتها .

قال «اللورد» :

– يجب عدم توقيع العقوبات على الضباط والموظفين الذين يخالفون القانون وإلغاء المادة التى تنص على ذلك .

رفض «النحاس» . .

* * *

. . . وبقى «اللورد لويد» يمارس مسئولياته الاجتماعية .

. . . يحضر حفلاً فى دار الأوبرا ويفتتح معرضاً للزهور وتقدم قرينته الجوائز فى حفلات المدارس البريطانية !

التراجع

عقد « النحاس » ٣ اجتماعات لمجلس الوزراء يوم تلقى الإنذار .. ١٩ أبريل .

واجتمع « النحاس » بالملك أحمد فؤاد » مرتين بهدف معرفة موقف الملك وهل سيؤيد الوزارة ويوقع قانون الاجتماعات الذى أقره مجلس الشيوخ أم سيخذل الملك وزراءه وبرلمانه .

* * *

تسربت أنباء الاجتماعات إلى « اللورد لويد » ..

ولم تذكر برقيات « اللورد » مصدر أنبائه بل اكتفى بأن يقول إنها مصادر سرية . . كما تقول البرقية رقم ٢٣٥ .

١ - أبلغ رئيس الوزراء زملاءه بأنى اتخذت صباح ذلك اليوم موقفاً صارماً ، وأوضحت له بصورة لا لبس فيها ، إن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، لن تقبل مساومة فى القانون .

قوبلت تصريحات رئيس الوزراء باستياء شديد ، ووجه وزراء كثيرون انتقادات شديدة لسياسته بالنسبة للقانون .

وأعرب عديد من الوزراء عن اعتقادهم بأن الموقف الوحيد الذى يتعين اتخاذه هو الاستقالة .

وأعرب بعضهم عن اعتزامه الاستقالة مالم يتم التوصل إلى حل وسط .

دافع رئيس الوزراء عن نفسه بأنه تصرف بما يتفق مع رغبات الأغلبية التى يمثلها ولايستطيع أن يخون ثقتها .

وطرحت مقترحات كثيرة لإيجاد حل . ولكن رئيس الوزراء قال إنه لايستطيع تقديم وعود إلا بعد استشارة حزب الوفد .

٢ - والمعلومات الواردة فى ٢٠ أبريل تبين أن موقف رئيس الوزراء يزداد تشدداً بتأثير من المتطرفين ، وأن مزاجه الحالى هو مزاج التحدى تجاه حكومة

صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

وصباح ٢٠ أبريل ناقش الموقف مع كل من « مكرم عبيد » وزير المواصلات ، « وأحمد ماهر » .

أبلغهما رئيس الوزراء بما دار فى لقائى معه يوم ١٩ أبريل .

قال إنى أبلغته بوضوح بالغ أنه إذا مضى البرلمان قُدماً فى إصدار قانون الاجتماعات فإن حكومة صاحب الجلالة ستتخذ كل الخطوات الضرورية لأن تضع موضع التنفيذ السياسة الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير .

رد بأن من المستحيل عليه إرغام أغلبية الحزب على التراجع عن كل ماوافقت عليه ومهما حدث فسيأخذ القانون مجراه الطبيعى .

أبدى كل من « مكرم عبيد » وزير المواصلات ، « وأحمد ماهر » موافقتهما الحارة على موقف رئيس الوزراء ، وأعربا عن اقتناعهما بأنه لو صمد الوفد فى موقفه فإن حكومة صاحب الجلالة ستبدأ فى التراجع .

وقالا : يجب ألاّ يكون هناك اعتراف ضمنى أو خلافه ، بمزاعم حكومة صاحب الجلالة بموجب تصريح فبراير .

رد رئيس الوزراء بأنه يرى نفس الرأى ويعتزم الأخذ به .

ووفقا لكل المعلومات المتاحة فإن رئيس الوزراء فى الوقت الراهن وقع تماماً فى أيدى الجماعة المتطرفة التى تسيطر على جهاز الوفد .

٣ – وفى حديث يوم ٢٠ أبريل مع « النقراشى » ، قال إن الذى فرض الشقاق هى حكومة صاحب الجلالة التى لم تحرك ساكناً إلا عندما أصبح الموقف مستحيلاً ، وتراجع الوفد عن سياسته المعلنة .

وأعترف بأن الأغلبية فى مجلس الوزراء وعدداً كبيراً من نواب الوفد يودون إسقاط القانون .

ولكن قطاعاً مؤثراً فى الوفد مصمم على عدم السماح بذلك .

إن الوفد كان مستعداً لأن يترك تصريح ٢٨ فبراير ليصبح موضوعاً أكاديميًّا ، ولكن حكومة صاحب الجلالة تعمدت إثارة الأمر .

ولم يكن بمقدور الوفد أن يتفادى الصراع .

٤ — التقى رئيس الوزراء بالملك يوم ٢٠ أبريل ، وسأله عما إذا كان سيوافق على القانون أم لا بعد أن يوافق عليه مجلس الشيوخ .

قال الملك إنه لايستطيع أن يرد بأى من الحلين فى الوقت الراهن .

وقال « اللورد » للملك أن رئيس الوزراء قال إنه إذا وجهت الحكومة البريطانية إنذاراً بعد موافقة مجلس الشيوخ على القانون فإنه ، يرى أن يقدم استقالته .

ويعتقد أن وزير الخارجية « واصف غالى » على استعداد لأن يحل محله ، فى حين يستأنف « النحاس » منصبه السابق كرئيس لمجلس النواب .

ومرة أخرى رفض الملك إبداء رأى وقال إن رئيس الوزراء يجب أن يتصرف بالشكل الذى يراه أفضل .

٥ — وبعد ذلك وفى اجتماع لمجلس الوزراء ، قدم رئيس الوزراء تقريراً عن لقائه بالملك وناقش مسألة التعديل الوزارى فى حالة توجيه إنذار .

وأقترح أنه فى أثناء إعادة تشكيل الوزارة يمكن إقناع الحكومة البريطانية بالامتناع عن اتخاذ إجراء وعندئذ يمكن سحب القانون من الملك قبل التوقيع عليه وتأجيله حتى نهاية الدورة

ويمكن فى نفس الوقت بذل الجهود لإقناع الحكومة البريطانية بالامتناع عن اتخاذ إجراء لأطول فترة ممكنة ، حتى يستعد الوفد لإجراء انتخابات عامة . ولكن ذلك كان مجرد اقتراح .

ولم يتقرر شىء فى الاجتماع .

٦ — قابل رئيس الوزراء الملك مرة أخرى يوم ٢٤ أبريل وأثار من جديد مسألة تقديم استقالته إذا وجهت حكومة صاحب الجلالة إنذاراً .

وقال الملك إنه فى هذه الحالة سيتعين على رئيس الوزراء أن يستقيل ، ولكن يريد من رئيس الوزراء أن يقترح أسماء أخرى لخلافته بالإضافة إلى « واصف غالى » .

وعندئذ سأل رئيس الوزراء الملك إذا كان قد قرر إعادة القانون إلى البرلمان دون التوقيع عليه إذا أقره البرلمان .

رد الملك بأنه لايزال يبحث الأمر » .

* * *

أحال « النحاس » القانون إلى مجلس الشيوخ يوم ٢٣ أبريل أى بعد ٤ أيام من الإنذار الشفهى .

برغم الإنذارات . . كان «النحاس» واللورد يلتقيان فى المناسبات الاجتماعية .

أقام « واصف غالى باشا » مأدبة عشاء تكريماً « لنيفيل هندرسون » الوزير البريطانى المفروض بمناسبة رحيله عن مصر...

وتبادل « النحاس » واللورد خلال المأدبة كلمات المجاملة .

وأقام أيضاً « واصف » مأدبة عشاء أخرى للُّورد فى فندق مينا هاوس .. يوم ٢٧ أبريل .

« وصف موريس بيترسون » السكرتير الأول بدار المندوب السامى ماجرى فى هذه المأدبة فى كتابه « على جانبى الستار » فقال .

«كان هناك إحساس بالتوتر بين الوزراء المصريين ولذلك قام بعضهم يراقص زوجاتنا .

وأصر « اللورد لويد » من جانبه على أن نتحفظ فى الحديث مع الوزراء فلا ننطق بما نضمره لهم والإنذار الذى سنوجهه إليهم !

* * *

وصل إلى لندن « سيسل كامبل » رئيس الجالية البريطانية فى مصر المستشار المالى للحكومة المصرية ، وأجتمع « بجاك مورى » رئيس القسم المصرى وأبلغه أن مجلس الوزراء المصرى ليس مجمعاً على رأى إزاء التحذير البريطانى . . وأن هناك خلافاً ضخماً داخل المجلس .

وقال « سيسل كامبل » إنه اجتمع فى القاهرة بأبرز الوزراء الذين أكدوا له نبأ الانقسام .

وأيد « اللورد لويد » – من القاهرة – أنباء الخلافات الوزارية والشقاق داخل مجلس الوزراء قال « لويد » فى برقية رقم ٢٣٣ .

إن « واصف غالى » ، « وعلى الشمسى » ، « ومحمد محمود » ، « وإبراهيم فهمى كريم » ، « ونجيب الغرابلى » فى جانبنا . وهناك احتمال لتقديم استقالة جماعية من وزارة « النحاس » لإجباره عن الاستقالة، وإعادة تشكيل الوزارة مرة أخرى برئاسة « واصف غالى باشا » وزير الخارجية .

وفهمت « أن محمد محمود » يرى أن مجلس الوزراء ينبغى أن يستقيل قبل

عرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ يوم ٣٠ أبريل .

وليس بإمكانى عمل شئ مفيد سوى مراقبة الأحداث . . أما التدخل فى الصراعات والنزاعات الدائرة داخل مجلس الوزراء فقد تؤدى إلى إضعاف موقفنا .

* * *

وتثير هذه البرقية اهتماماً كبيراً فى القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية .

«كتب باتريك » – أحد موظفى القسم – مذكرة ينتقد فيها الموقف السلبى « للُّورد لويد » وقال :

« هناك فرصة لتحويل الموقف لصالحنا وتحقيق هدفنا العاجل وهو سحب قانون الاجتماعات وإثارة الانقسام داخل الوفد مما يساعدنا على المدى الطويل .

نحن نعرف أن ثلاثة من أذكى الوزراء وأكثرهم ثقافة يميلون لجانبنا ، وهم مستعدون للاستقالة وليسوا مستعدين لقتالنا .

ومن أسباب ترددهم أنهم لايعرفون ماإذا كنا سنمضى فى إنذاراتنا حتى النهاية . إن « النحاس » شديد الغباء .

وليس هناك ضمان بأنه يقدر تحذيرنا أو أنه نقل هذا التحذير على وجهه الصحيح لزملائه إننا لن نخسر شيئاً بل هناك فرصة لكسب كبير ، إذا نقلنا هذا التحذير شخصياً ، وسراً ، إلى الغاضبين من الوزراء .

إنى أطالب بإبلاغ « اللورد لويد » بتكليف أحد رجال مقر المندوب السامى « نيفيل هندرسون » الوزير المفوض – مثلا بمقابلة « محمد محمود » ، « وعلى الشمسى » سراً ، وإبلاغهما أن الحكومة البريطانية ستتدخل بإجراءات حاسمة إذا أصر مجلس الشيوخ على إصدار القانون . إن كلمات « هندرسون » سيكون لها وزنها ، أكثر من تحذير يمر من خلال عقلية « النحاس » .

والعلاقات بين «محمد محمود ، وعلى الشمسى» قوية ، بحيث يصبح طبيعيًّا أن تقدم لهما نصيحة .

وتحال هذه المذكرة وبرقية «اللورد لويد» – عن رأيه فى عدم التدخل – إلى مجلس الوزراء البريطانى .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة « ستانلى بولدوين » رئيس الوزراء لبحث الموقف فى مصر.

عرض السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية على المجلس برقية « اللورد لويد » ثم أبرق إلى المندوب السامى فى القاهرة بنتائج الاجتماع وقرارات مجلس الوزراء ووجهة نظره فى الخطوة القادمة.

« برقية رقم ١٨٣ من السير أوستين تشمبرلين

بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٢٨

أبلغت برقيتكم رقم ٢٣٣ إلى مجلس الوزراء صباح اليوم.

١ – إن استقالة الحكومة المصرية فى هذه الظروف ، هى أفضل حل للأزمة التى نشأت نتيجة تعنت وحماقة «النحاس» ومن يرضخ لهم.

ولا يمكننى السماح بإقرار البرلمان للمشروع.

ولكن لو تمت تلبية طلباتنا فليست لدينا رغبة فى استمرار الخلاف ، أو إلحاق الإذلال بالمصريين.

٢ – تتفق الحكومة البريطانية معكم فى ألا نسمح لأنفسنا بالتورط فى المناورات الغامضة لمجلس الوزراء المصرى.

ومن جهة أخرى فإن القرار النهائى بشأن أولئك الذين اخترتموهم للحديث معهم يتوقف على فهمهم لنوايا الحكومة البريطانية.

لقد وجهتم تحذيراً رسمياً مسئولا إلى رئيس الحكومة المصرية.

وإذا اقتضى الأمر فإنكم ستوجهون إنذارنا النهائى.

ومرة أخرى فإنى أتفق معكم فى أنكم لن تستطيعوا شخصياً الذهاب أبعد من ذلك.

٣ – سيدرك « النحاس » تمام الإدراك عواقب تحذيركم. وسيطلع زملاءه بوضوح على هذه النتائج ومن المرغوب فيه أن تطلبوا من أحد العاملين معكم أن يقوم سراً ، وكنصيحة من صديق ، بتحذير « محمد محمود ، وعلى الشمسى » وأمثال هؤلاء الساخطين بأن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا قررت اتخاذ كل إجراء ضرورى لضمان مراعاة الشروط التى وضعتها . . وأن الأوامر اللازمة لبداية هذه الإجراءات صدرت بالفعل إلى السلطات المسئولة.

وسيتم التصرف على أساس هذه الأوامر إذا أقر مجلس الشيوخ قانون الاجتماعات.

ويستطيع القول بأن إثارة الصراع لم تبدأ من جانبنا .

ونحن لانعرف ماالذى ستجنيه الحكومة المصرية من ورائه . وعلى المصريين ، أن يتحرروا من أى وهم ، فى خطورة الأزمة القادمة التى تعمد « النحاس » ومن يأمرونه ، إثارتها .

٤ – إن تحذيراً شخصياً واضحاً من هذا القبيل قد يكون له أثر حاسم ، وربما تكون فخامتكم قد وجهتم هذا التحذير بالفعل . . فإن لم تكونوا قد فعلتم فإننا نقترح اتخاذ إجراء من هذا القبيل خلال الفترة الباقية » .

* * *

قام « هندرسون » بمهمته ..

وبعث « اللورد لويد » بالتقرير التالى إلى لندن :

« أشعر بارتياح لأن « النحاس » وزملاءه يدركون ، تمام ، خطورة الموقف .

وخلال الأيام القليلة الماضية انتهز « نيفيل هندرسون » الفرصة التى أتاحها قرب سفره من مصر ليقوم بزيارة وداع لكل الوزراء .

ولم تدع أحاديث الوزراء أدنى شك لديه ، فى أنهم يدركون تماما الإدراك ، اللهجة القاطعة التى حذرت بها رئيس الوزراء ، من حماقة وخطورة ، رفض التحذير الودى الذى نقلته إليه .

وفى حين أن أعمال الملك لايمكن أن يعوّل عليها مطلقاً فإن على ثقة بأنه اتخذ خطوات فى نفس الاتجاه مع وزيرين أوثلاثة على الأقل .

وفضلا عن ذلك انتهزت الفرصة ليلة أمس لأتحدث إلى « النحاس » ووزير المالية « محمد محمود » .

وكان رئيس الوزراء فى غاية العناد . ولم يقدم إلا تصريحات أبلغته أنها ليست كافية بالمرة .

أما « محمد محمود » فلم يعقب بشىء أكثر من إقراره بأنه يدرك خطورة الموقف .

وفى الوقت ذاته تحدث « ركس هور » الوزير البريطانى المفوض الجديد –

إلى « على الشمسى باشا » وزير التعليم الذى لم يستبعد الأمل فى أن بإمكانه العمل على تفادى الأزمة .

ويسود الهدوء الموقف .

وليست هناك دلائل على مشاعر معادية لبريطانيا » .

اجتمع حزب الوفد يوم ٢٦ أبريل برئاسة « النحاس » لدراسة الخطوات التى ستتبع فى مجلس الشيوخ .

قال « النحاس » :

يجب أن تبقى الحكومة متضامنة ومصممة على إصدار القانون .. أو الاستقالة نتيجة للتهديد البريطانى ..

صفق الحاضرون وأعلنوا موافقتهم على إصدار القانون فى جلسة الاثنين ٣٠ أبريل . وقال « اللورد لويد » وهو يصف اجتماع الوفد :

« إن بعض الأعضاء يشكون فى إمكان إقرار القانون فى مجلس الشيوخ فى نفس الجلسة . وأن من الأفضل تأجيل نظر القانون حتى آخر جلسة فى دورة المجلس ثم الموافقة عليه فجأة ، قبل أن تتحرك بريطانيا .

وفى هذه الحالة فإن بريطانيا تتقدم بطلبها – يقصد إنذارها – إلى الملك . . لا إلى « النحاس » .

ويعتقد الأعضاء – أيضاً – أن بريطانيا ستفاجئ بإقرار القانون ولن تفعل شيئاً قبل ذلك » .

* * *

بعد إجماع الوفد .. التقى « النحاس » وهو مسلح بقرار الحزب – بالملك . . يوم ٢٦ أبريل .

قال « أحمد فؤاد » :

– عرفت من « اللورد لويد » عن نوايا بريطانيا . . وقد سألنى « اللورد » عن نوايا الحكومة المصرية .

أجاب « النحاس » :

– من المستحيل التخلى عن القانون . الأغلبية فى الوفد والبرلمان مصممة على الاستمرار ،

ولكن لايمكن نظر القانون فى جلسة واحدة ، بل إن الأمر قد يستغرق ٣ أسابيع وربما أربعة .

وإذا اتخذت الحكومة البريطانية الإجراءات التى تهدد بها فقد يكون على الوزارة المصرية أن تستقيل .

رد الملك :

– على رئيس الوزراء أن يفعل مايراه صواباً .

* * *

أخذ النحاس يبدى رغبته – سراً – للمصالحة مع بريطانيا .

.. توجه « سيزوستريس سيداروس بك » القائم بالأعمال المصرى فى لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية ، واجتمع « بجاك مورى » رئيس القسم المصرى وقال له :

– تلقيت برقية طويلة من مصر توضح الأسباب التى جعلت الحكومة المصرية ملتزمة بالاستمرار فى إصدار هذا القانون .

وإنى أسلم هذه المذكرة إليك ، سراً ، وبصورة غير رسمية .

قالت المذكرة :

إن مصر لاتقوم بذلك بروح التحدى . ولكن من الصعب سحب المشروع وإلاَّ أُهدر الدستور والسلطة التشريعية واعترف بتدخل بريطانيا فى شئون مصر وبذلك تفقد الحكومة المصرية سمعتها .

وإذا وجدت حكومة مصرية تقبل ذلك الاستسلام فإنها ستبعد من الحكم .

ولا يفهم الرأى العام أبداً كيف يؤيد « ثروت باشا » المعروف بصلاته بالإنجليز هذا المشروع ثم ترفضه حكومة وطنية .

إن القانون كان موضع مناقشة ، عدة سنوات فى الصحافة المصرية .. ووافق عليه مجلس النواب والشيوخ مادة بعد أخرى .

إذا اعترف بحق التدخل فإن ذلك كان ينبغى أن يمارس فى الوقت المناسب وبأسلوب صديق .. وسراً .

كان يمكن لفت نظر الحكومة المصرية للمواد التى تستحق التعديل لتقوم الحكومة أو مجلس النواب ، بذلك بمبادرة منهما لحفظ المظاهر

لماذا يترك الأمر كل هذه المراحل ثم يوقف فجأة .. ولامعنى لذلك إلا أنه كان هناك أمل في الاتفاق مع « ثروت باشا » .

لايمكن إثبات سوء القانون إلا بالممارسة . . وإذا ثبت أنه غير مرض فيمكن تعديله إما الإلحاح على تعديله فى هذه المرحلة فإنه يعنى تخريب الدستور من أساسه ، وهدم النظام البرلمانى ، وإسقاط الحكومة الائتلافية التى تمثل الشعب كله .

ولايجب أن تخشى الحكومة البريطانية شيئاً ، بل عليها احترام الدستور وتدع القانون يأخذ مجراه الطبيعى حتى توقن أن مخاوفها على غير أساس .

وفى كل الأحوال إذا كان هناك خطر على النظام العام من سوء استخدام مواد القانون يمكن الالتجاء للقوة فى نهاية المطاف .

قرأ « جاك مورى » المذكرة ولم يتوقف طويلا عند تلك النقاط ، بل رد قائلا :

– سأرفعها إلى سلطة أعلى . ولكن الانطباع الذى تولد عندى هو أن الحكومة المصرية هى التى وضعت نفسها فى هذا الموقف الحرج .

وإذا استمرت فيه فإنه سيؤدى إلى التدخل البريطانى وهو الأمر الذى تنظر إليه مصر بنفور شديد .

وأضاف مورى :

– إن حكومة « مصطفى النحاس باشا » تتصرف بصورة أكثر تهوراً وحماقة من حكومة « سعد زغلول باشا » فى عام ١٩٢٤ .

ولايمكن لأحد أن يدعى أن هذا القانون ضرورى . بل إن « سعد زغلول » نفسه لم ير داعياً فى أثناء وزارته التى استمرت ١٠ شهور لتعديل قانون الاجتماعات الصادر عام ١٩٢٣ .

رد الدبلوماسى المصرى :

– المشكلة نفسية أكثر منها سياسية .

إن الحكومة المصرية تشعر أنها لايمكن أن تنسحب بكرامة من الموقف الذى اتخذته . وبالتالى عليها أن تسمح بصدور القانون .

قال مورى (بوقاحة) :

– هذا لايشكل موقف رجال الدولة الشجعان ، بل السياسيون الجبناء ! !

إن الحكومة المصرية ترفض مواجهة الحقائق وتهرب منها مما سيؤدى إلى زيادة المتاعب .

أجاب الدبلوماسى المصرى .. « سيزوستريس سيداروس بك » :

– لايفهم « النحاس باشا » سر الموقف البريطانى . لماذا أيدتم القانون عندما كان « ثروت باشا » رئيسا للوزارة ولماذا غيرتم موقفكم عندما تولت الوزارة الحالية الحكم ؟

قال مورى : كانت الحكومة البريطانية تتعامل مع « ثروت باشا » كرجل دولة ، وافق على مبدأ الصداقة والتعاون مع بريطانيا العظمى ، وسعى بنجاح للوصول إلى أساس واضح يمكن لهذه الصداقة الاستمرار .

وقد رفضت الحكومة المصرية الحالية هذا الأساس جملة وتفصيلا . وقامت بتدمير كافة النتائج التى أحرزت بواسطة رجال الدولة المصريين والبريطانيين منذ شهر يوليو الماضى ..

.... يقصد « مورى » بذلك مشروع المعاهد .

واستمر يقول :

– ليس هناك خيار أمام الحكومة البريطانية إلا العودة للشىء الوحيد الذى لم تتمكن الحكومة المصرية من تحطيمه وهو تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . . وأن تتعامل مع المشكلة الحالية على هذا الأساس .

ويجب ألا يتوقع « النحاس باشا » السماح له بتحدى أى تحفظ من التحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ثم يفلت من العقاب !

* * *

أصبح واضحاً أن « مصطفى النحاس » متمسك بإصدار القانون ..

وعرف « اللورد لويد » أن مصلحة بريطانيا أن توجه إنذاراً « للنحاس » قبل عرض المشروع على مجلس الشيوخ يوم ٣٠ أبريل بدلا من تبليغ الإنذار لملك مصر حتى لايوقع القانون .

فقد حدد « اللورد » هدفه وهو إهانة « النحاس » رئيس وزراء مصر لاإهانة « أحمد فؤاد » ملك مصر .

* * *

لم يعد باقياً على اجتماع مجلس الشيوخ سوى ٤ أيام .

ويبدأ العد التنازلى للإنذار . .

وجهت الحكومة البريطانية رسائل إلى دول الدومنيون لإبلاغها بتطورات الأزمة وأن

« اللورد لويد » سيقدم الإنذار النهائى إلى « النحاس » مساء ٢٩ أبريل . . أى فى الليلة السابقة على اجتماع مجلس الشيوخ .. وأن سفينتين حربيتين مقاتلتين ستصلان إلى ميناء الإسكندرية وسفينة حربية أخرى – أصغر – ستصل بور سعيد . . وأن الخطوات ستتخذ لاحتلال جمارك الإسكندرية .

* * *

حاول النحاس المصالحة مرة أخرى .

انتهز فرصة حفل أقامته نقابة المحامين لتكريمه ليفسر القانون بطريقة ترضى « اللورد لويد » الذى حضر الحفل .

ويفاجئ « اللورد » بحملة فى الصحف الفرنسية الصادرة فى مصر ضد بريطانيا فيكتب إلى لندن :

« إن ثروت باشا قام بلعبة مزدوجة . إنه أعطى معلومات خاطئة للوفد بأنه لاتوجد احتجاجات من جانبنا على المشروع . وإنى أفضل الإجابة على سؤال فى مجلس العموم لتوضيح موقفنا ..

ولابد أن يقال إننا قدمنا احتجاجات إلى « ثروت باشا » عند تقديم المشروع فى ديسمبر الماضى وأن الغالبية البرلمانية عرفت رأينا . . وأن المفاوضات حول المعاهدة المصرية البريطانية كانت فى آخر مراحلها وأشدها حساسية وأن أى تدخل فى ذلك الوقت كان يسبب مضايقات خطيرة للمفاوضات . .

الآن لم يعد هناك سبب آخر لمنع هذا العمل الخطير من أن يصبح قانوناً .

وترتيبا على ذلك فإن تحذيرنا « لثروت » فى ٤ مارس أعقبته شكاوى ودية لخلفه « النحاس » .

وليست للحكومة البريطانية أهداف سياسية أو ملتوية بل عملنا موجه ضد مشروع قانون يضعف السلطة التنفيذية ويعرض للخطر النظام العام ..

* * *

لم يدرك « النحاس » خطورة الموقف ..

وبدأ « اللورد » المعروف بكثرة إنذاراته لمصر – يخشى التطورات . كتب إلى لندن يوم ٢٧ أبريل يقول :

« أريد أن أتجنب توجيه إنذار نهائى إذا كان هناك اقل دليل على وجود نية حقيقية لإهمال مشروع القانون .

وأتفق معك على أهمية توجيه الإنذار قبل أن يبحث مجلس الشيوخ مشروع القانون .

وطالما أن المشروع مدرج فى جدول أعمال المجلس فلا يمكن أن أتأكد يوميًّا ، من أنه قد لا يمر قبل توجيه الإنذار .. وعندئذ نكون فى مواجهة الملك .

بحثت احتمال أن أستعلم من « النحاس » بالتحديد ، حول ماإذا كان مشروع القرار سيناقش فى المجلس يوم الاثنين القادم أم لا .

وهذا العمل من جانبى ستنتج عنه إجابة غير محدودة أو غامضة . ولن تساعدنى الإجابة على اتخاذ قرار . ولكنها قد تمكن « النحاس » فيما بعد ، من أن يجادل بأن تصرفنا كان استفزازيًّا .

والمعلومات لدى توضح :

(١) تنوى الحكومة المضى فى إصدار القانون .

(ب) وسيدرج فى جدول أعمال المجلس يوم الاثنين .

وسأبذل ماأستطيع من الاتصالات ، غير الرسمية ، مع الحكومة ، حتى يوم الأحد .

ولست أدرى بديلا عن الاستمرار فى برنامجنا المتفق عليه إلا إذا أبلغت بشكل أستطيع اعتباره رسميًّا بأن المشروع أرجئ أو أن الحكومة تخلت عنه » .

* * *

وتجىء اللحظة الحاسمة ..

صباح الأحد ٢٩ أبريل .. وبرغم العطلة الأسبوعية اتصل مقر المندوب السامى برئاسة مجلس الوزراء وأبلغها أن مذكرة هامة فى طريقها إلى « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوزراء .

وقال مقر المندوب السامى إنه حدد السابعة مساء ليسلم « ركس هور » الوزير المفوض الجديد هذه المذكرة إلى « مصطفى النحاس باشا » شخصياً .

وأدرك « النحاس » أنه الإنذار البريطانى ..

.. اجتمع مجلس الوزراء فى العاشرة صباحاً برئاسة « النحاس » لبحث الإنذار . قبل استلامه واستمر الاجتماع حتى الواحدة والنصف عندما طلب رئيس الوزراء لقاء عاجلا بالملك . . وتم الاجتماع بينهما فى الرابعة بعد الظهر .

* * *

اجتمع «كين بويد» مدير الإدارة الأوربية «بسبنكس باشا» المفتش العام للجيش المصرى لبحث الإجراءات التى تتخذ إذا رفض «النحاس» الإنذار .

واتفق على وضع قوات الجيش فى أماكن متفرقة من مصر وبالذات فى القاهرة .

وانتقل إلى الإسماعيلية السير بيتر ستريلاند قائد القوات البريطانية لوضع جيش الاحتلال فى حالة استعداد .

* * *

وفى السابعة من مساء يوم الأحد ٢٩ أبريل ١٩٢٨ حمل « ركس هور » الإنذار إلى « مصطفى النحاس » ولم يصل « هور » فى موكب يتقدمه الجنود كما فعل « اللورد اللنبى » مع « سعد زغلول » . بل إن السفن الحربية البريطانية كانت فى طريقها إلى الإسكندرية وبور سعيد ..

قال الإنذار :

« إنى مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . أن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة أن تتخذوا فى الحال ، الإجراءات اللازمة . لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات ، من أن يصبح قانوناً » .

وإنى مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائى تأكيدًا كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر نظر المشروع المذكور .

وإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه » .

* * *

عرف « النحاس » ماذا يعنى الإنذار .

ولكن مصر لم تعرف . . فقد أخفت الحكومة النبأ عن الشعب يوماً .. وأذاعته لندن ، فى الصباح التالى ، الاثنين ٣٠ أبريل .

ففى ذلك الزمان كانت كل أخبار مصر تصدر وتذاع من عاصمة بريطانيا العظمى !

وجه رامزى ماكدونالد رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب العمال ورئيس حزب المعارضة سؤالا إلى الحكومة عن مصر.

أجاب على السؤال أوستين تشمبرلين وزير الخارجية فأعلن أن اللورد لويد قدم إنذاراً بسحب قانون الاجتماعات من مجلس الشيوخ .

وأعلن وزير الخارجية أيضاً عن تحرك السفن البريطانية فى اتجاه الإسكندرية وبورسعيد.

وفى القاهرة أعلنت صحيفة « الإجبشيان جازيت » التى تصدر باللغة الإنجليزية – معبرة عن رأى المندوب السامى – إن مصر أكثر من أى دولة أخرى فى حاجة إلى الرقابة على الاجتماعات العامة .

وأعادت الصحيفة إلى الأذهان ماجرى فى ثورة عام ١٩١٩ واضطرابات عام ١٩٢١ .

وخرجت صحيفة « التايمز » فى لندن تحمل نبأ المرحلة الحاسمة بعناوين ضخمة تصف تحرك السفن من مالطة وتقول بأن قانون الاجتماعات يحرم المحافظين المصريين من سلطة فرض النظام فى مصر.

أما « اللورد لويد » وقرينته فإنها توجها إلى المدرسة الإنجليزية لحضور احتفالها . . وترك « اللورد لمصر.. الانفعال والتوتر.

* * *

حاول « النحاس » المصالحة من جديد :

أبرق إلى « سيزوستريس سيداروس بك » القائم بالأعمال فى لندن أن يلتقى « بالسير وليم تايريل » وكيل وزارة الخارجية البريطانية .

ولكن « تايريل » تعمد إرجاء اللقاء إلى ساعة متأخرة من مساء ٣٠ أبريل حتى يكون نبأ الإنذار قد أعلن فى مجلس العموم البريطانى ..

.. سلم القائم بالأعمال إلى تايريل خطبة « النحاس » فى نقابة المحامين وقال إن رئيس وزراء مصر سيلقى بياناً فى مجلس الشيوخ يتضمن التفسير الصحيح للقانون .

وقال الدبلوماسى المصرى : هدفنا إيجاد حل للأزمة .

أجاب وكيل الخارجية البريطانية :

– بعد المذكرات المكتوبة – يقصد الإنذار – أصبح على « النحاس » أن يرد . وصارت الخطوة القادمة موكولة إليه .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء المصرى مرتين لبحث الإنذار .

وكان أمام المجلس اقتراحان :

الأول : رفض الإنذار واستقالة الحكومة :

الثانى : بقاء الوزارة وقبول الإنذار والخروج من الأزمة بتأجيل نظر مشروع القانون فى مجلس الشيوخ باعتبار أن هذا يمثل حلا ثالثاً .

ووافق المجلس بعد مناقشات طويلة على الحل .. الأخير

فى شهادته أمام محكمة الجنايات فى قضية « أمين عثمان » شرح « مصطفى النحاس باشا » موقفه من الإنذار .

قال :

« جمعت مجلس الشيوخ والنواب على هيئة مؤتمر وقلت لهم :

– رأيى أن نتفادى الأزمة

وكان رأى النواب والشيوخ أن يصدر مشروع قانون الاجتماعات فوراً .

عرضت تأجيل نظر القانون إلى مابعد الدورة القانونية فوافقوا .

أبلغت الملك وتوليت الأمر .

الدستور الملكى

اجتمع مجلس النواب فى المساء برئاسة ويصا واصف .

وطلبت الحكومة عقد الجلسة سرية فاعترض نائب الحزب الوطنى « عبد الحميد سعيد » وقال :

– مادام الإنجليز قد تكلموا بحرية فى برلمانهم فلماذا نتكتم نحن .. يجب أن يعرف الشعب .. الحقائق كاملة .

تكلم «حسن صبرى» الذى أصبح بعد ذلك وزيراً ورئيساً للوزراء ومات وهو يلقى خطبة العرش فى مجلس النواب عام ١٩٤٠ – فأيد عقد الجلسة سرية فوافق الأعضاء .

شرح « مصطفى النحاس » ، فى الجلسة السرية ، الموقف وطلب تأجيل عرض مشروع قانون الاجتماعات على مجلس الشيوخ إلى الدورة البرلمانية القادمة . . لتفادى الأزمة .

قال « النحاس » للنواب بأن إرادة المجلس هى إرادة الأمة التى تريد إقامة الدليل لإنجلترا على حسن نوايا مصر ومقاصدها والرغبة فى التفاهم مع إنجلترا . والعيش عيشة الوئام والتراضى والاتفاق .

وقال إن هذا يتفق ، من جهة أخرى ، مع مصلحة البلد باتقاء الأزمة ، حتى تظل البلاد سائرة فى الاتجاه الطبيعى نحو الإصلاح . دون عائق ولاعرقلة ولااضطرابات ، وهو ماتسببه للبلاد السياسة الإنجليزية منذ إعلان الاستقلال إلى اليوم .

ولم يكن من السهل إقناع النواب بطلب تأجيل القانون فى مجلس الشيوخ ... كما قالت صحيفة الأهرام .

كان تساؤل النواب هو هل تقدر السياسة الإنجليزية هذه الخطة حق قدرها ؟ أم لايهمها من مصر أن تمد إليها يداً مادام الأسطول والجيش قادرين فى كل وقت على أن تنال إنجلترا ماتريد .

– وكان الجواب – كما قالت الأهرام أيضاً – علينا أن نعمل الحسن وندع لغيرنا عمل

مايريد والمثل يقول (اعمل الطيب وارميه البحر) ! !

* * *

عارض بعض النواب الخضوع للإنذار .

قالوا إنهم يخشون أن تكرر بريطانيا مع « النحاس » مافعلته مع « زغلول » فى نوفمبر عام ١٩٢٤ بعد اغتيال السردار .

أيامها قبل « سعد زغلول » الإنذار ، واستجاب لبعض المطالب البريطانية ورفض بعضها الآخر ، ولكن بريطانيا أصرت على تنفيذ مطالبها كاملة فاستقال « سعد » .

وقال النواب إنهم يخشون أن يؤجل المشروع ، ثم ترفض بريطانيا قبول هذه الترضية . ولذلك ، فمن باب أولى ، يجب رفض الإنذار .

وردد بعض النواب كلمة استقالة الوزارة ، وطالبوا بها « النحاس » والوزراء الذين أعلنوا استعداد الحكومة للتخلى عن المنصب . . ولكنهم لم يستقيلوا .

وانتهى الاجتماع فى التاسعة والنصف مساء بموافقة النواب على تأجيل نظر المشروع فى مجلس الشيوخ .

وانتقل « النحاس » بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ .

وكانت الجلسة علنية تناقش أموراً عادية .

طلب رئيس الوزراء أن تكون الجلسة سرية . . فوافق الأعضاء .

أخذ « محمود رشاد باشا » مقرر لجنة الداخلية يتلو مشروع القانون فطلب « مصطفى النحاس باشا » تأجيله إلى الدورة البرلمانية القادمة لتفويت الفرصة على بريطانيا ولمنع الاعتداء على مصر . .

ودامت الجلسة تسعين دقيقة وانتهت بالموافقة على التأجيل .

وحصل « النحاس باشا » فى الاجتماعين على موافقة المجلس . . أو بعبارة أخرى على الامتثال والخضوع للإنذار .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة « النحاس » فى الواحدة بعد ظهر أول مايو .

واستمر الاجتماع ساعتين وعاد الوزراء إلى منازلهم وبقى « واصف غالى » وزير الخارجية ،

« ومكرم عبيد » وزير المواصلات ، فى دار رئاسة الوزراء حيث تناولا طعام الغداء وبحثا الموقف .

وفى الرابعة والنصف استؤنف اجتماع مجلس الوزراء ٣ ساعات .

وفى التاسعة والربع من مساء أول مايو ، حمل « على إسماعيل » مدير مكتب « النحاس » إلى مقر المندوب السامى رد مصر .

رفض « النحاس » فى مذكرة طويلة حق بريطانيا فى التدخل . . وذلك من حيث المبدأ .

وأضاف إن الحكومة المصرية فى إطار حقها الدستورى حصلت على موافقة الشيوخ على تأجيل نظر القانون إلى الدورة البرلمانية القادمة

وقالت المذكرة المصرية :

« لايسع الحكومة المصرية أمام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة ، والمحافظة على دستورها ، أن تسلم بما تضمنه الإنذار البريطانى الأخير ، من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ، ارتكاناً على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فإن هذا التصريح كان ولايزال تصريحاً من جانب واحد ، فهو بطبيعته لايلزم الطرف الآخر ولايقيده .

ولايسع الحكومة المصرية إلا أن تبدى أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة فى مجهوداتها الصادقة المتوالية فى توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين .

ولايسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى الإنذار ، فتعبث بحق مصر الأزلى عبثاً خطراً وماكان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وصدق طويتها .

« ولهذا فإن الحكومة المصرية مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها ، طلبت بالأمس ، فى حدود حقها الدستورى ، إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات ، إلى دور الانعقاد القادم .

وقد وافقها المجلس على ذلك .

وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية ، وأن يمهد بذلك السبيل إلى تدليل المصاعب الحالية على ضوء الثقة المتبادلة التى يجب أن تسود العلاقات بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل » .

لم يعرف « النحاس » أن « اللورد لويد » كان يريد استمرار الإنذار .

قال النحاس فى شهادته أمام محكمة الجنايات فى قضية أمين عثمان :

« وافق الإنجليز على تأجيل نظر القانون .

ثم جاءنى توفيق « نسيم باشا » رئيس الديوان الملكى وقال لى :

– إن المندوب السامى اجتهد حتى وصل إلى هذا الحل .

قلت له : قل للمندوب السامى إن الباشا – أى « النحاس » يشكرك لهذا الحل الموفق .

قبلنى « توفيق نسيم » وعانقنى وقال لى :

– إنى أقبلك من جلالة الملك .

قلت له : سأذهب إلى إنجلترا وأبلغهم أن المسألة لايصح أن تكون بهذه الطريقة .

* * *

وجد « اللورد » فى استسلام « النحاس » فرصة ليتمادى ...

فى مذكراته وتقاريرة قال :

« قبلت الحكومة البريطانية هذا التنازل .

ولكنى شعرت من الضرورى تحذيرها من الأخطار التى تنجم عما هو أقل من التنفيذ الكامل للإنذار .

وحذرتها من أنه إذا أعيد إحياء هذا القانون . وإذا طرحت قوانين أخرى تتصف بسمات خطيرة مماثلة ، فإن الحكومة البريطانية ستضطر للتدخل مرة أخرى للحيلولة دون تنفيذها كما حدث هذه المرة » .

وكتب « اللورد » إلى لندن يبدى ملاحظاته على المذكرة المصرية فقال :

١ – إنى أفرق بوضوح بين موقفنا قبل وبعد الإنذار .

عندما اقترحتم توجيه إنذار كتابى كنت أرى أن يكون هناك إنذار شفهى قبل الإنذار الكتابى .

ولم يكن هدفى مجرد استنفاد كل فرصة ممكنة للتحذير والإقناع الودى ، بل أن تؤكد حتى اللحظة الأخيرة الصبر والموقف المتهادن من جانب حكومة صاحب الجلالة خلال فترة طويلة .

ويزيد ذلك من قوة موقف حكومة صاحب الجلالة فى إصرارها على

وجوب أن تحترم الحكومة المصرية رغباتنا عندما يقدم أى إنذار.

إن هذه الجهود فشلت . وأرى أنه عندما يتم توجيه إنذار للحكومة هنا ، فمن الأهمية الفائقة بالنسبة للمستقبل ، أن تصر على الالتزام الكامل بالشروط التى يتضمنها الإنذار..

٢ – لقد طلبنا تأكيداً كتابياً وقاطعاً بعدم المضى قدماً بهذا القانون .

ورد رئيس الوزراء – النحاس – لايمكن فهمه إلا على أنه تصميم على إصدار القانون فى الخريف .

٣ – إن الرفض المؤكد المتكرر لمزاعمنا بموجب تصريح ٢٨ فبراير سينظر إليه هنا على أنه تحد ناجح لوضعنا ، وسيشجع المتطرفين .

٤ – ومالم تتطور علاقاتنا مع الحكومة على أساس خطوط أكثر صداقة ، فإن قبول تأجيل المسألة حتى الدورة القادمة يجعل من المحتمل أننا سنضطر للمنازعة حول المسألة برمتها مرة أخرى خلال بضعة شهور .

وفى نفس الوقت . فإن ثقة البوليس والرأى العام فى تصميمنا على الحيلولة دون تمرير القانون ستهتز بصورة خطيرة .

وبقدر مانتردد الآن فى موقفنا سنكون فى موقف أكثر ضعفاً فيما بعد .

والانتقادات القائلة بأنه كان يجب أن نتخذ إجراء صارماً فى وقت مبكر . . هذه الانتقادات ستكتسب درجة من الصحة .

٥ – إن مطالبتنا بسحب القانون تعتمد بصورة واضحة على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وهى مفهومة بوجه عام .

والتهرب الحالى من مطلبنا ، بالإضافة إلى الرفض المتكرر للأسس التى يقوم عليها ، لابد وأن ينظر إليه هنا ، على أنه تحد ناجح لوضعنا .

٦ – إن الوفد – وهو لايواجه الآن إنذاراً فعلياً فحسب ، وإنما تصريحات قوية فى كل من مجلسى البرلمان فى لندن – إذا نجح فى التهرب بنجاح ، ورفض شروطنا فعلا ، فلن يكون بمقدورنا أن نتوقع سوى معارضة أكثر خطورة عندما تثار ، من جديد ، هذه المسألة ، وغيرها من المسائل المماثلة .

٧ – إن الحكومة الحالية ،وقد زادت قوتها نتيجة لهذه المواجهة مع حكومة صاحب الجلالة ، ستستخدم بالتأكيد هذه الفترة لتقوية تنظيماتها فى البلاد .

٨ – وإذا سمحنا ذات مرة لحكومة مصرية أن تعلم أن بمقدورها أن تساوم بنجاح ، حتى مع إنذار رسمى من الحكومة البريطانية ، فلست أرى كيف يمكننا فى المستقبل أن نأمل إقناعهم بمراعاة أى احتجاج عادى يمكن أن تقدمه حكومة صاحب الجلالة حول المسائل الأخرى .

إنى آخر من يرغب فى اتخاذ إجراءات عنيفة لاضرورة لها .

ولكن بمجرد تقديم مذكرتك ، فسيكون واضحاً بالتأكيد أن حكومة صاحب الجلالة لايمكن أن تقبل أى حل وسط دون خسارة فادحة لمكانتنا ونفوذنا .

ومأأخشاه كثيراً أن كل ماسينشأ ، إذا قبلت حكومة صاحب الجلالة رد رئيس الوزراء ، يتمثل فى أن « النحاس باشا » سيكون قد واجه الحكومة البريطانية بتفنيد متكرر لمزاعمنا ، وأنقذ مصر من المهانة دون أن يضحى بحقوقها .

وبناء على هذه الأسس فإنى أرى بشدة أن أفوض بإبلاغ الوزراء أنه لابد أن يضيف إلى رده تأكيداً بأنه لن يسمح بالمضى قُدماً بالقانون طالما ظلت وزارته فى الحكم .

وبطبيعة الحال سأؤخر ذلك حتى يصلنى ردكم » .

* * *

هاجمت صحيفة « برافدا » السوفيتية من موسكو . . الوفد فقالت « إنه يمثل الطبقة البورجوازية فى المجتمع المصرى وليس قادراً على النضال المستمر ضد الإمبريالية . »

وبينما قالت صحيفة «الجازيت» فى اليوم التالى : إن الرد المصرى لم يلق قبولا وأن المسئولين البريطانيين أعلنوا أن مصر تلعب لعبة خطرة ، وأنها بالتأجيل لم تستجب للمطالب البريطانية . وقالت «الجازيت» أيضاً إن عقلية بعض رجال الحكومة المصرية مثل الباعة المتجولين فى مدينة أسيوط . . إنهم يعرضون الشال على السائح بـ ٧ جنيهات .

ثم يبدءون عملية المساومة التى تنتهى ببيع الشال بـ ١٥ شلناً . . والعقلية الشرقية عقلية مساومة تهرب من الحقائق . . وإنجلترا هى المخطئة بقبولها مبدأ المساومة . . أما الذى يعيد العقلية الشرقية إلى العقل فهى .. السفن الحربية » !

وتتساءل صحيفة « المقطم » المعبرة عن رأى المندوب السامى أيضاً :

— هل تقبل بريطانيا الرد المصرى ؟

وتكتب جريدة « مانشستر جارديان » فى بريطانيا :

« إن مافعلته مصر هو إنقاذ لماء الوجه ، ولايمكن حكم مصر بإرسال السفن البريطانية بين الحين والحين بل لابد من حكومة صديقة لبريطانيا فى مصر » .

وقالت صحيفة « الإيفننج ستاندارد » : .

« مادمنا نضع أيدينا على الهند فلن نستطيع أن نجرد أنفسنا من كل سلاح لأن مصالحنا فى مصر تفوق كثيراً آمالنا فى فلسطين والعراق » .

أما « الديلى نيوز » البريطانية فعبرت بصراحة كاملة عن نوايا « اللورد لويد » وحكومته إذا أصرت وزارة الوفد على الاستمرار فى إقرار القانون .

قالت « ديلى نيوز » :

« إننا سنصبح مضطرين إلى وقف الدستور وإقامة وزارة تحكم البلاد بغير برلمان . . وقد فعلنا ذلك بمساعدة المصريين الموالين لنا . ولاشك أننا نستطيع أن نفعله مرة ثانية . »

* * *

كان « تشمبرلين » أذكى من « اللورد لويد » ..

إنه لايريد ركوع « النحاس » ، بل يريد إرغامه على الاستقالة .

رفض « تشمبرلين » طلبات « لويد » وقال فى رده يوم ٢ مايو :

« عقدت حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا – مجلس الوزراء – اجتماعاً صباح اليوم لبحث المذكرة المصرية وملاحظاتكم عليها .

ونحن نعترف بقوة الملاحظات ولكننا قررنا مراجعة الموقف كله .

إن مذكرتنا الأخيرة لم تكن إصراراً على طلب تشكيل حكومة أكثر اعتدالا .

وفى نفس الوقت ، أشارت مذكرتنا إلى المهانة غير الضرورية التى أدت

سياسة « النحاس باشا » إلى إلحاقها بمصر .. وإلى إصرار حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، لا على منع الموافقة على قانون الاجتماعات فحسب ، بل الإصرار على ضرورة الالتزام بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

١ - وستلاحظ أن الحكومة البريطانية أكدت للمرة الثانية ، خلال تبادل المذكرات الأخيرة ، على أن منح الاستقلال مشروط بالتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

وهذه هى النقطة التى كنت ترغب دائماً ، فى تأكيدها بوضوح ، كما حدث الآن ، وفى أول مناسبة .

٢ - ونحن نرى أن الرد المصرى ، باستثناء الفقرة الأخيرة ، يشكل جهداً يائساً لإنقاذ ماء الوجه . وتسلم الفقرة الأخيرة ، بالفعل ، بكل ماطالبنا به .

وقد سحب الوفد بالفعل ، كل ماقاله .

وبالرغم من التأجيل الإسمى ، لمشروع قانون الاجتماعات ، خلال الدورة الحالية ، فإن هذا لايتبعه بالضرورة ، إحياء المشروع فى الخريف القادم .

٣ - ومن المشكوك فيه أن أية عقوبات نفرضها ، ستنتزع من « النحاس » ، وعداً قاطعاً بعدم إحياء المشروع مرة أخرى .

وحيث إنه لايملك شيئاً آخر ، يفقده ، فمن المحتمل أنه سيفضل القتال .

وسيكون من الضرورى اتخاذ أكثر الإجراءات تشدداً وهو إخراجه من الحكم .

وحتى عند اتخاذ هذا الإجراء ، فلن يقوم أى خليفة له ، بتقديم الوعود المطلوبة .

إن القضية الأساسية التى أثارتها المذكرة المصرية لاتتعلق بوعد محدد إزاء قانون معين بل تتعلق باعتراف مصر ، أو رفضها ، لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وسيكون الأمر ، فوق حدود الإمكانيات العملية لأى مصرى ، أن يتعهد بذلك فى وضوح .

وعند إجراء أية مفاوضات فمن الخطأ أن نطالب بتنازلات نعرف أن الطرف الآخر لايمكنه تقديمها .

٤ – وفى هذه الظروف فإن المزيد من الإصرار من جانبنا سيتخذ طابعاً أشبه بشن هجوم غير محدود ، ضد أهداف سيئة التحديد ، وضد معارضة لانعرف قوتها .

٥ – ومن الصعوبة أن نعتقد بأن الحكومة المصرية الحالية يمكنها الحصول على أى مغنم سياسى من الأزمة .

وبالرغم من وفرة الاحتجاجات التى قد يقدمونها . . فمن الواضح للجميع أنهم استسلموا ، وأن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصبح حقيقة واضحة سواء اعترفوا به أو لم يعترفوا .

والأكثر من ذلك أنهم لن يخضعوا لمطالبنا فحسب ، بل إن دعايتهم قدمت عرضاً جديداً لمطالبنا بصياغة أكثر تحديداً من ذى قبل .

وفى هذه الظروف فإن الحكومة المصرية أصبحت فى صورة مشوهة أمام أعين الجماهير فى مصر.

ومن ناحية أخرى إذا أصبح من الضرورى فرض عقوبات متشددة ، وطويلة الأمد ، نتيجة لمزيد من الإصرار من جانبنا .. فستكون هناك بعض المخاطر من حدوث بعث عام للمشاعر الوطنية وتوحيد كل القطاعات السياسية المصرية ضدنا .

ويجب أن يكون هدفنا :

١ – المحافظة على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

٢ – ولتحقيق ذلك يجب تسهيل ، وليس عرقلة ، سقوط الحكومة الحالية وقبول تحمل العناصر الأكثر اعتدالا للسلطة » .

* * *

أصر « اللورد لويد » قبل وصول رد الخارجية البريطانية على أن تدخل السفن الحربية البريطانية الموانى المصرية

ولم يخطر « اللورد » هده السفن بإنهاء الأزمة لأنه اعتقد أن حكومته ستأخذ بملاحظاته .. ولن تقبل رد « النحاس » .

ولكن بعد وصول الموافقة ، بإعلان أن المسألة منتهية ، خاف « اللورد » أن تدخل السفن

ميناء الإسكندرية أو بور سعيد فتثير القلاقل ..

أبرق « اللورد » إلى القيادة البحرية فى مالطة ، أن كل شىء على مايرام والأزمة حلت ويمكن للسفن أن تعود إلى قواعدها .

ولم يستطع « اللورد » العصبى أن ينام قبل وصول الرد ولكن السكرتير الأول « موريس بيترسون » أقنعه بالنوم وأنه سيبقى يقظاً حتى يتأكد أن السفن قد عادت إلى قواعدها .

وبقى « بيترسون » ساهراً حتى الفجر ليتأكد من أن تعليمات « اللورد » نفذت

* * *

سلم « ركس هور » الوزير المفوض رد بريطانيا بإنهاء الأزمة إلى « النحاس » بدار البرلمان — فى السابعة والربع من مساء ٢ مايو ..

قال « اللورد لويد » فى رده :

١ — أبلغت حكومتى تلغرافيًا محتويات مذكرة دولتكم بتاريخ أول مايو . فتلقيت التعليمات بأن أقول جواباً عليها ، إن حكومة جلالة الملك علمت بارتياح أن مجلس الشيوخ قرر ألا يستمر نظر مشروع قانون الاجتماعات فى الدورة البرلمانية ، وذلك بناء على رجاء حكومة جلالة الملك ، وعملا بالنصيحة التى قدمتها دولتكم والحكومة المصرية إليه .

وتأخذ الحكومة البريطانية علماً بتأكيدكم بأن هذا القرار وضع وفاقاً لرغبة الحكومة المصرية الأكيدة فى الوصول إلى تفاهم ، ولما تشعر به من روح المسالمة والتوفيق .

لذلك يحق للحكومة البريطانية أن تفترض أن الحكومة المصرية ستعنى بتجنب كل مايعيد الخلاف الذى أفضى إلى الأزمة الحالية . »

٢ — على أن الحكومة البريطانية تلاحظ أن نوايا الحكومة المصرية فى شأن مستقبل هذا المشروع لم تذكر بصراحة فى مذكرتكم . فهى ترى من المفيد والحالة هذه أن تبين بعبارة لاتسمح بسوء التفسير أنها تعتبر بعض أحكام المشروع ، يضعف أيدى السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وعن حماية أموال الأجانب وأرواحهم إضعافاً خطيراً .

وإذا أعيد المشروع المذكور ، أو إذا قدمت مشروعات أخرى تتضمن مظاهر تراها الحكومة البريطانية خطرة أيضا ، فإن حكومة جلالة الملك ، تضطر إلى التدخل ثانية كما تدخلت الآن لمنعها من أن تصبح قوانين .

٣ — لاتستطيع حكومة جلالة الملك أن تدخل فى أية مناقشة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٢ وماترتب عليه من جعل الحكومة البريطانية مسئول عن حماية المصالح الأجنبية فى مصر.

ويتضح من الفقرة السابقة أن حكومة جلالة الملك عازمة ، فى كل حين ، على الإصرار على القيام بشروط التصريح بكل دقة.

وهو يتضمن شروطاً تقيد بها الاستقلال الذى أعطى لمصر.

وحكومة جلالة الملك لاتسمح بتعديل التصريح أو التغاضى عنه ».

كان الرد المصرى استسلاماً . . ففى اللحظة الأخيرة تراجع « النحاس » عن تهديده بالاستقالة وأخذت صحف الوفد تغطى الهزيمة وتهلل بالانتصار المزعوم..

بل إن صحيفة البلاغ الوفدية قالت إنه لايد للحكومة فى تأجيل المشروع وكأن البرلمان من تلقاء نفسه هو الذى رأى التأجيل ، واختاره وقرره ، وأن الحكومة هى التى نزلت عند رأى نواب وشيوخ . . الشعب.

تباهت هذه الصحف لأن « النحاس » لم يسحب القانون من البرلمان ، كما طلبت بريطانيا . . ولم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما أصرت بريطانيا أيضاً.

وأجمعت الصحف الوفدية على أن الوزارة وفقت إلى حل للأزمة يحفظ حقوق البلاد ، ويسد أمام القوة الغشوم باب التنكيل والتدمير. وكل ماكان واجباً على الوزارة هو ألا تسلم للإنجليز بحق حماية الأجانب والتعرض لحرية التشريع ، وهذا مافعلته حين قررت أن تطلب تأجيل النظر فى قانون الاجتماعات والمظاهرات وأن تبلغ الإنجليز فى الوقت نفسه أنها تتمسك بسلطانها وسلطان البرلمان . وتلجأ إلى هذا الحل تجنباً للصدام ومنعا للمشاكل ولاتعترف لهم بالحقوق التى أدعوها لأنفسهم للاعتراض على قانون الاجتماعات ».

وأطلقت الصحف على قرار التأجيل بأنه الحل السعيد الموفق !

* * *

ناقش مجلس العموم البريطانى – يوم ١٠ مايو – ميزانية وزارة الخارجية البريطانية فتطرقت المناقشة إلى القضية المصرية..

وانتهزت المعارضة الفرصة فانتقد زعيمها « رامزى ماكدونالد » سياسة الحكومة إزاء أزمة قانون الاجتماعات ،

رد « أوستين تشمبرلين » قائلا إنه تلقى برقية من « اللورد لويد » قال فيها..

« سألنى رئيس الوزارة المصرية أن أبلغكم امتنانه للاعتبارات الودية الحكيمة التى يشعر بها ، مهما تكن الاختلافات فى الرأى بين بريطانيا ومصر التى أوحت إليكم بالحل الموفق للأزمة الأخيرة » .

صفق النواب من أعضاء حزب المحافظين .

واستطرد « تشمبرلين » قائلا :

« لقد حافظت كل من الحكومتين على وجهة نظرها ولكن « النحاس » أراد أن يجدد لى رغبته الحقيقية فى العمل بالتفاهم مع حكومة جلالة الملك وتجنب أسباب الشقاق .

فصفق النواب مرة أخرى .

ولم تعلم مصر – بطبيعة الحال بما جرى بين « النحاس » و « اللورد لويد » ، وأوستين تشمبرلين » ورسالة الشكر .

نشرت « السياسة » الناطقة باسم حزب الأحرار الدستوريين « سمعنا بعض الناس يرون فى تصرف الحكومة تراجعاً عن الموقف الذى وقفته » .

وكتبت السياسة تحت عنوان

وثيقة يجب أن تنشر

« مما يحمد لهذه الحكومة الحاضرة فى الأزمة السياسية الأخيرة التى نشأت بين مصر وإنجلترا أنها لم تكتم أية وثيقة من الوثائق التى تبودلت .

« ولكن هذا هو « السير أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية يتلو فقرة من رسالة بعث إليه بها دولة رئيس الحكومة المصرية على أثر انتهاء الأزمة .

وفى هذه الفقرة يشكر «النحاس باشا» ، «أوستين تشمبرلين» على روح التفاهم التى أبداها – فى حل الأزمة الأخيرة – ويبدى له خالص الرغبة فى حسن تبادل الود بين الحكومتين» .

« وأكبر اعتقادنا أن هذه الرسالة إنما بعث بها دولة « النحاس باشا » من باب المجاملة ، وأن دولته لم يكن ينتظر أن يتلوها لوزير الخارجية البريطانية ، مادامت لم تنشر قبل ذلك فى مصر ولافى إنجلترا وقد أثارت هذه العبارة « عاصفة من الضحك » كما يقول مراسلنا البرلمانى فى مجلس العموم البريطانى .

وأنا لنعتقد تمام الاعتقاد أن دولة « النحاس باشا » ، وإن بالغ فى المجاملة مابلغ وإن ذكر فى رسالته إلى وزير الخارجية البريطانية العبارة التى تليت فى مجلس العموم البريطانى ، فأنه لاريب قد احتاط فى التمسك بوجهة نظره التى أبداها فى بيانه الوزارى ، وفى سائر الوثائق والأحاديث .

ويؤيد رأينا هذا ما ذكره « سير أوستين تشمبرلين » فى خطابه من أن الحكومة البريطانية لاتعبأ بالاعتراف النظرى ، أو عدم الاعتراف النظرى بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مادام هذا التصريح محترماً بالفعل .

لكنا مع ذلك نعتقد أن من مصلحة إذاعة هذه الرسالة التى بعث بها رئيس الوزارة المصرية إلى وزير الخارجية البريطانية ليطمئن الناس إلى أن الحكومة ماتزال متمسكة بوجهة نظرها .

ولن يعترض على هذه الإذاعة بأن الخطاب أصبح مِلْك وزير الخارجية البريطانية فإن الرسائل التى ترسل فى الشئون العامة هى مِلْك الجمهور الذى تتأثر مصالح بلاده بها قبل أن تكون ملْكاً لأى إنسان آخر . كما أن مثل هذه الحجة فى عدم الإذاعة كانت تُقبل لو أن « سير أوستين تشمبرلين » لم يذع من الرسالة التى أرسلت إليه شيئاً أما وقد أذاع الفقرة التى رأى أن يختار إذاعتها فلم يبق مانع يحول دون نشر الرسالة الكاملة .

« وإنا لنعتقد أن دولة رئيس الحكومة يشاركنا الرأى فى أن لمصر فى هذه الإذاعة مصلحة

ردت جريدة « كوكب الشرق » على « السياسة » فدافعت عن موقف الوفد .

قالت : إن السير « تشمبرلين » تلقى تلغرافًا من « اللورد لويد » المندوب السامى قرأ بعض ماورد فيه ليخفف من تشدد المعارضة بإظهار أنه وفق إلى حل الأزمة بما أبقى على صلات الود بين الفريقين » .

« أضف إلى هذا أن مانقله « لويد » فى تلغرافه ليس جديداً ، لأن « النحاس باشا » قال فى رده على الإنذار البريطانى « إن الحكومة المصرية مدفوعة برغبتها الصادقة إلى المسالمة والتفاهم اللذين كانا على الدوام رائديها » .

وحملت كوكب الشرق بضراوة على « السياسة وحزب الأحرار الدستوريين » فقالت :

« لانكون مغالين إذا قلنا إن الذين يكيدون للوزارة والذين ينتقدون خطتها وإجراءاتها ليسوا مدفوعين بشىء من حسن النية .

ولعل جريدة « السياسة » الغراء وحدها دون غيرها من صحف العالمين ، وأبناء آدم وحواء هى التى تستطيع ، بل قد تجروء على اتهام الوزارة الشعبية الحاضرة بالتراجع عن موقفها ، ثم فى الوقت نفسه ترى أن الحكومة الإنجليزية لاترضى بهذا الحل ، أو التراجع الذى لجأت إليه وزارة الشعب أخيراً .

« يجب أن يكون هناك أحد أمرين . إما أن الوزارة تراجعت كما تقول السياسة ، وإذاً فلا محل لأن تمتنع الحكومة الإنجليزية من قبول هذا التراجع حلا للأزمة ، وإما أنها لم تتراجع وهو الصحيح الذى تتجاهله « السياسة » وتتعامى عنه .

وفى ذلك مالا يشرف « السياسة » والذين يحررونها ويناصرونها ، إن كان لها نصير.

ولانقول إلا حقاً إذا قلنا أن وزارة الشعب لم تتراجع ، ولن تتراجع عن موقفها ولكنها سلكت سبيلا وسطاً تقضى به الحكمة السياسية حتى لاتترك فى يد الإنجليز سلاحا تشهره فى وجوهنا لإثارة عواطف الأجانب علينا» .

« وإذا غاب عن محررى « السياسة » الغراء ، أن تراجع الوزارة عن موقفها يعد اعترافاً منها بالتحفظات الأربعة ، وربما لإنجلترا ، من حق فى التدخل فى أعمال اللجنة التشريعية فإن ذلك لم يغب عن الوزارة ولاعن الوفد المصرى ، ولايمكن أن يغيب عنها بحال من الأحوال .

« ولكن الذين يكيدون لوزارة الشعب تجردوا من حسن النية فيما يكتبون وكل ما يتمنونه من الله ، أو على الشيطان ، أن تتخلى الوزارة عن كرسى الحكم لأغراض وشهوات هى أظهر من أن نشرحها .

لو لم يكن الإنجليز على ثقة من وجود هؤلاء المصريين مرضى النفوذ لما تنمروا لنا .

فهؤلاء المصريون المستضعفون هم ، كما قال « سعد باشا » يوماً ، شر على البلاد من الغاصبين وأكثر بلاء !

ولو أيقنت إنجلترا أن ليس بين المصريين مستوزرون يرضون عن تأليف الوزارة على أنقاض البرلمان ويتولون الحكم فى حفلة تشييع « الدستور إلى القبور » لما ملكها الصلف والجبروت .

ولكن أنى للوطن أن يطهر نفوس جميع أبنائه من جراثيم شهوة الذات ومن الطمع الدنىء فى الوصول إلى ولاية الحكم على أشلاء الدستور وأنقاض البرلمان» .

«كان زعيم الدساسين المتهالكين على المناصب فى نادى يغشاه هو وبعض زملائه فى أكثر

الأيام ، كان هذا الزعيم يقول فى ذلك النادى إن حكومة الوفد حكومة « مجانين » وإنه قد آن الأوان للعقلاء أن ينزعوا الحكم من أيدى أولئك المجانين .

ولو كشف الغطاء عما وراء اللسان ، لرأينا فى جوانح صاحبه صارخاً يصرخ بغيظ المجنون الملهوف قد ذابت نفسه خوفاً من الفشل وشوقاً إلى المنصب المأمول ألا سحقاً لهذه الوزارة « الغافلة » أما كانت تستطيع أن تجن قليلا ، فلا تكشف الإنجليز ، ولاتكشفنا نحن من خلفهم ، ولاتجعل المضى فى الاعتداء المرسوم ، مؤامرة مفضوحة ، لن يخفى أمرها على العقلاء ولاعلى المجانين » .

« إن ذنب الوزارة عند المسكين ، هو عقلها لاجنونها وذنبها عنده ، وعند سائر المساكين ، أنها تولت الحكم فأرضت الزعامة الوطنية ، وأرضت البراعة السياسية ، وجردت خصمها من كل سلاح يصول به عليها غير سلاح الغشم والجبروت ، وغير الدسيسة المكشوفة مع خشاش مصر ، الذى لايبرئه من سمة عقل ولاضمير » .

اضطرت الحكومة إلى إصدار بيان نفت فيه أن « النحاس » كتب يشكر بريطانيا .

وقال البلاغ الرسمى إن « النحاس » التقى باللورد لويد بعد انتهاء الأزمة . . يوم ٣ مايو وتحدثا معاً فطلب « النحاس » إلى المندوب السامى شكر وزير الخارجية البريطانى .

* * *

وهكذا حققت المؤامرة البريطانية آثارها .

انتقلت قضية شكر « النحاس » لبريطانيا من الصحف إلى البرلمان . .

التقط الحزب الوطنى الخلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين وأراد زيادة الهوة بين حزبى الائتلاف ، فتكلم نائب الحزب الوطنى — عبد الحميد سعيد — فقال إنه لايجوز شكر بريطانيا لاعتدائها على سيادة مصر .

رد « النحاس » موضحاً ماجرى وردد ماجاء فى البلاغ الرسمى . .

لم يعجب «عبد الحميد سعيد» الرد فعقب عليه . .

تدخل النواب الوفديون مقاطعين ومحتجين ، وثارت مشادة بين « عبد الحميد سعيد » « ومكرم عبيد » . .

واحتد الاثنان ، فحاول النائب الوطنى الاعتداء على « مكرم عبيد » فحال بينهما الأعضاء .

وانتهى الأمر باعتذار « عبد الحميد سعيد »

ورأى الدكتور « أحمد ماهر » أنه لابد من تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب لمنع تكرار ذلك . عارض نواب الحزب الوطنى فى التعديل وتضامن معهم الأحرار الدستوريون ..

وانسحب نواب الحزبين – الوطنى والأحرار – من مجلس النواب .

ورأى الوفد أن تحالف الحزبين – الأحرار والوفد – مهدد بالانهيار وبالتالى سقوط الائتلاف فكتبت جريدة «كوكب الشرق» تحت عنوان :

(أعداء فى ثوب أصدقاء – ليست هناك وثيقة لتنشر ، وإنما هناك درس وطعن من وراء الظهور)

وقالت الصحيفة :

« لايهمنا أن تكون جريدة « السياسة » عاملة على بقاء الائتلاف سليماً أو عاملة على الكيد لهذا الائتلاف لأنها كما يعلم محرروها أضعف من أن تؤثر على الرأى العام وأضعف من أن تحول وجهة نظره إلى حيث يشاء لها الحقد الدفين الذى أصبح ناراً تأكل أحشاءها وتعذبها بشديد الآلام » .

ووصفت كوكب الشرق الدكتور « محمد حسين هيكل » رئيس تحرير السياسة بأنه « ذئب مستتر فى جلد حمل » ، وخصم يرتدى ثوب صديق ، ويروغ روغان الثعلب » .

وانزعجت العناصر المعتدلة داخل الوفد خوفاً من التطرف بعد مارأت من أن القوات البريطانية تستطيع فرض إرادتها على مصر .

وكان الملك ثائراً على الدستور والبرلمان ينتهز أى فرصة للعدول عن الحكم الدستورى . . البرلمانى فى تقاريره قال « اللورد لويد » .

« كان « محمد محمود » يتآمر بنجاح – داخل وخارج الوزارة . وكان الملك يشجع « محمد محمود باشا » على أن يأمل فى رئاسة الوزارة .

وقد أديرت المؤامرة الملكية بقدر كبير من الدهاء النفسى .

وكانت فكرة الملك الوحيدة أن يستخدم شخص ما لتدمير البرلمان .

وكان الملك يُدرك أن الطموح البالغ لمحمد محمود سيجعله أفضل أداة له .

إن «محمد محمود» كان المناصر الرئيسى للائتلاف وإعادة النظام البرلمانى .

ولمدة عامين تقريباً تمكن «محمد محمود» - بجهوده - من الحيلولة دون انشقاق حزب الأحرار عن الوفد .

ولكن « محمد محمود » لم يعد يتردد الآن فى التآمر ضد رئيسه - النحاس - الذى عامله بقدر كبير من الاحترام . . ويتآمر ضد الوفد الذى اعتبره صديقاً له وإن لم يكن وفدياً . وضد البرلمان .

وكانت خطة « محمد محمود» تقويض وإسقاط الوزارة بتقديم استقالته والوزراء الآخرين الذين تمكن من إقناعهم .

ولكنه كان تواقاً حتى لايكون سقوط الوزارة مرتبطاً بمسألة إنجليزية ومباشرة ، مثل قانون الاجتماعات العامة .

إن السقوط بسبب هذه المسألة سيجعل وزارة « النحاس » تحظى بهالة من المجد الوطنى بما يدعم موقفها المعنوى فى البلاد

وأكثر من ذلك فإن الوزارة التى تخلفها ستكون فى وضع يجبرها على الانصياع وتقديم مارفضت وزارة « النحاس » تقديمه لبريطانيا العظمى .

وهو ماكان يصمها فى البلاد بأنها أداة خائنة لقوى الاحتلال .

ولذلك فإن « محمد محمود باشا » انتظر انتهاء الأزمة لقانون الاجتماعات العامة قبل أن يقدم استقالته » .

بعد ٤٨ ساعة من تسليم النحاس رد بريطانيا استقال « محمد محمود باشا » يوم ٤ مايو . . ولكن الملك أقنعه بسحب الاستقالة حتى لايقال إنها تمت نتيجة لقانون الاجتماعات وبعد ٦ أسابيع - فى ١٤ يونيو - استقال « محمد محمود » بموافقة الملك .

وتبعه « جعفر والى باشا » الوزير الوحيد الباق من حزب الأحرار . . يوم ١٩ يونيو . واستقال « خشبة باشا » يوم ٢٢ يونية ثم « إبراهيم فهمى كريم باشا » . . بعد تردد دام يومين آخرين .

وفى تقريره قال «اللورد لويد» :

« لم يكن « على الشمسى » يميل إلى « مكرم والنحاس » وكان يتطلع إلى الطعم الذى ألقاه « محمد محمود باشا .

ولكن « الشمسى باشا » أساء تقدير احتمالات الموقف . . وكان يظن أن المندوب السامى سيتدخل للحيلولة دون أى إجراء مناف للدستور من جانب الملك .

وربما كان إحجام « الشمسى » - أيضاً - راجعاً إلى طبيعته الهدية .

وعلى الرغم من محاولات الإقناع المتعددة « فقد رفض أن يهجر زعيمه . »

وقد ندم « الشمسى باشا » على أنه لم يستقل فى ذلك الوقت .. وإن استقال من الوفد بعد ذلك .. بسنوات » .

* * *

رأى الملك أنه قد حان الوقت لتوجيه الضربة القاضية « للنحاس » ..

خاف أن يستمر « النحاس » فى الحكم حتى نوفمبر فيعرض مشروع قانون الاجتماعات على مجلس الشيوخ عند استئناف الدورة البرلمانية فى نوفمبر ويتجدد النزاع مرة أخرى مع المندوب السامى والحكومة البريطانية ..

وخاف الملك أن ينتهز الوفد الفرصة لتدعيم نفوذه وسطوته على الإدارة الحكومية كلها فيصعب عزله . . وتقوم فى مصر ثورة تطيح بالملك .

وأيد « اللورد لويد » هذه الفكرة وكتب إلى « تشمبرلين » بذلك يوم ١٨ يونيو .

وبعد ٤ أيام نصح « اللورد » حكومته بألاّ تكبح جماح الملك إذا أراد اتخاذ خطوة - يراها جلالته ضرورية - لهدم الوفد وتمزيقه قبل أن يقوى .

واختار الملك اللحظة المناسبة لينشر فضيحة مالية - عرفت باسم قضية الأمير سيف الدين » ضد « النحاس » . . ثم بعث إليه فى ٢٥ يوليو بخطاب الإقالة لأن الائتلاف قد أنهار ...

إن الملك كان ينتظر الفرصة ليطيح بالوفد عند استقالة ثروت . . ولكنه استعان بالصبر فلما وجد أن الإنجليز يتربصون بالوفد ، رأى أن يسبقهم للإطاحة به .

وجد الملك أن الإنجليز منعوا « سعداً » من تولى الوزارة ولكنهم خافوا إعلان ذلك .

ورأى الملك الإنجليز يسمحون للوفد بتولى الوزارة ، فخاف الملك أن يتحالف الوفد والإنجليز ، فأراد أن يظهر للوفد أنه إذا سمح الإنجليز بجلوس الوفديين فى مقاعد الحكم فإنه - أى الملك - يستطيع إقالتهم .

وقد تكرر هذا على امتداد تاريخ الحكم الدستورى فى مصر.
أقال المالك أحمد فؤاد .. حزب الوفد من الحكم مرتين.
ولما تحالف الوفد مع الإنجليز أقال فاروق الوفد ٣ مرات.
ولم يفطن الوفد للخطة ..
أقصد لم يتعلم الوفد .. أبداً!

الشيطان

لم يترك المصريون « اللورد » يهدأ ، أو يهنأ بمنصبة . . أبداً .

كتب جورج لويد إلى صديق له فى الهند :

« موقفنا الحالى مستحيل وقدرى هنا أن أخدم مصر بالفاشلين فيها كما فعلت فى الهند .

وليس بمقدورنا أن نستمر أكثر من ذلك بالصورة التى نحن عليها .

إننا نتمتع بالحجم دون الموقع .

وبالقوة دون السلطة .

وبالمسئولية دون السيطرة .

ولابد أن تتدخل قوة أجنبية فى التعليم ، أو الطيران ، أو الاتصالات اللاسلكية أو السكك الحديدية أو الجيش . . وهى المجالات التى تسعى كل هذه القوى للتدخل فيها .

ولابد أن أحقق ذلك دون إحداث اضطرابات فى النظام البرلمانى الذى فرضناه على هذه البلاد ضد مشيئة الملك : أى دون إضعاف سلطة الملكية أو الولاء لها ، وهى الملكية التى أقمناها . وكذلك دون استعراض قواتنا العسكرية ، وهى التى أصبحت فى الواقع ، الحجة المؤثرة الوحيدة الباقية لنا .

ولابد أن أبقى على الاستقلال المصرى وأحترمه .

ومع ذلك يجب أن أبرر بقاء جيش الاحتلال الخاص بنا .

ويجب أن أدافع عن التحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ترفض الحكومة المصرية الاعتراف به .

وإنى ملتزم تماماً بحماية سائر الأجانب من المصريين ، كما أنى ملتزم بحماية كافة المصريين من الأجانب .

ولأننا أعلنا أن مصر مستقلة ، فيجب ألا أتدخل فى الشئون الداخلية ، مثل الرى ، ولكن بفضل التزامى بحماية كافة المصالح الأجنبية ، فإن على أن أتأكد من أن كل شركات الأراضى

الأجنبية الكبيرة تعامل ، بصورة عادلة ، من حيث نصيبها من المياه .

ويجب أن أؤمن تحركات قواتنا . وفى نفس الوقت لا أتدخل فى السكك الحديدية

ويجب أن أضمن كفاءة منائر البحر الأحمر ، ولكن لا سلطة لى على الإدارة التى تنظم هذه الخدمات .

ولابد أن أؤمن بقاء الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية فى مواجهة قانون وافقت عليه حكومة صاحب الجلالة ، ويقضى بأنهم جميعاً لابد أن يتركوا الخدمة .

وقبل كل شىء ولأن الأمور أصبحت صعبة فيجب ألا أسمح بأى حال من الأحوال بأن ينشأ أى احتكاك حول هذه الأمور مع الحكومة المصرية .

ولكن يجب أن أتأكد بنفس الدرجة ألا يحدث انهيار وضعف فى موقفنا .

كل ذلك بالنسبة للجانب السياسى ، أما بالنسبة للأمور الاجتماعية فلابد أن أكون أكثر حذراً .

إذا لم أحضر مناورات الجيش المصرى فإن الصحافة المصرية ستتشنج إزاء هذا المثال الواضح على افتقاد التعاطف من جانب بريطانيا .

وإذا ذهبت إلى مناورات الجيش البريطانى فإنى أستعرض قوى بريطانيا العظمى فى وجه شعب مستعبد .

وإذا لم أذهب فإن الجالية البريطانية بأسرها ستهلل لذلك باعتباره من علامات الضعف والانقياد للكيان المصرى .

حيثما يذهب الملك يجب أن أذهب .

وإذا ذهبت فإنى أتهم بالميل إلى السراى وبالمحاولات الخفية لقلب الدستور .

وإذا لم أذهب فسيصبح واضحاً أن المندوب السامى قد أهان العاهل . . ولما كنت على قناعة بأن الموضوع هو جوهر عمل رجل الدولة وأن الحلول القائمة على سلسلة من الأشياء الغامضة اليائسة تزيد سوء الوضع ، فإنى لا أملك سوى أن أشعر بأننا أخطأنا فى عام ١٩٢٢ فى حق مصر وفى حق أنفسنا .

ومشكلتى تنحصر فى الطريقة التى نقود بها سفينتنا بعيداً عن الصخور التى تتجه إليها الآن .

وسأكون فى حاجة إلى الشجاعة وإلى النظرة البعيدة للغاية فأى حكومة يمكن أن تعالج المسألة بكفاءة أكبر ، حكومة محافظين ، أم حكومة عمال .

هل كان يجب أن نسعى للتفاوض مع رجل مثل «زغلول» يتمتع بالقوة التى تؤهله لأن بوقع شيئاً يدوم ، وأن يتصف بالشجاعة على التوقيع .

أم ننتظر رجلا آخر قد يتصف بالشجاعة ولكنه يفتقد القوة

وهل من الأفضل أن نترك الجهاز الإدارى المصرى ينهار بالكامل ، مما يعطى العالم دليلا أوضح على عدالة وحتمية تدخلنا ؟

أم هل نتمتع حقاً بما يكفى من القوة مع كل الأعباء الإدارية الهائلة التى ألقيت علينا منذ الحرب ، لأن نتحمل من جديد العبء المصرى ؟

أليس هناك سبيل آخر للدفاع عن القناة .

وحتى إذا كان هناك سبيل لذلك بعد أن أصبحت مصر بالفعل نقطة التقاء الخطوط الجوية بعيدة المدى بين الشرق وأفريقيا . . هل يمكن أن نتخلى عن هذا السبيل للآخرين ؟

يبدو اليوم أن حاجتنا للسيطرة هنا بالإضافة إلى صعوباتنا فى الحفاظ على هذه السيطرة قد تضاعفتا فى السنوات الخمس الأخيرة .

وإنى أعلم أن الحلول القاطعة التى يفضلها الفرنسيون ليست موضع رضا فى إنجلترا ولكن الحل الوسط سيقتلنا هنا »

وكتب إلى اللورد – صديقه « لورنس – الجاسوس الشاذ الذى عاش فى جزيرة العرب :

« إنك تركز باستمرار على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإنى أتساءل . . لماذا تنتقى هذا التصريح بالذات بين ٤٦ تصريحاً أصدرناها عن مصر .

ولماذا تختار القتال من أجل هذا التصريح

إن اختيارك لتصريح ٢٨ فبراير ليس مقنعاً لى .

إنك تتجاهل تصريحات أعوام ١٩١٩ و ١٩٢١ وتهزأ بتصريحى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .

وكنت أفضل أن تعلن : هدفى ينحصر فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحطام فى مصر عن طريق التلاعب بالوقت . والأحتفاظ بصمتنا الرسمى . وتجميد موقف وزارة الخارجية » .

* * *

تولى محمد محمود باشا رئاسة الوزارة بعد « مصطفى النحاس » .

ألفها من الأحرار الدستوريين وحدهم . .

وبقى شهراً يحاول الحصول على تأييد الأغلبية الوفدية فى البرلمان ولكنه فشل . . فاضطر إلى

حل مجلس النواب . وأوقف العمل بالدستور . . وعرف حكمه باسم « اليد الحديدية »

ولم يفطن « محمد محمود » — بدوره — إلى أن هذه هى اللحظة التى سعى إليها « اللورد جورج لويد » بعد استقالة عبد الخالق ثروت » . . وأراد أن يعهد بها إلى « صدق » . . فجاء « محمد محمود » لينفذها كما وضع خطوطها « اللورد »

وجاء دور « صدق » — بعد محمد محمود — ليلغى الدستور كله ويصدر دستوراً جديداً . !

* * *

كان آخر عمل قام به « جورج لويد » ضد مصر عقد اتفاقية مياه النيل مع « محمد محمود » باشا — يوم ٧ مايو ١٩٢٩ فى أثناء غيبة البرلمان المصرى بعد تعطيل الدستور . .

وهذه الاتفاقية على هيئة مذكرات متبادلة بين رئيس الوزراء « ومحمد محمود باشا » . وفى هذه الاتفاقية قبلت مصر تعديل قواعد توزيع مياه النيل .

وفصلت أعمال الرى فى السودان عن وزارة الأشغال المصرية .

وأصبحت إدارة مياه النيل بالسودان فى يد الإنجليز .

وفقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل وإدارته وبذلك تم الفصل بين مصر والسودان من الوجهة المالية والاقتصادية .

والغريب فى الأمر أن هذا الاتفاق تم تنفيذا للبند السادس من إنذار « اللنبى » الشهير إلى « سعد زغلول » فى نوفمبر ١٩٢٤ . . وكانت الحكومة البريطانية نفسها التى رفضت هذا البند سراً ، ولكنها اضطرت لتأييده علناً . لأن « اللنبى » كان قد وجه الإنذار « لسعد » قبل وصول اعتراض الحكومة البريطانية .

وقال « اللورد لويد » فى مذكراته إن الوصول إلى اتفاق مياه النيل كان نتيجة لتصميم بريطانيا . . وحزمها !

* * *

جرت الانتخابات فى بريطانيا فى أواخر مايو ٢٩ ففاز العمال وسقط المحافظون فاستقالت وزارة « ستانلى بولدوين » . وألف الوزارة « رامزى ماكدونالد » زعيم حزب العمال فأسند وزارة الخارجية إلى أرثر هندرسون .

قال « اللورد فانسيتارت » — الذى تولى بعد ذلك منصب وكيل الخارجية الدائم ٨ سنوات

كاملة – بأن مجموعة من رجال وزارة الخارجية يقودهم « ليندساى » الوكيل الدائم أثاروا حفيظة « تشميرلين » ضد « اللورد جورج لويد » .

إن الدبلوماسيين فى وزارة الخارجية لم يوافقوا أبداً على تعيين رجل من الخارج فى منصب المندوب السامى بالقاهرة .

وقال « فانسيتارت » إنه كان فى لندن للتشاور مع الحكومة البريطانية فالتقى بوزير الخارجية « أرثر هندرسون » الذى فكر فى طرد « لويد » فور توليه – أى « هندرسون » مهام منصبه .

وقد استطاع فانسيتارت إقناعه بالتمهل . . قليلا . . أى إرجاء قرار الطرد !

* * *

سافر الملك فؤاد إلى برلين بدعوة من رئيسها « هند نبرج » وتجول بعد ذلك فى أوربا حتى وصل إلى لندن . وتبعه إليها رئيس وزرائه « محمد محمود باشا » .

أراد حزب العمال البريطانى عقد معاهدة مع مصر . . تماماً كما فعل « تشمبرلين » مع « ثروت » .

وكان الحزب فى عجلة من أمره . .

. . . بدأ المباحثات التمهيدية فوراً مع وزير مصر المفوض فى لندن . . لأنه يرى أن وزارة محمد محمود هى حكومة صديقة لبريطانيا ويمكن الاتفاق معها .

وأخفى وزير الخارجية – العمالى – « أرثر هندرسون » – النبأ عن « اللورد لويد » سواء فيما يتعلق بالرغبة فى إجراء المفاوضات وكذلك المباحثات التمهيدية التى جرت لعقدها .

* * *

كتب « أرثر هندرسون » وزير الخارجية إلى وزيرها السابق السير « أوستين تشمبرلين » يصف موقف « اللورد لويد » من مفاوضات المعاهدة .

لم يكتب « هندرسون » كلمة واحدة يصف بها تصرفات « اللورد ، بل اكتفى بأن أرسل برقية « جورج لويد » نفسه عن أسلوب المفاوضات كما يراه المندوب السامى » .

امتنع « تشمبرلين » عن الرد والتعليق ، وفهم « هندرسون » من ذلك أن « تشمبرلين » لن يثير احتجاجاً قويًّا ضد سحب « اللورد » من القاهرة .

ولم يعرف « لويد » بذلك أبداً !

* * *

بعث أرثر هندرسون إلى « لويد » يوم ٣ يوليو عام ٢٩ برقية قال فيها :

« إن نظرتنا للأمور مختلفة ، والفجوة بيننا واسعة لا يمكن عبورها والتغلب عليها . . وأريد مناقشة شخصية معك . . عند عودتك » .

أصيب « اللورد » بالانزعاج وتوجه لأول مرة فى حياته إلى منزل « موريس بيترسون » السكرتير الأول وأطلعه على البرقية وسأله رأيه فقال « بيترسون » :

– هذه معناها الوحيد . . الاستقالة . . إن وزير الخارجية يريد رجوعك . . أى يطلب استقالتك .

وكان ضيق رجال وزارة الخارجية هو السبب فى البرقية التى بعث بها إليه « هندرسون » لاستدعائه .

أخفى « اللورد » ، عن مصر ، نبأ الأزمة بينه وبين وزير الخارجية الجديد .

وأعلن أنه سيسافر إلى لندن فى إجازته الصيفية كما اعتاد كل عام .

وقبل أيام من سفره تحدث مع « الملك فؤاد » عن ضرورة تعليم الأمير « فاروق » فى بريطانيا وكان « الأمير » فى التاسعة من عمره . . وقد نشأ فى رعاية مربيات إنجليزيات تماماً ومدرسين إنجليز .

قال « اللورد » : سيكون من المرغوب فيه ، فى الوقت المناسب ، أن يلتحق « الأمير » بمدرسة إنجليزية .

قال الملك : إن الطفل لا يزال أصغر من أن تثار مسألة المدرسة !

* * *

حدد – اللورد – موعد سفره فى الحادية عشرة من صباح يوم ١١ يوليو عام ١٩٢٩ على الباخرة أوزونيا التى تغادر ميناء الإسكندرية .

وتلطف « اللورد » مع مودعيه من أفراد الجالية البريطانية .

أذاع بياناً قال فيه إنه بسبب الحر مسموح للمودعين الذين سيقفون على أرصفه الميناء – ساعة الرحيل – بألا يرتدوا القبعة العالية ، أو الملابس الرسمية الثقيلة ، أو المعاطف ، بل يرتدون الملابس العادية . . أى البدلة الكاملة وربطة العنق !

واستعرض فى القاهرة بعض وحدات القوات الاسترالية والسيلانية ، التى ترابط فى مينا هاوس ، وألقى فيهم خطاباً . .

. . ووصل « اللورد » إلى محطة سكة حديد القاهرة قبل دقائق من موعد قيام القطار الخاص الذى سيقله إلى الإسكندرية . . فاستعرض حرس شرف من جنود « ويلز » ثم استقل القطار .

ولم يكن معه – فى القطار – إلا راكب واحد هو ياوره الكابتن « كيمينز » ورجال الحرس البريطانيين .

وبعد وصوله قام بزيارة رسمية لشركة شل . . وفتش على فرق الكشافة البريطانية فى المدينة .

وفى ميناء الإسكندرية عزف السلام الملكى « للُّورد » واستعرض حرس شرف جديد .

وودعه حتى سلم الباخرة كبار رجال مصر بينهم « أحمد زيور » رئيس الوزراء السابق و « جعفر والى باشا » وزير المالية ، وأحمد لطفى السيد بك وزير المعارف ، وحسين صبرى باشا محافظ الإسكندرية وكثيرون .

أما رئيس وزراء مصر « محمد محمود باشا » فكان مع « اللورد » على ظهر الباخرة فى طريقه إلى لندن ليلحق بالملك . . ويتفاوض مع وزير خارجية بريطانيا . . تماماً كما حدث بين « تشمبرلين ، وثروت » . . فقد أراد حزب العمال أن يحقق مع مصر ما عجز عنه المحافظون . . أى محاولة عقد معاهدة بين البلدين .

ومن اللحظة الأولى لوصول « اللورد » إلى لندن عامله السير رونالد لندساى الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية بجفاء ، وأظهر له العداء ، ومنعه من حضور الاحتفالات والمناسبات الرسمية لتكريم الملك فؤاد ، ومحمد محمود ، ورفض أن يوجه له الدعوة مع أن التقاليد تفرض ذلك .

* * *

اجتمع « لويد » ، بأرثر هندرسون وزير الخارجية يوم ٢٣ يوليو الذى طلب إليه الاستقالة فاستقال . .

وأعلن « هندرسون » نبأ الاستقالة أمام مجلس العموم فى اليوم التالى . .

وكان من أسباب الاستقالة أن « هندرسون » يريد عقد معاهدة ، ووجود « اللورد لويد » فى مصر ، وسياسته تمنع إتمام هذه المعاهدة . . ففى رأى « هندرسون » أن « لويد » هو المسئول عن فشل معاهدة « تشمبرلين – ثروت » .

لقد أسقط لويد معاهدة « تشمبرلين وثروت » . .

وأسقطت « اللورد » معاهدة « هندرسون » ومحمد محمود » !

والغريب أن مشروع المعاهدتين . . سقط ولم يقدر لأى منهما النجاح !

* * *

خرج « اللورد لويد » من الاجتماع ليلتقى « بونستون تشرشل » الذى أثار الأمر فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٥ يوليو .

دافع « هندرسون » عن نفسه بأنه تلقى برقية من « اللورد لويد » لم يعجبه أسلوبها ولا اللهجة التى صيغت بها .

وكانت البرقية موجهة من « اللورد » لوزير الخارجية السابق السير « أوستين تشمبرلين » .

وقال « هندرسون » إنه طلب مراجعة برقيات « اللورد لويد » السابقة فوجد خلافات ضخمة بين المندوب السامى والوزير السابق .

وحدد الوزير الأزمات الأربعة التى ثارت بين المندوب السامى والوزير وأن العلاقات بين الاثنين كانت متوترة وأن المندوب السامى رفض أن يقبل وجهة نظر الوزير .

وهذه الأزمات الأربعة :

١ - منع «سعد زغلول » من تولى رئاسة الوزارة فى صيف عام ١٩٢٦ .

وكان رأى السير « أوستين تشمبرلين » وزير الخارجية عدم التدخل . . أى ترك الحكم فى مصر للأغلبية والسماح « لسعد » بتولى رئاسة الوزارة .

٢ - بقاء الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية .

وقد أصر « اللورد لويد » على بقاء أكبر عدد منهم فى حين كانت وجهة نظر الحكومة البريطانية عكس ذلك ، وقد أصرت الحكومة على وجهة نظرها . . ولكن « اللورد » لم يمتثل .

٣ - أزمة الجيش .

وقد عارضت الحكومة البريطانية رأى « اللورد لويد » ولم تعدل عن معارضتها أبداً .

٤ - قانون الضرائب .

فقد أرادت الحكومة المصرية فرض ضرائب على الرعايا البريطانيين فى مصر . . وطبقاً للامتيازات الأجنبية فإن مصر لا تستطيع اتخاذ هذا الإجراء إلا بعد موافقة بريطانيا .

وأصر « اللورد لويد » على عدم فرض معظم هذه الضرائب .

وهذه الضرائب أربعة أنواع . وقد اعترض « اللورد » عليها جميعاً ولكن الحكومة البريطانية رفضت اعتراضاته على بعضها !

* * *

امتلأت كل مقاعد مجلس العموم يوم ٢٥ يوليو عند مناقشة استقالة « اللورد » .

وأعلن « أرثر هندرسون » فى مجلس العموم أنه بسبب الخلافات بين « تشمبرلين » وزير الخارجية « واللورد لويد » فإن كثيراً من المشكلات لا تحل فى وزارة الخارجية ، بل كانت تحال إلى مجلس الوزراء – وقال إن « اللورد » ظل عازماً على إساءة تفسير التعليمات التى توجه إليه .

وقال « هندرسون » إن سياسة « تشمبرلين » هى التدخل المحدود للغاية ، أو أقل تدخل ممكن فى شئون مصر ، وتفسير تصريح ٢٨ فبراير تفسيراً متحرراً على العكس من « اللورد » .

وقال وزير الخارجية إن مجرى الأمور أصبح قلقاً وغير واضح ولا يمكن استمراره . وإن الخلافات بين دار المندوب السامى فى مصر ووزارة الخارجية فى لندن لا يمكن التغلب عليها . . وإن سياسة العمال أكثر تحرراً من المحافظين ولا يمكن « للورد » تفسير هذه السياسة والتعبير عنها فى مصر وبالتالى لا يستطيع تنفيذها .

لم يدافع عن « اللورد لويد » فى مجلس العموم إلا الوزراء الثلاثة الذين كانوا مكروهين فى وزارة ستانلى بولدوين » – المحافظة – وهم « اللورد بيركنهد » واللورد « برنتفورد » ، وونستون . تشرشل » .

ورد « هندرسون على الوزراء الثلاثة قائلا : نعم . . أنا بعثت إلى « لويد أطلب استقالته !

* * *

وجد « لويد » أن الاتهامات الموجهة إليه خطيرة ، ولا يمكن أن يفندها ، أو يكذبها ، ويقضى عليها ، إلا رجل واحد ، هو وزير الخارجية السابق « أوستين تشمبرلين » الذى عمل معه منذ عام ١٩٢٥ فهو الوزير الذى تعامل مع « لويد » أو تعامل معه « لويد » . . وكل ما نسب إلى المندوب السامى تم فى عهد « تشمبرلين » ولذلك فهو – وحده – الذى يستطيع أن يكذب كل شىء ويسقط كل اتهام . . إذا جاء إلى مجلس العموم وأعلن أنه لم يختلف مع « لويد » .

ولكن « أوستين تشمبرلين » بقى صامتاً . . بل إنه غادر لندن وبريطانيا كلها فى رحلة بحرية ورفض أن يحضر مجلس العموم فى حين تنصب الاتهامات على رأس «لويد» .

ولم يعد « تشمبرلين » إلى لندن إلا يوم ٣١ يوليو عام ١٩٢٩ بعد أن هدأت الضجة تماماً .

ومن ناحية أخرى فإن « تشمبرلين » بعد عودته من رحلته ، وبعد استقالة المندوب السامى لم يكتب له رسالة تعزية أو تشجيع ، ولم ينطق بكلمة اعتذار ، أو ترضية ، علنية ، أو سرية .

وقد سئل « تشمبرلين » عن رأيه فى استقالة « لويد » فرفض التعليق . . وبالتالى رفض أن يدافع ، بكلمة واحدة عن المندوب السامى الذى ينتمى إلى نفس حزبه . . المحافظين .

وأثر موقف « تشمبرلين » فى « لويد » إلى حد جعله يعتقد بأن حكومة العمال لم تكن لتوجه إليه نقداً أو اتهاماً إلا وهى على يقين من أن « أوستين تشمبرلين » سيبقى صامتاً . بل لابد أن حكومة العمال تلقت تأكيدات من « تشمبرلين » أنه لن يتكلم طوال فترة الأزمة .

ولم ينقم « لويد » على حزب العمال الذى طرده بقدر ضيقه بالمحافظين الذين خذلوه . . ولم يساندوه وقت محنته . . وبالذات « تشمبرلين » .

* * *

إن « كولين فوريس أوامز » مؤلف كتاب حياة « اللورد جورج لويد » يعطى بعض العذر « لتشمبرلين » فإن السير « رونالد لندساى » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية كان يشكو – دائماً – للوزير من تصرفات « اللورد » وأنه لا يلتزم بتعليمات الوزارة .

وربما يكون الوزير قد وجد من الصعب عليه أن يقاوم رجال وزارة الخارجية ووكيلها الدائم بالذات .

والحقيقة أنه فى منتصف يونيو عام ٢٩ كتب السير « أوستين تشمبرلين » بعد خروجه من الوزارة إلى السير روبرت لندساى » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية يقول إنه يشك فى فائدة مد خدمة « جورج لويد » فى مصر .

رد لندساى قائلا :

إن عقلية « اللورد » ليست متفتحة على أساس حر ولا أخفى رغبتى فى ضرورة استبداله بغيره .

* * *

أصر اللورد لويد على ضرورة نشر خطاب استقالته .

رفض « هندرسون » فى أول الأمر قائلا إنه ليس من مصلحة العلاقات المصرية – البريطانية نشر أسباب الاستقالة .

ولكن « اللورد » أصر على نشر نصر الاستقالة فوافق وزير الخارجية ولذلك فإن الاستقالة لم تنشر إلا فى الطبعات الأخيرة من صحف لندن . . بعد جلسة مجلس العموم .

اجتمع « موريس هانكى » السكرتير العام لمجلس الوزراء البريطانى « باللورد لويد » بعد استقالته .

أخذ « اللورد » يكرر رأيه فى ضرورة حفاظ بريطانيا على مصالحها فى الشرق الأوسط .

رد « هانكى » قائلا :

– إن تصرفك مع رؤسائك يتعارض تماماً مع طريقتى فى التعامل مع الوزراء . . ولابد أنك تحققت الآن من أنك جمعت كل المصائب فوق رأسك أنت . . وحدك .

* * *

استقبلت مصر بسعادة بالغة نبأ استقالة « لويد » . . وقالت إن « اللورد » أقيل . . وطُرد !

وعبر المندوب السامى البريطانى بالنيابة عن رد فعل مصر فكتب إلى لندن يقول :

« قام « اللورد لويد » بإجازته فى ١١ يوليو . وفى أواخر يوليو قوبل نبأ استقالته بالترحيب من كل الأحزاب . . وكان ذلك ظاهراً فى الوفد بغير تحفظ .

إن الوفد يرى فى رحيل « اللورد » تأكيداً محدداً بعودة الحكم البرلمانى » .

وقالت صحيفة الإجيبشيان الجازيت » – التى تصدر فى مصر باللغة الإنجليزية – إن استقالته كانت متوقعة ، ولكن المفاجأة فى توقيتها ، فإن « الملك فؤاد » ومحمد محمود باشا رئيس الوزراء كانا فى لندن ورأيا سقوط المندوب السامى . .

* * *

هُزم « اللورد » فى عاصمة بلاده . .

وقيل . . إن « تشمبرلين » فكر أكثر من مرة فى طرد « اللورد لويد » من منصبه . ولكن « ونستون تشرشل » تدخل لدى « تشمبرلين » ومنع طرد صديقه « لويد » .

وقالت « الأهرام » إن الإنجليز لا يريدون مندوباً سامياً يحكم مصر مباشرة .

ولم تكتب الصحف العربية فى مصر كلمة شكر واحدة للورد عن عمله خلال السنوات التى قضاها فى مصر ، وكذلك الصحف البريطانية فى لندن باستثناء جريدة « التايمز »

الأيرلندية « إيريش تايمز » التى كتبت يوم ٣٠ يوليو فى باب رسائل القراء قالت فيها « إن استقالة اللورد » ضربة شلت كل البريطانيين العاملين فى مصر ، ويعتبرونها كارثة لأنه وصل إلى مصر عام ١٩٢٥ ، وسمعة بريطانيا ومصالحها فى مصر ، فى الحضيض .

وأشاد القارئ بعمل « لويد » الشاق ، وقوته الإدارية وأنه كان من أعظم قناصل بريطانيا فى مصر . . وأن ضمير الإمبراطورية البريطانية كلها مهتم بالمؤامرات السياسية التى أدت إلى استقالته وأنهت بصفة مفاجئة عمله الرائع » .

* * *

ظهر حقد « اللورد » على مصر ورغبته فى الانتقام منها عندما أثيرت مقترحات « هندرسون » لعقد معاهدة فى مصر .

تكلم « اللورد » فى مجلس اللوردات وألقى خطاباً طويلا حدد فيه دور بريطانيا فى دلتا نهر النيل . . كما يراه .

ولم يختلف رأيه يومذاك عن آرائه وهو فى منصب المندوب السامى .

وقد رد عليه ممثلو الحكومة العمالية وحزب الأحرار أيضاً . .

قالوا إن آراءه رجعية ، وأنه يريد العودة إلى السياسة القديمة وهى التدخل فى شئون مصر طبقاً لنظريته التى تقول :

« احكموا مصر . . أو اخرجوا منها » .

رد « اللورد » فى المجلس قائلا إنه يريد طريقاً ثالثاً لحكم مصر . . وهذا الطريق صعب وغير مشجع ، وهو تطوير مصر والسير بها نحو الاستقلال مع الإصرار على المحافظة على المصالح الحيوية البريطانية فى مصر .

وقال إنه لا يريد أن تحكم بريطانيا مصر لمجرد حكمها . ولكنه لا يرغب فى أن تتعجل بريطانيا – يائسة – الرحيل من مصر . . لأن ذلك يعرض مصالح الإمبراطورية وبريطانيا العظمى لخطر . . جرح قاتل .

وبعد أقل من أسبوعين أسرع « أرثر هندرسون » وزير الخارجية بتعيين « السير برسى لورين » – وهو سفير بوزارة الخارجية – مندوباً سامياً فى مصر لعله يحاول أن يزيل آثار الشيطان .

* * *

بقى « اللورد » حزيناً على ما جرى له لأنه لم يستطع أن يكمل عمله فى مصر.

وظل « اللورد لويد » ١١ سنة بعد خروجه من مصر بعيداً عن المناصب الكبرى. وتولى فقط منصب رئيس المجلس الثقافى البريطانى.

وفى عام ١٩٣٣ نجده يتكلم فى مؤتمر حزب المحافظين مبدياً شديد القلق لعدم كفاءة الاستعدادات للدفاع عن الإمبراطورية .. إذا قامت الحرب.

وجاء « ونستون تشرشل » رئيسا لوزراء بريطانيا عام ١٩٤٠ ليعين « اللورد » وزيراً للمستعمرات فكان ينتدب أياماً ليتولى أعمال وزارة الخارجية البريطانية .. بالنيابة فى أثناء سفر « أنتونى إيدن ».

وقد وصفه ألكسندر كادوجان الوكيل الدائم للخارجية فى مذكراته بأنه أصبح رجلا مملا .. وقال إنه أصبح رجلا خائفاً أيضا ..

فى اجتماعات مجلس الوزراء برئاسة تشرشل تشددت اليابان فى مطالبها من إنجلترا فكان « لويد » ينصح بالاستسلام قائلا : إن بريطانيا لا تستطيع أن تحارب ألمانيا وإيطاليا واليابان أيضاً.

التقى به مصادفة « جرافتى سميث » فدعاه « اللورد » لقدح من القهوة وسأله :

– كيف حال « كيلرن ، مع فاروق ».

فإن اللورد كان يريد أن يعرف ماذا يفعل خليفته مع ملك مصر.

وبقى يأمل أن يعينه تشرشل وزيراً مقيماً فى القاهرة .. ولكن تشرشل اختار بدلا منه « أوليفر ليتلتون » ..

ومات « لويد » فى فبراير ١٩٤١ وهو يرى بلاده تحارب وحدها « وهتلر » يتقدم وينتصر والجزيرة البريطانية محاصرة ، والقنابل تنهال عليها كل ليلة ..

مات وبلاده تجرد من كل المستعمرات .. بالحرب !

مات وعمره ٦٢ عاماً بعد شهر من صدور قرار « تشرشل » بتعيين « أوليفر ليتلتون » .. فى مصر !

* * *

فى مذكراته قال « جرافتى سميث » إن المصريين أطلقوا على « اللورد لويد » اسم « الشيطان » . . كما أطلق عليه هذا الاسم أيضاً البريطانيون العاملون معه . . أو عرفوه . . فى مصر.

وفى الصفحات – التى طالعتها – ما فعله ، بمصر . . خلال ٤٥ شهراً . . ذلك الشيطان !

الوثائق

EGYPT.

Decypher. Lord Lord, (Cairo) 19th May, 1926.
D. 12.30.a.m. 20th May, 1926.
R. 9.a.m. 20th May, 1926.

No. 216.

VERY URGENT.

Elections on May 22nd will indubitably result in sweeping Zaghloul majority (not less that two-thirds). Composition of Chamber will thus be approximately the same as in 1924.

2. General impression is that Saad will not attempt himself to take office but will content himself with becoming President of the Chamber though in fact he will be real power behind the scenes.

3. But it is always possible that Saad, elated by success and feigning to submit to popular will, may decide at last moment to assume Premiership himself. It is therefore, necessary to decide immediately what attitude we should adopt in such circumstance.

4. Arguments in favour of acquiescence in his return to power are as follows:-

(a) after adopting constitutional attitude of allowing free elections it would be illogical to refuse to accept as Prime Minister leader of overwhelming majority.

(b) Refusal to accept him might provoke Saad to render the formation of any other Parliamentary government impossible and thus involve another ....

another early dissolution at an unfavourable juncture when all parties are momentarily united by hostility to the King. If, however, Saad were to be allowed to take office Coalition might possibly tend to disintegrate and if dissolution of Parliament were later to become necessary it might be effected in more advantageous conditions.

(c) It would be better to force responsibility of government upon Saad rather than leave him as real power directing policy of Ministry from the vantage point of relatively irresponsible position.

(d) Saad enjoys sentimental and unreasoning devotion of masses. He is old and infirm. His political activity may not be of long duration. It would be advantageous if he could disappear from the stage in an atmosphere devoid of bitterness and without appearance of being victim of British persecution. His disappearance in such conditions would leave situation of relative appeasement which could be handled more easily with a view to promote political orientations favourable to our interests.

(e) Saad has had severe lesson and may be now more amenable, (though I consider this as improbable), at any rate long enough to allow factors of

Coalition .....

Coalition disintegration and of his own growing infirmity to develop in our favour.

5. On the other hand arguments against allowing Saad to become Premier can be summed up as follows:- His Majesty's Government and Residency could hardly acquiesce without grave loss of authority in view of

(a) indictment of Zaghloul's government in ultimatum of 1924.

(b) The even stronger indictment in King's speech to Parliament in December 1924.

(c) Declaration made by Residency under authority of your telegram No. 118 of May 14th, 1925 that His Majesty's Government had no intention of negotiating with Saad. This declaration though of particular and limited application was in view of atmosphere then prevailing in Egypt undoubtedly taken by Egyptians to mean that we would have nothing more to do with Saad in future.

(d) The definite and official assurances given by Lord Allenby at beginning of 1925 to British officials of Egyptian service as well as to Egyptian officials that we would on no account permit return of Saad to power. Many Egyptian officials fortified by this assurance compromised themselves by co-operating energetically

against ....

against Saad in 1925 elections and subsequently. The return of Saad would be regarded by these officials as a betrayal. Confidence in us would be gravely shaken. Egyptians would be more chary of co-operating with us in the future and British officials would be much discouraged and would with difficulty be persuaded to stay after 1927. Should there eventuate any widespread exit of British officials as a result next spring our position here would be a precarious one.

(e) Fact that in eyes of Egyptians generally Saad is embodiment of anti-British spirit in the country. His return to power would consequently be regarded as direct and severe blow to Great Britain.

(f) Fact of Saad's moral responsibility for murder campaign.

(g) Effect generally which would be produced not only on British officials and residents but also on loyal Egyptians by an act which would be regarded as one of weakness on the part of His Majesty's Government and ill faith on the part of Residency.

(h) I attach great importance too to effect which would be created on foreign colonies. I am assured that our re-acceptance of Zaghlul

in ....

in office would come as a complete surprise to them in view of ultimatum and our past declarations in regard to one whom we described as "incapable of or unwilling to protect foreign lives". I would also refer you in this connection to my private letters of April 23rd and May 2nd last.

6. I have given arguments for and against my earnest reflection and consideration. I fully appreciate logical force of those in favour of accepting Saad as Premier, particularly that under paragraph 4 (c), but advantages of this course to my mind are outweighed by principle involved in refusing to deal with him as leader in name, as well as in fact, of government. It is essential to remember what his name stands for in Egypt. It stands for that policy of bitter hostility to Great Britain which resulted in the murder of many Englishmen and culminated in ultimatum of November 1924. The chief criticism of British policy in Egypt during past few years has been vacillation and inconsistency. That criticism would be intensified if I were to submit to the return of the identical régime which led up to that ultimatum. The salutary effect of that ultimatum would be undone and everything would have to be begun afresh. Any prospect which there may be of coming once more to a position of friendly relationship with Egypt must be adversely affected if we do not now make it clear that

no ....

no progress can be made in this respect so long as Saadist theories and policy hold the field in this country. I fear that any other course will only lead to greater difficulties later.

7. I have consulted all my responsible advisers as well as several leading British residents and high officials in Egyptian service. They practically unanimously share my views in the matter.

8. I will recommend therefore if I find myself confronted by a definite demand on the part of Saad to take office that I be authorised by His Majesty's Government definitely to support the King in refusing to allow him to do so.

9. Situation which might then arise if Saad were to insist would certainly be an anxious and a difficult one but should not be insuperable particularly if met firmly in its initial stages. I am informed that it is extremely doubtful if Wafd could organise real troubles except possibly in such permanently disaffected centres as Tanta and Damanhur. There is no general discontent in the country and present position here is not analogous to 1919 though possibly to 1921. All foreign communities would be on our side and many Egyptians with apparent equanimity for some reason anticipate already that my intention is to dissolve Parliament again immediately in view of Zaghloulist majority.

Action ......

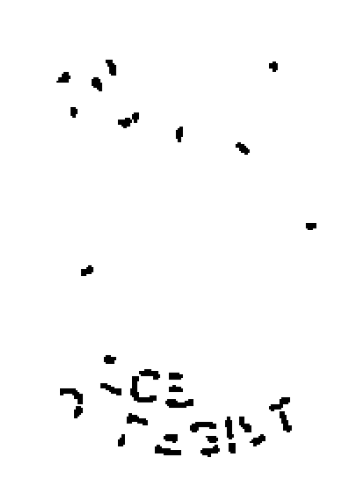
Action in this respect would therefore in the last resort scarcely come as a shock. I doubt if even a strike among government officials would materialise or if it did would long subsist. There are no strike funds in this country and all desire to be officials. Army, indisciplined as it is, has been freed from Saadist influence for some 18 months and there is no reason to think that it would prove disloyal at this juncture.

10. I have thought it my duty to express to you my views of possible outcome of a deadlock but I can assure you that I shall do my very utmost to prevent such a situation from arising. My present information tends to indicate that there is greater possibility of Saad delegating Premiership to Adly Pasha rather than assuming it himself. This is the course which I would prefer as Adly's name carries weight in the country and he would be likely to moderate any excessive show of vindictiveness against the King. I propose to work therefore to this end and pending an answer from you will avoid committing myself to any actual veto so far as Saad is concerned. If I can come to friendly understanding with Adly I hope to be able to arrange that any members of Zaghloul party who may be ministers in his Coalition Cabinet shall be

unobjectionable ....

unobjectionable and not tainted with complicity in murder. Such a Cabinet may not be durable but it may at least postpone necessity for drastic action on our part until factors contemplated in paragraph 4 (e) above have begun to operate.

11. It is only in the event of efforts failing in this attempt that I solicit your authority to take the more definite line indicated in paragraph 8 above. According to constitution, Parliament should meet within 10 days of elections i.e. by June 1st though it may possibly delay opening for a few days beyond that date. Present government may however resign before opening of Parliament and possibly even very shortly after definite result of elections is announced. I should accordingly be glad to receive reply to this telegram not later if possible than May 25th.



بعث اللورد لويد إلى لندن يطلب منع سعد زغلول من رئاسة الوزارة

EGYPT.

Decypher. Lord Lloyd. (Cairo).
May 20th, 1926.

D. 1.55.a.m. May 21st, 1926.

R. 9.00.a.m. May 21st, 1926.

No. 221.

--------ooo--------

URGENT.

I had a long and on the whole satisfactory interview yesterday with Adly Pasha from whom I enquired what progress had been made by the coalition towards formation of Cabinet. Elections were to take place on May 22nd and it seemed to me desirable if things were to go as smoothly for all as desired that these matters should be settled with as little delay as possible. I had heard it said that Zaghloul had given Adly carte blanche as to constitution of new Cabinet; was this true?

Adly replied that Zaghloul had told him that he himself would in no circumstances become Prime Minister; he might accept presidency of Chamber though he was doubtful whether his health would permit even of this. He had told Adly that he could proceed to form a Cabinet and choose whom he liked. Adly enquired from Saad what would happen if he felt unable to accept Saad's invitation. Saad replied that he would then feel much embarrassed. He might be driven to accept Sarwat as Prime Minister but he was not sure; even if he did so he could give Sarwat no full pledge of his support in advance but must see how matters went on.

Saad ....

Saad said that to Adly alone would he guarantee full support of his majority in advance.

Adly Pasha asked me what my attitude would be if he were unable in these circumstances to form ministry; there would inevitably have to be included some members of Wafd; should I object? I replied that if he himself were to become Prime Minister and if he could assure me that Ministry of the Interior would be put in the hands of a temperate and well disposed minister I should try and facilitate his task in every way I could and raise as few difficulties as possible, it being always understood that no Wafdists closely connected with murder trials were included. Adly assured me that his views coincided entirely with mine and if only he felt he could trust Zaghloul's professions he would proceed with a ministry. Trouble was that no one could trust Zaghloul for one instant. He believed at the moment Zaghloul was sincere but at any moment his attitude might change under sudden pressure from his extremist followers.

I replied that if this was the case was it not all the more important to seize a propitious moment before excitement of the elections overtook Zaghloul and his followers and to try and get Zaghloul pledged definitely to personnel of new Cabinet. My own desire was to appear as little as pos ble in this matter and to let new Cabinet have no ap earance of influence of Residency - appointment of himself as Prime Minister and his acceptance of the task would naturally assist towards this.

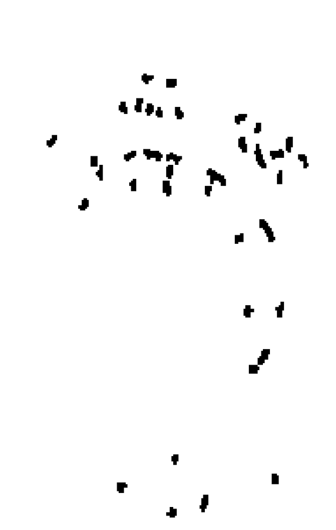
Adly ....

Adly expressed his complete concurrence with my views and gave me to understand clearly that he would accept Zaghloul's offer and proceed to the task.

My oriental secretary, who saw him today, came away with the same impression and Adly said that he hoped to come and see me again on the 22nd by which time he hoped he would have something more definite to tell me.

I should add that Adly expressed considerable concern lest the King should make difficulties at the last moment. I replied that whilst I could not guarantee the King's behaviour I would be glad at appropriate moment to see His Majesty and warn him as to imprudence of refusing any names agreed to by Adly and myself at a delicate juncture like the present.

It is more than possible that many difficulties may supervene but there is at any rate some ground for hope that working arrangement may be reached with the next government at any rate for the time being.



الاتفاق بين اللورد لويد وعدلى يكن باشا على تأليف وزارة برئاسة عدلى وشروط تشكيل هذه الوزارة

EGYPT.

J 1333

Decypher. Lord Lloyd, (Cairo).
25th May 1926.

D. 2.5 p.m. 25th May 1926.

R. 2.15 p.m. 25th May 1926.

No. 234.

....

Your telegram No.165.

I can assure you that I shall exhaust every effort to avoid clash with Zaghloul and I am pursuing my conversation with Adly whom I saw again yesterday evening.

....

تعهد اللورد لويد بعدم الصدام بسعد زغلول

APPENDIX.

EGYPT.

Telegram from the Foreign Office to Lord Lloyd (Cairo) dated 1st June, 1926, 2.15 a.m.

No. 186. (R).

STATE.

"Your telegram No. 252 (May 31st. Judge Kershaw).

Following alterations should be made in your draft note to Egyptian government.

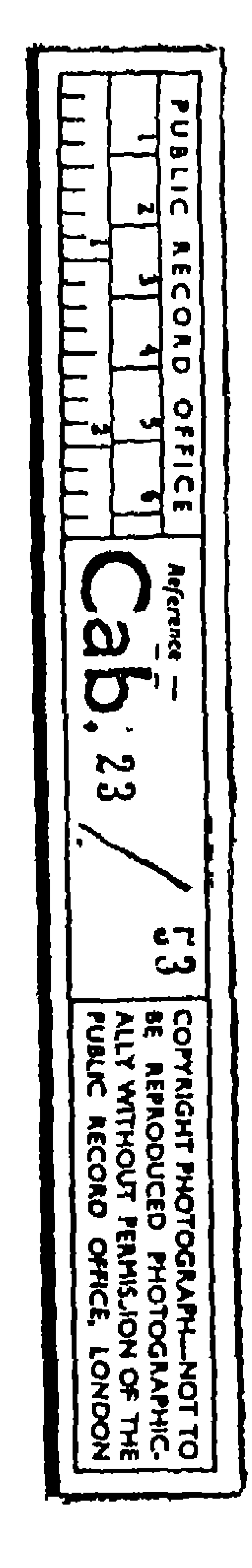
In paragraph 2 it should be made clear that Judge Kershaw's resignation is due to his conviction that the decision of the majority of the court was a grave miscarriage of justice.

Paragraph 3. At the close to read "His Majesty's Government feel bound to reserve their own judgment in relation to the conclusions of the court until the relevant documents are available for their consideration".

Paragraph 4 should read as follows: "I have consequently been directed to inform you that whatever may have been the reasons which induced the two Egyptian judges to come to their decision, His Majesty's Government as at present advised decline to accept it as proof that four persons mentioned above are innocent of charges made against them."

Paragraph 5. At the close to read: "the effect of this judgment must be to endanger the safety of foreigners in Egypt for which His Majesty's Government retained responsibility at the time of the proclamation of Egyptian independence and upon which they based the demands made and accepted after the murder of Sir Lee Stack".

Omit paragraphs 6 and 7 and substitute as paragraph 6: "In these circumstances His Majesty's Government must reserve complete liberty to take such steps as the future may show to be necessary for the discharge of the duty thus incumbent upon them."



نص التعديلات التى ادخلتها الحكومة البريطانية على الانذار الذى وجهه اللورد لويد الى الحكومة المصرية بشأن براءة المتهمين الأربعة وبينهم احمد ماهر والنقراشي – فى قضية الاغتيالات السياسة .

APPENDIX.

EGYPT.

Code telegram to Lord Lloyd, (Cairo),

Foreign Office, June 2nd 1926. 3.0 p.m.

No. 195. (R).

....

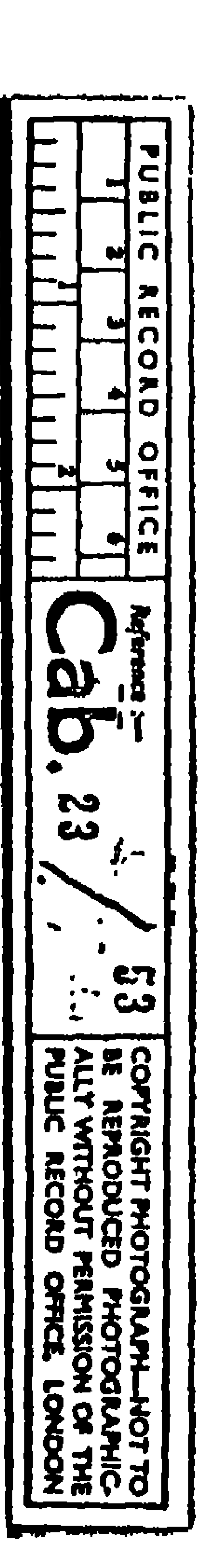
Very Urgent.

Following is text referred to in my immediately preceding telegram.

Your Excellency,

It is with great regret that I find myself constrained to refer to the terms of the note which my predecessor addressed to Your Excellency on November 22nd, 1924. In that note he referred to a campaign of hostility to British rights and British subjects, not discouraged by Your Excellency's government, and fomented by organisations in close contact with that government, and he showed that the then Egyptian government had proved itself unable or unwilling to protect foreign lives.

His Majesty's Government are most anxious to see, and have, so far as the matter rested with them, taken every step in their power to ensure the restoration of parliamentary government in Egypt. But when the recent elections resulted in a great majority for Your Excellency and your supporters it became my immediate duty to satisfy His Majesty's Government that Your Excellency's intentions were such that your assumption of office would not involve a return to the policy which had such disastrous consequences for Egypt in 1924, and would consequently not prejudice the



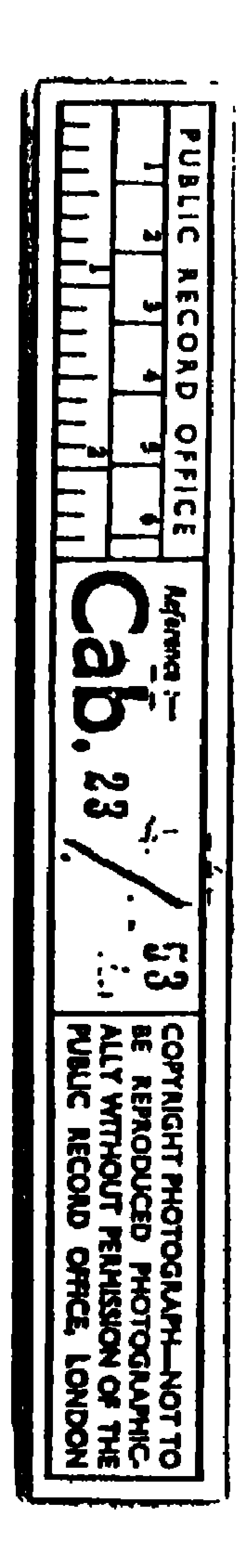
discharge of those responsibilities which His Majesty's Government have assumed under the declaration to Egypt of 1922, nor imperil public tranquillity, the security of life and the good relations of His Majesty's Government and Egypt, all of which had so grievously suffered during your previous tenure of office.

In the conversation which recently took place between Your Excellency and myself I was unable to find in Your Excellency's statements any grounds on which I could reassure my government in this respect. I offered the friendly co-operation of His Majesty's Government with such a government as you had a few days before authorised Adly Pasha to inform me it was your desire to see formed under his presidency. You declined this offer.

I then enquired of Your Excellency whether you could offer any assurances in regard to such matters as respect for the status quo and the four points which His Majesty's Government reserved in 1922 to their own discretion, pending their settlement by friendly agreement. Your Excellency again declined and stated that you could give no assurances of any kind before assuming office. His Majesty's Government, you said, must place implicit trust in your intentions.

It is impossible for His Majesty's Government to feel this confidence as to the future in the light of the events of your last administration.

I feel bound to add that the view taken by the President of the Court of the judgment given in the recent murder trial increases the anxiety caused



by Your Excellency's past actions and present attitude lest the ordinary securities for the lives and liberties of foreigners in Egypt should be at the mercy of party interests and the administration of justice itself be tainted by political influences.

His Majesty's Government cannot ignore these dangers, in view of the obligations which they have undertaken in regard to their own subjects and those of other countries in Egypt, and in regard to the security of Egypt itself. But Your Excellency has left no doubt that so far from co-operating with His Majesty's Government in fulfilling these duties you reserve your freedom to pursue the same course which led Egypt under Your Excellency's guidance to the brink of disaster in 1924.

It is impossible for His Majesty's Government to run so grave a risk. They are fully conscious that were they to do so they would be accused, and rightly so, of a dereliction of the duty they owe to Egypt no less than to British and foreign interests in Egypt.

I have therefore to inform you that His Majesty's Government have regretfully come to the conclusion that Your Excellency's assumption of office would render impossible friendly co-operation between the British and Egyptian governments as well as the fulfilment of their responsibilities under the declaration of 1922 for the security of the lives and interests of foreign residents in Egypt.

....

نص الأندار الذى رافقت الحكومة البريطانية على توجيهه الى سعد زغلول ادا أصر على تولى رئاسة الوزارة .

EGYPT.

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
5th June, 1926.

D. 7.30 p.m. 5th June, 1926.

R. 9.00 p.m. 5th June, 1926.

No. 276. (R).

:::::::::::::

URGENT.

My despatch No. 274.

Adly Pasha told me last night that it would be of considerable assistance to him if I could, see Zaghloul once again.

(2). I accordingly invited Zaghloul here this morning.

(3). I began by asking him whether his recent change of intention had been correctly reported in the press, i.e., whether in accordance with vote taken at Thursday luncheon party he had decided to renounce office. I had I explained to inform His Majesty's Government and could afford to risk no misunderstanding.

(4). Zaghloul replied without hesitation that he had now definitely and irrevocably made up his mind never to become Prime Minister again in any circumstances and that he would be grateful if I would communicate this decision to you in most categorically possible fashion.

(5). There had he regretted to remember been much mutual mistrust between Great Britain and

Egypt ...

Egypt in the past. Now, however, such mistrust would he hoped be speedily dissipated. He on his side would do all in his power to establish and maintain good relations with His Majesty's Government.

(6). He said in conclusion that he would enjoin moderation on Wafd and that Adly, whom they now wished to assume office, could be confident of their full support.

(7). Zaghloul's manner was deferential in marked contrast to the attitude which he had adopted at our first interview.



طلب عدلى باشا من اللورد لويد أن يقابل سعد زغلول مرة أخرى لإقناعه نهائيًا بعدم رئاسة الوزارة

[J 806/4/16] No. 83.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 6.)

(No 144.)
(Telegraphic.) *Cairo, March* 5, 1928.

I HAD an audience with the King this morning and communicated to him the declaration referred to in your telegram No. 102. The King made no comment upon it except to say that he would communicate it to whomever he selected as Sarwat's successor.

I then asked His Majesty what his intentions were as to a new Prime Minister. I told him that if he could find someone who would espouse the treaty, that person would have the full support of His Majesty's Government. If, however, a Wafdist Premier were selected His Majesty's Government would reserve their attitude towards the new Government, but that in no circumstances could His Majesty's Government tolerate the inclusion in any Cabinet of members of the murder gang.

His Majesty replied that, subject to any suggestions I could offer, there seemed to be no other course which he could constitutionally adopt except to send for Nahas as leader of the Parliamentary majority.

I asked the King whether it was true, as had been reported to me, that Sidky Pasha was willing to adopt the treaty and form a Government.

The King said that he had heard the same report, but it was obvious that Sidky could only do so if, after Parliament rejected the treaty, he were supported in dissolving Parliament and in maintaining a Cabinet d'Affaires until such time as he could drastically modify the election law. This, said the King, was in fact a *coup d'Etat* and nothing else. Before such an idea could be entertained there must be the gravest reflection Such a procedure would be resisted to the utmost by the Wafd, who would realise that the triumph of such a policy would be their death-blow It was impossible to forecast the degree of disturbance that might follow; it might be much or little, but disturbances there must be.

I pointed out to the King that I was making no suggestions I had merely heard that Sidky would probably be willing to support the treaty, but I did not know on what terms. What did His Majesty think would be the result of a Wafdist Administration?

The King replied that it depended on whether they had any political sense or not The danger would be great if they had, for they would then avoid collision with either His Majesty's Government or himself for several months and employ the time in placing Wafdist mudirs and omdahs in all provinces and in replenishing their treasury so that when they were ready for a collision they would be able to stir up the whole country, which at present they were powerless to do. If, on the other hand, they were foolish and attacked British at once there would be little difficulty in dealing with them by one means or another.

He proposed to send for Nahas on Wednesday just to discuss the situation, but he would give him no indication of what his decision would be. The King saw no

necessity to form a new Government for a week or ten days, but hoped that too long a delay could be avoided, lest the public should get restless.

After seeing the King Sarwat came to see me, and I asked him whether he thought Nahas wished to succeed him as Prime Minister. Sarwat said that he did not think that Nahas himself would be anxious to take office and would probably select Shamsi as Premier. An alternative would be Wassif Ghali. He did not believe Mohammed Mahmoud would openly join the Wafd or condescend to hold office with them The Liberal party was to hold a meeting this evening, at which non-participation in any future Wafdist Government would probably be decided upon, and Mahmoud could scarcely go against the decision of the party of which he was still vice-president

As regards possibility of disorders in the event of dissolution of Parliament, Sarwat was of the opinion that troubles of a kind were bound to occur, as it would be the last effort of Wafd to save the position for itself, but he would not express any decided opinion as to their extent or gravity. He expressed the hope that the communication which I handed to him (your telegram No 102), and which he said that he entirely approved, would not remain a dead letter, but be strictly enforced. The caveat would be of infinite harm if, once communicated, it was not put into effect. Solution which he recommended was that before being allowed to take office the Wafd should be asked for definite assurances that it would not attempt to introduce any legislation calculated to encourage disturbances or to constitute a menace to public order and security He added that if the Wafd refused to be bound in this respect then he believed Sidky was willing to take office provided that he was placed under no obligation as regards treaty and was given a free hand as regards constitutional reform He himself was prepared to carry on for the next few days pending a solution one way or the other.

الاتصالات بين الملك أحمد فؤاد واللورد لويد لتشكيل الوزارة بعد استقالة عبد الخالق ثروت

From EGYPT.

Decypher. Lord Lloyd (Cairo).
26th May, 1928.

D. 2.00 p.m. 26th May, 1928.

R. 2.45 p.m. 26th May, 1928.

No. 290.

Minister of Finance came to see me yesterday to discuss certain matters connected with budget and a subsequent conversation on general situation threw considerable light on King Fuad's remarks as reported in my despatch No. 412. He informed me he had recently seen the King who had indicated his determination to get rid of present Cabinet during next few weeks and told Minister of Finance that he would then invite him to form a government. I expressed my surprise at this information and enquired what were His Majesty's motives in adopting such a course. Mohammed Mahmoud (?Pasha) said the King was convinced that Nahas Pasha would be compelled by extremists to revive Assemblies Bill in November and that another severe crisis with England would then occur. The King, he said, argued that this must at all costs be avoided and if this was to be done Wafd must not be allowed time to consolidate their position between now and November. Left in power now they would take advantage of senate elections to pack the senate with their followers and nominees. In addition to this the King was seriously apprehensive of a constitutional

J. 1721

struggle

struggle between himself and Wafd on new point which had been raised (see my telegram No. 272) J.K.34 whereby it was sought to deprive the King of all powers of restraint over legislation.

I asked Minister of Finance if he really believed His Majesty seriously considered taking so risky a course as ejection from office of a Cabinet supported by an overwhelming majority in Parliament and Minister of Finance replied that whilst one could never be sure of the King's intentions he was himself convinced that this was his intention and he, the Minister of Finance, considered the King was right and that in dangerous position in which the King was placed he had no other alternatives. He had told the King that he would form a government and that if Parliament refused to support him he would dissolve it at once. Minister added the King had told him he had not concealed his intentions from me and enquired whether I had given the King any advice on the matter. I replied that whilst His Majesty had expressed his dissatisfaction with Nahas' policy to me recently he had spoken only in very vague terms as to difficulties of the future and that I was certainly not prepared at this juncture if at all to express any opinion on a hypothetical quarrel which had not yet arisen between His Majesty and his Ministers. The Pasha replied that he wished to make it clear that he was seeking neither my advice nor my support but felt it his duty to inform me confidentially of the situation.

Owing to Bairam holidays throughout the next week nothing of any political importance is likely to occur and I will report further on my return from Palestine.

الاتصالات السرية بين محمد محمود والملك فؤاد اللورد لويد للاطاحة بوزارة مصطفى النحاس

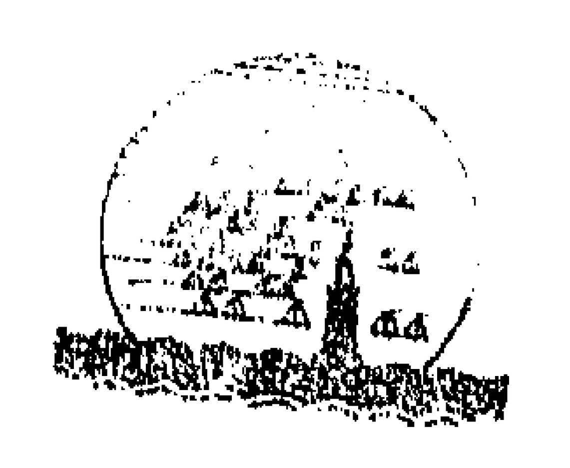
وتأليف وزارة برئاسة محمد محمود

فهرس

صفحة

كتب للمؤلف

		الناشر	
١	– حكايات صحفية	الناشر	أخبار اليوم
٢	– الزواج سنة ٢٠٠٠	«	أخبار اليوم
٣	– ولا عجيب إلا الصين	«	أخبار اليوم
٤	– دفاع عن الزوجات	«	أخبار اليوم
٥	– تاريخ للبيع	«	أخبار اليوم
٦	– سرقة واحة مصرية	«	أخبار اليوم
٧	– حرب البترول المحاضر السرية لوزراء البترول العرب	«	مجلة الإذاعة
٨	– الشعب والحرب	«	المكتب المصرى الحديث
٩	– التليفزيون	«	المكتب المصرى الحديث
١٠	– التاريخ السرى لمصر	«	المكتب المصرى الحديث
١١	– التاريخ السرى لمصر ● (طبعة أكبر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية)	«	دار المعارف
١٢	– أصول الحكم	«	دار المعارف
١٣	– عندما يموت الملك	«	دار التعاون



رقم الإيداع	١٩٨٢/١٦٨٩
الترقيم الدولى	٩٧٧-٧٣٥٨-٦-٧ ISBN

١/٨١/١٣٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

هـــذا الكتاب

خلال خمسة وأربعين شهرًا ، حاول الشيطان البريطانى (جورج لويد) تنفيذ خطته لعزل مصر ، وفرض السيطرة البريطانية عليها .

كتب إلى صديق له فى الهند :

«قدرى هنا أن أخدم مصر بالفاشلين ، كما فعلتُ فى الهند . . . ويجب أن أبرر بقاء جيش الاحتلال الخاص بنا . . . ومشكلتى تنحصر فى الطريقة التى نقود بها سفينتنا بعيدًا عن الصخور التى تتجه إليها الآن» .

هكذا يواصل الكاتب محسن محمد كتاباته لتأريخ فترة من أهم فترات التاريخ المعاصر فى مصر ، من خلال الوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، وبموضوعية تقف القارئ على أبعاد تفكير وتدبير هذا الشيطان - الأكذوبة - الذى جنى على الهند ومصر معًا .